د. محمد الجوادى

البنيان الوزارى فى مصر
(١٨٧٨ ـ ٢٠٠٠)

دراسة تاريخية وفهارس كمية وتفصيلية
لإنشاء وإلغاء وإدماج الوزارات والقطاعات الوزارية
ودراسة التوزيع المسئوليات الوزارية والوزراء الذين تعاقبوا على كل وزارة



٢٠٠٠

لوحة الغلاف للفنان

محمد حجى

تصميم الغلاف

صبرى عبدالواحد

البنيان الوزارى فى مصر



٢٠٠٠

الإهـــداء

إلى أستاذى الكريم الأستاذ
عصام الدين الهنامى
تقديراً لخلقه الكريم وشخصه النبيل

مقدمة الطبعة الثانية

هذه هى الطبعة الثانية من هذا الكتاب، وقد أعدت كتابة كثير من أجزائها كما حدثت المعلومات التى فيها بعد انقضاء ٤ سنوات على نشر الطبعة الأولى، كما حرصت على تقديم المعلومات بطريقة أكثر سهولة عند القراءة وعند الرجوع للاطلاع أو النقل أو الاقتباس أو التأكد من حقيقة موقف أو تاريخ.

وكلى أمل أن تحظى هذه الطبعة بما نالته الطبعة الأولى من اهتمام وتقدير.

وقد أضفت إلى هذا الكتاب باباً جديدا عن تطور حجم الوزارة المصرية منذ نشأة النظام الوزارى وحتى قيام الثورة.

كما أضفت إلى الباب الخامس من الكتاب (وهو الباب الرابع فى الطبعة الأولى) تفصيلات كثيرة عن تعاقب الوزراء على الوزارات منذ ١٨٧٨ وحتى قيام الثورة، وأشرت فى مواضع متفرقة إلى كثير من الحقائق والمعلومات المهمة القائمة على الربط والتحليل، كطبيعة النظرة إلى وزارة معينة وعلاقتها بسلطة رئيس الوزراء، وعلى سبيل المثال فإن وزارة الداخلية ظلت فى فترات كثيرة بيد رئيس الوزراء، على حين فضل رؤساء وزراء آخرون الاحتفاظ بوزارات أخرى كالخارجية أو المالية، ولفت النظر إلى

الوزارات التى بدأ بها رؤساء الوزراء رحلتهم فى المناصب الوزارية . كما نبهت فى كل وضع ممكن إلى تاريخ كل وزير من حيث الوزارات الأخرى التى تولاها من قبل أن يتولى وزارة معينة ، أو إلى الوزارات الأخرى التى تولاها بعد ذلك ، وقد تعمدت هذا حتى تكتمل صورة تداول السلطة حين يقرأ الباحث تعاقب الوزراء المختلفين على الوزارات المختلفة .

وبذات القدر من الاهتمام والتمحيص نبهت إلى الذين اقتصر توليهم للمناصب الوزارية على وزارة واحدة ، سواء فى وزارة واحدة أو فى أكثر من وزارة ، ونبهت بالتالى إلى الذين تولوا نفس الوزارة لعدد قياسى من المرات ، وإلى الذين تولوا عددا قياسيا من الوزارات المختلفة فى أزمنة مختلفة .

وأشرت قدر المستطاع إلى الأزمات المهمة التى ارتبط بها خروج وزير أو أوكثر من الوزارة ، سواء فى أثناء حكم الوزارة أو بنهاية عهدها .

ومع أن هذه الملاحظات تُكَوِّن فصولاً مختلفة من الدراسات والمقارنات ، إلا أنى رأيت تضمينها فى نسيج الباب الخامس من هذا الكتاب من أجل أن تكون معلومات هذا الباب ناطقة بالحياة لا مجرد معلومات صماء متوالية مملة .

وقد حرصت كذلك على الإشارة فى مداخل خاصة إلى الاقترانات المشهورة بين أكثر من وزارة والتى باتت من كثرة تداولها تبدو للمتابعين وكأنها ضم نهائى للوزارات مع بعضها أو اتحاد أنتج وزارات ترتبط بهذا الاسم الذى يظهر فيه حرف العطف .

وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنى لتقديم مجموعة الكتب التى يكتمل بها توثيق وتحليل وقائع تاريخنا المصرى المعاصر. والله سبحانه وتعالى أسأل أن يقينى شرور نفسى، وأن يجعلنى قادراً على الانتهاء مما ابتدأت فيه وتقديمه للقراء والباحثين.

أرجو أن ينال هذا الكتاب رضا القارئ والناقد والباحث والدارس، وأن يحظى بالتقييم والنقد والتصويب لما قد أكون قد وقعت فيه من خطأ أو مجافاة للصواب، سواء فى الاستقراء أو الاستنباط أو الاستنتاج أو التقرير.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يعيننى على نفسى وأن يكفينى شرها، وشر الناس، وأن يوفقنى لأن أتم ما بدأت، وأن ينفعنى بما علمنى، وأن يعلمنى ما ينفعنى وأن يرزقنى الهدى والتقى والعفاف والغنى .

وليس لى أن أفخر بشىء من كل ما تسول لى نفسى الأمارة بالسوء أن أفخر به فى هذا الكتاب ، فذلك فضل الله، وهو وحده الذى منحنى العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول. وهو جلّ جلاله الذى هدانى، ووفقنى، وأكرمنى، ونعّمنى، وحبب فىّ خلقَه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتى وهى - بالطبع وبالتأكيد - كثيرة ومتواترة ومتنامية.

كما أسأله جل وعلا أن يجعلنى قادراً على الوفاء بحق شكره وحمده .

محمد الجوادى

مقدمة الطبعة الأولى

تمثل دراسة البنيان الوزارى واحدة من الدراسات المهمة التى ترتبط بالتاريخ السياسى الذى يعنى ضمن ما يعنى بتطور المؤسسات الحكومية أو مؤسسات الدولة على وجه العموم، وفى مقدمتها مجلس الوزراء والوزارات، والأسباب التى دعت إلى نشأة الوزارات والتغييرات المتعددة التى طرأت عليها، ولماذا نشأت وزارات جديدة، وكيف ضمت بعض الوزارات، وكيف ألغيت، ولماذا.. إلخ.

كذلك فإنى أحب أن ألفت النظر إلى أهمية هذه الدراسة فيما يتعلق بالتاريخ الفكرى، حيث تكون نشأة الوزارات الجديدة - على سبيل المثال - تعبيراً عن الاهتمام المتزايد بمجال من المجالات، وهو الاهتمام الذى يدفع إلى تخصيص وزارة جديدة بأكملها لقضية بعينها، وعلى نفس الخط فإن العودة إلى ضم الوزارات المتقاربة فى اختصاصاتها يمثل - فى رأيى - صورة معبرة عن النضج السياسى على مستوى القيادات السياسية التى تحرص على التكامل فى الخدمات بأكثر مما تحرص على الإكثار من المناصب لإرضاء كثير من التطلعات على حساب الإنجازات نفسها.

وعلى مستوى التاريخ الاجتماعى يمكن لنا أن نفهم أيضاً كثيراً

من التطورات الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالإنشاء والتعديل والإلغاء والإدماج فى البنيان الوزارى.

كذلك فإن عمليات الإنشاء والضم تمثل انعكاساً طبيعياً لمدى سطوة البيروقراطية فى مستوياتها الرفيعة حين تقود الدراسات والتقارير صاحب القرار السياسى إلى ضرورة اتخاذ قرار سياسى فى هذا الصدد، سواء كان بالفصل أو الضم أو إعادة التوزيع أو الإلغاء.

وعلى مستوى خامس فإن التعديل فى البنيان الوزارى كثيراً ما يكون تعبيراً عن الرغبة فى إعادة توزيع القوى بين مراكز القوى، أى أن يتم تفصيل المناصب على الأشخاص بدلاً من الوضع الطبيعى باختيار الأشخاص للمناصب.

□

وقد كنت على الدوام مولعاً بدراسة الهياكل التى تقوم عليها الأبنية المادية و البيروقراطية والمعمارية، وقد علمتنى دراسة الطب أن الله سبحانه وتعالى رزق البشر هيكلاً جميلاً يمثل النموذج الأمثل للبناء الذى يؤدى الوظائف فى أروع صورة من التناغم والتنسيق، وقد نبهنا سبحانه وتعالى إلى هذا المعنى بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وفى أنفسكم أفلا تبصرون﴾، وهكذا تعودت أن يقودنى التأمل إلى التفكير فى كل هيكل أمامى هل هو قادر على أن يؤدى ما هو مطلوب منه من وظيفة صغرت أم كبرت؟ وما هى التعديلات التى يمكن أن تزيد من كفاءة هذا الهيكل فى أداء الوظيفة؟ وكيف تختلف صياغة الهيكل من بناء إلى آخر.

وكان من ضمن هذه الهياكل الهيكل الوزارى للحكومة المصرية التى يشاركنى القراء العجب بما يجرى فى هيكلها من تبديل وتوفيق كلما دعت الحاجة إلى تغيير الحكومة أو تعديلها، فإذا بوزارتين منفصلتين تنضمان مع وزير واحد للشبه - الصادق أو الكاذب - فى اختصاصات الوزارتين، وربما رغبة من وزير قوى فى السيطرة على الكيانين، وربما رغبة من سلطة أكبر من الوزير فى أن يتولى هذا الوزير بالذات السيطرة على أكثر من وزارة، وتكون النتيجة التالية لهذا أن يتضخم عدد أعضاء الوزارة أو أن ينضغط، وفى كلتا الحالتين يُقدم الأمر للجمهور على أنه إنجاز قد تحقق.

□

ويتكرر هذا التبديل والتغيير والضم والفصل حتى تصل الأمور فى تراكمها إلى الوضع الذى نعانى فيه من اضطراب الهياكل والكيانات لتعدد القرارات التى تصدر مع صدور التكليف لكل رئيس وزارة جديدة (أو معدلة) بدون أن تتخذ هذه الاتجاهات صورة القرارات، ومع أنها قرارات واضحة الأثر فإنها غير مباشرة الصياغة، وكأنما هى قرارات من النوع الأكثر تأثيراً لأنها لا تكتب ولا تحدد بحيث يسهُل نقضها على نحو أو آخر بعد كثير أو قليل.
وفى الحقيقة فإن كل رئيس وزراء جديد يتخذ قرارين مهمين قبل أن يصدر القرار الجمهورى بالتشكيل الوزارى، ويظل مفعول هذين القرارين سارياً رغم أنهما لا يحملان توقيع رئيس الوزراء وإنما يحملان موافقة رئيس الجمهورية، القرار الأول هو ذلك الضم أو الفصل بين الوزارات المختلفة، والقرار الثانى هو ما يترتب على القرار الأول من سيادة وزارات على وزارات أخرى.

وفى الباب (الثانى) من هذا الكتاب سيجد القارئ دراسة للتطور الكمى فى حجم الوزارة فى مصر، فقد كانت أول وزارة تشكلت فى عهد الثو ة تضم عشرة وزراء بالإضافة إلى رئيس الوزراء على ماهر باشا، أما الوزارة القائمة الآن وهى وزارة الدكتور الجنزورى فقد وصل عددها إلى ٣٢ عضواً، بينما وصل عدد أعضاء الوزارة فى بعض الأحيان إلى ٣٩ عضواً (فى أثناء وزارتى على صبرى الأولى فى ١٩٦٤ والسادات الأولى فى ١٩٧٣). وتعتبر الوزارة الخامسة والستون (وهى وزارة الدكتور عبدالعزيز حجازى التى تشكلت فى سبتمبر ١٩٧٤) صاحبة الرقم القياسى فى عدد الأعضاء عند تشكيلها (٣٨ عضواً) حيث ضمت رئيسا للوزراء وثلاثة نواب لرئيس الوزراء واثنين وثلاثين وزيراً ونائبى وزير. كما يعطينا هذا الباب فكرة عن التراوح فى عدد نواب رئيس الوزراء بين ١١ نائباً (فى وزارة على صبرى الثانية) و٨ نواب (فى وزارة زكريا محيى الدين) وبين غياب النواب تماماً، وهناك كذلك التراوح فى عدد نواب الوزراء بين ٥ نواب (فى وزارة على صبرى) وبين غيابهم بصفة شبه مستمرة (إلا مرة واحدة) فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك.

□

وفى الباب (الثالث) من هذا الكتاب نقدم للقارئ دراسة تاريخية لنشأة الوزارات فى مصر، بادئين بالوزارات (النظارات) الثمانى التى بدأ فيها هذا النظام فى ١٨٧٨، ثم الوزارات التى نشأت على مدى الفترة الممتدة من ١٨٧٨ وحتى الآن، منوهين بما اعترى كل وزارة من هذه الوزارات من حيث الضم والفصل

والإلغاء وتعديل الاختصاصات . . إلخ ، ومشيرين فى ذات الوقت إلى وزارات الدولة المختلفة ، وإلى الكيانات التى تم النص على مسماها دون وجودها . . إلخ . وسوف نرى من خلال هذا الباب كيف تزايد عدد الوزارات (وتناقص) وزارة بعد وزارة ، وسوف نقدم كل هذه المعلومات بطريقة زمنية مرتبة ، كما سنحرص على ذكر كل القرائن التاريخية أو السياسية التى واكبت هذه التغييرات .

□

وليس هذا هو كل ما حاولنا قراءته من خلال تعاقب الوزارات المصرية فى عصر الثورة ، فهناك أيضاً نماذج واضحة لتنظيم العمل الوزارى والمسئولية الوزارية من خلال القطاعات ومجموعات العمل الوزارية أو اللجان الوزارية ، وهو ما تناولناه فى الباب (الرابع) .

وهناك أيضاً نماذج تطبيقية للقدرة على بعثرة الاختصاصات ، أو توسيع (وتوزيع) المسئولية عن الاختصاصات المختلفة . وقد قدمناها فى الباب (السادس) من هذا الكتاب شأن كل ما قدمنا فى كتابينا عن الوزراء وعن المحافظين من قبل بالاسم وبالتاريخ وعلى سبيل الحصر والترتيب .

وبالإضافة إلى هذا يأتى ما حاولنا دراسته وتقديمه للقارئ فى هذا الكتاب ، فهناك أكبر أبواب هذا الكتاب وهو الباب (الخامس) الذى يتناول خطوة بخطوة وتخصصاً بتخصص تعاقب الوزراء المختلفين (وتناوبهم) على الوزارات المختلفة ، وقد حرصنا أن نقدم فى هذا التعاقب على هيئة قصص متواصلة تتناول فى ذات الوقت

التغييرات التى حدثت فى الوزارات القريبة من الوزارة التى نتناولها خصوصاً إذا كانت الوزارتان قد ضمتا أو فصلتا (كالمالية والاقتصاد، وكالنقل والمواصلات والنقل البحرى، وكالتربية والتعليم والتعليم العالى والبحث العلمى . . إلخ). وسوف يجد القارئ كل مدخل من هذه المداخل وكأنه يمثل موضوعاً منفصلاً تماماً عن الموضوعات الأخرى، وسوف يجد كثيراً من اليسر والتسهيل الذى بذل المؤلف جهده مراراً وتكراراً حتى جاء هذا الباب على هذه الصورة، ولا أذيع سراً إذا قلت إنى أعدت كتابته أكثر من تسع مرات مستعيناً بالطبع بالكمبيوتر حتى جاء على هذا النحو الذى أظنه جميلاً، ودقيقاً، وموحياً، وملهماً، ووافياً بالغرض، ومحققاً للهدف فى ذات الوقت.

□

وقد حرصت فى هذا الباب (الباب الخامس) على أن ألتزم بأسماء الوزارات الموجودة فى قرارات التشكيلات الوزارية حتى لو كان الذى تغير هو مجرد الاسم، وهكذا يجد القارئ مداخل للتربية والتعليم وللمعارف، ومداخل للدفاع وللحربية ، وللرى وللأشغال العامة ، وللإعلام وللإرشاد القومى ، وللإدارة المحلية وللحكم المحلى وللمالية وللخزانة، كما يجد مداخل للتعليم وللتعليم العالى على الرغم من أن التربية والتعليم كانت بديلاً للمعارف، على حين أن التعليم مثلاً تعنى انضمام وزارتى التربية والتعليم، والتعليم العالى معاً لكى تحل كلمة واحدة محل الكلمات الأربع . كما حرصت على أن أخصص مداخل منفصلة للاختصاصات التى وردت مناطة بالوزراء فى التشكيلات الوزارية

على الرغم من عدم وجود وزارات خاصة بها ، وإنما هى عبارات فى القرارات الجمهورية فحسب دون أن تلزم أجهزة الدولة بالتزام معين تجاه هذا الاختصاص ، وذلك من قبيل «التنمية الريفية» حين أسندت وزارة الزراعة إلى إبراهيم شكرى وصدر القرار الوزارى بالنص على الزراعة والتنمية الريفية . . إلخ ، وهكذا .

□

وقد حرصت أيضاً فى هذا الباب على أن أخصص مدخلاً خاصاً لكل تخصص وردت الإشارة إليه فى التشكيلات الوزارية المختلفة منذ بدء عهد الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى لو كان هذا التخصص مجرد نص لفظى ورد لمرة واحدة فى أى من هذه التشكيلات ، وقد اقتضى هذا بالطبع أن نجد المترادفات التى نظنها مترادفات ، فى حين أنها فى المعنى الدستورى والسياسى والقانونى غير ذلك ، كالإدارة المحلية والحكم المحلى ، فقد استخدمت قرارات تشكيل الوزارة كلا الاسمين على سبيل التناوب ، فى حين أن المعنى الذى يشير إليه أى مسمى من المسميين مختلف تماماً عن المعنى الآخر .

كذلك يجد القارئ أننى أشرت إلى كثير من الوزارات مرتين تحت مدخل وزارة الدولة وتحت مدخل الوزارة مباشرة ، وذلك لأن الدولة نفسها فعلت هذا فى القرارات الجمهورية من دون أن يعنى هذا شيئا ذا بال ، كذلك يجد القارئ أنى احترمت النصوص المكتوبة فى القرارات الجمهورية لأنها واجبة الاحترام حتى لو لم تكن فى الفهم السياسى أو تحليل النصوص تعنى شيئاً معيناً .

وسوف يتيح هذا الكتاب للقارئ وللدارس وللباحث وللسياسى ولغير هؤلاء أن يتأملوا كل هذه العوامل وغيرها مما قد يستطيعون إدراكه بأنفسهم، وهم يتأملون التطور الطبيعى، أو ما نسميه فى العلوم البيولوجية بالتاريخ الطبيعى **Natural history** الذى مرت به كل وزارة من الوزارات التى يتناولها الباب الخامس من هذا الكتاب.

وقد كان دافعى من وراء هذا كله أن أصل إلى أدق الصور وأكثرها قرباً من الحقيقة والواقع، وأن يكون هذا الكتاب نموذجاً بارزاً للتحليل الموضوعى الذى يحترم كل المعطيات ولا يفرض على أى منها رؤية مسبقة، ولا تحليلاً ذاتياً ولا شخصياً مهما يكن لهذا التحليل من قوة أو موضوعية أو مرجعية أو التزام بأصول البحث العلمى.

وقد التزمت بأن أورد أسماء وزراء الدولة للشئون الخارجية تحت مدخل وزارة الخارجية على الرغم من ورودهم فى مدخل خاص «للدولة للشئون الخارجية»، وبأن أورد أيضاً أسماء نواب وزراء الخارجية تحت مدخل الخارجية أيضاً، وذلك لكى تكتمل الصورة أمام القارئ والباحث.. ومع هذا فقد أشرت إلى هذه التعاقبات فى الموضع الآخر الذى يبحث القارئ عنه تبعاً لما يظنه من وجود المعلومات تحت مداخلها المحتملة أو شبه الطبيعية.

□

كما حرصت على أن يكون ترتيب المداخل ملتزماً بالترتيب

الهجائى إلى أبعد الحدود وبدون حذف (أل) التعريف حتى يسهل الأمر على مَنْ يرجع إلى هذا الكتاب، وحرصت فى ذات الوقت على أن تكون البيانات المتاحة تحت مداخل شاملة لاسم رئيس الوزارة وتاريخ تشكيلها وترتيبها فيما بين الوزارات التى تولاها نفس رئيس الوزراء› وذلك حتى يمكن فهم التعاقب فى ضوء الحقائق المذكورة ودون الرجوع فى كل فقرة إلى كتابى «الوزراء، ورؤساؤهم ونواب رؤساؤهم ونوابهم، تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم»، دار الشروق، ١٩٩٦، والطبعة الثانية فى ١٩٩٧.

وحرصت فى هذا الباب أيضاً على أن أعطى فكرة عن تاريخ نشأة الوزارة إذا كانت من الوزارات التى نشأت منذ ما قبل الثورة، وينسحب هذا بالطبع على الوزارات الثمانى التى بدأ بها النظام الوزارى فى مصر عام ١٨٧٨.

□

وأحب أن أذكر أننى لم أفهرس فى هذا الكتاب أسماء الوزراء السوريين وما تولوه من وزارات فى أثناء الوحدة إلا إذا اقتضت الضرورة، وكان هذا دأبى أيضاً فى كتابىَّ «التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة»، و«الوزراء ورؤساؤهم ونواب رؤساؤهم ونوابهم، تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم، دار الشروق، ١٩٩٦»، قد كنت ومازلت أعتقد أن مثل هذا يخرج عن موضوع هذا الكتاب المعنى بالتاريخ المصرى، وهكذا لم أشر إلى الوزراء التنفيذيين السوريين لكل من هذه الوزارات، ولكنى مع هذا أشرت إلى الوزراء المركزيين، كما أنى لم أغفل الوزراء السوريين عند ذكر التشكيلات الوزارية متعاقبة فى الباب الثانى من كتاب «الوزراء»،

ولا أعتقد أنه كان من اللائق أن أتجاوز عن ذكرهم أو أن أهمل فى هذا الشأن، ولكنى عند إعدادى للفهارس والقوائم الترتيبية فى كتابى «الوزراء» وعند إعدادى للأبواب الأول والثانى والرابع من كتابنا هذا، كنت أخشى أن يختلط الأمر على مَنْ يستعينون بهذا الكتاب فيتسبب عن هذا بعض الحرج فى التاريخ أو التأريخ فلزمت هذا المنهج الذى يراه القارئ.

□

على أنى لا أريد أن أفوت الفرصة لأحكى للقارئ عن بعض المتاعب التى واجهتنى، فقد كانت المشكلة الكبرى هى تلك المزاوجات التى لا نمضى فيها على نفس النمط، فأحياناً ما تنضم التربية والتعليم مع التعليم العالى فى وزارة واحدة تسمى بوزارة التعليم على نحو ما حدث مع الدكاترة: مصطفى كمال حلمى وحسن إسماعيل ثم أحمد فتحى سرور فحسين كامل بهاء الدين، ولكن كان الأكثر قبولاً أن يرتبط التعليم العالى بالبحث العلمى على نحو ما حدث مع الدكتور إسماعيل غانم ثم مع الدكتور مصطفى كمال حلمى ثم مع الدكتور محمد فتحى محمد على ثم مع الدكتور مفيد شهاب.

وقد حدث أن انفصلت وزارة النقل بعد إنشائها عن وزارة المواصلات تماماً، ولكننا فى بداية السبعينيات أنشأنا وزارة ثالثة للنقل البحرى ومضى الأمر على أن يكون هناك ثلاثة وزراء لهذا القطاع، وأحياناً اثنان، ولكن منذ جمع المهندس عبدالفتاح عبدالله محمود بين هذه الوزارات فى وزارة ممدوح سالم الثالثة، فإنها ظلت مجتمعة مع بعضها فى عهود خلفائه الأربعة وهم

المهندسون : عبدالستار مجاهد عرفة ، ونعيم أبو طالب ، وعلى فهم الداغستانى ، وسليمان متولى سليمان ، الذى أضيفت إليه منذ الوزارة الثالثة للدكتور عاطف صدقى وزارة رابعة هى وزارة الطيران المدنى .

وحين أنشئت وزارة الطيران المدنى فى مطلع عهد الرئيس السادات أيضاً ظلت بعيدة عن نفوذ وزارة السياحة ومتمتعة بوزير مستقل ، أو نائب وزير مستقل ، ولكن عادت الأمور إلى ضمهما معاً تحت نفوذ وزير واحد حتى بات الناس يتخيلون أنهما وزارة واحدة ، ولكن الأمور لم تمض إلى النهاية ، فقد فصلت الطيران المدنى عن السياحة فى ١٩٩٣ لتنضم إلى النقل والمواصلات وبقيت السياحة بمفردها .

□

وقد جرت العادة على اقتران وزارة التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد ، واقتران وزارة التجارة الداخلية بوزارة التموين ، ولكن وزارة الرئيس السادات الثانية ضمت وزيراً (فتحى المتبولى) انفردت به وزارة التجارة الخارجية ، ثم ضمت التجارة الداخلية إلى التجارة الخارجية تحت نفوذ وزير واحد كان هو فتحى المتبولى نفسه فى وزارة الدكتور حجازى ثم زكريا توفيق عبدالفتاح فى الوزارات الخمس التى تولى رئاستها ممدوح سالم ، وفى آخر هذه الوزارات عُين وزير للتموين بالإضافة إلى وزير التجارة ثم عاد الأمر كما كان عليه من قبل ، وذلك فى وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى .

وكانت وزارات القطاع الاقتصادى أكثر الوزارات تعرضاً

للتبديلات والتوفيقات، فتارة تكون المالية مع الاقتصاد، وتارة ينفصلان، وتارة ينضم التخطيط إلى أيهما، وتارة أخرى ينفصل، وتارة ينفرد التعاون الدولى بوزير أو حتى وزير دولة، وتارة يحال على وزير آخر.

أما الشئون الاجتماعية فقد تصادف أن اقترنت بأربع وزارات أخرى على مدى تاريخها فى عهد الثورة، ففى أول عهد عبدالناصر كرئيس للجمهورية فى ١٩٥٦ اقترنت بوزارة العمل وتولاهما حسين الشافعى، وفى منتصف الستينيات اقترنت بالأوقاف، وكان الشرباصى نائباً لرئيس الوزراء لهما، وكان الدكتور أحمد خليفة نائب وزير ثم وزيراً لهما، وفى أواخر الستينيات تولى ضياء الدين داود (وخلفه حافظ بدوى) شئون مجلس الأمة بالإضافة إلى وزارة الشئون الاجتماعية، ومنذ وزارة ممدوح سالم الأولى ضُمت وزارة التأمينات الاجتماعية إلى وزيرة الشئون الدكتورة عائشة راتب، فلما اختيرت الدكتورة آمال عثمان خلفاً لها خلفتها فى الوزارتين حتى يومنا هذا، وبالإضافة إلى هذه الحالات الأربع فقد عهد إلى الدكتور أحمد السيد درويش وزير الصحة بتولى وزارة الشئون الاجتماعية على سبيل النيابة لمدة شهرين فيما بين تشكيل وزارة د. فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) وتعيين د. عائشة راتب كوزيرة (نوفمبر ١٩٧١).

□

أما الثقافة والإعلام فقد كان حظهما من التراوح بين الانضمام وبين الانفصال حظاً كبيراً، ولم يكن هناك فى البدء اسم وزارة الثقافة وإنما كان الاسم المفضل هو الإرشاد القومى إلى أن عُين

ثروت عكاشة فى أكتوبر ١٩٥٨ وزيراً للثقافة والإرشاد القومى ليخلف بذلك وزراء الإرشاد القومى المتعاقبين والمتبادلين : محمد فؤاد جلال ثم فتحى رضوان وصلاح سالم ، فلما خرج الدكتور عكاشة من الوزارة خلفه الدكتور عبدالقادر حاتم الذى وصل إلى منصب نائب رئيس الوزراء ، ثم عمل معه الدكتور سليمان حزين وزيراً للثقافة وأمين هويدى وزيراً للإرشاد ! ! ولما عاد الدكتور ثروت عكاشة إلى تولى وزارة الثقافة زامله محمد فائق كوزير للإرشاد ، وظل الحال كذلك إلى ما قبل وفاة عبدالناصر بقليل فخلفه محمد حسنين هيكل ، وتولى فائق منصب وزير الدولة للشئون الخارجية ، فلما استقال هيكل فى بداية عهد السادات عادت الوزارة إلى فائق ، وخلف بدر الدين أبو غازى ثروت عكاشة فى الثقافة ، وعاد فائق ليتولى وزارة الإعلام (بهذا الاسم الجديد) حتى ١٥ مايو ١٩٧١ حيث عاد الدكتور حاتم نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للإعلام ، وعُين الدكتور إسماعيل غانم وزيراً للثقافة ، ثم انفرد الدكتور حاتم بالوزارتين وعُين معه وزير دولة هو الدكتور محمد حسن الزيات (وزير الخارجية فيما بعد) ، وفى الوزارة التالية أصبح الدكتور حاتم رئيساً للوزراء بالنيابة وعُين معه وزير للثقافة هو يوسف السباعى ، ووزير للإعلام هو الدكتور محمد مراد غالب (وزير الخارجية) ، ثم أضيفت وزارة الإعلام إلى الدكتور حاتم نفسه قبيل حرب أكتوبر بثلاثة أيام ، ثم عُين لها فى الوزارة التالية وزير مستقل هو الدكتور أحمد كمال أبو المجد ، ثم أضيفت الإعلام إلى يوسف السباعى ، وجاء بعد ذلك وزيران اجتمعت معهما الثقافة والإعلام هما العطيفى والصاوى ، ثم

أضيفت الثقافة لأول وآخر مرة إلى وزارة التعليم والبحث العلمى على عهد وزارة مصطفى خليل الأولى وتولى هذه المناصب الدكتور حسن إسماعيل، بينما أسندت الإعلام إلى وزير شئون مجلس الوزراء المهندس سليمان متولى سليمان، ثم عادتا للضم مع بعضهما وتولاهما منصور حسن وزير شئون رئاسة الجمهورية، وحين ترك منصور حسن منصبه فى نهاية عهد السادات خلفه وزير للثقافة هو محمد عبد الحميد رضوان، بينما أحيلت الإعلام على نائب رئيس الوزراء الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين. وفى عهد الرئيس مبارك لم يحدث أن انضمت الوزارتان فقد انفرد صفوت الشريف بالإعلام، وتعاقب على الثقافة كل من: محمد عبدالحميد رضوان ود. أحمد هيكل وفاروق حسنى.

□

وتمثل وزارة الصناعة نموذجاً آخر للانضمام والانفصال، فحتى عام ١٩٥٦ كانت قطاعاً من وزارة التجارة والصناعة، ثم انفرد بها عزيز صدقى كوزير للصناعة (وفى أثناء الوحدة عمل معه كوزير تنفيذى لبعض الوقت فتحى رزق)، وفى وزارة على صبرى الموسعة أنشئت للصناعة وزارتان: وزارة للصناعة الخفيفة بقيت مع عزيز صدقي (ثم تولاها أمين حلمى كامل)، ووزارة للصناعة الثقيلة تولاها المهندس سمير حلمى، هذا فضلاً عن وزارة جديدة للقوى الكهربائية تولاها الدكتور عزت سلامة أول وكيل لوزارة الصناعة بينما بقى البترول والتعدين مع عزيز صدقى الذى عين كنائب لرئيس الوزراء لهذا القطاع، ولم يدم هذا الفصل إلا إلى الوزارة التالية وعادت الصناعة لتكون وزارة واحدة، ولكن عُهد

إلى وزير الصناعة بتولى وزارة الثروة المعدنية فى كثير من الأحيان، كما عهد إلى وزير الصناعة بتولى شئون وزارة البترول فى أحيان أخرى، كذلك فإن الثروة المعدنية نفسها ضمت فى أحيان كثيرة إلى وزير البترول، وفى أحيان كثيرة أيضاً إلى وزير الصناعة على نحو ما سنرى بالتفصيل فى الباب الرابع. وفى آخر وزارات ممدوح سالم حدث العكس وعهد لأول مرة إلى وزير البترول بتولى وزارة الصناعة، ولكن منذ عهد حكومة الدكتور مصطفى خليل استقلت الصناعة بوزير لها يتولى الثروة المعدنية معها واستقر الوضع على هذا الحال باستثناء فترة عبدالهادى قنديل وزير البترول الذى ضمت إليه الثروة المعدنية.

أما وزارة شئون السودان فقد ظهرت منذ بدء الجمهورية تقريباً وحتى استقال صلاح سالم من مناصبه فاختفى اسم هذه الوزارة من التشكيلات الوزارية حتى عادت فى عهد الرئيس السادات وتولاها فى البداية الدكتور عثمان بدران ثم انفرد بها، ثم أصبحت تضم إلى وزير الدولة للزراعة أو وزير الرى أو نائب رئيس الوزراء أو وزير الرى (لفترة أطول) حتى استعيض عنها بأمانة للتكامل فى ١٩٨٢.

□

وقد أردت من كل هذه الأمثلة التى استدرجت القارئ إليها أن أطلعه على بعض الجهد الذى بذلته حتى وصلت إلى هذه الحقائق التى كانت بمثابة التفريعات والفروع المهمة من الهيكل الأساسى skelton للتعاقب الذى تم على مدى أربعة وأربعين عاماً (وفى بعض الأحيان أكثر من مائة وسبعة عشر عاماً) كانت حافلة بكل ما

أمكن لصنّاع التاريخ الوطنى أن يجتهدوا فى إيجاده، وفى النص عليه، وفى تغييره، أو تطويره، أو مجرد تبديله فى بعض الأحيان. وليس هذا بغريب إذا ما وجدنا هذا الكتاب يتعامل مع كل الأسماء التى تعاقبت، أو تزاملت، أو تبادلت، أو تناوبت الوجود فى كثير من المواقع، وأعتقد أن مثل هذا العدد قد لا يتاح لأية حقبة تاريخية أخرى، فقد أصبح العالم الثالث نفسه يجنح بشدة إلى الاستقرار وينادى به ويعبر عن اقتناعه به، كما أن الديمقراطيات القديمة قد هيأت لنفسها الاستقرار منذ زمان بعيد، بل ويبدو أننا نسير بالفعل فى نفس الطريق.

□

ومع هذا فإنى أحب أن أعترف سلفاً بأن هذا الكتاب معرض لأن يحتوى من الأخطاء ذلك النوع الذى يكون ملازماً للجهد البشرى المحدود الصادر عن ذهن مكدود، وجسد منهك، ووقت ضيق، ولكنى والله شهيد على ما أقول بذلت كل ما فى وسعى فى كل كلمة من هذا الكتاب، ولم أكن فى كل ما بذلت إلا نموذجاً لذلك التلميذ (أو الطالب) المجتهد المستميت فى حرصه على أن يحصل على الدرجة النهائية مهما كلفه ذلك من جهد وعناء وسهر ومراجعة وسؤال وإعادة واستزادة، ومع أنه سيؤلمنى ألا أكون مؤهلاً للحصول على النهاية العظمى بعد كل هذا الذى بذلته فإنى أومن تمام الإيمان أن الخطأ وارد لكل الأسباب التى ذكرتها.

على هذا النحو أرجو أن يكون هذا الكتاب بمثابة مرجع يضيف إلى المعلومات الرقمية الصماء أبعاداً من فهم التطور التاريخى والتعاقب الذي أحاط بالبنيان الوزارى على مستوى وحداته

الأساسية وهى الوزارات .

وكلى أمل أن يسهم هذا الكتاب فى صورته التى بين أيدينا فى خدمة البحث العلمى فى مجالات الدراسات السياسية والاجتماعية والإدارية ، وأن يخدم أيضاً تصوراتنا السياسية لبناء مجتمعنا ودولتنا بما يحقق أقصى الأهداف التى نبتغيها من أجل أن يؤدى كل هيكل وظيفته القصوى فى خدمة الغايات القومية .

والله سبحانه وتعالى أسأل أن ينفع به ، وأن ينفعنا بما علمنا ، وأن ينفع بعملنا وعلمنا القراء والباحثين .

هذا وبالله التوفيق ،

د . محمد الجوادى



الباب الأول

حجم الوزارة فيما قبل الثورة



بدأ النظام الوزارى المصرى فى ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ برئيس للنظار وثلاثة وزراء فقط ، وتضمن المرسوم الصادر من الخديو ورد رئيس النظار عليه الإشارة إلى أنه سيتم تعيين ناظرين آخرين ، وبالفعل عين المستر ويلسون قبل مضى شهر وبالتحديد فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٨ ، وعين الوزير الثانى هو المسيو بلينيير فى ١٦ نوفمبر ١٨٧٨ ، وهكذا وصل أعضاء الوزارة الأولى فى نهاية عهدها إلى ستة بمن فيهم الرئيس .

فى الوزارة التالية بدأت الوزارة بخمسة وانتهت بسبعة بمن فيهم الرئيس .

وظل هذا هو الحال فى ثالث ورابع الوزارات المصرية .

ثم حدثت قفزة كبيرة بمعيار ذلك الزمن عند تشكيل وزارة توفيق الثانية فى ١٨ أغسطس ١٨٧٩ ، أى قبل مضى عام كامل على أول وزارة مصرية (كانت لا تزال هناك عشرة أيام حتى يمكن الاحتفال بمضى عام كامل)، وقد تشكلت هذه الوزارة من تسعة بمن فيهم الرئيس ، أى بزيادة اثنين عن الوزارة السابقة ، ومن الطريف أن هذا الرقم ظل قياسيا حتى تشكلت وزارة عدلى باشا الأولى (مارس ١٩٢١) من عشرة ، أما طيلة الفترة من ١٨٧٨ وحتى ١٩٢١ فلم يصل عدد أعضاء الوزارة إلى أكثر من تسعة ، ومن الطريف أيضا أن وزارة الخديو توفيق الثانية هذه ، وهى خامس الوزارات المصرية من حيث الترتيب ، كانت تضم ثمانية وزراء يتولى كل منهم وزارة واحدة ، على حين لم يكن رئيس الوزراء وهو الخديو توفيق نفسه

يتولى إلا رئاسة الوزارة وبطريقة غير مباشرة على نحو ما يتضح لنا بصورة دقيقة من المرسوم الصادر عن الخديو توفيق نفسه والذى نراه يرفع فيه شعارات كالتى كانت ترفع فى عهد ثورة يوليو ١٩٥٢ حين كانت السياسة تندفع إلى محاولة إلغاء جوهر دولة المؤسسات، وهذا هو النص الذى أورده الأستاذ فؤاد كرم فى كتابه «النظارات والوزارات المصرية»:

«بناء على استعفاء حضرة دولتلو شريف باشا رئيس مجلس النظار ألغيت تلك الرئاسة وصدرت الإدارة السنية فى ٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦ بأن كل ناظر يكون مسئولا عن جميع الأمور المختصة بنظارته [أى أن منصب رئيس الوزراء ألغى كمنصب، ولكن كما يتضح من بقية النص بقى كوظيفة سيتولاها الخديو نفسه من خلال مجلس آخر كمجلس الرئاسة فى بداية الستينيات فى عهد الرئيس عبد الناصر]، ومن الآن فصاعدا سيجرى رؤية جميع المعضلات بمجلس عال ينعقد تحت رئاسة الجناب الخديوى الأفخم، وقد انتخب - حفظه الله - لكل نظارة ما يوافقها، فلله دره من متفرس يضع الأمور فى مواضعها، ولاسيما الأمراء ذوو العفة والاستقامة والمقام الرفيع، فإن وضعهم فى المأموريات الجسيمة دليل على صلاح الأمور وتسهيل كل معسور، وقد انشرحت بذلك خواطر الجميع، فنسأل الله أن يزيل عنا كل ضير ويتمم الأمور بخير، وقد أصدر - حفظه الله - إلى كل ناظر من النظار لدى تعيينه فى نظارته أمراً هذه صورته:

«بما أن مجلس النظار صار لغوه [يقصد باللغو ما نعرفه الآن على أنه الإلغاء] وإبطاله، وتقرر لدينا أن كل منستر [أى وزير] يكون

مسئولاً عن الأشغال المنوطة بإدارة نظارته، وأن المواد التى كان جارياً تقديمها ورؤيتها بذلك المجلس، هذه من الآن فصاعداً يكون النظر فيها بمجلس يجرى انعقاده بمعيتنا من النظار تحت رئاستنا، وكل من النظار إذا وجد عنده أشياء من هذا القبيل يستصحب معه أوراقها ومعلوماتها عند حضوره إلى المجلس لأجل رؤيتها وحصول المداولة عنها حسب اللازم، فعلى هذا وما هو معلوم لدينا فيكم من كمال اللياقة والأهلية قد عيناكم ناظراً على ديوان . . . . .، وأصدرنا أمرنا هذا لكم للمعلومية والمبادرة فى مباشرة إدارة مأموريتكم هذه بكمال الاعتناء والاهتمام على الوجه المرغوب كما هو مطلوبنا».

□

لحسن الحظ لم يلبث هذا التطوير الأخير إلا لأقل من شهر وعاد الخديو توفيق فكلف رياض باشا بتشكيل الوزارة، لأن الخديو اكتشف أن الأمور لا يمكن أن تسير على هذا النحو، وهذا مما يحسب للخديو توفيق ولمستشاريه فى ذلك الوقت، فإن مثل هذه الخطوات فى العهود الأخيرة كانت تستمر شهوراً وربما أعوام حتى يتم العدول عنها والعودة إلى الأصل، لكنه - أى توفيق - وصل إلى الحقيقة بعد أقل من شهر وعاد إلى ما هو متعارف عليه، ولهذا فإنه يعبر عن هذا المعنى بطريقة صريحة وواضحة فى خطابه إلى رياض باشا:

«إنى لما أخذت أخيراً زمام رئاسة مجلس النظار بيدى، لم يخطر بفكرى إعادة الحكومة الشخصية وإنما كان ذلك بالنظر لاحتياجات

الوقت مع الرغبة فى تقريب وتأييد العلاقة المحكمة بينى وبين أعضاء هيئة النظار، ولم يخطر ببالى أن يكون ذلك أمراً قطعياً ولا أمراً مخالفاً للأصول التى اتخذتها منذ أخذى بزمام الحكومة، أعنى الحكم بالاشتراك مع نظارى وبواسطتهم، وهذه الأصول من مقتضى الأمر الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨، ولا يتعلق بى ألا تكون مرعية الإجراء على الدوام، ولا يخفى على سعادتكم ما انطوى عليه ضميرى فى هذا الخصوص، كما لا تخفى عليكم أفكارى المتعلقة بأمر الاستقامة والتقدم والنظام والاقتصاد التى أتمنى نجاحها وانتشارها فى إدارة المملكة، وإنى لمتيقن أنكم مشتركون معنا فى هذه الأفكار والتصورات، وأنكم عازمون عزما قويا على بذل مجهودكم فى تنفيذ هذه الأفكار بالتمام، وإنى لأعرف درجة إخلاصكم وحسن طويتكم بالنسبة لخدمة الوطن ومراعاة قوانينه ونظاماته [يقصد: نظمه]، مع رغبتكم فى بذل المجهود بحفظ حقوقه، ولهذا فإنى مع ثقتى وحسن يقينى فيكم أكلفكم بتشكيل هيئة نظارة جديدة، وأحلت رئاسة مجلس النظار على عهدتكم حافظا لنفسى حق الحضور فى جلساته وتولى رئاسته عند الاقتضاء، وإنى لمتيقن أنكم ستعتنون كل الاعتناء فى انتخاب رفقائكم النظار، ثم ترفع أسماؤهم لدينا لأصدق على توظيفهم، وبعد أن تشكل هيئة النظارة تأخذ فى الاشتغال على مقتضى ما نص عليه فى الأمر الصادر المؤرخ ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٨ فإنه لا يزال مرعى الإجراء [يقصد: نافذا] فى جميع أحكامه التى لا يعتريها تغيير بأمرنا هذا، وأن المحافظين والمديرين ومأمورى الضبطيات ووكلاء النظارات وكتاب أسرارها ومفتشى

الأقاليم ومديرى الإدارات المهمة لا يكون نصبهم ولا عزلهم إلا بعد المداولة فيه بمجلس النظار والتصديق عليه من لدنا، وأما باقى الموظفين فيكون تنصيبهم وعزلهم بمقتضى أوامر تصدر رأساً من نظارهم الذين هم تابعون لهم، [ونلاحظ فى هذا النص تحديداً واضحاً لتوزيع سلطة التعينات فى الدولة ما بين النظار منفردين كل فى وزارته ، وما بين السلطة الأعلى فى مجلس الوزراء] ولا يخفى عليكم أننا فى شاغل من المسائل المهمة، وقد دعتنى الحاجة إلى أن أذكركم من جملة تلك المسائل بأهمية ترتيب ميزانية الإيرادات والمصروفات السنوية بطريقة منتظمة وبالترتيب النهائى المختص بالتحصيل الذى هو شديد الارتباط بالميزانية وبتنظيم حالة المالية المتأخرة المتعلقة بها جميع المنافع المستدعية لحسن عنايتنا ومعظم هممنا، وإنى على يقين بأنى أعتمد عليكم فى حل هذه المسائل وما شاكلها من الأمور المهمة، ولخبرتكم التامة وحبكم للوطن لا تهملون فى شىء يعود على القُطر بالإصلاح الحقيقى الذى هو متمنى الجميع، ويجب على كل منا أن يبذل غاية جهده فى تمهيد سبله» .

وعلى الرغم من أن الرئاسة عادت كمنصب فإن عدد أعضاء مجلس الوزراء لم يزد، وقد شكل رياض باشا الوزارة من سبعة أعضاء فقط بمن فيهم نفسه، وجاء هذا الاختصار فى العدد من أن رياض احتفظ لنفسه بوزارتين هما : الداخلية والمالية (مؤقتا) .

وفى أثناء عهد هذه الوزارة استعفى أحد الوزراء فأحيلت وزارته على زميل له، وبهذا انخفض عدد أعضاء الوزارة إلى ستة، ولكن صدر قرار بتعيين وزير جديد محله، وهكذا انتهى عهد هذه الوزارة

بسبعة أعضاء فقط على نحو ما بدأت .

وقد تشكلت الوزارتان التاليتان : السابعة (وزارة شريف باشا الثانية) والثامنة (وزارة البارودى) من سبعة أعضاء أيضاً، وكان كل من شريف والبارودى يحتفظ بالداخلية مع رئاسة الوزارة، على حين كان التوفير الثانى فى عدد الوزراء يأتى من جمع أحد الوزراء بين وزارتين، وفى وزارة شريف باشا الثالثة كان محمد زكى باشا يجمع وزارتى المعارف والأوقاف، أما فى وزارة محمود سامى البارودى باشا فكان مصطفى فهمى باشا يجمع وزارتى الخارجية والحقانية .

ثم حدثت أول زيادة فى عدد الوزارات مصحوبة بزيادة فى عدد الوزراء بعد أسبوعين من تشكيل وزارة محمود سامى البارودى باشا ، وبالتحديد فى ٢١ فبراير ١٨٨٢ ، حين عين عبدالقادر باشا حلمى ناظراً على ديوان الأقاليم السودانية وملحقاتها .

بهذا أصبح عدد أعضاء الوزارة بمن فيهم الرئيس ثمانية، واستمر هذا الوضع فى الوزارتين التاليتين وهما وزارة إسماعيل راغب وشريف الرابعة، ومن المهم أن نذكر أن نظارة الأقاليم السودانية قد اختفت من التشكيلات الوزارية بنهاية عهد وزارة محمود سامى البارودى فى يونيو ١٨٨٢ .

□

وعاد عدد أعضاء الوزارة إلى التقلص عندما عاد نوبار باشا وشكل وزارته الثانية (يناير ١٨٨٤)، ونلاحظ فى تشكيل هذه

الوزارة أن نوبار باشا احتفظ لنفسه بوزارتى الخارجية والحقانية، وأن اسم وزارة الأوقاف قد اختفى تماما من التشكيل الوزارى، وقد ظل مختفياً حتى ٢٠ نوفمبر ١٩١٣ حين عين أحمد حشمت باشا وزيراً للأوقاف وأعيدت الوزارة إلى الوجود فى أثناء وزارة محمد سعيد باشا الأولى.

وهكذا فإن الوزارات المصرية أصبحت سبع وزارات فقط بدلاً من الثمانية التى بدأ بها النظام الوزارى، والتسعة التى وصلت إليها فى عهد وزارة محمود سامى البارودى.

وأصبح هذا يعنى أن أقصى ما يمكن للوزارة أن تصل إليه ثمانية: رئيس لا يتولى أية وزارة، وسبعة وزراء لسبع وزارات، وهو ما لم يحدث أبداً فى هذه الفترة وحتى عام ١٩١٣ حيث زاد العدد على يد محمد سعيد باشا فى وزارته الأولى، وإنما ظل العدد منذ بداية وزارة نوبار باشا فى يناير ١٨٨٤ وحتى ١٩١٣ ثابتاً تماماً حول ستة أعضاء بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه، وقد اقتضى هذا بالطبع أن يتولى رئيس الوزراء بنفسه وزارتين، أو أن يتولى الرئيس بنفسه وزارة، ويكون هناك وزير يجمع بين وزارتين، أو أن يكون هناك وزيران يجمع كل منهما بين وزارتين، على حين لا يتولى الرئيس أية وزارة، ويمكن لنا أن نستعرض هذه الاختصارات كما حدثت بالترتيب لأنها تعطينا أيضاً فكرة قيمة عن مدى فهم التقارب بين أعمال الوزارات وبعضها.

وقد رأينا نوبار باشا وهو يحتفظ لنفسه بوزارتى الخارجية والحقانية، وسنراه بعد تشكيل الوزارة بشهرين يضيف إلى نفسه

أعباء وزارة الداخلية عندما استقال وزيرها، لكنه بعد أسبوعين يسندها إلى وزير الحربية، وهكذا يفعل فى أكثر من وزارة يستعفى وزيرها فى أثناء عهد هذه الوزارة التى كانت طويلة العمر حيث ظلت فى الحكم حتى يونيو ١٨٨٨.

□

وفى الوزارة التالية (الوزارة ١٢ : رياض باشا الثانية) يحتفظ رياض باشا لنفسه بالداخلية، وبالمالية، على حين يتولى خمسة وزراء خمسة وزارات، وفى الوزارتين ١٣ و١٤ (مصطفى فهمى الأولى والثانية) احتفظ رئيس الوزراء لنفسه بالداخلية وجمع محمد زكى وزارتى الأشغال والمعارف معاً واحتفظ كل وزير من الباقين بوزارة واحدة.

وفى الوزارة ١٥ (حسين فخرى الأولى) استمر الوضع مع تغيير الأشخاص، واحتفظ رئيس الوزراء لنفسه بالداخلية، وجمع محمد زكى وزارتى الأشغال والمعارف معاً، واحتفظ كل وزير من الباقين بوزارة واحدة.

وفى الوزارة ١٦ (مصطفى رياض الثالثة) احتفظ رئيس الوزراء لنفسه بالداخلية، وجمع محمد زكى وزارتى الأشغال والمعارف معاً، واحتفظ كل وزير من الباقين بوزارته.

وحدث شىء طريف فإن محمد زكى استعفى من المعارف على حين بقى وزيراً للأشغال وأضيفت المعارف إلى رئيس الوزراء ليكون الوضع قبل مضى شهر على تشكيل الوزارة أن رئيس الوزراء يتولى وزارتين بينما يتولى كل وزير من الخمسة وزارة

واحدة.

وفى الوزارة ١٧ (نوبار باشا الثالثة) عاد الوضع المفضل والأكثر شيوعاً، احتفظ رئيس الوزراء وهو نوبار باشا بالداخلية لنفسه، وجمع وزير (هو حسين فخرى) بين وزارتى الأشغال والمعارف معاً، على حين احتفظ كل وزير من الباقين بوزارة واحدة.

وفى الوزارة ١٨ (مصطفى فهمى الثالثة) استمر الوضع المفضل، احتفظ رئيس الوزراء الجديد وهو مصطفى باشا بالداخلية لنفسه، وجمع وزير (هو حسين فخرى) بين وزارتى الأشغال والمعارف معاً، على حين احتفظ كل وزير من الباقين بوزارة واحدة، وظل هذا الوضع مستمراً طيلة ١١ عاماً هى الأعوام الأولى من عمر هذه الوزارة التى استمرت ١٣ عاماً فى الحكم.

ومن الطريف أن ننبه هنا إلى هذا التلازم بين المعارف والأشغال على الرغم من اختلاف الوزير الذى تولاهما معاً، وعلى الرغم من اختلاف رؤساء الوزارة، وسنرى أن هذا الثلاثى جمع بين الوزارتين فى عهد تال، وقد تحول إلى تلازم آخر بين الأشغال والحربية بدلاً من الأشغال والمعارف.

وقد بقى حسين فخرى يشغل هاتين الوزارتين فترة طويلة جداً حتى أكتوبر ١٩٠٦ حين عين وزير مستقل للمعارف هو سعد زغلول باشا وبقى فخرى للأشغال فقط.

وبهذا (أى بدخول سعد زغلول باشا الوزارة) ارتفع عدد أعضاء الوزارة إلى سبعة بمن فيهم الرئيس، يتولى كل منهم وزارة واحدة ويتولى الرئيس نفسه وزارة و احدة.

فى الوزارة التالية (الوزارة ١٩ : بطرس غالى) تشكلت الوزارة من ستة فقط بمن فيهم الرئيس، وقد احتفظ رئيس الوزراء لنفسه بوزارة الخارجية على حين ضم وزير جديد هو إسماعيل سرى باشا وزارتى الأشغال والحربية معه، واحتفظ كل وزير من الباقين بوزارته.

□

فى الوزارة التالية (الوزارة ٢٠ : محمد سعيد الأولى) استمر الوضع كما هو فى الوزارة السابقة مع تغيير الأشخاص والوزارات فحسب، تشكلت الوزارة من ستة بمن فيهم الرئيس الذى تولى الداخلية، وقد كان يتولاها بالفعل فى الوزارة السابقة، على حين تولى وزير الحقانية فى الوزارة السابقة (رشدى باشا) وزارة الخارجية بدلاً من الرئيس الذى اغتيل، وهكذا تولى وزير المعارف فى الوزارة السابقة (سعد زغلول باشا) وزارة الحقانية خلفا لرشدى باشا، وتولى وزير المالية فى الوزارة السابقة (أحمد حشمت باشا) وزارة المعارف خلفاً لسعد زغلول وعين وزير جديد للمالية بدلاً من حشمت باشا، وهكذا تغيرت مواقع كل أعضاء الوزارة فيما عدا سرى باشا الذى ظل محتفظاً بالوزارتين اللتين كان يتولاهما.

وفى وسط عهد هذه الوزارة انخفض العدد إلى خمسة حين استقال سعد زغلول وأحيلت الوزارة على رشدى باشا، ثم شمل هذه الوزارة تعديل فى أبريل ١٩١٢ استكمل أعضائها إلى ستة. ثم تعديل آخر فى نوفمبر ١٩١٣ ارتفع نتيجة له عدد أعضاء الوزارة إلى ثمانية بتعيين وزيرين جديدين مع عودة وزارة الأوقاف، ونشأة

وزارة جديدة هى وزارة الزراعة .

وهكذا انتهى عهد هذه الوزارة وهى تضم ثمانية بمن فيهم الرئيس يتولون تسع وزارات هى الوزارات الثمانى التى بدأ بها النظام الوزارى (بعد عودة الأوقاف) ووزارة جديدة هى وزارة الزراعة .

□

فى الوزارة التالية (الوزارة ٢١ : رشدى باشا الأولى) تشكلت الوزارة من ثمانية أيضا بمن فيهم الرئيس ، وكان الرئيس يحتفظ بوزارة الداخلية لنفسه على نحو ما كان سلفه ، كما أن وزارتى الأشغال والحربية ظلتا مجتمعتين مع وزير واحد هو إسماعيل سرى نفسه .

فى الوزارة التالية (الوزارة ٢٢ : حسين رشدى الثانية) بدأ عهد تسمية النظارات بالوزارات وانخفض عدد الوزارات والوزراء بسبب إلغاء وزارة الخارجية بسبب وضع مصر تحت الحماية ، وهكذا أصبح أعضاء الوزارة سبعة فقط بمن فيهم الرئيس يتولون ثمانى وزارات فقط .

واستمر الوضع كذلك فى الوزارة التالية (الوزارة ٢٣ : حسين رشدى الثالثة) ، ومن الطريف أنه على حين احتفظت كل وزارة بوزيرها طيلة فترة هاتين الوزارتين ، فإن وزارة الأوقاف قد تعاقب عليها ٣ وزراء هم : صدقى باشا ، وإبراهيم فتحى ، وأحمد زيور .

فى الوزارة التالية (الوزارة ٢٤ : حسين رشدى الرابعة) وهى

ثانى وزارة فى عهد السلطان فؤاد ، تشكلت الوزارة من سبعة بمن فيهم الرئيس الذى احتفظ لنفسه بوزارة المعارف بدلاً من الداخلية ، وقد عين وزير جديد تولى الأشغال والحربية معاً خلفاً لإسماعيل سرى باشا . . وظلت القاعدة سارية .

□

فى الوزارة التالية (الوزارة ٢٥ : محمد سعيد الثانية) تكرر نفس الوضع : سبعة وزراء بمن فيهم الرئيس كلٌ يتولى وزارة واحدة ، والرئيس يتولى الداخلية ، وإسماعيل سرى يتولى وزارتين هما الأشغال والحربية .

وبعد عشرة أيام من تشكيل الوزارة استطاع محمد سعيد إنشاء وزارة جديدة هى وزارة المواصلات مكرراً بهذا مجده فى استحداث وزارة الزراعة وإعادة وزارة الأوقاف فى وزارته الأولى .

وقد عين وزير المعارف زيور باشا وزيراً للمواصلات وعين وزير جديد للمعارف ، وبهذا انتهت هذه الوزارة وقد أصبح عدد أعضائها ثمانية بمن فيهم الرئيس ويتولون تسع وزارات هى : الوزارات الثمانى الأولى (ما عدا وزارة الخارجية) + وزارتان جديدتان استحدثتا فى عهدى محمد سعيد باشا .

شكل يوسف وهبة الوزارة التالية (الوزارة ٢٦) من ثمانية وزراء ، احتفظ لنفسه بالمالية ، واجتمعت الأشغال والحربية معاً لإسماعيل سرى ، ولكن الطرافة أن سرى باشا استقال فأحيلت وزارتاه إلى محمد شفيق باشا وزير الزراعة الذى جمع ثلاث

وزارات فى يده ، وانتهى عهد هذه الوزارة بسبعة وزراء فقط .

شكل محمد توفيق نسيم الوزارة التالية (الوزارة ٢٧) على نفس النمط من ثمانية أعضاء ، احتفظ لنفسه بوزارة هى الداخلية ، واجتمعت الأشغال العمومية والحربية فى يد وزير واحد هو محمد شفيق باشا .

ثم أحدث عدلى يكن زيادة كبيرة فى عدد أعضاء الوزارة حيث شكل وزارته الأولى فى مارس ١٩٢١ وهى الوزارة المعروفة فى التاريخ المصرى بوزارة الثقة ، وقد ضمت عشرة أعضاء ، ولم يتول رئيس الوزراء أية وزارة بنفسه ، وقد حدث هذا لأول مرة منذ عهد الخديو توفيق فقد كان الرؤساء يتولون دائماً وزارة أو أكثر بالإضافة إلى توليهم الرئاسة ، كما عين رشدى باشا نائباً لرئيس الوزراء دون أن يتولى أية وزارة ، وجمع وزير بين الأشغال والحربية وتولى كل وزير من الباقين وزارة واحدة .

ويبدو أن عدلى باشا وجد أن زيادة عدد أعضاء الوزارة لم يمثل مشكلة فإذا هو بعد شهرين من تشكيل الوزارة يعين وزيراً مستقلاً للحربية والبحرية ، وبذا وصل عدد أعضاء الوزارة إلى ١١ عضواً ، وهو ما لم يحدث من قبل منذ بداية النظام الوزراى حيث كان أقصى رقم هو ٩ فى وزارة توفيق الثانية ، وها هو عدلى باشا يصعد بالعدد إلى ١٠ ثم ١١ فى وزارة واحدة .

□

يبدأ عهد الملكية بوزارة ثروت باشا الأولى (الوزارة التاسعة والعشرون فى التاريخ المصرى) ، وتعود وزارة الخارجية إلى

الوجود فى البنيان الوزارى المصرى بانتهاء الحماية ويشكل ثروت باشا وزارته من تسعة أعضاء بمن فيهم الرئيس، ويحتفظ لنفسه بوزارتى الداخلية والخارجية، على حين يتولى كل وزير من الثمانية الباقين وزارة واحدة، وهكذا يعود حجم الوزارة إلى التقلص (٩)، مع أن عدد الوزارات زاد إلى (١٠)، ولنا أن نقارن هذا بالوزارة السابقة (وزارة عدلى باشا) حين كان عدد الأعضاء (١١) وعدد الوزارات (٩) فقط.

يشكل نسيم باشا وزارته الثانية (الوزارة الثلاثون) من عشرة أعضاء بمن فيهم الرئيس، ويحتفظ لنفسه بالداخلية، ويتولى كل وزير من الباقين وزارة واحدة.

ويشكل يحيى إبراهيم وزارته على نفس النمط (الوزارة الحادية والثلاثون) من عشرة بمن فيهم الرئيس، ويحتفظ لنفسه بوزارة الداخلية، ويتعدل تشكيل الوزارة أكثر من مرة لكنها تنتهى بنفس العدد.

□

ونأتى إلى وزارة سعد زغلول باشا الأولى فنجده ينهج فى تشكيل الوزارة نهج سلفيه توفيق نسيم ويحيى إبراهيم: يحتفظ لنفسه بالداخلية ويتولى كل وزير من التسعة وزارة واحدة، وفى يوليو ١٩٢٤ ينضم إلى الوزارة وزيران بلا وزارة، ويتعدل تشكيل الوزارة أكثر من مرة لكنها تنتهى وهى تضم ١٢ عضواً، وهو أكبر عدد منذ نشأة النظام الوزارى.

يبدأ زيور وزارته الأولى (الوزارة الثالثة والثلاثون) بثمانية

أعضاء فقط، وقد احتفظ لنفسه بوزارتى الداخلية والخارجية معاً، وتولى وزير جديد المعارف والحقانية معاً، لكنه بعد يومين من تشكيل الوزارة يضم وزيراً جديدا للحقانية ليرتفع عدد أعضاء الوزارة إلى ٩، وبعد أربعة أيام أخرى تبدأ سلسلة من التعديلات الوزارية المحدودة السريعة تنتهى بدخول صدقى باشا الوزارة بعد ١٥ يوماً من تشكيلها كوزير للداخلية، وبهذا يصل أعضاء هذه الوزارة إلى الرقم الطبيعى فى ذلك الوقت عشرة بمن فيهم الرئيس يتولون عشر وزارات.

وتمضى على نفس النهج أربع وزارات تالية هى: وزارة زيور الثانية، وعدلى يكن الثانية، وثروت باشا الثانية، والنحاس باشا الأولى: عشرة بمن فيهم الرئيس يتولون عشر وزارات.

□

ويشكل محمد محمود باشا وزارته الأولى فينخفض العدد إلى ٩، وذلك بأن يجمع وزير بين وزارتى الحربية والبحرية والأوقاف.

ولكن يعود عدلى يكن فى الوزارة التالية إلى النهج الأول: عشرة بمن فيهم الرئيس يتولون عشر وزارات، ويتولى الرئيس وزارة واحدة هى الداخلية.

وعلى نفس النهج يمضى النحاس باشا فى وزارته الثانية (الوزارة الأربعون) يناير ١٩٣٠.

ويأتى صدقى باشا إلى الحكم فى يونيو ١٩٣٠ فينخفض عدد أعضاء الوزارة إلى ثمانية، وهو الوضع الذى لم يوجد أبداً منذ

اليومين الأولين لوزارة زيور الأولى (١٩٢٤) وقبله فى وزارة نسيم باشا الثانية (١٩٢٣)، ويتحقق هذا الانضغاط بأن يجمع صدقى فى يده وزارتى الداخلية والمالية، وأن يجمع وزير آخر وزارتى الأشغال العمومية والزراعة معاً، لكن بعد أقل من عشرين يوماً يدخل وزيران جديدان الوزارة بعد استقالة أحد الوزراء، وهكذا يرتفع عدد الوزراء إلى ثمانية يتولى كل منهم وزارة بالإضافة إلى رئيس الوزراء الذى يتولى وزارتين.

ويتعدل تشكيل الوزارة مرتين لكنها تنتهى بتسعة أعضاء فقط.

أما وزارة صدقى باشا الثانية فتبدأ بثمانية وزراء (غير الرئيس) يتولى كل منهم وزارة على حين يتولى الرئيس وزارتين، وفى أثناء الوزارة يرتفع عدد الأعضاء إلى عشرة حيث يتخلى صدقى باشا عن إحدى الوزارتين اللتين يتولاهما (الداخلية) لوزير جديد ويستبقى وزارة المالية لنفسه.

□

ويعود عبد الفتاح يحيى فى تشكيل الوزارة التالية إلى النهج القديم: عشرة وزراء بمن فيهم الرئيس يتولون عشر وزارات، لكن دونا عن أسلافه يتولى الخارجية.

أما محمد توفيق نسيم فى وزارته الثالثة (نوفمبر ١٩٣٤) فيبدأ وزارته بثمانية أعضاء فقط، وقد احتفظ لنفسه بالداخلية على حين تولى أحد وزراءه الجمع بين الخارجية والزراعة وتولى آخر الجمع بين الأشغال العمومية والمواصلات، لكنه لا يستمر فى هذا الوضع أكثر من ثلاثة أيام ويعين وزير جديد للخارجية.. وفى أثناء عهد

هذه الوزارة نشأت وزارة جديدة هى وزارة التجارة والصناعة، لكن لم يعين وزير مناظر لها وإنما أسندت إلى وزير المعارف، وهكذا انتهى عهد هذه الوزارة بنفس عدد الوزراء بمن فيهم الرئيس يتولون ١١ وزارة.

□

شكل على ماهر الوزارة التالية (وزارته الأولى) من ثمانية أعضاء بمن فيهم الرئيس، وقد احتفظ لنفسه بالداخلية والخارجية مع الرئاسة، كما تولى أحد الوزراء وزارتى الحقانية والأوقاف معاً وتولى وزير آخر وزارتى المواصلات والتجارة والصناعة معاً.

وفى أثناء هذه الوزارة أنشئت وزارة جديدة هى وزارة الصحة وعين لها وزير جديد، وهكذا انتهت وزارة على ماهر وهى تضم تسعة وزراء يتولون ١٢ وزارة، وهو عدد مضغوط ينبئ عن اتجاه مبكر عند على ماهر إلى ضغط المسئولية ما أمكنه السبيل إلى ذلك.

بعد وفاة الملك فؤاد والمناداة بالملك فاروق يتولى مجلس الوصاية السلطات المخولة للملك ويشكل النحاس باشا وزارته الثالثة (الوزارة ٤٦ فى ٩ مايو ١٩٣٦) من أحد عشر وزيراً بمن فيهم الرئيس يتولون ١٢ وزارة، وقد احتفظ النحاس باشا بوزارتى الداخلية والصحة معاً.

ويشكل النحاس باشا وزارته الرابعة (أغسطس ١٩٣٧) من أحد عشر وزيراً يتولون ١٢ وزارة، لكنه لا يحتفظ لنفسه إلا بالداخلية على حين يتولى عبدالسلام جمعة وزارتى التجارة والصناعة والمعارف معاً، وفى أثناء عهد هذه الوزارة يضم إلى الوزارة وزير

ويرتفع عدد أعضاء الوزارة إلى ١٢ وزيراً بمن فيهم الرئيس يتولون ١٢ وزارة، وهو الرقم الذى لم تصل إليه من قبل إلا وزارة سعد زغلول.

□

وتحدث الطفرة الكبرى فى عدد أعضاء الوزارة بتشكيل محمد محمود لوزارته الثانية فى نهاية ديسمبر ١٩٣٧، وكانت على ما يسميه الفرنسيون وزارة كبرى ضمت ١٦ وزيراً كان منهم ستة وزراء دولة، وكان اثنان من وزراء الدولة يتوليان وزارتى المالية والخارجية (وهما رئيسا وزراء سابقان)، على حين كان كل وزير من الوزراء التسعة الباقين يتولى وزارة واحدة، وقد احتفظ رئيس الوزراء لنفسه بوزارة الداخلية، وهكذا فإن ١٦ وزيراً بمن فيهم الرئيس كانوا يتولون ١٢ وزارة، وقد انتخب أحد أعضاء هذه الوزارة لرئاسة مجلس النواب (وهو وزير المعارف، وخلفه فيها أحد وزراء الدولة)، وبهذا انتهى عهد هذه الوزارة وهى تتكون من ١٥ بمن فيهم الرئيس.

ويبدو أن محمد محمود لم يجد جدوى من استمرار هذا النهج فشكل وزارته التالية من ١٣ عضواً بمن فيهم الرئيس، وقد احتفظ لنفسه بالداخلية، وتولى كل عضو وزارة، بينما بقى أحمد لطفى السيد باشا وزيراً للدولة.

وبعد تشكيل الوزارة بعشرين يوماً استقال إسماعيل صدقى وزير المالية وانخفض عدد الوزراء تبعاً لذلك إلى ١٢، وتولى رئيس الوزراء المالية بدلاً من الداخلية، وتولى وزير الدولة وزارة

الداخلية، وهكذا عاد الوضع إلى التوازى ١٢ عضواً بمن فيهم الرئيس يتولون ١٢ وزارة.

أما وزارة محمد محمود الرابعة فضمت عند تشكيلها ١٢ وزيراً بالإضافة إلى الرئيس الذى لم يتول أية وزارة بنفسه، وتولى كل وزير من الوزراء وزارة واحدة، وهذه الوزارة هى أطول وزارات محمد محمود فى هذه الفترة عمراً، وقد ضمت بالإضافة إلى رئيسها خمسة من الرؤساء والوزراء: واحدا سابقا (عبد الفتاح يحيى) وأربعة لاحقين هم: أحمد ماهر وقد تولى المالية، والنقراشى وقد تولى الداخلية، وحسن صبرى وقد تولى الحربية، وحسين سرى وقد تولى الأشغال.

□

وحين شكل على ماهر وزارته الثانية آثر الناحية الأخرى من العدد، فعلى حين كان هو نفسه صاحب أقصى سياسة ضغط فى عدد الوزراء فى وزارته الأولى، فقد بدأ هذه الوزارة بأربعة عشر عضواً بمن فيهم الرئيس، وقد احتفظ لنفسه بالداخلية والخارجية وتولى كل وزير وزارة واحدة فقط، لكن كانت هناك ثلاثة مناصب وزارية جديدة: وزيران للدولة لشئون البرلمان، ووزير للشئون الاجتماعية التى استحدثت فى وزارة على ماهر. وقد نص عليها فى خطابه إلى الملك حيث قال:

«ولما كان من أهم أغراض الوزارة أن تخص الشئون الاجتماعية فى البلاد بأقصى ما يستطاع من العناية، فقد اعتزمت إنشاء وزارة تقوم على هذا الفرع الإصلاحى من شئون الأمة».

شكل حسن صبرى وزارته (الوزارة الثانية والخمسون) من ١٦ عضواً بمن فيهم الرئيس، وقد اختفى منصبا وزيرى الدولة للشئون البرلمانية (ظهرا فى الوزارة السابقة) واحتفظ حسن صبرى لنفسه بوزارة الخارجية، بينما ضمت الوزارة وزيرى دولة، وهكذا كان كل وزير (بمن فيهم الرئيس) يتولى وزارة واحدة، وبهذا كان هناك ١٤ وزيراً (بمن فيهم الرئيس) يتولون ١٤ وزارة، ووزيران للدولة.

ولما استقال الوزراء السعديون الأربعة من هذه الوزارة بقيت الوزارة باثنى عشر عضواً تولوا الوزارات الأربع عشرة، إذ جمع وزير الأشغال بينها وبين وزارة المواصلات، وجمع رئيس الوزراء وزارة الخارجية مع الداخلية والرئاسة.

□

شكل حسين سرى باشا وزارته الأولى (الثالثة والخمسون) عقب وفاة حسن صبرى من ١٢ عضواً فقط، وقد حل هو نفسه محل رئيس الوزراء فى الرئاسة والداخلية والخارجية، كما جمع وزير بين المواصلات والتموين، ثم ارتفع عدد أعضاء هذه الوزارة إلى ١٤ وزيراً بدخول وزيرين قبل نهايتها بشهر.

وشكل حسين سرى وزارته الثانية (الوزارة ٥٤ فى ٣١ يوليو ١٩٤١) من خمسة عشر عضواً بمن فيهم الرئيس، وقد زاد عدد الوزارات وزارة جديدة هى وزارة الوقاية المدنية، وبهذا أصبح الوزراء الـ١٥ (بمن فيهم الرئيس) يتولون ١٥ وزارة، وقد احتفظ رئيس الوزراء لنفسه بوزارة الداخلية، وقد استقال وزير المالية فى أثناء هذه الوزارة وتولى رئيس الوزراء المالية بنفسه، وهكذا انتهى

عهد هذه الوزارة وهى مكونة من ١٤ عضواً.

□

شكل النحاس وزارته الخامسة (الوزارة ٥٥) مضغوطة العدد من ١١ عضواً فقط بمن فيهم الرئيس، وأشار إلى سياسة ضغط عدد الوزارات فى كتابه إلى الملك بقوله:

«وتحقيقاً لسياسة القصد فى المصروفات، وتخفيفاً لأعباء الميزانية، ترى الوزارة أن تبدأ فى تنفيذ هذه السياسة فى نفس تكوينها، فتلغى الوزارات الثلاث المستجدة وهى وزارات: الشئون الاجتماعية، والوقاية، والتموين، على أن تحيل أعمالها من غير ما إنقاص فى مستواها إلى الوزارات الأخرى، فتحال شئون التموين على وزارة المالية، وتحال شئون الوقاية على وزارة الأشغال، كما تحال الشئون الاجتماعية على وزارة الصحة والجهات الأخرى ذات الاختصاص».

وتولى النحاس باشا بنفسه وزارتين هما: الداخلية والخارجية، كما تولى كل وزير من ثلاث وزراء وزارتين، وهكذا أمكن لأحد عشر عضواً تغطية ١٥ وزارة، لكن هذه السياسة لم تستمر طويلاً فقد أجرى تعديل وزارى فى ١٤ مايو دخل بمقتضاه خمسة وزراء جدد فى مقابل انتخاب وزير رئيساً للشيوخ واستقالة وزير آخر، وبهذا أصبحت الوزارة تضم ١٤ وزيراً بمن فيهم الرئيس، وأصبح كل وزير يتولى وزارة واحدة على حين يتولى رئيس الوزراء وزارتين بالإضافة إلى الرئاسة.

هكذا ضمت وزارة النحاس باشا السادسة (الوزارة ٥٦ التى

تشكلت من أجل إخراج مكرم عبيد من الوزارة) بالإضافة إلى الرئيس من ثلاثة عشر وزيراً يتولى كل منهم وزارة واحدة على حين يتولى رئيس الوزراء وزارتين، فكأن الأمور عادت إلى ما كانت عليه في نهاية وزارة سرى باشا الثانية: ١٤ عضوا، ١٥ وزارة.

□

وفى أكتوبر ١٩٤٤ شكل أحمد ماهر وزارته الأولى (الوزارة ٥٧) من ١٣ عضواً بمن فيهم الرئيس، وقد تولى الرئيس بنفسه وزارة الداخلية، كما تولى الدكتور هيكل وزارتى المعارف والشئون الاجتماعية، وكانت هذه أول مرة تجتمع فيها هاتان الوزارتان معاً على هذه النحو.

كما تضمن قرار تشكيل الوزارة إلغاء وزارة الوقاية المدنية وإضافة أعمالها إلى وزارة الأشغال، وهكذا أصبح عدد الوزارات ١٤ وزارة فقط يتولاها ١٣ عضواً بمن فيهم الرئيس ويجمع أحد الوزراء بين وزارتين.

لكن الدكتور أحمد ماهر باشا ارتفع بعدد أعضاء وزارته إلى ١٥ عند تشكيله لوزارته الثانية في يناير ١٩٤٥، وقد احتفظ لنفسه بالداخلية على حين تولى كل وزير وزارة واحدة (وهكذا أصبح هناك وزيران للمعارف وللشئون)، كما ضمت الوزارة وزير دولة واحدا.

وقد شكل محمود فهمى النقراشى باشا الوزارة على نحو ما انتهت إليه وزارة أحمد ماهر ولم يدخل أحد مكان أحمد ماهر، وهكذا فإن وزارة النقراشى الأولى ضمت ١٤ عضواً فقط (بعد أن

غاب عنها الدكتور أحمد ماهر)، وقد جمع النقراشى بين منصب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الذى كان يتولاه أحمد ماهر وبين منصب وزير الخارجية الذى كان يتولاه هو، لكن فيما بعد عشرة أيام عين عبد الحميد بدوى وزيراً للخارجية وارتفع بهذا عدد أعضاء الوزارة إلى خمسة عشر عضواً، ثم استقال حافظ رمضان فعاد العدد إلى الانخفاض.

وشكل صدقى باشا وزارته الثالثة (الوزارة الستون فى فبراير ١٩٤٦) من اثنى عشر وزيراً كعادته المفضلة فى تقليل أعضاء وزرائه، واحتفظ لنفسه بالداخلية والمالية، وجمع وزارات: التجارة والصناعة والتموين فى يد وزير واحد، وهكذا فإن ١٢ عضواً تولوا ١٤ وزارة.

وفى أثناء عهد الوزارة عين وزير جديد للمالية ليرتفع عدد أعضاء الوزارة إلى ١٣، وفى سبتمبر ١٩٤٦ دخل الوزارة أربعة وزراء من السعديين، على حين خرج وزير العدل الدكتور محمد كامل مرسى ليتولى رئاسة مجلس الدولة، وبهذا ارتفع عدد أعضاء الوزارة إلى ١٦ بمن فيهم الرئيس، وفى نوفمبر ١٩٤٦ استقال ثلاثة وزراء ودخل الوزارة وزيران لم يكونا أعضاء فيها، وبذا وصل عدد أعضاء الوزارة فى نهاية عهدها إلى ١٥ وزيرا.

□

شكل النقراشى باشا وزارته الثانية (الوزارة الحادية والستون فى ديسمبر ١٩٤٦) من ١٢ بمن فيهم الرئيس، وتولى بنفسه وزارتين هما: الداخلية والخارجية، وتولى كل عضو وزارة واحدة، وكان

قد ألغى وزارة التموين، وهكذا أصبح عدد الوزارات ١٣ وزارة يتولاها ١٢ عضوا ويجمع الرئيس بين وزارتين، ثم شملت هذه الوزارة عدة تعديلات.

أما إبراهيم عبد الهادى فقد شكل وزارته من ١٦ عضواً بمن فيهم الرئيس وثلاثة وزراء للدولة، وقد عادت وزارة التموين إلى الوجود وأصبح عدد الوزارات ١٤ وزارة، وهكذا كان الرئيس يتولى وزارتى الداخلية والمالية على حين يتولى ١٢ وزيراً ١٢ وزارة، ولا يتولى ثلاثة وزراء للدولة أية وزارة، وبعد يومين من تشكيل الوزارة عين وزير دولة رابع ليرتفع عدد أعضاء الوزارة إلى ١٧ عضواً، وهو رقم قياسى لم تصل إليه أية وزارة قبل هذا، ليس هذا فقط بل إنه بعد ١٥ يوماً عين وزير للمالية التى كان يتولاها رئيس الوزراء بنفسه، وهكذا ارتفع العدد إلى ١٨ وهو أيضاً رقم قياسى جديد، ثم استقال وزير وانضم للوزارة وزير قديم مكانه ثم استقال الدكتور السنهورى وعين وزير للمعارف محله، كما عين وزير جديد للدولة، وبهذا وصل أعضاء الوزارة إلى ١٩ وزيراً، وهو رقم قياسى أيضاً.

□

بدأ حسين سرى وزارته الثالثة بـ١٩ وزيراً (بمن فيهم الرئيس)، كان منهم ستة وزراء دولة، على حين تولى كل وزير وزارة واحدة وتولى الرئيس وزارتى الداخلية والخارجية، وبهذا فإن عدد الوزارات ظل كما هو ١٤ وزارة وإن كان الوزراء ١٩ وزيراً بمن فيهم الرئيس، وشملت هذه الوزارة عدة تعديلات، وانتهى عهد

الوزارة بـ ١٨ وزيراً حيث استقال أحد وزراء الدولة قرب نهاية عهدها .

أما وزارة سرى الرابعة فتشكلت واستمرت إلى النهاية من ١٤ وزيراً بينهم وزير دولة واحد، على حين تولى رئيس الوزراء وزارتين .

أما وزارة النحاس السابعة فقد شهدت كثيراً من التعديل والتغيير لكنها بدأت بـ ١٨ عضواً بمن فيهم الرئيس بينهم وزير دولة واحد على حين تولى كل وزير من الستة عشر الباقين وزارة واحدة ولم يتول رئيس الوزراء أية وزارة، وقد زاد عدد الوزارات من ١٤ وزارة إلى ١٦ وزارة بسبب نشأة وزارتين جديدتين هما : وزارة الاقتصاد الوطنى، والشئون البلدية والقروية .

وانتهى عهد هذه الوزارة بسبعة عشر وزيراً بينهم وزير للدولة يتولى وزارة الاقتصاد الوطنى، على حين لا يتولى رئيس الوزراء أية وزارة .

□

أما وزارة على ماهر الثالثة فبدأت بأحد عشر وزيراً يتولون ١٥ وزارة، وذلك بعد تقلص عدد الوزارات من ١٦ إلى ١٥ وذلك بأن نص على انضمام المالية والاقتصاد فى وزارة واحدة، وكان رئيس الوزراء يتولى وزاراتى الخارجية والحربية، وهذه أول مرة يتم فيها الجمع بين هذه المناصب على هذا النحو، بينما تولى ٣ وزراء آخرين الجمع بين وزارتين لكل منهم .

وبعد عشرة أيام من تشكيل الوزارة دخلها أربعة وزراء جدد ليرتفع عدد أعضائها إلى ١٥ عضواً، وقد زاد عدد الوزارات إلى ١٦ وزارة، وذلك بتقسيم وزارة الشئون البلدية والقروية إلى وزارتين، وأصبح أحد الوزراء القدامى وزير دولة بينما تولى وزير جديد (هو عبدالجليل العمرى) وزارتين معاً (هما التجارة والصناعة والتموين)، وهكذا أصبحت الوزارة مكونة من ١٥ عضواً و١٦ وزارة، يتولى الرئيس وزارتين، ويتولى أحد الوزراء وزارتين، بينما أحد الوزراء وزير دولة.

□

شكل أحمد نجيب الهلالى وزارته الأولى واستمرت طيلة عهدها من ١٤ عضواً بمن فيهم الرئيس، وقد أصبح عدد الوزارات ١٥ وزارة فقط بعد إعادة الشئون البلدية والقروية معا، ولم يتول رئيس الوزراء أية وزارة بينما احتفظ ٣ وزراء بالجمع بين وزارتين لكل منهم: فجمع صليب سامى التجارة والصناعة مع التموين، وجمع المراغى الداخلية مع الحربية وجمع راضى أبو سيف راضى الشئون الاجتماعية والصحة والتموين على حين اختص وزير واحد بأنه وزير دولة للدعاية ولم يكن معنى هذا إنشاء وزارة جديدة.

أما وزارة حسين سرى الخامسة فى ٢ يوليو ١٩٥٢ فبدأت وانتهت هى الأخرى مكونة من ١٤ وزيراً يتولون ١٥ وزارة، لكن رئيسها جمع الخارجية والحربية معه، على حين جمع وزير بين وزارتى الأشغال والمالية والاقتصاد، وتولى كل وزير من الباقين

وزارة واحدة، على حين بقى كريم ثابت وحده وزير دولة .

أما وزارة أحمد نجيب الهلالى الثانية التى لم تمكث من العمر إلا يوماً واحداً فقد تشكلت من ١٦ عضواً أسندت إلى كل منهم وزارة ما عدا الرئيس الذى لم يتول أية وزارة، وكان مجموع الوزارات كما هو مستقر منذ وزارة الهلالى الأولى قد أصبح ١٥ وزارة .

	الوزارة	تاريخ تشكيلها	العدد في البداية	العدد في النهاية
١	نوبار باشا ١	٢٨ أغسطس ١٨٧٨	٤	٦
٢	محمد توفيق ١	١٠ مارس ١٨٧٨	٥	٧
٣	محمد شريف ١	٧ أبريل ١٨٧٩	٧	٧
٤	محمد شريف ٢	٥ يوليو ١٨٧٩	٧	٧
٥	محمد توفيق ٢	١٨ أغسطس ١٨٧٨	٩	٩
٦	مصطفى رياض ١	٢١ سبتمبر ١٨٧٩	٧	٧
٧	محمد شريف ٣	١٤ سبتمبر ١٨٨١	٧	٧
٨	محمود سامى ١	٤ فبراير ١٨٨٢	٧	٨
٩	إسماعيل راغب ١	١٤ يونية ١٨٨٢	٨	٨
١٠	محمد شريف ٤	٢١ أغسطس ١٨٨٢	٨	٨
١١	نوبار باشا ٢	١٠ يناير ١٨٨٤	٦	٦
١٢	مصطفى رياض ٢	٩ يونية ١٨٨٨	٦	٦
١٣	مصطفى فهمى ١	١٤ مايو ١٨٩١	٦	٦
١٤	مصطفى فهمى ٢	١٧ يناير ١٨٩٢	٦	٦

١٥	حسين فخرى ١	١٥ يناير ١٨٩٣	٦	٦
١٦	مصطفى رياض ٣	١٩ يناير ١٨٩٣	٦	٦
١٧	نوبار باشا ٣	١٥ أبريل ١٨٩٤	٦	٦
١٨	مصطفى فهمى ٣	١٢ نوفمبر ١٨٩٥	٦	٧
١٩	بطرس غالى ١	١٢ نوفمبر ١٩٠٨	٦	٦
٢٠	محمد سعيد ١	٢٣ فبراير ١٩١٠	٦	٨
٢١	حسين رشدى ١	٥ أبريل ١٩١٤	٨	٨
٢٢	وزارة حسين رشدى ٢	١٩ ديسمبر ١٩١٤	٧	٧
٢٣	حسين رشدى ٣	١٠ أكتوبر ١٩١٧	٧	٧
٢٤	حسين رشدى ٤	٩ أبريل ١٩١٩	٧	٧
٢٥	محمد سعيد ٢	٢٠ مايو ١٩١٩	٧	٨
٢٦	يوسف وهبة ١	٢٠ نوفمبر ١٩١٩	٨	٧
٢٧	محمد توفيق نسيم١	٢ مايو ١٩٢٠	٨	٨
٢٨	عدلى يكن ١	١٦ مارس ١٩٢١	١٠	١١
٢٩	عبدالخالق ثروت ١	١ مارس ١٩٢٢	٩	٩

٣٠	محمد توفيق نسيم ٢	٣٠ نوفمبر ١٩٢٣	١٠	١٠
٣١	يحيى إبراهيم ١	١٥ مارس ١٩٢٣	١٠	١٠
٣٢	سعد زغلول ١	٢٨ يناير ١٩٢٤	١٠	١٢
٣٣	أحمد زيور ١	٢٤ نوفمبر ١٩٢٤	٨	١٠
٣٤	أحمد زيور ٢	١٣ مارس ١٩٢٥	١٠	١٠
٣٥	عدلى يكن ٢	٧ يونية ١٩٢٦	١٠	١٠
٣٦	عبدالخالق ثروت ٢	٢٥ أبريل ١٩٢٧	١٠	١٠
٣٧	مصطفى النحاس ١	١٦ مارس ١٩٢٨	١٠	١٠
٣٨	محمد محمود ١	٢٥ يونية ١٩٢٨	٩	٩
٣٩	عدلى يكن ٣	٣ أكتوبر ١٩٢٩	١٠	١٠
٤٠	مصطفى النحاس ٢	١ يناير ١٩٣٠	١٠	١٠
٤١	إسماعيل صدقى ١	١٩ يونية ١٩٣٠	٨	٩
٤٢	إسماعيل صدقى ٢	٤ يناير ١٩٣٣	٩	١٠
٤٣	عبد الفتاح يحيى	٢٧ سبتمبر ١٩٣٣	١٠	١٠
٤٤	محمد توفيق نسيم ٣	١٤ نوفمبر ١٩٣٤	٨	٩

٤٥	على ماهر باشا ١	٣٠ يناير ١٩٣٦	٨	٩
٤٦	مصطفى النحاس ٣	٩ مايو ١٩٣٦	١١	١١
٤٧	مصطفى النحاس ٤	١ أغسطس ١٩٣٧	١١	١٢
٤٨	محمد محمود ٢	٣٠ ديسمبر ١٩٣٧	١٦	١٥
٤٩	محمد محمود ٣	٢٧ أبريل ١٩٣٨	١٣	١٢
٥٠	محمد محمود ٤	٢٤ يونية ١٩٣٨	١٢	١١
٥١	على ماهر ٢	١٨ أغسطس ١٩٣٩	١٤	١٤
٥٢	حسن صبرى ١	٢٧ يونية ١٩٤٠	١٦	١٢
٥٣	حسين سرى ١	١٥ نوفمبر ١٩٤٠	١٢	١٤
٥٤	حسين سرى ٢	٣١ يوليو ١٩٤١	١٥	١٤
٥٥	مصطفى النحاس ٥	٤ فبراير ١٩٤٢	١١	١٤
٥٦	مصطفى النحاس ٦	٢٦ مايو ١٩٤٢	١٤	١٤
٥٧	أحمد ماهر ١	٨ أكتوبر ١٩٤٤	١٣	١٣
٥٨	أحمد ماهر ٢	١٥ يناير ١٩٤٥	١٥	١٥

٥٩	محمود فهمى النقراشى ١	٢٤ فبراير ١٩٤٥	١٤	١٤
٦٠	إسماعيل صدقى ٣	١٦ فبراير ١٩٤٦	١٢	١٥
٦١	محمود فهمى النقراشى ٢	٩ ديسمبر ١٩٤٦	١٢	١٤
٦٢	إبراهيم عبدالهادى ١	٢٨ ديسمبر ١٩٤٨	١٦	١٩
٦٣	حسين سرى ٣	٢٥ يوليو ١٩٤٩	١٩	١٨
٦٤	حسين سرى ٤	٣ نوفمبر ١٩٤٩	١٤	١٤
٦٥	مصطفى النحاس ٧	١٢ يناير ١٩٥٠	١٨	١٦
٦٦	على ماهر ٣	٢٧ يناير ١٩٥٢	١١	١٥
٦٧	نجيب الهلالى ١	١ مارس ١٩٥٢	١٤	١٤
٦٨	حسين سرى ٥	٢ يوليو ١٩٥٢	١٤	١٤
٦٩	نجيب الهلالى ٢	٢٢ يوليو ١٩٥٢	١٦	١٦
٧٠	على ماهر ٤	٢٤ يوليو ١٩٥٢	١١	١٤

الباب الثانى

تطور حجم الوزارات بعد الثورة

☐ حين قامت الثورة كان عدد الوزارات التى يمكن أن يتولاها وزراء مستقلون بها ١٥ وزارة، وقد تشكلت الوزارة الأولى فى عهد الثورة وهى الوزارة السبعون فى تاريخ مصر الحديث من أحد عشر عضواً بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه على ماهر باشا، وقد تولى على ماهر فى هذه الوزارة ثلاث وزارات بالإضافة إلى رئاسته للوزارة، كما تولى مدير مكتبه وصديقه الحميم إبراهيم عبدالوهاب وزارتين، وبذا تم شغل المناصب الوزارية فى ١٤ وزارة، بينما بقيت الوزارة الخامسة عشرة وكانت بالمصادفة وزارة المواصلات بلا وزير، وقد عُين لها بعد أسبوع وزير تولاها لمدة يوم أو يومين بصفة شكلية حتى يكون مؤهلاً لمنصب أعلى وهو رشاد مهنا مرشح الضباط الأحرار لعضوية مجلس الوصاية، وهكذا كان من الممكن أن تسير الأمور بوزارة من أحد عشر (أو اثنى عشر) عضواً بمن فيهم رئيس الوزراء نفسه.

☐ فى الوزارة التالية وهى وزارة الرئيس محمد نجيب الأولى قفز العدد من ١١ إلى ١٦ عضواً (رئيس ونائب رئيس و١٤ وزيراً)، وقد تولى رئيس الوزراء وزارة واحدة بالإضافة إلى منصبه، وتولى نائبه وزارة واحدة أيضاً، وتولى ١٣ وزيراً ١٣ وزارة، بينما تولى الوزير الرابع عشر وهو فتحى رضوان منصب وزير الدولة، وسرعان ما أسست وزارة الإرشاد القومى وتولى أمرها (بوسع المرء أن يقول: أسست له، وبوسع المرء أيضاً أن يقول أسسها هو نفسه)، وبعد تشكيل هذه الوزارة بثلاثة شهور حدث لها تعديل وزارى فزاد عدد أعضائها إلى ١٧ عضواً.

□ فى الوزارة التالية (٧٢ـ وزارة محمد نجيب الثانية فى يونيو ١٩٥٣) انخفض العدد إلى ١٥ عضواً . . ولكن مع التعديلات المتكررة فى هذه الوزارة وصل العدد فى نهاية عهد هذه الوزارة إلى ١٩ عضواً .

□ وفى الوزارة التالية (٧٣ـ وزارة عبدالناصر الأولى فى فبراير ١٩٥٤) كان العدد قد قفز ليتمم العشرة الثانية ، ومنذ ذلك اليوم فإن العدد لا يتراجع عن هذا الرقم إلى أقل منه أبداً ، وأصبح عدد أعضاء الوزارة عشرين وزيراً ، زاد فى الوزارة التالية (٧٤ـ محمد نجيب فى مارس ١٩٥٤) ليصبح واحداً وعشرين ، وفى التالية (٧٥ ـ عبدالناصر الثانية فى أبريل ١٩٥٤) ليصبح اثنين وعشرين ، ثم عاد إلى عشرين فى التالية (٧٦ـ وزارة عبدالناصر الثالثة ، يونيو ١٩٥٦) ، وفى وزارة الوحدة الأولى كان هناك واحد وعشرون وزيراً مصرياً (هم تقريباً كل أعضاء الوزارة التى تشكلت ١٩٥٦ بعد استقالة عبدالرزاق صدقى وتعيين على صبرى وزيراً للرئاسة ، ثم دخول حسن عباس زكى عند تشكيل هذه الوزارة) .

□ وكان تشكيل وزارة الوحدة الثانية فى أكتوبر ١٩٥٨ فرصة لزيادة أعداد الوزراء ، وكان لمصر ١٤ عضواً فى الحكومة المركزية (بمن فيهم الرئيس ونائباه) و١٥ يمثلون المجلس التنفيذى للإقليم المصرى (بمن فيهم رئيس المجلس) ، أي أن المصريين الذين كانوا يتمتعون بعضوية مجلس الوزراء قد قفز عددهم من ٢١ إلى ٢٩ مرة واحدة .

وقد استمر العدد كما هو تقريباً فى وزارة الوحدة الثالثة (سبتمبر

١٩٦٠) وقد زادوا واحداً فقط، وأما وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) فقد ضمت من المصريين واحداً وثلاثين بمن فيهم الرئيس وخمسة نواب له، واثنين وعشرين وزيراً، وثلاثة من نواب الوزراء.

وفى وزارة الرئيس عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) استقر عدد أعضاء الوزارة عند ٢٩، وهو ما تكرر فى وزارة على صبرى الأولى فى ١٩٦٢.

ولكن الرقم قفز قفزته الرابعة ليقترب من الأربعين فى وزارة على صبرى الثانية فى ١٩٦٤ (٣٧ عضواً عند تشكيل الوزارة زادوا إلى ٣٩ فى أثنائها)، ومنذ ذلك اليوم أصبح الرقم فوق الثلاثين فى الغالب، فى الوزارة التالية (زكريا محيى الدين) هبط إلى ٣٥ (فقط)، وفى الوزارة التالية (صدقى سليمان) إلى ٣٢، وفى وزارة عبدالناصر التاسعة فى ١٩٦٧ أصبح الرقم ٢٨، ولكنه فى ظل التعديلات المتتالية وصل إلى ٣١، وفى آخر وزارات عبدالناصر (مارس ١٩٦٨) كان العدد عند تشكيل الوزارة ٣٢ ولكنه قفز قبل نهايتها إلى ٣٤.

ثم تشكلت أولى وزارات عهد السادات وقد ضمت ٣٣ عضواً، وكذلك ثانى وزارات عهده، وزاد الرقم فى ثالث وزارة فى عهده (وزارة الدكتور فوزى الثالثة) إلى ٣٤ عضواً، ثم عاد لينخفض إلى ٢٩ فى وزارة الدكتور فوزى الرابعة بعد إعلان الدستور الدائم والعزم على إلغاء بعض الوزارات لقيام دولة المؤسسات.. ولكن عندما شكل عزيز صدقى وزارته (فى يناير ١٩٧٢) قفز العدد مرة

أخرى إلى ٣٢، فلما شكل السادات وزارته الأولى قفز العدد إلى ٣٦، وفى وزارته الثانية زاد إلى ٣٧، وفى وزارة الدكتور حجازى إلى ٣٨، ثم عاد إلى ٣٥ فى وزارة ممدوح سالم الأولى، وانخفض مرة أخرى إلى ٣٢ فى وزارتيه الثانية والثالثة، ومرة أخرى فى وزارته الرابعة إلى ٣٠، ثم ارتفع فى وزارته الأخيرة إلى ٣١ وزيراً، وارتفع مرة أخرى فى وزارة مصطفى خليل إلى ٣٢، وعاد فى الثانية إلى ٣١ عضواً فقط، وكانت وزارة السادات الثالثة فى مايو ١٩٨٠ بمثابة الوزارة التى حققت أقل رقم من الأعضاء فى عهد السادات كله حين ضمت ٢٦ عضواً فقط، وهو أقل عدد وصلت إليه الوزارة من أكتوبر ١٩٦١ . . ولكن هذه الوزارة سرعان ما زادت بتعديلات متتالية حتى وصلت إلى العدد المعتاد وهو ٣٢ عضواً.

☐ وهكذا بدأ الرئيس مبارك عهده برئاسة وزارة تضم ٣٢ عضواً (رئيس ونائب أول وخمسة نواب وخمسة وعشرون وزيراً)، وزاد العدد فى الوزارة التالية وهى وزارة فؤاد محيى الدين إلى ٣٤ عضواً، وعاد لينخفض فى وزارة فؤاد محيى الدين الثانية إلى ٣٢ عضواً، وهو نفس العدد الذى شكلت به وزارة كمال حسن على، وقد زاد فى وزارة على لطفى إلى ٣٣ عضواً، وعاد إلى ٣٢ فى وزارتى عاطف صدقى الأولى والثانية، ولكن هذه الوزارة انتهت بخمسة وثلاثين عضواً، فلما شكلت وزارة عاطف صدقى الثالثة ضمت ٣٤ عضواً، وانخفض العدد فى وزارة الجنزورى إلى ٣٢ عضواً (رئيس ونائب رئيس و٣٠ وزيراً) وقد بقيت وزارة الجنزورى عند تعديلها على هذا العدد.

□ وفى الجدول التالى نوضح هذه الحقائق بشىء من التفصيل، ذاكرين عدد نواب رئيس الوزراء و الوزراء ونوابهم فى كل وزارة، بالإضافة إلى الرقم الترتيبى للوزارة واسم رئيسها وتاريخ توليها، وقد تعمدنا أن نتخطى وزارات عهد الوحدة فى هذا الجدول لأنها لا تخضع لنفس المقاييس، وبذلك تصبح المقارنة غير ذات موضوع.

الوزارة	تاريخ تشكيلها	نواب رئيس الوزراء **	وزراء	نواب وزراء	المجموع ***
٧٠ على ماهر ٤	٢٤ يوليو ١٩٥٢	-	١٠	-	١١ *
٧١ محمد نجيب ١	٨ سبتمبر ١٩٥٢	١	١٤	-	١٦ *
٧٢ محمد نجيب ٢	١٨ يونيو ١٩٥٣	١	١٣	-	١٥
٧٣ عبد الناصر ١	٢٥ فبراير ١٩٥٤	٢	١٦	١	٢٠
٧٤ محمد نجيب ٣	٨ مارس ١٩٥٤	١	١٨	١	٢١
٧٥ عبد الناصر ٢	١٧ أبريل ١٩٥٤	-	١٨	٣	٢٢ *
٧٦ عبد الناصر ٣	٢٩ يونيو ١٩٥٦	-	١٨	١	٢٠
٨١ عبد الناصر ٨	١٨ أكتوبر ١٩٦١	٥	٢٠	٣	٢٩ *
٨٢ على صبرى ١	٢٩ سبتمبر ١٩٦٢	-	٢٤	٤	٢٩
٨٣ على صبرى ٢	٢٥ مارس ١٩٦٤	١١	٢٢	٣	٣٧ *
٨٤ زكريا محيى الدين	١ أكتوبر ١٩٦٥	٨	٢٢	٤	٣٥
٨٥ صدقى سليمان	١٠ سبتمبر ١٩٦٦	٤	٢٤	٣	٣٢ *
٨٦ عبد الناصر ٩	١٩ يونيو ١٩٦٧	٤	٣٢	-	٢٨ *
٨٧ عبد الناصر ١٠	٢٠ مارس ١٩٦٨	١	٢٩	١	٣٢ *
٨٨ محمود فوزى ١	٢٠ أكتوبر ١٩٧٠	-	٣٢	-	٣٣
٨٩ محمود فوزى ٢	١٨ نوفمبر ١٩٧٠	٤	٢٧	١	٣٣ *

٩٠ محمود فوزى ٣	١٤ مايو ١٩٧١	٤	٢٨	١	٣٤
٩١ محمود فوزى ٤	١٩ سبتمبر ١٩٧١	٤	٢٣	١	٢٩
٩٢ عزيز صدقى	١٧ يناير ١٩٧٢	٥	٢٦	-	٣٢
٩٣ السادات ١	٢٧ مارس ١٩٧٣	٤	٣٢	-	٣٧ *
٩٤ السادات ٢	٢٦ أبريل ١٩٧٤	٤	٣٠	٢	٣٧ *
٩٥ عبدالعزيز حجازى	٢٦ سبتمبر ١٩٧٤	٣	٣٢	٢	٣٨
٩٦ ممدوح سالم ١	١٧ أبريل ١٩٧٥	٣	٣١	-	٣٥
٩٧ ممدوح سالم ٢	١٩ مارس ١٩٧٦	٤	٢٧	-	٣٢
٩٨ ممدوح سالم ٣	٩ نوفمبر ١٩٧٦	٥	٢٦	-	٣٢ *
٩٩ ممدوح سالم ٤	٢٦ أكتوبر ١٩٧٧	٤	٢٥	-	٣٠
١٠٠ ممدوح سالم ٥	٩ مايو ١٩٧٨	٢	٢٨	-	٣١
١٠١ مصطفى خليل ١	٥ أكتوبر ١٩٧٨	١	٣٠	-	٣٢
١٠٢ مصطفى خليل ٢	١٩ يونيو ١٩٧٩	١	٢٩	-	٣١
١٠٣ السادات ٣	١٤ مايو ١٩٨٠	٦	١٩	-	٢٦ *
١٠٤ مبارك ١	١٤ أكتوبر ١٩٨١	٦	٢٥	-	٣٢
١٠٥ فؤاد محيى الدين ١	٣ يناير ١٩٨٢	٥	٢٨	-	٣٤
١٠٦ فؤاد محيى الدين ٢	٣١ أغسطس ١٩٨٢	٤	٢٧	-	٣٢
١٠٧ كمال حسن على	١٦ يوليو ١٩٨٤	٢	٢٩	-	٣٢
١٠٨ على لطفى	٥ سبتمبر ١٩٨٥	٤	٢٨	-	٣٣
١٠٩ عاطف صدقى ١	١١ نوفمبر ١٩٨٦	٤	٢٧	-	٣٢

١١٠ عاطف صدقى ٢	١٣ أكتوبر ١٩٨٧	٤	٢٧	-	٣٢ *
١١١ عاطف صدقى ٣	١٤ أكتوبر ١٩٩٣	٢	٣١	-	٣٤
١١٢ كمال الجنزورى	٤ يناير ١٩٩٦	١	٣٠	-	٣٢
١١٣ عاطف عبيد	٦ أكتوبر ١٩٩٩	١	٣١	-	٣٣

* ويلاحظ أن هذا العدد يعكس حجم الوزارة عند تشكيلها ، وقد اعترت بعض هذه الوزارات تغييرات فى العدد نتيجة التعديلات المتتالية على نحو ما هو مذكور بالتفصيل فى كتابى « الوزراء » وفى الباب الثالث من هذا الكتاب ، ولكننا نذكر الأرقام القياسية التى وصلت إليها بعض الوزارات فى وقت من الأوقات فالوزارة (٧٠) وصلت إلى ١٤ فى آخر يوم لها ، والوزارة (٧١) وصلت إلى ١٧ عضواً فى ديسمبر ١٩٥٢ ، والوزارة (٧٥) وصلت إلى ٢٥ والوزارة (٨١) وصلت إلى ٣١ عضواً والوزارة (٨٣) وصلت إلى ٣٩ عضواً والوزارة (٨٥) وصلت إلى ٣٣ والوزارة (٨٦) وصلت إلى ٣١ والوزارة (٨٧) وصلت إلى ٣٥ والوزارة (٨٩) وصلت إلى ٣٥ والوزارة (٩٣) وصلت إلى ٣٨ والوزارة (٩٤) وصلت إلى ٣٨ والوزارة (٩٨) وصلت إلى ٣٤ والوزارة (١٠٣) وصلت إلى ٣٢ والوزارة (١١٠) وصلت إلى ٣٥ .

** فى الوزارات التى رأسها الرئيس عبد الناصر بعد وقوع الانفصال كانوا نوابا لرئيس الجمهورية .

*** يتضمن المجموع حسبان رئيس الوزراء نفسه أيضا .



الباب الثالث

التعاقب الزمنى لنشأة
الوزارات المصرية



□ فى ١٨٧٨ بدأ النظام الوزارى فى مصر بثمانى نظارات (وزارات) كانت هى : الخارجية والداخلية والحقانية والجهادية (وهى التى نسميها اليوم فى المصطلح السياسى الصحفى باسم وزارات السيادة) والأوقاف والمعارف والأشغال والمالية (وهى التى يمكن أن نسميها اليوم بالوزارات الفنية)، وبعد أربع سنوات فقط أنشئت وزارة جديدة للأقاليم السودانية لكنها سرعان ما ألغيت .

□ أما وزارة الزراعة فهى عاشر وزارات مصر من حيث الإنشاء، وقد أنشئت فى نوفمبر ١٩١٣ ، وتأتى وزارة المواصلات فى الترتيب الحادى عشر بين الوزارات، وقد أنشئت فى يونيو ١٩١٩ ، وبذلك وصل عدد الوزارات المستقرة إلى عشر وزارات بعد العمر القصير الذى تمتعت به الوزارة التاسعة .

□ وقد استمرت مصر بهذا العدد من الوزارات (١٠ وزارات) حتى منتصف الثلاثينات، فوزارة صدقى باشا التى شكلت فى يونيو ١٩٣٠ كانت تضم سبعة وزراء بالإضافة إلى رئيسها، ومعنى هذا أن بعض هؤلاء كان يتولى أكثر من وزارة، وفى مقدمة هؤلاء صدقى باشا الذى كان يتولى وزارتى الداخلية والمالية، بالإضافة إلى رئاسته للوزارة، وحافظ حسن باشا الذى كان يتولى وزارتى الأشغال العمومية والزراعة (على نحو ما أتيح لعبدالعظيم أبو العطا وحده فى عهد الثورة)، أما وزارة عبدالفتاح يحيى باشا (سبتبمر ١٩٣٣) فقد كانت تضم تسعة وزراء (يتولى كل واحد منهم وزارة واحدة) بالإضافة إلى رئيسها الذى كان يتولى وزارة الخارجية بالإضافة إلى رئاسة الوزارة .

□ وفى يونيو ١٩٣٥ أنشئت وزارة جديدة للتجارة و الصناعة، وبعدها بأقل من عام أنشئت وزارة الصحة العمومية فى أبريل ١٩٣٦ ، وبعدها بثلاث سنوات أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية فى أغسطس ١٩٣٩ ، وقبل أن ينقضى عام آخر أنشئت وزارة التموين فى يونيو ١٩٤٠ ، وفى العام التالى أنشئت وزارة جديدة باسم الوقاية المدنية فى ١٩٤١ لكنها ألغيت فى ١٩٤٤ .

□ على هذا النحو كانت فى مصر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ١٤ وزارة فقط من إجمالى ١٦ وزارة تم إنشاؤها منذ بدء النظام الوزارى فى ١٨٧٨ ، وذلك بعد إلغاء وزارة الأقاليم السودانية التى لم تعمر إلا قليلاً ، ووزارة الوقاية المدنية التى ألغيت بعد ثلاث سنوات من إنشائها ، وهكذا كان فى وسع كل رئيس وزراء جديد أن يستوزر أربعة عشر وزيراً (أو أقل) عند تشكيله لوزارته ، فإذا أراد أن يزيد هذا العدد كان فى وسعه أن يعين وزير دولة أو أكثر .

□ وعلى هذا النحو كانت وزارة أحمد ماهر باشا التى شكلها فى أكتوبر ١٩٤٤ تضم ١٢ وزيراً بالإضافة إلى رئيس الوزراء نفسه الذى احتفظ لنفسه بوزارة الداخلية ، وكان الدكتور هيكل باشا زعيم حزب الأحرار الدستوريين يجمع بين وزارتين هما المعارف العمومية والشئون الاجتماعية ، فلما شكل الدكتور أحمد ماهر باشا وزارته الثانية فى يناير ١٩٤٥ ضمت ١٤ وزيراً بالإضافة إلى رئيسها ، وكان من بين هؤلاء وزير دولة ، بينما احتفظ أحمد ماهر بوزارة الداخلية ، وحل وزيران مكان الدكتور هيكل باشا وهما

الدكتور السنهورى فى المعارف، وعبدالمجيد بدر فى الشئون الاجتماعية.

☐ ظلت الأمور على هذا الوضع حتى شكل النحاس باشا وزارة الوفد الأخيرة فى يناير ١٩٥٠ فكانت أولى الوزارات كبيرة العدد فى التاريخ الحديث، إذ ضمت ١٧ وزيراً بالإضافة إلى رئيسها، وفيما بعد دخلها وزراء آخرون وخرج منها وزراء، لكن عددها لم يزد فى نهاية عهدها، وتعتبر هذه الوزارة شبيهة إلى حد كبير بوزارة جمال عبدالناصر الأخيرة فى مارس ١٩٦٨ فقد استعان النحاس فيها بأهل الخبرة من أساتذة الجامعة على نطاق واسع، ومن أصحاب الفكر حتى وإن كان مخالفاً للفكر الوفدى التقليدى السائد حتى ذلك الوقت، ومن بين هؤلاء الوزراء السبعة عشر كان هناك وزير دولة واحد و١٦ وزيراً يتولون وزارات محددة، كانت هذه الوزارات بالطبع تضم الوزارات الأربع عشرة القديمة ووزارتين جديدتين استحدثتهما هذه الوزارة، ونهجت فى استحداثهما نفس النهج الذى نهجته الثورة فيما بعد وذلك بتعيين الوزير قبل إنشاء الوزارة، هاتان الوزارتان هما الشئون البلدية و القروية، والاقتصاد الوطنى، ومن الطريف أن الوزارة الأولى سرعان ما انقسمت إلى وزارتين، ومن الطريف ثانية أن حدث هذا مرتين، ومن الطريف ثالثة أنه سرعان ما عادت الوزارتان الجديدتان إلى الانضمام، وقد حدث هذا للمرة الأولى فى عهد على ماهر باشا فى وزارته التى أعقبت حريق القاهرة، وصدر مرسوم فى ٢٢ فبراير ١٩٥٢ بإنشاء وزارة جديدة اسمها الشئون القروية، وأن يصبح اسم الوزارة القديمة(البلدية والقروية) وزارة الشئون البلدية، فلما شكل نجيب

الهلالى وزارته فى مارس ١٩٥٢ استصدر هو الآخر مرسوماً من الملك فى ٥ مارس ١٩٥٢ بإلغاء وزارة الشئون القروية، وعودة الأمور كما كانت عليه من قبل.

□ وهكذا نجد أن ظاهرة الضم والفصل قد بدأت قبيل الثورة بقليل وليس بعدها، ومن الطريف - كما قلنا - أن على ماهر باشا نفسه عاد لينفذ رأيه بفصل هذه الوزارة إلى وزارتين، وأسند كل وزارة من الوزارتين إلى وزير مستقل بها، وذلك فى اليوم الأخير لوزارته الأخيرة (٦ سبتمبر ١٩٥٢)، وقد عين مريت غالى وزيراً للشئون القروية، ونور الدين طراف وزيراً للشئون البلدية، لكن هذا الوضع لم يستمر إلا يوماً واحداً فقط وعادت هذه الوزارة وزارة واحدة فى الوزارة التالية وهى أولى وزارات الرئيس محمد نجيب (٨ سبتمبر ١٩٥٢).

□ أما الوزارة الجديدة الثانية التى استحدثها الوفد عند تشكيل وزارة النحاس باشا الأخيرة فكانت وزارة الاقتصاد الوطنى، ومن الطريف أن المرسوم الذى صدر بإنشاء هذه الوزارة لم يصدر إلا فى ٦ مارس ١٩٥٠، أى بعد تعيين الوزير بشهرين (إلا أسبوعاً)، ومن الطريف أيضاً أن على ماهر عندما تولى الحكم بعد النحاس باشا استصدر فى ٧ فبراير ١٩٥٢ مرسوماً بضم المصالح التابعة لوزارة الاقتصاد الوطنى إلى وزارة المالية وتعديل اسمها إلى المالية والاقتصاد، وبذا فإن وزارة الاقتصاد الوطنى (فى عهدها الأول) قضت من العمر سنتين إلا شهراً.

□ والشاهد أننا نجد معالم سياسة على ماهر - على سبيل المثال -

واضحة فى أنه كان يولى اهتماماً أكبر بالشئون البلدية والقروية بحيث كان مصمماً على تخصيص وزارتين (لا وزارة واحدة) لهذا المجال، بينما كان على ماهر نفسه مؤمناً بضرورة تمركز السلطات فيما يتعلق بالمالية والاقتصاد، لذلك ألغى وزارة الاقتصاد الوطنى وأعاد ضم اختصاصاتها إلى وزارة المالية مع تغيير اسم المالية إلى المالية والاقتصاد الوطنى.

□ أما الثورة فقد أنشأت بعد أقل من ثلاثة شهور من قيامها وزارة للقصر فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٢، ونلاحظ أن هذه الوزارة نشأت كوزارة وليس كوزارة دولة، وقد أسندت إلى وزير العدل أحمد حسنى.

□ ثم كانت وزارة الإرشاد القومى بعد أقل من شهر وبالتحديد فى ١٠ نوفمبر ١٩٥٢ بمثابة ثانى الوزارات التى أنشئت فى عهد الثورة.

□ وبعد هذا تضمنت التشكيلات الوزارية الصادرة فى عهد الثورة كثيراً من المسميات كوزارات دولة: كوزير دولة للشئون السياسية، وللشئون العامة، ولشئون الإنتاج، وسنتناول هذا بالتفصيل فى الباب الرابع من هذا الكتاب.

□ ولكن الثورة لم تبدأ (فيما عدا الإرشاد القومى) فى إنشاء وزارات باختصاصات واضحة إلا بعد انتخاب عبدالناصر رئيساً للجمهورية فى يونيو ١٩٥٦ وتشكيله لوزارته الثالثة فى ٢٩ يونيو ١٩٥٦ فبتشكيله لهذه الوزارة ظهرت نصوص واضحة على أربع

وزارات جديدة هى : وزارة الصناعة التى اقتطعت من وزارة التجارة والصناعة بحيث انقسمت الوزارة القديمة إلى وزارتين، ووزارة الدولة للإصلاح الزراعى التى تولت مهام اللجنة العليا للإصلاح الزراعى، كما ظهر فى تشكيل هذه الوزارة مسمى وزارة الدولة للتخطيط، وقد أضيفت أعباؤها إلى عبداللطيف البغدادى الذى كان أول الوزراء فى القرار الصادر بتشكيل الوزارة وكان وزيراً للشئون البلدية والقروية، وظهر «العمل» فى مسمى منصب حسين الشافعى كوزير للشئون الاجتماعية والعمل. وعلى هذا النحو كانت وزارة عبدالناصر الثالثة تضم ١٨ وزيراً بالإضافة إلى رئيسها، وكان كل منهم يتولى وزارة واحدة (باستثناء عبداللطيف البغدادى وحسين الشافعى اللذين أشرنا إلى ازدواج اختصاصهما فى الفقرة السابقة).

□ وفيما بعد وأثناء حرب ١٩٥٦ عين عبداللطيف البغدادى وزيراً لشئون مدينة بورسعيد بالإضافة إلى منصبه، كذلك ففى ١٩٥٧ نشأ منصب وزير رياسة الجمهورية وتولاه على صبرى.

□ وبهذا أصبحت هناك وزارات جديدة لم يبدأ وجودها إلا فى عهد الثورة، منها ما لم ينفرد به وزير حتى الآن (العمل - التخطيط) ومنها ما انفرد بها وزراء (الإصلاح الزراعى - الصناعة - شئون رياسة الجمهورية).

□ عند تشكيل وزارة الوحدة الأولى لم يحدث أن ازداد عدد الوزراء المصريين، وقد ضمت وزارة الوحدة الأولى نائبين لرئيس الجمهورية و١٧ وزيرا مصرياً لم يكن منهم إلا وزير جديد واحد،

وكان من بين هؤلاء التسعة عشر (النائبان والسبعة عشر وزيراً) ١٧ وزيراً من الوزراء الثمانية عشر الذين ضمتهم وزارة عبدالناصر عند تشكيلها فى يونيو ١٩٥٦ (بينما كان الثامن عشر وهو وزير الزراعة قد استقال فى نوفمبر ١٩٥٧ وأضيفت الوزارة إلى وزير الدولة للإصلاح الزراعى)، وبالإضافة إلى السبعة عشر وزيراً كان هناك على صبرى الذى كان قد عين وزيراً فى أثناء عهد الوزارة السابقة، وحسن عباس زكى الذى كان بمثابة الوزير الوحيد الجديد عند تشكيل هذه الوزارة فى مارس ١٩٥٨ . . ولكن هذا التشكيل تضمن إنشاء وزارة جديدة وإن لم يكن هذا واضحاً تماماً فى حينه، فها هو القيسونى وزير المالية والاقتصاد يتولى الاقتصاد (فقط) ويضم إليها التجارة بينما يعين وزير جديد (هو حسن عباس زكى) ليتولى الخزانة (فقط)، وبذلك فإن وزارتى المالية والاقتصاد اللتين كانتا قد انضمتا منذ عهد وزارة على ماهر الثالثة فى فبراير ١٩٥٢ قبل الثورة قد عادتا للانفصال، ونلاحظ هنا أن المالية قد أطلق عليها الخزانة، ويبدو أن هذا كان اسمها فى الحكومة السورية، وأخذناه فى مصر من باب الوحدة بين القطرين، أقول «يبدو» لأنه ليس عندى دليل مؤكد، وقد أكون مخطئاً وقد أكون مصيباً بنفس القدر.

☐ فى أكتوبر ١٩٥٨ (وزارة الوحدة الثانية) ظهرت كلمة الثقافة إلى الوجود، وقد بدأت هذا الظهور بعد أن أصبح هناك نص على وجودها مع الإرشاد القومى فى نفس المنصب الوزارى، فبعد أن كان فتحى رضوان وزيراً للإرشاد القومى خلفه ثروت عكاشة كوزير للثقافة والإرشاد القومى . . وفيما عدا ذلك فإنه منذ هذا

التاريخ وحتى أغسطس ١٩٦١ (تشكيل وزارة الوحدة الرابعة التى شهدت تغييرات مهمة فى عدد الوزارات والاختصاصات) لم تحدث فى الهيكل الوزارى إلا تعديلات محدودة جداً كانت محصورة فى :

(١) غياب كلمة «التجارة» من منصب القيسونى وبالتالى من نص التشكيل الوزارى وبحيث بقى القيسونى وزيراً للاقتصاد (على المستوى المركزى)، كما كان هناك وزير للخزانة على المستوى المركزى (هو حسن جبارة) بينما أصبح هناك وزيران فى الحكومة المصرية للاقتصاد (حسن عباس زكى) والخزانة (حسن صلاح الدين)، وبذا فإنه يمكن استنتاج أن التجارة التى كانت فى الماضى وزارة مستقلة تضم الصناعة أيضاً قد أصبحت الآن قطاعاً فى وزارة الاقتصاد دون النص على اسمها فى التشكيل الوزارى (وإن كان هذا النص قد ورد فى مارس ١٩٥٨).

(٢) عين وزير للدولة فى أثناء هذه الوزارة هو الدكتور عبدالقادر حاتم (وكان قد عين قبيل ذلك نائباً لوزير رئاسة الجمهورية)، وقد فوض هذا الوزير اختصاصات الإذاعة وهيئة الاستعلامات.

(٣) عين وزير للدولة للشئون الحربية، وكان هو الفريق محمد إبراهيم رئيس هيئة أركان حرب الجيش.

(٤) عين كمال الدين حسين كوزير للإدارة المحلية، وكان وزيراً مركزياً للتربية والتعليم، وعين ٢١ محافظاً لمحافظات الإقليم

المصرى .

□ فى أغسطس ١٩٦١ حدث أكبر تطوير فى عدد الوزارات حتى ذلك الوقت ، فقد أنشئت ست وزارات جديدة هى : العمل ، والإسكان ، والسد العالى ، والبحث العلمى ، وإصلاح الأراضى ، والتعليم العالى . ونلاحظ أن «العمل» وهى أولى هذه الوزارات كانت ترد فى التشكيلات الوزارية منذ ١٩٥٦ مضافة إلى الشئون الاجتماعية التى كان السيد حسين الشافعى يتولاها باستمرار ، أما الوزارات الجديدة فيمكن أن نلخص للقارئ موقفها «الهيكلى» على النحو التالى :

OO كانت الإسكان بديلاً عن «الشئون البلدية والقروية» .

OO كانت وزارة السد العالى بمثابة وزارة وقتية للإشراف على بناء السد العالى وقد انضمت اختصاصاتها فى ١٩٧٠ إلى وزير الكهرباء على الرغم من أن وزارة الكهرباء نفسها أنشئت بعد وزارة السد العالى .

OO نشأت وزارة البحث العلمى بتجميع الجهات والمراكز البحثية من عدد من الوزارات .

OO كانت إصلاح الأراضى تعبيراً عن الاهتمام بهذا المجال .

OO فيما بعد تشكيل الوزارة صدر ما ينص على أن تختص وزارة التعليم العالى «الجديدة» بالجامعات والتعليم العالى فى المعاهد العليا والكليات العليا على أن تختص التربية والتعليم بالتعليم

العام أى بما هو قبل التعليم العالى والجامعى .

□ ومع أن أغسطس ١٩٦١ شهد زيادة عدد الوزارات بست وزارات جديدة، إلا أنه لم يكن هناك وزراء مصريون لكل هذه الوزارات، فقد كان تشكيل هذه الوزارة قد تم بصورة موحدة بحيث لا تقتضى وجود وزير مركزى من أى من القطرين ووزير تنفيذى مصرى، ووزير تنفيذى سورى على نحو ما كان فى وزارتى الوحدة الثانية والثالثة، أو وزير مصرى ووزير سورى لكل وزارة على نحو ما كان فى الوزارة الأولى، وإنما كانت هناك وزارات بوزير واحد (وهى أغلبية الوزارات)، وسبع وزارات بوزيرين، ووزارة واحدة بثلاثة وزراء (راجع كتابنا: الوزراء ورؤساؤهم ونوابهم: تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم، دار الشروق، ١٩٩٦).

وهكذا فإنه بحدوث هذا الانفصال فى نهاية سبتمبر ١٩٦١ وباستقالة الوزراء السوريين فى أكتوبر ١٩٦١ أصبحت هناك وزارات مصرية لا يتولى أمرها أى وزير (كالتعليم العالى على سبيل المثال) وبقى هذا الوضع أياماً قليلة، وسرعان ما شكلت وزارة عبدالناصر الثامنة فى أكتوبر ١٩٦١ .

□ ضمت هذه الوزارة (عبدالناصر الثامنة، أكتوبر ١٩٦١) خمسة نواب لرئيس الجمهورية يتولى كل منهم وزارة أو وزارتين (ثلاثة يتولى كل منهم وزارتين، واثنان يتولى كل منهما وزارة واحدة)، وعشرين وزيراً (بينهم ٣ وزراء للدولة، ووزيران يتولى كل منهما وزارتين) وثلاثة نواب للوزراء، وبهذا يمكن القول إن

عدد الوزارات أو المناصب الوزارية فى هذه الوزارة كان ثمانية وعشرين منصباً وزارياً . وبعد أيام قليلة من تشكيل هذه الوزارة صدر قرار بتكليف حسين الشافعى بمهام وزير شئون الأزهر ، بما يعنى أن عدد الوزارات قد استقر الآن عند ٢٨ وزارة (نصفها بالضبط أى ١٤ وزارة أنشأتها الثورة ولم يكن قد نشأ قبل الثورة)، ويمكن لنا أن نحصر هذه الوزارات فى ذلك الوقت (نوفمبر ١٩٦١) على النحو التالى :

(أ) الوزارات الثمانى الأولى الموجودة منذ ١٨٧٨ :

١ ـ المالية (وقد أصبح اسمها الخزانة)

٢ ـ الحربية

٣ ـ الداخلية

٤ ـ الأوقاف

٥ ـ الخارجية

٦ ـ الأشغال (الرى)

٧ ـ المعارف (وقد أصبح اسمها التربية والتعليم)

٨ ـ العدل (الحقانية) .

(ب) الوزارات التى أنشئت على التعاقب قبل الثورة :

١ ـ الزراعة

٢ ـ المواصلات

٣ ـ الصحة

٤ ـ الشئون الاجتماعية

٥ ـ التموين .

(جـ) الوزارات التى نشأت قبل الثورة وألغيت وعادت الثورة إلى إنشائها :

١ ـ الاقتصاد

(د) الوزارات التى أنشأتها الثورة :

١ ـ شئون رئاسة الجمهورية

٢ ـ الإرشاد القومى

٣ ـ الإصلاح الزراعى

٤ ـ الصناعة

٥ ـ التخطيط

٦ ـ العمل

٧ ـ الثقافة

٨ ـ الإدارة المحلية

٩ ـ السد العالى

١٠ ـ الإسكان والمرافق

١١ ـ إصلاح الأراضى

١٢ البحث العلمى

١٣ ـ التعليم العالى

١٤ ـ شئون الأزهر .

□ والحاصل أن وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) والتى سميت بالمجلس التنفيذى للإقليم المصرى ضمت ٢٤ وزيراً (بالإضافة إلى رئيس الوزراء الذى لم يجمع بين رئاسة الوزارة وبين أى منصب وزارى آخر) وأربعة من نواب الوزراء كان كل منهم يتولى منصب النائب لوزير فى وزارة يوجد لها وزير (فحسين ذو الفقار صبرى كان نائباً لوزير الخارجية محمود فوزى، ومحمد على حافظ كان نائباً لوزير التربية والتعليم السيد يوسف، ولبيب شقير كان نائباً لوزير التخطيط الذى كان هو الدكتور عبدالمنعم القيسونى وزير الخزانة والتخطيط، وإبراهيم نجيب إبراهيم كان نائباً لوزير الإسكان والمرافق الذى هو المهندس أحمد محرم) . أما الوزراء الأربعة والعشرون فكان كل منهم يتولى وزارة واحدة، أو وزارتين كانتا حتى ذلك الحين وزارة واحدة (حاتم : الثقافة والإرشاد القومى) وكان ثلاثة منهم فقط يجمعون بين وزارتين

متقاربتين وهم : القيسونى (الخزانة والتخطيط) وعبدالمحسن أبو النور (الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى) ومحمد البهى (الأوقاف وشئون الأزهر)، ومعنى هذا أن أقصى عدد كان يمكن أن يصل إليه عدد الوزراء كان ٢٩ وزيراً، فقد تضمنت هذه الوزارة لأول مرة النص على الشباب (وهى بمثابة الوزارة الخامسة عشرة فى عهد الثورة) وعين طلعت خيرى كوزير دولة للشباب، وهذه هى الزيادة الوحيدة التى حدثت بالمقارنة بالوزارة السابقة.

☐ عند تشكيل وزارة على صبرى الثانية فى مارس ١٩٦٤ حدث أكبر توسع فى الوزارات فى عهد الثورة، وظهرت نصوص واضحة على وزارات جديدة، وإن كانت هذه الوزارات قد أسندت إلى وزراء يتولون الوزارات القديمة أو الأصلية، وعلى هذا النحو فقد نصت هذه الوزارة فى قرار تشكيلها على الوزارات الآتية التى لم يكن لها أى ذكر قبل هذا :

١ ـ العلاقات الثقافية الخارجية (وقد ألغيت فى الوزارة التالية وضمت إلى الخارجية).

٢ ـ ظهر مصطلح التجارة الخارجية مقترناً بالاقتصاد.

٣ ـ ظهر مصطلح التجارة الداخلية مقترناً بالتموين.

٤ ـ قسمت الصناعة إلى وزارتين للصناعات الخفيفة، وللصناعات الثقيلة.

٥ ،٦ ـ ظهر مصطلحا التعدين (الثروة المعدنية) والبترول، وقد

أسندا إلى وزير الصناعات الخفيفة (وهو الآن نائب رئيس وزراء كان وزيراً للصناعة).

٧ - ظهر مصطلح القوى الكهربائية (وبذا يمكن القول إن قطاع الصناعة نفسه أصبح يضم ٥ تخصصات أو وزارات، وبعد شهور قليلة من تشكيل الوزارة أصبح هناك ٣ وزراء فى هذا القطاع بالإضافة إلى نائب رئيس الوزراء الذى ظل يتولى التعدين والبترول).

٨ - أصبح هناك وزير للنقل، بالإضافة إلى وزارة المواصلات، ويشرف على الوزارتين نائب رئيس وزراء كان وزيراً للمواصلات من قبل.

٩ - ظهر مسمى السياحة لأول مرة.

١٠ - ظهر مسمى وزير الإعلام لأول مرة وإن كان بديلاً للإرشاد القومى.

وبذا يمكن القول إن نصوص تشكيل هذه الوزارة قد أتاحت الفرصة لتسعة مقاعد وزارية جديدة، وإن لم يكن العدد قد زاد بنفس القدر، وقد تشكلت هذه الوزارة من ٣٧ عضواً (رئيس و١١ نائباً لرئيس الوزراء و٢٢ وزيراً و٣ نواب للوزراء).

□ كان ضرورياً بعد هذا التوسع الزائد الذى لابد أن تظهر له عيوب، أن يحدث (وأن يحدث سريعاً) تقلص فى عدد أعضاء الحكومة، وهو ما بدأ يحدث بأسرع ما يمكن، وإن لم يكن بالقدر

الكافى، فقد أصبحت الحكومة التالية تضم ٣٥ عضواً (رئيس و٨ نواب و٢٢ وزيراً وأربعة نواب وزراء)، ثم أصبح العدد بعدها بشهور ٣٢ عضواً فى حكومة صدقى سليمان (رئيس وأربعة نواب و٢٤ وزيراً و٣ نواب وزراء)، وقد زيدت هذه الوزارة وزيراً واحداً بعد شهرين، ثم حدث تقلص أكبر فى حجم الوزارة فى حكومة الرئيس عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) فأصبحت تضم أربعة نواب للرئيس و٢٣ وزيراً فقط وبدون أى من نواب الوزراء، أى أن الحكومة كلها كانت تتكون من ٢٨ عضواً فقط (وقد زيدت هذه الوزارة بثلاثة وزراء من القدامى على شهور متعاقبة).

☐ ولكن الرئيس عبد الناصر نفسه عاد إلى زيادة العدد وأصبحت وزارته العاشرة والأخيرة (مارس ١٩٦٨) تضم نائبا للرئيس و٢٩ وزيراً ونائب وزير، أى أن الحكومة عادت لتضم ٣٢ عضواً، وقد بقى هذا العدد ثابتاً رغم خروج (وتصعيد ووفاة) ودخول الوزراء، ثم نقص هذا العدد باستقالة وزير الإنتاج الحربى وإلغاء الوزارة، ثم عاد إلى الزيادة بتعيين آخر أربعة وزراء فى عهد عبدالناصر فى أبريل ١٩٧٠، وبهذا فقد كانت الوزارة تضم عند وفاة عبدالناصر ٣٥ عضواً.

☐ شهد عهد الرئيس السادات تغييرات كثيرة فى عدد الوزارات واختصاصاتها وعدد الوزراء واختصاصاتهم على نحو ما يتضح من الجدول الذى يضمه الباب الأول من هذا الكتاب، لكننا سنشير هنا (فى ترتيب تاريخى تعاقبى) إلى الوزارات الجديدة التى أنشئت فى هذا العهد والتغييرات التى شملت الهياكل الوزارية:

- في نوفمبر ١٩٧٠ عاد النص واضحا على وجود وزارة لشئون رئاسة الجمهورية.

- في نوفمبر ١٩٧٠ أصبح منصب وزير الكهرباء بديلاً عن منصب وزير السد العالى، وأصبحت أعباء السد العالى هى المضافة إلى وزير الكهرباء بعد تشكيل الوزارة.

- في يناير ١٩٧١ صدر قرار بتعيين وزير دولة للطيران المدنى.

- في مارس ١٩٧١ صدر قرار بتعيين وزير دولة للشئون الخارجية (وقد كان هو نفسه وزيراً للدولة)، وقد ظل هذا التقليد سائداً معظم عهد السادات بوجود وزير دولة للشئون (أو العلاقات) الخارجية إلى جوار وزير الخارجية.

- في أبريل ١٩٧١ صدر قرار بتعيين وزير دولة لشئون مجلس الأمة (وكان وزير الشئون الاجتماعية يتولى هو الآخر مسئولية شئون مجلس الأمة)، وقد ظل هذا التقليد

موجوداً طوال عهد السادات بوجود وزير (أو أكثر . . وفى إحدى المرات نائب لرئيس الوزراء وثلاثة وزراء) لشئون البرلمان على اختلاف مسميات المنصب .

- في مايو ١٩٧١ — ظهر منصب وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء (وقد أسند إلى وزير كان وزيراً للدولة فى الحكومة السابقة وبعد ١٣ عاماً أصبح وزيراً للخارجية)

- في مايو ١٩٧١ — ظهر منصب وزير الدولة للبترول والثروة المعدنية (إلى جوار نائب رئيس الوزراء الذى كان يتولى الصناعة والبترول والثروة المعدنية) .

- في سبتمبر ١٩٧١ — صدر قرار بتحديد وزير [كان هو وزير الخزانة] كوزير مختص بالتنمية الإدارية .

- في سبتمبر ١٩٧١ — عاد منصب وزير الدولة لشئون الإنتاج الحربى إلى الظهور وأسند

إلى وزير متفرغ له .

○ فى سبتمبر ١٩٧١	ألغيت وزارة الشباب وأسند إلى وزير التربية والتعليم تصريف أمورها .
○ فى سبتمبر ١٩٧١	أسست وزارة جديدة للنقل البحرى .
	اختفى منصب وزير الدولة للشئون الخارجية
○ فى يناير ١٩٧٢	حدثت مجموعة من الازدواجات ، فقد أصبح وزير الحربية نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للحربية والإنتاج الحربى بالإضافة إلى وجود وزير للدولة للإنتاج الحربى ، كما كان هناك نائب لرئيس الوزراء ووزير للثقافة والإعلام وبالإضافة إليه تم تعيين وزير دولة للإعلام ، وكان هناك وزير للزراعة واستصلاح الأراضى ، وعين أيضاً معه وزير دولة لاستصلاح الأراضى ، وكان هناك وزير للتخطيط ووزير دولة

للتخطيط (كان نائباً للوزير من قبل).

○ فى سبتمبر ١٩٧٢ عين وزير دولة للشباب بعدما كانت الوزارة قد ألغيت منذ عام.

○ فى أكتوبر ١٩٧٢ عين وزيران جديدان للحربية وللإنتاج الحربى بدون أن يجمع وزير الحربية الجديد (المشير أحمد إسماعيل) بين وزارته ووزارة الإنتاج الحربى.

○ فى مارس ١٩٧٣ تم تعيين وزير مستقل لشئون الأزهر بالإضافة إلى وزير الأوقاف الذى كان نائباً لرئيس الوزراء للشئون الدينية.

تم تعيين أول وزير للتأمينات.

ظهر إلى الوجود منصب وزير الدولة لأمانة الحكم المحلى والتنظيمات الشعبية والسياسية.

○ فى ٣ أكتوبر ١٩٧٣ ظهر مسمى منصب الوزير المقيم فى ليبيا، وقد تعاقب عليه وزيران كانا من باب الطرافة طبيبين فى

الأصل .

○ فى ٢٨ أكتوبر ١٩٧٣	أنشئت وزارة التعمير وأسندت إلى وزير جديد .
○ فى أبريل ١٩٧٤	عاد منصب وزير شئون السودان إلى الظهور وأسند إلى وزير استصلاح الأراضى فى الوزارة السابقة .
	عاد منصب وزير شئون رياسة الجمهورية للظهور .
	ظهر لأول مرة منصب وزير التجارة الخارجية منفرداً ، وذلك بعد أن ضم النائب الأول لرئيس الوزراء وزارة الاقتصاد إلى مسئولياته التى كانت فى الماضى مقتصرة على المالية .
○ فى مايو ١٩٧٤	عاد منصب وزير الدولة للشئون الخارجية إلى الظهور .
○ فى سبتمبر ١٩٧٤	ظهر منصب وزير دولة للمتابعة والرقابة .
	ظهر منصب وزير الدولة للتعاون

الاقتصادى انضمت التجارة الخارجية مع التجارة الداخلية وأصبحت هناك وزارة للتجارة وبقى التموين منفرداً بدون التجارة الداخلية.

○ فى أبريل ١٩٧٥ ظهرت الطاقة الذرية فى مسمى وزير الدولة للبحث العلمى، كما ظهرت الطاقة فى مسمى نائب رئيس الوزراء ووزير الكهرباء، والتدريب فى مسمى وزير القوى العاملة وبدون أى آثار هيكلية فى بنيان الوزارة

○ فى فبراير ١٩٧٧ ظهر مسمى وزير الدولة للمجتمعات الزراعية والصناعية والثروة المائية لعدة شهورواختفى بعد ذلك.

○ فى أكتوبر ١٩٧٧ ظهر مسمى التنمية الريفية مرتبطاً بوزارتى الزراعة والإصلاح الزراعى وحتى مايو ١٩٧٨ فقط.

عين ثلاثة وزراء للدولة بدون اختصاصات.

○ فى مايو ١٩٧٨	ظهر النص على المجتمعات الجديدة فى منصب وزير التعمير .
○ فى أكتوبر ١٩٧٨	عادت التجارة الخارجية للارتباط بالاقتصاد والتعاون الاقتصادى، بدأت محاولة لإلغاء وزارة الإعلام لكنها لم تتم .
○ فى يناير ١٩٧٩	انفصلت شئون الأزهر عن الأوقاف واستمر هذا حتى الآن .
○ فى فبراير ١٩٧٩	عادت وزارة الشباب للظهور وعُين وزير دولة للشباب
○ فى يونيو ١٩٧٩	ظهر مسمى التمويل الخارجى مرتبطاً بوزارة الدولة للتعاون الاقتصادى .
	عاد منصب وزير شئون رئاسة الجمهورية للظهور .
○ فى مايو ١٩٨٠	حدث تغيير فى بناء الوزارات (القطاعات، ووزراء الخدمات كوزراء دولة، انظر النص الكامل فى كتابنا : الوزراء ورؤساؤهم ونواب رؤساؤهم ونوابهم :

تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم، دار الشروق، ١٩٩٦).

بدأ النص على «الأمن الغذائى» مرتبطاً بوزير الزراعة.

ألغيت وزارة الدولة للشباب.

ألغى منصب وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية.

ظهرت محاولة مهمة لضغط عدد الوزراء، وساعد عليها أن ضمت الوزارات الاقتصادية فى وزارة واحدة تولاها نائب رئيس الوزراء، كما ضمت وزارات الإسكان والتعمير واستصلاح الأراضى مع وزير واحد (كان لهذه الوزارات فى وزارة أكتوبر ١٩٧٨ أربعة وزراء، وفى وزارة يونيو ١٩٧٩ ثلاثة وزراء)، كذلك استمر ضم وزارت النقل والمواصلات والنقل البحرى مع وزير واحد (وهو ما بدأ فى

نوفمبر ١٩٧٦ ، وفى فترات
سابقة كان هناك ثلاثة وزراء) ،
واستمر ضم التعليم والبحث
العلمى مع وزير واحد (كان هناك
٣ وزراء فى حكومة ممدوح سالم
الأولى على سبيل المثال أو فى
وزارتى الدكتور محمود فوزى
الأولى وعبدالناصر الأخيرة)
والشئون الاجتماعية والتأمينات
الاجتماعية (كان هناك وزيران
حتى وزارة ممدوح سالم الأولى)
والسياحة والطيران (فى بعض
الأوقات كان هناك وزيران)
والثقافة والإعلام (فى بعض
الأحيان كان هناك وزيران
وأكثر) ،
وبهذا فقد وصل عدد الوزراء فى
هذه الوزارة ١٩ وزيراً فقط
بالإضافة إلى ٦ نواب لرئيس
الوزراء ،
وفى يناير ١٩٨١ عين وزيرا دولة
للمالية والاقتصاد ليرتفع عدد
أعضاء الوزارة إلى ٢٨ .

○ فى يناير ١٩٨١

عاد منصب وزير رئاسة

الجمهورية للظهور وحتى ألغى نهائياً فى سبتمبر ١٩٨١ .

○ فى فبراير ١٩٨١ — عين نائب رئيس وزراء للتنمية الشعبية ليرتفع عدد أعضاء الوزارة إلى ٢٩ .

○ فى سبتمبر ١٩٨١ — عين وزيران جديدان لشئون مجلسى الشعب والشورى ليرتفع عدد أعضاء مجلس الوزراء إلى ٣١ (فى هذا التعديل خرج وزير الإعلام والثقافة وعين وزير للثقافة ، كما عدلت اختصاصات نائب رئيس الوزراء لشئون مجلس الشعب ووزير شئون مجلس الشعب لتشمل إضافة الشورى إلى منصبيهما) .

عهد الرئيس محمد حسنى مبارك

□ أما فى عهد الرئيس حسنى مبارك فإن عدد أعضاء الوزارة لم يصبه كثير من التغيير وكانت أبرز التعبيرات فى الهيكل الوزارى على النحو التالى :

○ فى أكتوبر ١٩٨١ — ورد النص على شئون الهجرة والعلاقات العامة للمصريين بالخارج بعد تشكيل الوزارة حيث أنيطت بوزير الدولة (ألبرت برسوم سلامة) .

○ في يناير ١٩٨٢ ظهر النص على شئون الاستثمار في منصب نائب رئيس الوزراء، ثم في منصب وزير للاستثمار في الحكومة التالية (أغسطس ١٩٨٢) ثم اختفى بعد ذلك من التشكيلات الوزارية.

○ في مارس ١٩٨٣ اختفى منصب وزير الدولة للتنمية الشعبية، وعاد منصب وزير الدولة للحكم المحلي إلى الظهور.

○ في مارس ١٩٨٦ عين نائبان لوزير الداخلية أحدهما لشئون الأمن السياسي والآخر لشئون الأمن الجنائي، ولم يتجدد هذا الوضع عند تشكيل الوزارة التالية في نوفمبر ١٩٨٦.

○ في ديسمبر ١٩٩١ وباختيار الدكتور بطرس غالي سكرتيراً عاماً للأمم المتحدة ثم إلغاء وزارة الهجرة وضمت اختصاصاتها إلى وزارة الخارجية.

○ في أكتوبر ١٩٩٣ ورد النص على الثروة الحيوانية والسمكية في منصب وزير الزراعة الدكتور يوسف والي، وقد اختفى هذا النص في الوزارة التالية.

أنشئت وزارة للسكان والأسرة لكنها ضمت إلى وزارة الصحة في الوزارة التالية (يناير ١٩٩٦).

ضمت وزارة الطيران المدنى إلى وزير النقل والمواصلات وقد حولت فيما بعدذلك إلى قطاع تابع لوزارة النقل .

اختفى مسمى النقل البحرى من منصب وزير النقل والمواصلات والطيران المدنى واقتصر الاسم على النقل والمواصلات

- في يناير ١٩٩٦ أعلن عن أن الدولة بصدد إلغاء الدواوين المتكررة للوزارات ، ولكن الإجراءات الكفيلة بتنفيذ الفكرة لم تتم بعد على نحو ما كان مقرراً

- في يوليو ١٩٩٩ استقلت وزارة الدولة لشئون البيئة بوزيرة جديدة لأول مرة ، وكانت هذه الوزارة منذ نشأتها محالة على وزير شئون مجلس الوزراء ثم وزير قطاع الأعمال العام (وهو نفس الوزير)

انفصل التعليم عن التربية والتعليم ، وانضم معه البحث العلمى فى حوزة وزير واحد

اختفى منصب وزير الإدارة المحلية وظهر منصب وزير التنمية الريفية

ضم التعاون الدولى إلى التخطيط وكان منضما للاقتصاد

اقتصر على وزير واحد لشئون مجلسى الشعب والشورى

○ فى أكتوبر ١٩٩٩ اختفى منصب وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة من التشكيل الوزارى، كما اختفى منصب وزير التنمية الريفية

عاد ضم التجارة الخارجية مع الاقتصاد، والتجارة الداخلية (فقط) مع التموين، واختفى بهذا لفظ التجارة ليظهر مسميا التجارة الداخلية والخارجية

ظهر مسمى جديد: وزير الدولة للتنمية المحلية

ظهر لفظ التنمية التكنولوجية مرتبطا بمنصب وزير الصناعة

عاد منصب وزير الشباب إلى الظهور
ظهر مسمى منصب وزير الاتصالات والمعلومات، على حين اختص وزير ثان بالنقل (بكافة قطاعاته: البرى والبحرى والجوى)، وبهذا اختفى لفظ المواصلات ليظهر لفظ أكثر عمومية.

○ فى أكتوبر ١٩٩٩ تغير اسم وزارة الأشغال العامة والموارد المائية ليكون الموارد المائية والرى

الباب الرابع

القطاعات واللجان الوزارية
داخل مجلس الوزراء

المرحلة الأولى (١٩٥٢ - ١٩٦٤)

لم يحدث أن تم تقسيم الاختصاصات فى مجلس الوزراء بشكل واضح قبل حكومة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤)، فلم يكن هناك أى داع لهذا التقسيم فى ظل تولى رئيس الدولة بنفسه رئاسة الوزارة فى الغالب، ومع هذا فقد كانت هناك عدة ظواهر للاتجاه إلى تخصيص رئاسات (أو شبه رئاسات) فرعية لبعض الشئون.

١ - فى وزارة عبدالناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) تم تعيين عبدالجليل العمرى نائباً لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وعين معه الدكتور على الجريتلى كوزير للمالية والاقتصاد.

٢ - فى وزارة الوحدة الرابعة (برئاسة الرئيس عبدالناصر السابعة) أغسطس ١٩٦١ (التى استمرت ٤٢ يوماً) كان هناك ٧ نواب لرئيس الجمهورية، تولى أحدهم وهو عبدالحكيم عامر (الثانى فى الترتيب) وزارة الحربية، بينما كان كل نائب من النواب الستة مختصاً بشأن من الشئون، فكان البغدادى نائباً للتخطيط، وكان نور الدين كحالة نائباً لشئون الإنتاج.

وكان زكريا محيى الدين نائباً للمؤسسات العامة (فى المجال الاقتصادى وتتبعه ٦ مؤسسات)، وكان حسين الشافعى نائباً للمؤسسات العامة (فى المجال الاجتماعى وتتبعه ٤ مؤسسات)، وكان كمال الدين حسين نائباً للإدارة المحلية.

وكان السراج نائباً للشئون الداخلية . ومن الواضح أن هذه المسميات لم تكن تعكس روح مؤسسة قائمة على التنظيم بقدر ما كانت توزيعاً للمناصب فى صورة اختصاصات .

٣ ـ فى وزارة عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) التى أعقبت الانفصال واستمرت ١١ شهراً ، كان هناك خمسة نواب للرئيس هم نفس الخمسة المصريون بين النواب السبعة فى الحكومة السابقة ، وعلى حين ظل ثلاثة منهم بلا شئون معينة ينوبون عن الرئيس فيها مكتفين بتولى الوزارات التى تعودوا توليها بالإضافة إلى منصب نائب رئيس الجمهورية (عبد الحكيم عامر : الحربية ، زكريا محيى الدين . الداخلية ، حسين الشافعى : الأوقاف والشئون الاجتماعية) ، فإن اثنين منهم وهما الأول والخامس فى الترتيب اختصا باختصاصين فقط من الاختصاصات الخمسة التى كانت موجودة فى الحكومة السابقة ، فاختص عبداللطيف البغدادى بالإنتاج (وكان نور الدين كحالة يتولى هذا الاختصاص) واختص كمال الدين حسين بالخدمات (ولم يكن هذا النص موجوداً فى اختصاصات النواب السبعة فى الحكومة السابقة) .

وعلى هذا النحو أصبح هناك اعتراف بمجالين مهمين فى التخصص على مستوى أرفع المناصب ، وهو منصب نائب رئيس الجمهورية ، وهذان المجالان هما الإنتاج والخدمات .

وهى نفس الفكرة التى بدأت بها الثورة عملها فى الإصلاح

الداخلى حين أسست مجلس الإنتاج ومجلس الخدمات منذ أول الثورة.

هذه هى كل الظواهر التى كانت توحى بتقسيم للعمل على مستوى أعلى من مستوى الوزراء حتى تمت الخطوة الكبيرة فى مارس ١٩٦٤.

المرحلة الثانية (١٩٦٤ - ١٩٦٥)

ضمت وزارة على صبرى الثانية فى مارس ١٩٦٤ أحد عشر نائباً لرئيس الوزراء، وكان من الممكن أن يكون تشكيل هذه الوزارة بداية حقيقية لتقسيم العمل الوزارى لولا المظهرية الواضحة فى تقسيم هذا العمل وتوزيع هذه المناصب (وقد أخذنا تشكيل هذه الوزارة بالذات كنموذج لبعثرة الاختصاصات فى الباب السادس - الفصل الأول)، لكننا هنا سنكتفى بتحليل المناصب التى منحت لنواب رئيس الوزراء (فقط) متخذين الأرقام الترتيبية للنواب بمثابة مداخل:

(أ) مجرد ترقية بحكم الأقدمية مع اختلاف وظيفة إشرافية له :

١ - نائب رئيس وزراء ويشرف على وزارات العدل والعمل والشباب.

٢ ـ نائب لرئيس وزراء للأوقاف وشئون الأزهر ووزير لها (كان فى الأصل وزيراً للأشغال).

(ب) ترقية حقيقية مع إشرافه على قطاع ما حتى وإن كان بعيداً عن التخصص:

٣ ـ نائب لرئيس الوزراء للشئون العلمية ويشرف على التعليم العالى والبحث العلمى.

٩ ـ نائب لرئيس الوزراء للإدارة المحلية والخدمات ويشرف على التربية والتعليم، والصحة، والشئون الاجتماعية، والإسكان و المرافق.

١١ ـ نائب لرئيس الوزراء للزراعة والرى ووزير للإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى ويشرف على الرى وعلى الزراعة.

وهؤلاء النواب الثلاثة يمثلون النموذج البارز لما سمى فيما بعد «أهل الثقة» لأنهم كانوا ـ رغم كفايتهم الشخصية ـ ضباطاً قريبين من عبدالناصر.

(جـ) ترقية بحكم الأقدمية مع البقاء فى دائرة التخصص بمفرده:

٦ ـ نائب لرئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية ووزير لها.

١٠ ـ نائب لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى ووزير للإعلام ووزير للسياحة.

(د) ترقية بحكم الأقدمية مع إخضاع بعض الوزراء الجدد لإشرافه :

٤ ـ نائب لرئيس الوزراء للشئون الخارجية، ويشرف على الخارجية والعلاقات الثقافية الخارجية .

٥ ـ نائب لرئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ووزير للاقتصاد والتجارة الخارجية، ويشرف على الخزانة .

٧ ـ نائب لرئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية ووزير للتعدين والبترول والصناعات الخفيفة ويشرف على وزارتى الصناعة الثقيلة والقوى الكهربائية .

٨ ـ نائب رئيس الوزراء للمواصلات والنقل، ويشرف على الوزارتين .

ومن الواضح جداً أنه فى ظل وجود أربعة معايير مختلفة للحصول على هذا المنصب فإنه لم يكن هناك قدر واضح من إشراف حقيقى ولا متابعة ولا تكامل .

□

المرحلة الثالثة (١٩٦٥ - ١٩٧٠)

فيما بعد وزارة على صبرى الثانية بدأت الوزارتان التاليتان (زكريا وصدقى سليمان) فى تقليص مناصب نواب رئيس الوزراء لا بضغط القطاعات، وإنما بالتخلص على مرحلتين من نواب

رئيس الوزراء، وكأنما أصبحت الدرجة شخصية (حسب تعبيرات قوانين العاملين اللاحقة) تنتهى من الوجود بخروج صاحبها من الوزارة.

□

المرحلة الرابعة (١٩٧٠ - ١٩٧٥)

بدأ تقسيم مجلس الوزراء إلى قطاعات حقيقية فى عهد الرئيس السادات، لكن كان هذا التقسيم خاضعاً تماماً للأشخاص وأقدمياتهم، وسوف نحيل القارئ على كتاب سيد مرعى «أوراق سياسية» ليقرأ قصة غضبه حين أصبح عزيز صدقى نائباً أول، وكيف تغلب الدكتور فوزى على هذا الغضب بأن جعلهما لا يشتركان فى لجنة واحدة بحيث لا يصبح سيد مرعى تحت رئاسة عزيز صدقى فى أى لجنة وزارية!!

□ وطيلة وزارات الدكتور فوزى الأربع كان عزيز صدقى نائباً لرئيس الوزراء للإنتاج، وكان سيد مرعى نائباً للزراعة والرى، أما محمود رياض فكان نائباً فحسب، وكذلك كان شعراوى جمعة نائباً فحسب، وكذلك جاء الدكتور حاتم نائباً فحسب.

□ وفى وزارة عزيز صدقى كان هناك خمسة نواب كل منهم نائب فحسب وبدون أى قطاعات.

□ وفى وزارة السادات الأولى كان هناك أربعة نواب وكانت

القطاعات التى تولاها اثنان منهم مجرد نص فى التشكيل، فقد كان حاتم نائباً للثقافة والإعلام، لكنه احتاج وهو رئيس وزراء بالنيابة إلى صدور قرار جمهورى بإسناد وزارة الإعلام إليه فى ٣ أكتوبر (بما يعنى إخراج الدكتور محمد مراد غالب منها وتعيينه وزيراً مقيماً فى ليبيا)، كذلك كان عبدالعزيز كامل نائباً للشئون الدينية ووزيراً للأوقاف، بينما كان هناك وزير مستقل بشئون الأزهر.

□ واستمر هذا الوضع فى وزارة السادات الثانية ووزارة الدكتور حجازى: عبدالعزيز كامل فقط هو الذى حددت له اختصاصات الشئون الدينية، وأصبح النائبان الآخران - بعدما أصبح حجازى رئيسا للوزراء - يتوليان الوزارات.

□

المرحلة الخامسة (١٩٧٥ - ١٩٨٤)

□ شهدت وزارات ممدوح سالم الخمس نزوعاً واضحاً إلى تقسيم العمل فى قطاعات. ولم يبدأ هذا النزوع فى الظهور إلا فى وزارته الثانية (مارس ١٩٧٦)، أما وزارته الأولى فقد ضمت ثلاثة نواب لرئيس الوزراء هم وزراء التعليم العالى والخارجية والحربية، وقد تولى ثلاثتهم هذا المنصب لأول مرة فى هذه الوزارة، فقد كانت الوزارة السابقة (د. حجازى) قد انتهت بنائبين أحدهما هو ممدوح سالم نفسه، والثانى (عبدالعزيز كامل) خرج من الوزارة عند تشكيلها برئاسة ممدوح سالم، ولم يكن أى من

النواب الثلاثة الجدد لرئيس الوزراء يرأس قطاعاً معيناً .

أما فى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) فقد عين نائب رابع كان هو المهندس أحمد سلطان ، وساد فى توزيع الاختصاصات الثنائية التقليدية بين الإنتاج (وقد أسند إلى النائب الجديد أحمد سلطان) والخدمات والتنمية الاجتماعية (وقد أسندت إلى الدكتور حافظ غانم الذى عهد إليه أيضاً برئاسة اللجنة الوزارية للحكم المحلى ، بينما تولى كل من النائبين الثانى والثالث (إسماعيل فهمى والجمسى) وزارتيهما .

وفى وزارة ممدوح سالم الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) دخل الوزارة الدكتور عبدالمنعم القيسونى ليصبح ترتيبه الأول قبل النواب الأربعة الذين استمروا فى مواقعهم ، وقد تولى القيسونى منصب نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية . . وهكذا أصبحت هناك ثلاثة قطاعات فى مجلس الوزراء هى الشئون المالية والاقتصادية ، والتنمية الاجتماعية والخدمات ، والإنتاج (وسنرى أن هذا التقسيم قد تكرر فى وزارة الرئيس السادات الأخيرة فى مايو ١٩٨٠) .

وقد استمر هذا الوضع فى وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) .

أما فى وزارة ممدوح سالم الخامسة فقد خرج نائبان من نواب رئيس الوزراء هما القيسونى وحافظ غانم ، وكان إسماعيل فهمى

قد استقال عقب تشكيل الوزارة الرابعة بشهر، وبهذا فإن وزارة ممدوح سالم الخامسة لم تضم إلا نائبين لرئيس الوزراء هما الجمسى، وأحمد سلطان الذى احتفظ بمنصب نائب رئيس الوزراء للإنتاج دون أن يكون هناك نواب لرئيس الوزراء لقطاعات أخرى.

☐ وفى وزارتى الدكتور مصطفى خليل لم يكن هناك نواب لرئيس الوزراء لقطاعات معينة، كان هناك نائب وحيد هو فكرى مكرم عبيد لشئون مجلس الشعب.

☐ أما وزارة الرئيس السادات الأخيرة (مايو ١٩٨٠) فقد ضمت ستة نواب لرئيس الوزراء كان أحدهم يمثل رئيس الوزراء بالنيابة وهو الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين، وكان ثانيهم هو فكرى مكرم عبيد الذى تولى ذات المنصب فى الحكومتين السابقتين، وكان ثالثهم هو وزير الخارجية (كمال حسن على) ثم كان هناك ثلاثة نواب يتولون القطاعات الثلاثة التى استقر عليها التقسيم فى وزارات ممدوح سالم الثانية وحتى الرابعة، وهى قطاعات الإنتاج (تولاه المهندس أحمد عز الدين هلال) والخدمات (تولاه محمد النبوى إسماعيل) والشئون الاقتصادية والمالية (وتولاه الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد)، وكانت هذه أول مرة يتولى فيها هؤلاء الثلاثة منصب نائب رئيس الوزراء، وكان أول الثلاثة قد وصل إلى هذا المنصب بالأقدمية ولم يتخط أحداً، على حين أن الثانى وهو نائب رئيس الوزراء للخدمات قد سبق عدداً ممن هم أقدم منه، أما الثالث فإنه رغم حداثته فى تولى المنصب

الوزارى، فإنه لم يسبق أحداً من زملائه الوزراء، فقد انفرد هو بالوزارات التى كان يتولاها من هم أسبق منه.

□ وقد تضمن تشكيل هذه الوزارة النص على تكوين القطاعات على النحو الذى ذكرناه فى كتابنا «الوزراء» ونثبته هنا للأهمية:

يضم قطاع الخدمات:

وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى، ووزيرة التأمينات الاجتماعية، والدولة للشئون الاجتماعية، ووزير الدولة للإسكان والتعمير واستصلاح الأراضى، ووزير الدولة للقوى العاملة و التدريب، ووزير الصحة، ووزير الدولة للأوقاف[هذا بالطبع بالاضافة إلى نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية] .

ويضم قطاع الإنتاج:

وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائى، وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى، ووزير الرى، ووزير الصناعة والثروة المعدنية، ووزير الكهرباء[هذا بالطبع بالاضافة إلى نائب رئيس الوزراء وزير البترول] .

ويضم قطاع الشئون الاقتصادية والمالية:

وزير السياحة والطيران المدنى، ووزير التموين والتجارة الداخلية [هذا بالطبع بالاضافة إلى نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية] .

☐ وعلى هذا النحو استمرت هذه الوزارة عند إعادة تشكيلها برئاسة الرئيس مبارك فى أول عهده، وكذلك عند تشكيلها برئاسة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين (يناير ١٩٨٢) مع تغيير واحد هو حلول محمد عبدالفتاح إبراهيم محل الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد، وقد بقى النبوى إسماعيل نائباً للخدمات رغم أنه ترك الداخلية وتولى الحكم المحلى .

وفى وزارة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الثانية أصبح نواب رئيس الوزراء أربعة فقط (خرج فكرى مكرم عبيد والنبوى إسماعيل ومحمد عبدالفتاح إبراهيم وبقى كمال حسن على وأحمد عز الدين هلال وعين نائبان جديدان هما محمد عبدالحليم أبو غزالة ومصطفى كمال حلمى)، بينما بقى منصب نائب رئيس الوزراء للإنتاج مع أحمد عز الدين هلال وحل مصطفى كمال حلمى محل النبوى فى منصب نائب رئيس الوزراء للخدمات، واختفى منصب نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية، مع أن أقدمية صلاح حامد كانت تسمح بأن يسند إليه منصب نائب رئيس للوزراء للشئون المالية والاقتصادية!!

المرحلة السادسة (١٩٨٤ وحتى الآن)

☐ فى وزارة كمال حسن على اختفى النص على القطاعات الوزارية، وضمت الوزارة نائبين فقط لرئيس الوزراء (هما مصطفى كمال حلمى وأبو غزالة)، أما وزارة الدكتور على لطفى

فقد ضمت أربعة نواب دون النص على قطاعات، وكانوا هم المشير أبو غزالة، والدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد، والدكتور كمال الجنزورى، والدكتور يوسف والى.

□ وقد استمر هؤلاء النواب الأربعة فى وزارتى الدكتور عاطف صدقى الأول والثانية وحتى عين أولهم (المشير أبو غزالة) مساعداً لرئيس الجمهورية فى أبريل ١٩٨٩، ثم انتخب ثانيهم وهو الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد أميناً عاماً لجامعة الدول العربية فى مارس ١٩٩١، وبقيت الوزارة بنائبين لرئيس الوزراء منذ مارس ١٩٩١ وحتى مايو ١٩٩١، وعين الدكتور بطرس غالى نائباً فى مايو ١٩٩١ ليصبح هناك ثلاثة نواب لرئيس الوزراء حتى اختير بطرس غالى نفسه سكرتيراً عاماً للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٩١ فعادت الوزارة بنائبين فقط.

□ وشكل د. عاطف صدقى وزارته الثالثة فى أكتوبر ١٩٩٣ وقد ضمت نائبين لرئيس الوزراء دون النص على قطاعات، وشكل د. كمال الجنزورى وزراته فى يناير ١٩٩٦ وقد ضمت نائباً واحدا لرئيس الوزراء، وعلى نفس النمط شكل الدكتور عاطف عبيد وزارته فى أكتوبر ١٩٩٩.

وهكذا يمكن لنا أن نستنتج عدداً من الحقائق المهمة:

١ - إن هناك ثلاثة أسباب لمنح درجة نائب رئيس الوزراء هى التقدير والأقدمية والمسئولية.

٢ ـ إن المسئولية عن قطاع معين تأتى فى مرتبة متأخرة عن التفكير فى منح المسئولية لشخص بعينه .

٣ ـ إن القطاعات الوزارية كانت تفصل فى الغالب تبعاً للأشخاص على خلاف المفترض وهو العكس .

٤ ـ إن أنسب تنظيم للقطاعات هو أن تكون هناك ثلاثة قطاعات : للشئون المالية والاقتصادية ، وللإنتاج ، وللخدمات والتنمية الاجتماعية ، وهو ما حدث فى وزارات ممدوح سالم الثانية (ماس ١٩٧٦) والثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) والرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) والسادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) ومبارك الأولى (أكتوبر ١٩٨١) وفؤاد محيى الدين الأولى (يناير ١٩٨٢)، وما حدث بصورة غير كاملة فى وزارة فؤاد محيى الدين الثانية (أغسطس ١٩٨٢) .

الباب الخامس

تعاقب الوزراء على الوزارات

استصلاح الأراضى :

ورد أول ذكر لهذه الوزارة فى وزارة عبدالناصر السابعة (رابع وزارات الوحدة ـ الوزارة الثمانون) التى شكلت فى ١٦ أغسطس ١٩٦١، وكان أول وزير لها وزيراً سورياً هو أحمد الحاج يونس، وفى الوزارة التالية (وزارة عبد الناصر الثامنة أكتوبر ١٩٦١) أسندت هذه الوزارة مع وزارة الإصلاح الزراعى إلى عبدالمحسن أبو النور.

وقد احتفظ عبدالمحسن أبو النور بهذه الوزارة فى وزارتى على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) والثانية (مارس ١٩٦٤)، وقد أصبح نائباً لرئيس الوزراء، كما احتفظ بها فى وزارتى زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) وصدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) وعند تشكيل وزارة عبد الناصر السابعة (يونيو ١٩٦٧) ولكنها أسندت إلى وزير الزراعة والإصلاح الزراعى سيد مرعى فى ٥ أغسطس ١٩٦٧ على حين أصبح عبدالمحسن أبو النور وزيراً للدولة ليتولى مسئولية المقاومة الشعبية!

وفى وزارة عبدالناصر الثامنة (مارس ١٩٦٨) أسندت هذه الوزارة إلى الدكتور محمد بكر أحمد الذى احتفظ بها أيضاً فى وزارتى الدكتور فوزى الأولى والثانية، وهو واحد من وزيرين لم يتوليا من المناصب الوزارية إلا هذه الوزارة، أما الثانى فهو المهندس توفيق كرارة.

وعادت هذه الوزارة إلى سيد مرعى فى وزارة الدكتور فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١) والرابعة (سبتمبر ١٩٧١) ثم تركها سيد مرعى نهائياً عند تشكيل وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) وعين الدكتور مصطفى الجبلى وزيراً لها بالإضافة إلى الزراعة، كما عين الدكتور عثمان عدلى بدران كوزير دولة لاستصلاح الأراضى.

وفى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) استقل الدكتور عثمان بدران بها، بينما تولاها وزير الزراعة الدكتور محمد محب زكى فى وزارة السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) ووزير الزراعة الدكتور محمود عبدالآخر فى وزارة الدكتور عبدالعزيز حجازى (سبتمبر ١٩٩٧٤).

ولم يرد لهذه الوزارة ذكر فى وزارات ممدوح سالم الأولى ولا الثانية ولا الثالثة، وفهم أنها ضمت إلى الزراعة (وكان عثمان بدران قد أصبح وزيراً للزراعة وللدولة لشئون السودان فى حكومة ممدوح سالم الأولى، بينما أصبح عبدالعظيم أبو العطا وزيراً للرى والزراعة فى وزارة ممدوح سالم الثانية، واستمر حتى منتصف الثالثة حيث خلفه إبراهيم شكرى فى فبراير ١٩٧٧).

وأسندت هذه الوزارة فى وزارة ممدوح سالم الرابعة إلى وزير الرى المهندس عبدالعظيم أبو العطا، وفى وزارة ممدوح سالم الخامسة أسندت إلى المهندس إبراهيم شكرى الذى كان وزيراً للزراعة فى الوزارة السابقة، وقد انفردت به.

أما فى وزارتى الدكتور مصطفى خليل فقد انفرد بهذه الوزارة المهندس توفيق حامد كرارة، وهو ثانى وزيرين لم يتوليا من المناصب الوزارية إلا هذه الوزارة، أما الأول فهو الدكتور محمد بكر أحمد.

وفى وزارة الرئيس السادات الأخيرة (مايو ١٩٨٠) أسندت هذه الوزارة إلى وزير التعمير المهندس حسب الله الكفراوى الذى أصبح وزيراً للتعمير والإسكان واستصلاح الأراضى، واحتفظ الكفراوى بهذه الوزارة فى وزارة الرئيس حسنى مبارك الأولى (أكتوبر ١٩٨١) ووزارتى فؤاد محيى الدين الأولى (يناير ١٩٨٢) والثانية (أغسطس ١٩٨٢) و كمال حسن على (أغسطس ١٩٨٤) وعلى لطفى (سبتمبر ١٩٨٥) وعاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦).

أما فى وزارتى عاطف صدقى الثانية والثالثة فقد أدمجت هذه الوزارة مع الزراعة وتولاها نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الدكتور يوسف والى الذى احتفظ بها كذلك فى وزارتى الدكتورين كمال الجنزورى وعاطف عبيد.

إصلاح الأراضى :

هذا هو الاسم الذى أطلق على وزارة استصلاح الأراضى فى

وزارة عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) وعلى صبرى الأولى إلى أن تغير مع تشكيل وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) إلى استصلاح الأراضى.

وقد ورد هذا الاسم فى بعض الأحيان بديلاً عن اسم استصلاح الأراضى، ونظراً لأن الاختلاف فى التسمية لم يكن يقصد به شىء آخر، فإننا نحيلك على المدخل السابق مباشرة: استصلاح الأراضى.

الاتصالات والمعلومات :

ظهر هذا المسمى لأول مرة فى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩) وأسندت إلى الدكتور أحمد محمود محمد نظيف، وقد أعلن عن تبعية القطاعات التى كانت تابعة لوزارة المواصلات للوزارة الجديدة، على أن تختص وزارة النقل بالنقل البرى والبحرى والجوى.

الآثـار :

لم يحدث أن خصصت وزارة منفصلة للآثار رغم تكرار الدعوة إلى هذا، ولكن عندما بدأت التشكيلات الوزارية تنص على وزير للسياحة كانت السياحة مقترنة فى نص التشكيل الوزارى بالآثار، وقد ورد هذا النص فى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤)

وكان الدكتور عبدالقادر حاتم نائب رئيس الوزراء هو الوزير المعنى بالسياحة والآثار.

وفى الوزارة التالية (وزارة زكريا محيى الدين) عين المهندس عزيز أحمد يس وزيراً للإسكان والسياحة والآثار.

وعند تشكيل الوزارة التالية (وزارة صدقى سليمان) فى سبتمبر ١٩٦٦ لم يرد ذكر هذه الوزارة، ثم عين أمين شاكر وزيراً للسياحة بعد شهرين من تشكيل الوزارة، أما الآثار فقد بقيت تابعة لوزارة الثقافة حتى الآن.

الإدارة المحلية :

[تشمل أيضا : الحكم المحلى]

أنشئت هذه الوزارة فى أثناء الوحدة مع سوريا (١٠ سبتمبر ١٩٦٠) وقبل تشكيل وزارة الوحدة الثالثة بعشرة أيام، وقد أسندت هذه الوزارة إلى كمال الدين حسين الذى كان وزيراً مركزياً للتربية والتعليم والذى تولى رئاسة المجلس التنفيذى للإقليم المصرى بعد إنشاء هذه الوزارة بعشرة أيام.

وقد صاحب إنشاء هذه الوزارة بدء نظام الإدارة المحلية وتعيين محافظين جدد لمحافظات الجمهورية، وبذا فإن هذه الوزارة سبقت فى الوجود الوزارات الست التى استحدثتها الثورة فى أغسطس

١٩٦١ ، وفى رابع وزارات الوحدة (أغسطس ١٩٦١) عين كمال الدين حسين نائباً لرئيس الجمهورية للإدارة المحلية ، وعين معه عبدالمحسن أبو النور وزيراً للإدارة المحلية (أغسطس ١٩٦١ - أكتوبر ١٩٦١).

وفى وزارة الرئيس عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) عُين كمال الدين حسين نائباً لرئيس الجمهورية للخدمات و وزيراً للإدارة المحلية والإسكان والمرافق.

وفى وزارة على صبرى الأولى عُين عباس رضوان وزيراً للإدارة المحلية.

وفى وزارة على صبرى الثانية عين عباس رضوان نائباً لرئيس الوزراء للإدارة المحلية والخدمات ومشرفاً على مجموعة من الوزارات على نحو ما هو مبين فى قرار التشكيل الموسع .

وفى وزارة زكريا محيى الدين اختير أحمد حمدى عبيد ليكون رابع وزير للإدارة المحلية ، وفى وزارة صدقى سليمان احتفظ عبيد بمنصبه ، وفى الوزارتين كان مسمى منصبه وزير الدولة للإدارة المحلية .

أما فى وزارة عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) فقد عُين على صبرى نائباً للرئيس ووزيرا للإدارة المحلية حتى ٢٤ يناير ١٩٦٨ حيث أسندت هذه الوزارة إلى عبدالمحسن أبو النور الذى كان قد

تولاها من قبل (١٩٦١).

وفى وزارة عبدالناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) أسندت هذه الوزارة إلى عبدالمحسن أبو النور أيضاً، وفى أكتوبر ١٩٦٨ انتخب عبدالمحسن أبو النور عضواً فى اللجنة التنفيذية العليا وخلفه محمد حمدى عاشور الذى بقى وزيراً للإدارة المحلية حتى وزارة الدكتور محمود فوزى الثانية (نوفمبر ١٩٧٠) حيث عُين وزيراً للتموين، وخلفه فى الإدارة المحلية محمد أحمد محمد.

وفى وزارة الدكتور فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١) عاد محمد حمدى عاشور لتولى الإدارة المحلية بعدما أسندت وزارة شئون رئاسة الجمهورية إلى محمد أحمد محمد خلفاً لسامى شرف.

وفى وزارة الدكتور محمود فوزى الرابعة التى شكلت عقب إعلان الدستور الدائم الذى تناول الإدارة المحلية بشىء من الاهتمام والتحديد لم تسند هذه الوزارة إلى أحد، وكذلك فى وزارة الدكتور عزيز صدقى.

فلما شكلت وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) عُين الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين وزيراً للدولة لأمانة الحكم المحلى والمنظمات الشعبية واحتفظ بهذا المنصب فى وزارة السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤)، أما فى وزارة الدكتور حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) فقد خلفه فى هذا المنصب محمد حامد محمود.

ومن الطريف أن كليهما جاء إلى هذا المنصب من منصب محافظ الجيزة، وأن محمد حامد محمود كان قد خلف أحمد فؤاد محيى الدين فى منصب محافظ الجيزة أيضاً!!

وقد احتفظ محمد حامد محمود بذات المنصب فى وزارات ممدوح سالم الخمس وأضيفت إليه أعباء وزارة الدولة للشباب منذ الوزارة الثالثة لممدوح سالم (نوفمبر ١٩٧٦).

وفى وزارتى الدكتور مصطفى خليل (أكتوبر ١٩٧٨ ويونيو ١٩٧٩) تولى المهندس سليمان متولى سليمان هذه الوزارة بالإضافة إلى شئون مجلس الوزراء، وفى وزارة الرئيس السادات الأخيرة لم يتول هذه الوزارة أحد عند تشكيل الوزارة وأسندت مهامها إلى الدكتور فؤاد محيى الدين الذى كان نائبا لرئيس الوزراء، ورئيساً للوزراء بالنيابة، وبقى الحال كذلك فى وزارة الرئيس مبارك الأولى، حيث جمع فؤاد محيى الدين بين منصب النائب الأول لرئيس الوزراء ووزارات: الأزهر، والإعلام، والحكم المحلى.

فلما شكل الدكتور فؤاد محيى الدين وزارته الأولى فى يناير ١٩٨٢ عين النبوى إسماعيل نائباً لرئيس الوزراء للخدمات ووزيراً للحكم المحلى طيلة ثمانية شهور حتى شكل الدكتورفؤاد محيى الدين وزارته الثانية فخرج منها ولم يعيُن خلف له فى الحكم المحلى وتولى مسئوليته رئيس الوزراء نفسه.

وفى مارس ١٩٨٣ أجرى تعديل وزارى وعُين الفريق سعد مأمون وزير دولة للحكم المحلى، وهو الوزير الوحيد الذى لم يتول من المناصب الوزارية إلا هذه الوزارة فقط ولمدة تقل عن عمر وزارة كاملة.

ولما شكل كمال حسن على وزارته فى يوليو ١٩٨٤ تولى اللواء حسن أبو باشا، وقد احتفظ أبو باشا بهذه الوزارة فى وزارة الدكتور على لطفى ١٩٨٥، فلما شكل الدكتور عاطف صدقى وزارته الأولى خلفه الدكتور أحمد سلامة (نوفمبر ١٩٨٦).

ولكن هذه الوزارة لم يرد ذكرها فى وزارة عاطف صدقى الثانية، بينما تولى الدكتور أحمد سلامة منصب وزير شئون مجلسى الشعب والشورى، وصدر فيما بعد تشكيل الوزارة قرار بإسناد مهامها إلى رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقى نفسه.

وفى مايو ١٩٩١ عُين الدكتور محمود شريف وزيراً للإدارة المحلية فى تعديل وزارى محدود فى أثناء وزارة الدكتور صدقى الثانية، وقد احتفظ الدكتور محمود شريف بمنصبه فى وزارتى صدقى الثالثة والجنزورى الأولى وحتى أجرى تعديل وزارى فى يوليو ١٩٩٧ فأسندت إليه شئون التنمية الريفية بينما أحيلت الإدارة المحلية على رئيس الوزراء نفسه دون نص على ذلك فى قرار التشكيل الوزارى.

فلما شكل الدكتور عاطف عبيد وزارته فى أكتوبر ١٩٩٩ عين

اللواء مصطفى عبد القادر وزير دولة للتنمية المحلية، وكانت هذه أول مرة يرد فيها هذا الاسم.

الإدارة المحلية والإسكان والمرافق :

ورد هذا المسمى فى وزارة الرئيس عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) حين تولى هاتين الوزارتين معاً نائب رئيس الجمهورية كمال الدين حسين، وكانت وزارة الإدارة المحلية وزارة جديدة أنشئت فى سبتمبر ١٩٦٠ فقط وتولاها كمال الدين حسين، أما الإسكان والمرافق فكانت بديلاً عن الشئون البلدية والقروية، ومن اللافت للنظر أن وزارة الإدارة المحلية كانت معظم اختصاصاتها فى مجال الإسكان والمرافق فحسب، مما يدل على أن المزاوجة الأولى كانت منطقية، ولكن هاتين الوزارتين انفصلتا منذ تشكيل الوزارة التالية.

الإرشاد القومى :

أول ما وردت إشارة إلى هذه الوزارة فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٢ حيث عُين وزير الدولة فتحى رضوان وزيراً للإرشاد القومى بعد إنشائها مباشرة، وهذه هى أول وزارة أنشأتها الثورة.

ويتضح من قرار إنشائها الصادر بمرسوم من الأمير محمد

عبدالمنعم الوصى على العرش أنها نشأت بضم قطاعات تابعة لرئاسة الوزارة نفسها (الإذاعة) ووزارات التجارة والصناعة، والشئون الاجتماعية، والداخلية، والخارجية، والمعارف، والحربية والبحرية، والزراعة، والصحة.

وبعد أسابيع قليلة وفى التعديل الوزارى الذى أجرى فى ٩ ديسمبر ١٩٥٢ عُين محمد فؤاد جلال وزير الشئون الاجتماعية وزيراً للإرشاد القومى (وعاد فتحى رضوان وزيراً للدولة) ولكنه (أى فؤاد جلال) استقال عند تشكيل وزارة نجيب الثانية فى يونيو ١٩٥٣، وعُين صلاح سالم وزيراً للإرشاد القومى ولشئون السودان ليكون بذلك أول الضباط الذين تولوا هذه الوزارة!

واحتفظ صلاح سالم بهذا المنصب فى وزارة عبدالناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) ووزارة نجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤) ووزارة عبدالناصر الثانية (أبريل ١٩٥٤) وحتى نوفمبر ١٩٥٥، حيث عُين فتحى رضوان وزيراً للإرشاد القومى، بعد أن مكث فترة وزيراً للمواصلات!!

وفى ١٩٥٦ استقال صلاح سالم من مناصبه الوزارية، وفى وزارة الرئيس عبدالناصر الثالثة (يونيو ١٩٥٦) عُين فتحى رضوان وزيراً للإرشاد القومى.

على هذا النحو تم تبادل هذا المنصب بين فتحى رضوان وصلاح سالم، وكان فتحى رضوان يعمل فى الفترات التى لا يتولى فيها

الإرشاد كوزير دولة، كما أنه عمل وزيراً للمواصلات، أما صلاح سالم فقد تولى شئون السودان بالإضافة إلى الإرشاد القومى، وهكذا لا يمكن الحديث عن أن أيهما لم يتول غير الإرشاد القومى.

وقد احتفظ فتحى رضوان بهذا المنصب فى وزارة الوحدة الأولى (فبراير ١٩٥٨) لكنه ترك المنصب مع تشكيل وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) وعُين الدكتور ثروت عكاشة وزيراً للثقافة والإرشاد القومى.

وكان قرار تعيين ثروت عكاشة هو أول قرار يتضمن مسمى (الثقافة). وقد استمر ثروت عكاشة كوزير للثقافة والإرشاد القومى فى وزارتى الوحدة الثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) والرابعة (أغسطس ١٩٦١) ووزارة عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١).

فلما شكل على صبرى وزارته (سبتمبر ١٩٦٢) خرج الدكتور ثروت عكاشة من الوزارة وخلفه الدكتور عبدالقادر حاتم كوزير للثقافة والإرشاد القومى أيضا.

ولما شكل على صبرى وزارته الثانية الموسعة (مارس ١٩٦٤) أصبح الدكتور محمد عبدالقادر حاتم نائباً لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى ووزيراً للإعلام والسياحة والآثار، وهكذا بقى الإرشاد القومى فى منصب نائب رئيس الوزراء، وإن لم يبق فى اسم الوزارة، كذلك برز لأول مرة لفظ الإعلام.

وفى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) عين أمين هويدى كوزير للإرشاد القومى، وإن ظل حاتم نائباً لرئيس الوزراء، كما عين وزير جديد للثقافة دون الإرشاد القومى كان هو الدكتور سليمان حزين، وبذا كان أمين هويدى رابع ضابط يتولى هذه الوزارة بعد كل من: صلاح سالم، وثروت عكاشة، وعبدالقادر حاتم.

فلما شكل صدقى سليمان وزارته (سبتمبر ١٩٦٦) عاد الدكتور ثروت عكاشة إلى دخول الوزارة وعُين نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للثقافة [فقط دون الإرشاد القومى]، على حين تولى وزير جديد هو محمد فائق وزارة الإرشاد القومى ليكون خامس ضابط يتولى هذه الوزارة.

وقد احتفظ محمد فائق بهذه الوزارة فى وزارتى عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) والعاشرة (مارس ١٩٦٨) وحتى أبريل ١٩٧٠ فقط، حيث عُين وزيراً للدولة للشئون الخارجية وخلفه محمد حسنين هيكل كوزير للإرشاد القومى، ولكن هيكل استقال فى بداية عهد السادات عند تشكيل وزارة الدكتور فوزى الأولى، وتمثل استقالته الفارق الثانى بين وزارتى الرئيس عبدالناصر العاشرة والأخيرة ووزارة فوزى الأولى، فقد حل الدكتور فوزى محل الرئيس عبدالناصر فى رئاسة الوزارة مع أنه لم يكن عضواً فيها، وحل محمد فائق محل هيكل كوزير للإرشاد القومى، على حين خلت الوزارة من وزير دولة للشئون الخارجية.

وبهذا كان هيكل بمثابة الوزير الوحيد من أعضاء وزارة عبدالناصر العاشرة الذى لم يشترك فى وزارة الدكتور محمود فوزى الأولى، كما أنه وزير الإرشاد القومى الوحيد الذى لم يشغل هذ المنصب إلا لفترة من عمر وزارة، ولم يتجاوز شغله له أكثر من شهور معدودة، وكان مسمى منصبه وزير «الإرشاد القومى»، ولم يكن كما هو شائع الآن «الإعلام».

وعاد محمد فائق ليشغل منصب وزير الإرشاد القومى (أكتوبر ١٩٧٠)، وكانت هذه آخر مرة يرد فيها اسم الإرشاد القومى فى التشكيلات الوزارية، فقد أصبح مسمى الوزارة «الإعلام» باستمرار منذ الوزارة التالية، وهى حكومة الدكتور فوزى الثانية (نوفمبر ١٩٧٠)، وعلى هذا فإننا نحيلك الآن إلى المدخل الخاص بوزارة الإعلام.

الاستثمار والتعاون الدولى :

بدأ النص على الاستثمار فى التشكيلات الوزارية منذ وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الأولى (يناير ١٩٨٢) حين عُين محمد عبدالفتاح إبراهيم نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للاستثمار والتعاون الدولى.

وفى الوزارة التالية (وزارة فؤاد محيى الدين الثانية) فى أغسطس

١٩٨٢ خلفه الدكتور وجيه شندى كوزير للاستثمار والتعاون الدولى.

ثم اختفى هذا المنصب من التشكيلات الوزارية التالية بدءا من وزارة كمال حسن على، واقتصرت الدولة على تعيين نائب لرئيس هيئة الاستثمار بدرجة وزير (كان هو الدكتور سلطان أبو على)، وسرعان ما دخل نائب رئيس هيئة الاستثمار نفسه الوزارة فى مارس ١٩٨٥ خلفاً لوزير الاقتصاد المستقيل مصطفى السعيد.

وقد عُين الدكتور محيى الدين الغريب نائباً لرئيس هيئة الاستثمار وظل يشغل هذا المنصب حتى شكل الدكتور كمال الجنزورى حكومته فى يناير ١٩٩٦ وعُين وزيراً للمالية، وخلفه فى هيئة الاستثمار وزير الصناعة فى الوزارة السابقة الدكتور إبراهيم فوزى عبدالواحد، وبذلك فإنه منذ وزارة كمال حسن على لم يرد ذكر الاستثمار فى التشكيلات الوزارية.

أما التعاون الدولى (وكان ملازماً للاستثمار منذ ١٩٨٢ وحتى ١٩٨٤) فقد أسند إلى وزراء آخرين، فأسند فى وزارتى كمال حسن على وعلى لطفى ووزارة عاطف صدقى الأولى إلى وزير التخطيط الدكتور الجنزورى، وفى وزارة عاطف صدقى الثانية أسند إلى الدكتور موريس مكرم الله، وفى وزارة عاطف صدقى الثالثة تولاه رئيس الوزراء بنفسه ومعه وزير دولة (د. يوسف بطرس غالى) وفى وزارة الدكتور الجنزورى (يناير ١٩٩٦) ضُم

التعاون الدولى إلى وزارة الاقتصاد مع الدكتورة نوال التطاوى.

وفى التعديل الوزارى لهذه الوزارة (يوليو ١٩٩٧) تولاه الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء بنفسه، كما عُين ظافر البشرى وزير الدولة للتخطيط - فى نفس التعديل - وزيراً للدولة للتخطيط والتعاون.

وفى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩) ضُم التعاون الدولى كوزارة دولة إلى وزير التخطيط وتولاهما الوزير الجديد الدكتور أحمد الدرش.

الإسكان والتشييد:

هذا هو الاسم الذى استخدم بديلاً عن الإسكان والمرافق فى أثناء وزارة الدكتور محمود فوزى الرابعة.

وقد ورد لفظ التشييد مقترناً بالإسكان منذ ديسمبر ١٩٧١، حين عُين عبدالعزيز كمال وزيراً للإسكان والتشييد، خلفاً لعلى السيد محمد الذى اختير وزيراً اتحادياً، واحتفظ المهندس عبدالعزيز كمال محمد بهذا المسمى فى وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢)، وكذلك احتفظ به خلفه الدكتور محمود أمين عبدالحافظ (وزارة السادات الأولى فى مارس ١٩٧٣)، ثم اختفى لفظ التشييد عندما ضمت الوزارة نفسها إلى وزير التعمير وأصبح مسمى منصبه وزير

التعمير والإسكان.

الإسكان والتعمير :

أصبح هذا المسمى موجوداً منذ وزارة الرئيس محمد أنور السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤)، حيث ضم عثمان أحمد عثمان وزير التعمير إلى مسئولياته وزارة الإسكان أيضاً، وكان عثمان قد بدأ مناصبه الأولى فى أثناء وزارة الرئيس السادات الأولى كوزير للتعمير فقط (أكتوبر ١٩٧٣)، وقد احتفظ عثمان بالوزارتين معاً تحت مسمى وزير الإسكان والتعمير فى أربع وزارات هى وزارات : الرئيس السادات الثانية، والدكتور حجازى، وممدوح سالم الأولى والثانية، فلما خلفه حسن محمد حسن فى وزارة ممدوح سالم الثالثة، احتفظ بنفس المسمى، وكذلك حسب الله الكفراوى فى أول عهده فى الوزارة الرابعة لممدوح سالم، وفى وزارة ممدوح سالم الخامسة عين وزير مستقل للإسكان [كان هو أحمد طلعت توفيق]، وأصبح مسمى منصب الكفراوى وزير التعمير والمجتمعات الجديدة.

وفيما بعد جمع محمد إبراهيم سليمان بين الوزارتين وإن لم يكن اسم المنصب على هذا النحو المختصر الجميل «الإسكان والتعمير».

الإسكان والمرافق :

استحدثت هذه الوزارة عند تشكيل وزارة الرئيس عبدالناصر السابعة التى هى رابع وزارات الوحدة (أغسطس ١٩٦١)، وقد أسندت فى أول الأمر إلى طعمة العودة الله (سورى) بينما لم يكن لها وزير مصرى، وقد ألغيت وزارة الشئون البلدية والقروية كنتيجة لإنشاء هذه الوزارة التى حلت محلها فى وظائفها.

وقد تعاقب على هذه الوزارة عدد كبير من المهندسين البارزين، كما تولاها العسكريون مرتين (كمال الدين حسين، وسعد الدين زايد)، ولم يخل الأمر بالطبع من أن يتولاها مهندسون عسكريون (كمحمود يونس، وحسن محمد حسن، ومحسن صدقى).

وفى وزارة عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) أسندت هذه الوزارة إلى نائب رئيس الجمهورية كمال الدين حسين، وهو بهذا أول وزرائها المصريين، وفى أثناء هذه الوزارة (٢٠ أبريل ١٩٦٢) عُين لها نائب وزير هو الدكتور أحمد محرم.

وفى وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) عُين الدكتور أحمد محرم نفسه وزيراً للإسكان والمرافق ليكون ثانى مَنْ تولوها من المصريين، وليكون أيضاً أول وزير مصرى مستقل لها، كما عُين المهندس إبراهيم نجيب نائباً لوزير الإسكان والمرافق.

وفى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) أسندت هذه الوزارة إلى محمد أبو نصير(!!!) وعُين المهندس إبراهيم نجيب أيضاً نائباً لوزير الإسكان والمرافق.

وفى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) أسندت هذه الوزارة إلى الدكتور محمد عزت سلامة(!!!) (الذى كان وزيراً للقوى الكهربائية فى الوزارة السابقة، وأصبح وزيراً للتعليم العالى فى الوزارة اللاحقة) وبقى المهندس إبراهيم نجيب إبراهيم نائباً لوزير الإسكان والمرافق.

وفى وزارة المهندس محمد صدقى سليمان أسندت هذه الوزارة إلى الدكتور عزيز أحمد ياسين الذى كان مسمى منصبه وزير الإسكان والسياحة والمرافق، وبقى إبراهيم نجيب أيضاً نائباً لوزير الإسكان والمرافق لرابع مرة (وهكذا عمل إبراهيم نجيب نائباً لأربعة وزراء متعاقبين للإسكان هم: أحمد محرم، وأبونصير، وعزت سلامة، وعزيز ياسين)، على حين عمل أحمد محرم نائباً لكمال الدين حسين.

وعند تشكيل وزارة عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) أسندت هذه الوزارة إلى المهندس محمود يونس الذى كان يتولى مجموعة وزارات هندسية هى النقل والبترول والثروة المعدنية، وفى أثناء هذه الوزارة (٨ يوليو) أى بعد تشكيل الوزارة بثلاثة أسابيع، أسندت وزارة الإسكان إلى المهندس عزيز ياسين الذى لم يكن

التشكيل الوزارى قد تضمنه .

وفى وزارتى عبدالناصر العاشرة وفوزى الأولى أسندت إلى الدكتور حسن مصطفى (مارس ١٩٦٨ ، وأكتوبر ١٩٧٠)، وهو واحد من الوزراء الذين لم يتولوا من الوزارات إلا هذه الوزارة، وإن كانوا قد تولوها فى أكثر من وزارة من وزارات الثورة (شأن على السيد محمد، وعبد العزيز كمال محمد، ومصطفى الحفناوى).

وفى وزارة الدكتور فوزى الثانية أسندت إلى محمد سعد الدين زايد (نوفمبر ١٩٧٠) وكان وزيراً للدولة منذ أبريل ١٩٧٠ .

وفى وزارة الدكتور فوزى الثالثة أسندت إلى المهندس على السيد محمد (مايو ١٩٧١) وقد احتفظ بها فى وزارة فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) لكنه عُين وزيراً اتحادياً فى ديسمبر ١٩٧١ ، وخلفه فيها المهندس عبدالعزيز كمال محمد وأصبح مسمى منصبه وزيراً للإسكان والتشييد.

وفى وزارة الدكتور عزيز صدقى احتفظ بها المهندس عبدالعزيز كمال محمد، وهو أحد أربعة وزراء للإسكان لم يتولوا من الوزارات إلا هذه الوزارة ولكنهم تولوها أكثر من وزارة (الثلاثة الآخرون هم : على السيد محمد، وحسن مصطفى، ومصطفى الحفناوى).

أما فى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) فقد أسندت هذه الوزارة إلى الدكتور محمود أمين عبدالحافظ، وقد تولى هو نفسه فيما بعد وزارة السياحة والطيران المدنى.

وفى وزارة السادات الثانية ضمت إلى وزير التعمير المهندس عثمان أحمد عثمان الذى أصبح وزيراً للإسكان والتعمير (وكان قد أصبح وزيراً للتعمير فقط منذ أكتوبر ١٩٧٣)، وبقى الوضع كذلك فى وزارات الدكتور حجازى وممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) وممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦)، وقد دخل هذه الوزارة المهندس بهجت حسانين كوزير دولة للإسكان والتعمير مع بقاء المهندس عثمان أحمد عثمان وزيراً للإسكان والتعمير، وكان هذا أول وآخر عهد بهجت حسانين بالمناصب الوزارية، وهو واحد من وزراء الإسكان الذين لم يتولوا المنصب إلا فى وزارة واحدة، ولم يتولوا من المناصب الوزارية إلا هذه الوزارة (هؤلاء هم: حسن محمد حسن، وأحمد طلعت توفيق، ومحسن صدقى، وعبدالرحمن لبيب وصلاح حسب الله، ووزيرا الدولة: بهجت حسانين، وحسنى محمد السيد على).

أما فى وزارة ممدوح سالم الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) فقد عُين المهندس حسن محمد حسن ليكون وزيراً للإسكان والتعمير، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو واحد من وزراء الإسكان الذين لم يتولوا المنصب إلا فى وزارة واحدة، ولم يتولوا من المناصب الوزارية إلا هذه الوزارة (هؤلاء هم: حسن

محمد حسن، وأحمد طلعت توفيق، ومحسن صدقى، وعبدالرحمن لبيب وصلاح حسب الله، ووزيرا الدولة: بهجت حسانين، وحسنى محمد السيد على).

وفى وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) خلفه المهندس حسب الله الكفراوى كوزير للإسكان والتعمير، وكان هذا أول عهد حسب الله الكفراوى بعضوية مجلس الوزراء، وفى وزارة ممدوح سالم الخامسة (مايو ١٩٧٨) بقى الكفراوى كوزير للتعمير والمجتمعات الجديدة، وعُين وزير جديد للإسكان هو المهندس أحمد طلعت توفيق، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو واحد من وزراء الإسكان الذين لم يتولوا المنصب إلا فى وزارة واحدة، ولم يتولوا من المناصب الوزارية إلا هذه الوزارة (هؤلاء هم: حسن محمد حسن، وأحمد طلعت توفيق، ومحسن صدقى، وعبدالرحمن لبيب، وصلاح حسب الله، ووزيرا الدولة: بهجت حسانين، وحسنى محمد السيد على).

وفى وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى بقى المهندس حسب الله الكفراوى وزيراً للتعمير والمجتمعات الجديدة، وعُين الدكتور مصطفى الحفناوى وزيراً للإسكان، والمهندس حسنى محمد السيد على وزير دولة للإسكان، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو واحد من وزراء الإسكان الذين لم يتولوا المنصب إلا فى وزارة واحدة، ولم يتولوا من المناصب الوزارية إلا هذه الوزارة.

وفى وزارة الدكتور مصطفى خليل الثانية بقى المهندس حسب الله الكفراوى والدكتور الحفناوى كما هما بينما خرج حسنى محمد السيد من الوزارة .

وفى وزارة الرئيس السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) جمع المهندس حسب الله الكفراوى بين ثلاث وزارات هى : التعمير والإسكان واستصلاح الأراضى .

وبقى المهندس حسب الله الكفراوى كذلك فى وزارات الرئيس مبارك الأولى وفؤاد محيى الدين الأولى والثانية .

وفى وزارة كمال حسن على احتفظ الكفراوى بالتعمير والمجتمعات الجديدة واستصلاح الأراضى، بينما أسندت وزارة الإسكان والمرافق إلى المهندس محسن عبدالفتاح صدقى، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو واحد من وزراء الإسكان الذين لم يتولوا المنصب إلا فى وزارة واحدة، ولم يتولوا من المناصب الوزارية إلا هذه الوزارة .

وفى وزارة على لطفى احتفظ الكفراوى بمناصبه وحل المهندس عبدالرحمن لبيب كوزير للإسكان محل المهندس محسن صدقى، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو واحد من وزراء الإسكان الذين لم يتولوا المنصب إلا فى وزارة واحدة، ولم يتولوا من المناصب الوزارية إلا هذه الوزارة .

أما فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) فقد أصبح الكفراوى وزيراً للتعمير والمجتمعات الجديدة واستصلاح الأراضى، ولم ينص على منصب وزير للإسكان.

وفى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثانية (أكتوبر ١٩٨٧) أصبح مسمى منصب الكفراوى وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة.

أما فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) فقد عُين وزيران جديدان: المهندس صلاح حسب الله كوزير للإسكان والمرافق، والدكتور محمد إبراهيم سليمان كوزير للمجتمعات العمرانية الجديدة، وكان هذا أول وآخر عهد صلاح حسب الله بالمناصب الوزارية، وهو واحد من وزراء الإسكان الذين لم يتولوا المنصب إلا فى وزارة واحدة، ولم يتولوا من المناصب الوزارية إلا هذه الوزارة.

وفى وزارة الدكتور الجنزورى (يناير ١٩٩٦) انفرد محمد إبراهيم سليمان بالوزارتين، وأصبح مسمى منصبه: وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، وهو نفس المسمى الذى احتفظ به أيضاً عند تشكيل الدكتور عاطف عبيد لوزارته (أكتوبر ١٩٩٩).

وهكذا جمع محمد إبراهيم سليمان بين مجالى الإسكان والتعمير والمجتمعات الجديدة، على نحو ما فعل كل من: حسب الله الكفراوى، وعثمان أحمد عثمان، وحسن محمد حسن.

الأشغال العمومية :

[تشمل أيضاً الرى - الأشغال والموارد المائية - الموارد المائية والرى]

على الرغم مما يبدو لنا الآن من أن وزارة الأشغال وزارة متخصصة تقتصر على المتخصصين، فقد كانت فى بداية عهد الوزارات المصرية كثيراً ما ترتبط بوزارات أخرى عند إسنادها إلى الوزراء، وكانت تقترن بالأوقاف، أو المعارف، أو كانت الحربية والبحرية تقترن بها . . وهكذا.

وسنرى من تعقب مَنْ تولوا هذه الوزارة أنهم تولوا غيرها من الوزارات، وليس من بين وزراء ما قبل الثورة مَنْ اقتصروا فى مناصبهم الوزارية على تولى هذه الوزارة إلا ثمانية :

- اثنان توليا فى أكثر من وزارة، وهما بلينيير وحسين واصف باشا،

- وخمسة تولوها فى وزارة واحدة فقط ولم يتولوا غيرها من المناصب الوزارية وهم : محمد مرعشلى باشا، ومحمود فهمى باشا، وعبدالعظيم راشد باشا، ومصطفى فهمى باشا [الثانى]، ويوسف سعد باشا،

- وواحد تولاها لأقل من وزارة واحدة وهو محمود صدقى باشا فى آخر وزارة زيور الأولى.

كان المهندس العظيم على باشا مبارك أول من شغل منصب وزير الأشغال العمومية عند تشكيل الوزارة الأولى فى ٢٨ أغسطس ١٨٣٨ ، وقد شغله على سبيل النيابة لأقل من ٣ شهور جامعاً بين هذه الوزارة ووزارتين أخريين كان يتولاهما وهما : المعارف العمومية والأوقاف ، ثم عين المسيو بلينيير فى ١٦ نوفمبر وحتى نهاية عهد هذه الوزارة (وزارة نوبار الأولى) .

وقد احتفظ بلينيير بهذا المنصب فى وزارة الأمير محمد توفيق أولى (مارس ١٨٧٩ - أبريل ١٨٧٩) .

وخلفه محمد زكى باشا فى وزارة محمد شريف باشا الأولى (أبريل ١٨٧٩ - يوليو ١٨٧٩)

ثم مصطفى فهمى باشا فى وزارة شريف باشا الثانية (يوليو ١٨٧٩ - أغسطس ١٨٧٩) ، وقد كان هذا أول عهد مصطفى فهمى باشا بالمناصب الوزارية على الإطلاق ، وقد تولى بعد ذلك وزارات : الخارجية ، والحقانية ، والمالية ، والحربية والبحرية ، فضلاً عن أنه تولى رئاسة الوزارة ثلاث مرات ، وكانت ثالث وزارة يرأسها بمثابة أطول الوزارات عمراً فى تاريخ مصر . وفضلاً عن هذا كان مصطفى باشا فهمى هو أحد رئيسين للوزراء بدآ مناصبهما الوزارية بتولى وزارة الأشغال العمومية ، أما الثانى فهو حسين سرى باشا .

ثم تولى محمد مرعشلى باشا هذه الوزارة فى وزارة الخديو

توفيق الثانية (أغسطس ١٨٧٩ - سبتمبر ١٨٧٩)، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو أحد الوزراء الخمسة الذين اقتصر توليهم للمناصب الوزارية فيما قبل الثورة على هذه الوزارة لوزارة واحدة فقط وهم: محمد مرعشلى باشا، ومحمود فهمى باشا، وعبدالعظيم راشد باشا، ومصطفى فهمى باشا، ويوسف سعد باشا.

وعاد على مبارك ليتولى هذه الوزارة للمرة الثانية فى وزارة مصطفى رياض باشا (٢١ سبتمبر ١٨٧٩ - ١٠ سبتمبر ١٨٨١)، وهى أول وزارة طال عمرها فى ذلك الوقت، وقد اقتصر على مبارك فى هذه الوزارة على تولى وزارة الأشغال، وكان قد ترك المناصب الوزارية منذ أن شكل شريف باشا وزارته الأولى التى هى ثالث الوزارات المصرية.

وفى وزارة شريف باشا الثالثة (١٤ سبتمبر ١٨٨١ - ٤ فبراير ١٨٨٢) أسندت هذه الوزارة إلى إسماعيل أيوب باشا، وكان إسماعيل أيوب قد تولى وزارة المالية فى وزارة شريف باشا الثانية، كما أنه تولى فيما بعد وزارة الداخلية فى وسط وزارة شريف باشا الرابعة وسرعان ما تركها، وهو من الوزراء الذين تولوا ثلاث وزارات مختلفة ولكنهم لم يعملوا إلا مع رئيس واحد للوزراء.

وفى وزارة محمود سامى البارودى الأولى (٤ فبراير ١٨٨٢ - ١٧ يونيو ١٨٨٢) أسندت إلى محمود فهمى باشا، وكان هذا أول

وآخر عهده بالمناصب الوزارية ، وهو أحد الوزراء الخمسة الذين اقتصر توليهم المناصب الوزارية فيما قبل الثورة على هذه الوزارة لوزارة واحدة فقط .

فى وزارة إسماعيل راغب باشا الأولى (١٨ يونيو ١٨٨٢ ـ ٢١ أغسطس ١٨٨٢) أسندت إلى محمود الفلكى باشا ، وكان هذا أول عهده بهذه الوزارة ، وقد سميت هذه الوزارة عندئذ باسم جديد سرعان ما تم العدول عنه ، وكان هذا الاسم هو «وزارة النافعة» ، وكان المقصود به أن يشمل الأشغال والزراعة معاً .

وفى وزارة شريف باشا الرابعة (أغسطس ١٨٨٢ ـ ١٠ يناير ١٨٨٤) أسندت هذه الوزارة إلى على مبارك باشا لثالث مرة (وكان قد تولاها من قبل فى وزارة نوبار الأولى ومصطفى رياض الأولى) ، وفى هذه المرة كما فى المرة الثانية انفرد على باشا مبارك بالأشغال فقط .

وفى وزارة نوبار باشا الثانية (يناير ١٨٨٤ ـ ٩ يونيو ١٨٨٨) أسندت إلى عبد الرحمن رشدى ، وكان هذا أول عهده بهذه الوزارة ، ولكنه كان قد تولى وزارة المالية فى وزارة إسماعيل راغب باشا ، وفى أثناء هذه الوزارة أضيفت إليه أعباء وزارة المعارف العمومية .

ثم تولى محمد زكى باشا هذه الوزارة فى خمس وزارات متعاقبة هى :

مصطفى رياض باشا الثانية (يونيو ١٨٨٨ ـ مايو ١٨٩١)

وزارة مصطفى فهمى باشا الأولى (مايو ١٨٩١ ـ يناير ١٨٩٢)

وزارة مصطفى فهمى باشا الثانية (يناير ١٨٩٢ ـ يناير ١٨٩٣)

وزارة حسين فخرى باشا ذات الأيام الثلاثة (يناير ١٨٩٣)

وزارة رياض باشا الثالثة (يناير ١٨٩٣ ـ أبريل ١٨٩٤).

وفى هذه الوزارات الأربع (عدا نهاية الوزارة الأخيرة منها) احتفظ محمد زكى باشا بوزارة الأشغال العمومية والمعارف العمومية معاً، وكان زكى باشا قد تولى وزارة الأشغال للمرة الأولى فى وزارة شريف باشا الأولى، كما تولى المعارف للمرة الأولى فى وزارة شريف باشا الثالثة جامعاً بينها وبين الأوقاف، كما تولى المالية فى نهاية وزارة نوبار باشا الثانية، كما تولى الأشغال للمرة الثانية فى وزارة رياض الثانية.

وحين ترك المعارف وانفرد بالأشغال فى نهاية وزارة رياض باشا الثالثة، فقد تولى رئيس الوزراء رياض باشا بنفسه وزارة المعارف.

ثم تولى رئيس الوزراء السابق حسين فخرى باشا هذه الوزارة جامعاً بينها وبين وزارة المعارف فى وزارتين متتاليتين هما:

وزارة نوبار باشا الثالثة (أبريل ١٨٩٤ ـ نوفمبر ١٨٩٥)

وزارة مصطفى فهمى باشا الرابعة (نوفمبر ١٨٩٥ ـ نوفمبر

١٩٠٨).

وبهذا احتفظ حسين فخرى باشا بهذه الوزارة (الأشغال) لأطول مدة متصلة، إذ زادت مدته على ١٤ عاماً، وقد جمع بينها وبين وزارة المعارف حتى ١٩٠٦ فقط، حيث خلفه سعد زغلول باشا فى وزارة المعارف.

وكان حسين فخرى باشا قد تولى وزارة الحقانية أربع مرات، ثم تولى رئاسة الوزارة وجمع معها وزارة الداخلية، وها هو يختتم حياته الوزارية بالاستقلال بالأشغال لمدة عامين بعدما جمع بين المعارف والأشغال على مدى ١٢ عاماً، وبذا فإنه تولى فى حياته أربع وزارات بالإضافة إلى رئاسة الوزارة.

وفى الوزارة التالية - وهى وزارة بطرس غالى باشا الوحيدة - تولى هذه الوزارة إسماعيل سرى باشا، وكان هذا أول عهده بتولى هذه الوزارة.

وقد احتفظ إسماعيل سرى بهذه الوزارة طيلة هذه الوزارة وطيلة أربع وزارات تالية متعاقبة، وقد جمع فى هذه الوزارات الخمس المتتالية بين وزارتى الأشغال العمومية والحربية والبحرية، فكان شأنه فى الأشغال شأن محمد زكى باشا تولاها فى خمس وزارات متعاقبة وهى:

بطرس غالى الأولى (نوفمبر ١٩٠٨ - فبراير ١٩١٠)

محمد سعيد باشا الأولى (فبراير ١٩١٠ ـ أبريل ١٩١٤)

حسين رشدى باشا الأولى (أبريل ١٩١٤ ـ ديسمبر ١٩١٤)

حسين رشدى باشا الثانية (ديسمبر ١٩١٤ ـ أكتوبر ١٩١٧)

حسين رشدى باشا الثالثة (أكتوبر ١٩١٧ ـ أبريل ١٩١٩).

أما فى وزارة حسين رشدى الرابعة قصيرة العمر (أبريل ١٩١٩) فقد تولى هذه الوزارة حسن حسيب باشا، وكان هذا أول وآخر عهده بوزارة الأشغال، وقد تولى بعدها وزارة الحربية والبحرية فى وزارتين وفديتين، وكان قد جمع الحربية والبحرية مع الأشغال فى وزارة رشدى الرابعة التى استمرت ١٣ يوما فقط.

وعاد إسماعيل سرى باشا ليتولى وزارة الأشغال فى وزارتين متعاقبتين أيضا تمثلان سادس وسابع مرة يتولى فيها الأشغال وهما:

وزارة محمد سعيد باشا الثانية (مايو ١٩١٩ ـ نوفمبر ١٩١٩)

وبداية وزارة يوسف وهبة الأولى (نوفمبر ١٩١٩ ـ مارس ١٩٢٠)، وذلك أنه لم يستمر إلى نهاية وزارة يوسف وهبة.

وقد خلفه محمد شفيق باشا الذى شغل هذه الوزارة فى ثلاث وزارات متتالية هى:

الفترة الباقية من وزارة يوسف وهبة باشا (مارس ١٩٢٠ ـ مايو

١٩٢٠)

وزارة محمد توفيق نسيم باشا (مايو ١٩٢٠ - مارس ١٩٢١)

وزارة عدلى يكن باشا الأولى (مارس ١٩٢١ - ديسمبر ١٩٢١).

ثم يبدأ عهد الملكية :

فى وزارة عبد الخالق ثروت باشا الأولى شغل هذا المنصب حسين واصف باشا (أول مارس ١٩٢٢ - ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢)، وكانت هذه أول مرة يشترك فيها فى الوزارة، وقد تولى وزارة الأشغال مرة أخرى، وهو وزير الأشغال المصرى الوحيد الذى لم يتول من الوزارات فيما قبل الثورة إلا الأشغال، ولكن تولاها مرتين، ويناظره فى هذا وزير الأشغال بلنيير

وعاد إسماعيل سرى باشا ليتولى هذه الوزارة للمرة الثامنة فى تاريخه فى وزارة محمد توفيق نسيم باشا الثانية (نوفمبر ١٩٢٢ - فبراير ١٩٢٣).

وفى وزارة يحيى إبراهيم تعاقب على هذه الوزارة وزيران هما :

حافظ حسن باشا (مارس ١٩٢٣ - ١١ يونيو ١٩٢٣) وقد كان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية، وقد ترك الأشغال العمومية ليتولى الأوقاف حتى نهاية عهد هذه الوزارة، ثم تولى وزارات المعارف والزراعة والأشغال مرة ثانية فى وزارات أخرى، وكان

حافظ حسن باشا قبل توليه الوزارة عضواً فى اللجنة التى وضعت الدستور على ما يتضح من الروايات التى تتضمنها المذكرات السياسية.

ثم خلفه عبد الحميد سليمان باشا (١١ يونيو ١٩٢٣ - ٢٧ يناير ١٩٢٤) وقد كان هذا أول عهده هو الآخر بالمناصب الوزارية ، وقد اشترك بعد هذا فى وزارة محمد محمود الأولى وزيراً للمواصلات، ثم فى وزارة حسن صبرى وقد تولى فيها المالية، وعند وفاة حسن صبرى كلفه الملك هو وزملاءه بالاستمرار فى مواقعهم الوزارية باعتباره كان قد أصبح أقدم الوزراء يومها، ولم يلبث الملك إلا وكلف حسين سرى باشا فى نفس اليوم بتشكيل الوزارة.

أما فى وزارة سعد زغلول باشا فقد تولى هذه الوزارة مرقص حنا باشا (٢٨ يناير ١٩٢٤ - ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤)، وقد اشترك بعد هذا فى وزارة عدلى الثانية وزيراً للمالية، وفى وزارة ثروت باشا التى أعقبتها وزيراً للخارجية، وهكذا فإنه شغل ثلاث وزارات مختلفة فى المرات الثلاث التى عمل فيها وزيراً.

أما فى وزارة أحمد زيور باشا الأولى فقد شغل عثمان محرم وزارة الأشغال لمدة أسبوع هو أول عهد هذه الوزارة (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ١ ديسمبر ١٩٢٤)، وعلى الرغم من أنه اشتهر بأنه وزير الأشغال الوفدى التقليدى، فإنه بدأ كما نرى فى هذه الوزارة التى

أعقبت خروج الوفد من الحكم، وإن لم يستمر إلا أسبوعاً واحداً، وقد تولى عثمان محرم وزارة الأشغال عشر مرات محطماً بذلك رقم إسماعيل سرى باشا، وهذه المرات العشر تتمثل فى وزارات النحاس الست الأخيرة (أى من الثانية حتى السابعة)، ووزارتى عدلى الثانية وثروت الثانية المتعاقبتين، وكانتا وزارتين ائتلافيتين، ووزارة سرى الثالثة وكانت ائتلافية أيضاً، هذا فضلاً عن وزارة زيور الأولى التى كانت بمثابة أول مرة يتولى فيها الوزارة، وكان قبلها وكيلاً لوزارة الأشغال نفسها، ونلاحظ أنه لم يشترك فى وزارة النحاس باشا الأولى (وهى وزارة ائتلافية).

ومازلنا فى أول عهد وزارة زيور باشا الأولى، وقد جاء ثانى وزير للأشغال فيها وهو نخلة جورج المطيعى الذى تولى هذه الوزارة مؤقتاً لمدة يوم واحد (١ ديسمبر ١٩٢٤ - ٢ ديسمبر ١٩٢٤)

ثم عين محمود صدقى باشا وزيراً لها فى الفترة المتبقية من وزارة زيور باشا الأولى (٢ ديسمبر ١٩٢٤ - ١٣ مارس ١٩٢٥).، وهو بهذا الوزير الوحيد من وزراء ما قبل الثورة الذى لم يتول من الوزارات إلا وزارة الأشغال ولفترة تقل عن عمر وزارة كاملة.

وقد عاد إسماعيل سرى باشا ليتولى هذه الوزارة للمرة التاسعة فى وزارة أحمد زيور باشا الثانية (مارس ١٩٢٥ - ٧ يونيو ١٩٢٦).

وهكذا فإن عثمان محرم بدأ يتولى الأشغال قبل أن ينتهى إسماعيل سرى من توليها.

ثم يتولى عثمان محرم هذه الوزارة كما أشرنا فى وزارة عدلى باشا الثانية (يونيو ١٩٢٦) وفى وزارة ثروت باشا الثانية (أبريل ١٩٢٧).

فلما شكل النحاس باشا وزارته الأولى عهد بها إلى إبراهيم فهمى باشا (مارس ١٩٢٨ - يونيو ١٩٢٨)، وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية.

وقد احتفظ إبراهيم فهمى باشا بهذه الوزارة فى الوزارة التالية وهى وزارة محمد محمود باشا الأولى (يونيو ١٩٢٨ - أكتوبر ١٩٢٩)، وهذا من أعجب العجب لما نعرف عن تناقض وزارة محمد محمود (اليد الحديدية) مع الوزارة التى سبقتها، وعلى كل الأحوال فمن الجدير بالذكر أن أروى هنا أنى كنت أظن أن تولى إبراهيم فهمى للأشغال قد اقتصر على هاتين الوزارتين المتتاليتين إلا أن يكون هو نفسه إبراهيم فهمى كريم الذى تولى هذه الوزارة فى عهد إسماعيل صدقى فى وزارته الأولى والمواصلات فى وزارته الثانية ووزارة عبد الفتاح يحيى باشا، وقد حاولت التحقق المكتبى من التفريق بين الاسمين وهل هما لشخص أحد أم لشخصين فزاد الأمر علىّ صعوبة أن ترتيب اسم إبراهيم فهمى كريم فى ترتيب وزراء وزارة إسماعيل صدقى باشا الأولى يتمشى مع أن يكون وزيراً جديداً يومها، ومع أن يكون وزيراً منذ وزارة النحاس باشا الثانية، ذلك أن السابقين عليه فى كشف هذه الوزارة كانوا فى أقدمياتهم الوزارية أقدم عهداً بالوزارة حتى من عهد إبراهيم فهمى

فى وزارة النحاس باشا الأولى(!!) وحين رجعت إلى نصوص كثيرة من المذكرات التى تتناول هذه الفترة وجدت أنه هو نفس الشخص، وأنه كان يطلق عليه اسم إبراهيم فهمى كريم حتى منذ وزارة النحاس الثانية .

ومن الجدير بالذكر أن إبراهيم فهمى كريم كان من المحسوبين على الوفد فى وزارة النحاس الائتلافية، لكنه انضم إلى محمد محمود باشا وأحمد خشبة ومحمد على علوبة من أجل صدع الائتلاف الوزارى، مما دعا إلى تكليف الملك لمحمد محمود بتشكيل وزارته، وقد بقى إبراهيم فهمى كريم في منصبه كوزير للأشغال .

ولما شكل عدلى يكن وزارته الثالثة (٣ أكتوبر ١٩٢٩ - يناير ١٩٣٠) أسندت الأشغال إلى حسين واصف باشا، وكانت هذه ثانى وآخر مرة يشترك فيها كوزير للأشغال، وكان قد تولى هذا المنصب فى وزارة ثروت باشا الأولى (١٩٢٢)

وفى وزارة النحاس الثانية (يناير ١٩٣٠ - يونيو ١٩٣٠) تولى عثمان محرم هذا المنصب لرابع مرة .

وفى بداية وزارة إسماعيل صدقى أسند هذا المنصب إلى حافظ حسن باشا لمدة ثلاثة أسابيع (٢٠ يونيو ١٩٣٠ - ١٢ يوليو ١٩٣٠) حيث تركه ليتولى الزراعة على حين خلفه فى الأشغال إبراهيم فهمى كريم باشا حتى نهاية عهد هذه الوزارة (يناير ١٩٣٣)،

وكانت هذه ثانى مرة يتولى فيها حافظ حسن وزارة الأشغال، فقد تولاها من قبل فى وزارة يحيى إبراهيم باشا.

وفى وزارة إسماعيل صدقى باشا الثانية (يناير ١٩٣٣ - سبتمبر ١٩٣٣) تولى محمد شفيق باشا هذا المنصب، وكانت هذه رابع وآخر مرة يتولى فيها وزارة الأشغال، وكان قد تولاها من قبل فى ثلاث وزارات متتالية (١٩٢٠ - ١٩٢١).

وفى وزارة عبد الفتاح يحيى باشا (سبتمبر ١٩٣٣ - نوفمبر ١٩٣٤) تولى هذا المنصب عبد العظيم راشد باشا لأول وآخر مرة، وقد اقتصر اشتراكه فى الوزارات على هذه المرة، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو أحد الوزراء الخمسة الذين اقتصر توليهم المناصب الوزارية فيما قبل الثورة على هذه الوزارة لوزارة واحدة فقط وهم: محمد مرعشلى باشا، ومحمود فهمى باشا، وعبدالعظيم راشد باشا، ومصطفى فهمى باشا [الثانى]، ويوسف سعد باشا.

وفى وزارة محمد توفيق نسيم باشا الثالثة (نوفمبر ١٩٣٤ - يناير ١٩٣٦) تولى هذا المنصب عبد المجيد عمر باشا، وقد جمع معه وزارة المواصلات، وقد اقتصر اشتراكه فى الوزارات على تولى هاتين الوزارتين معاً فى هذه الوزارة.

وفى وزارة على ماهر باشا الأولى ذات المائة يوم (٣٠ يناير ١٩٣٦ - ٩ مايو ١٩٣٦) عاد حافظ حسن باشا ليتولى هذا المنصب

لثالث وآخر مرة [وكان قد تولاه من قبل فى وزارتى يحيى إبراهيم وإسماعيل صدقى الأولى]، ويمثل حافظ حسن باشا نموذج الوزير الذى اشترك فى ثلاث وزارات أقلية مع ثلاثة رؤساء وزارة مختلفين .

وفى وزارتى النحاس باشا الثالثة (مايو ١٩٣٦ - يوليو ١٩٣٧) والرابعة (أغسطس ١٩٣٧ - ديسمبر ١٩٣٧) تولى هذا المنصب عثمان محرم باشا .

ثم تولى حسين سرى باشا هذا المنصب فى ثلاث وزارات متعاقبة هى :

محمد محمود الثانية (ديسمبر ١٩٣٧ - أبريل ١٩٣٨)

محمد محمود الثالثة (أبريل ١٩٣٨ - يونيو ١٩٣٨)

محمد محمود الرابعة (يونيو ١٩٣٨ - يناير ١٩٣٩ فقط)

حيث خلفه محمد رياض بك فى المدة الباقية من عمر هذه الوزارة (يناير ١٩٣٩ - أغسطس ١٩٣٩)، وكانت هذه أول وآخر مرة يشترك فيها محمد رياض فى الوزارات المصرية، وقد جمع مع الأشغال وزارة الزراعة (مؤقتاً) طيلة هذه الفترة .

أما حسين سرى باشا الذى كان أول عهده بالوزارة فى وزارة محمد محمود الثانية، فإنه تولى فى المدة الباقية من وزارة محمد محمود الرابعة وزارة الحربية والبحرية، ثم تولى عدة وزارات

أخرى، كما أصبح رئيساً للوزراء خمس مرات، وهو ثانى اثنين من رؤساء الوزارات بدأ مناصبهما الوزارية بالأشغال العمومية، أما الأول فهو رئيس الوزراء الأشهر مصطفى فهمى باشا.

ومن الجدير بالذكر أن حسين سرى باشا هو نجل إسماعيل سرى باشا الذى تولى وزارة الأشغال ٩ مرات من قبل، وفى سبع مرات منها جمع معها الحربية والبحرية، وكانت بداية توليه لها فى نوفمبر ١٩٠٨، أى قبل ابنه بتسع وعشرين عاماً، كما كانت نهاية توليه لهذه الوزارة فى يونيو ١٩٢٦.

ويرينا التاريخ أن إسماعيل سرى (الأب) وحسين سرى (الابن) لم يكونا الوحيدين بين وزراء الأشغال، فقد تكرر هذا مع يوسف سعد (الأب) وعزيز يوسف سعد (الابن) وكان الفارق بين توليهما الوزارة أقل من عشرين عاماً.

وفى وزارة على ماهر الثانية (أغسطس ١٩٣٩ - يونيو ١٩٤٠) تولى عبد القوى أحمد باشا هذه الوزارة لأول مرة، وقد تولاها مرتين أخريين بعد هذا.

وفى وزارة حسن صبرى (يونيو ١٩٤٠ - نوفمبر ١٩٤٠) عاد حسين سرى ليشغل هذه الوزارة لرابع مرة (بعد المرات الثلاث المتصلة فى وزارات محمد محمود باشا)، فلما تولى هو نفسه رئاسة الوزارة خلفاً لحسن صبرى باشا، عاد عبدالقوى أحمد باشا ليتولى هذه الوزارة للمرة الثانية طيلة وزارة سرى الأولى (١٥

نوفمبر ١٩٤٠ - ٣١ يوليو ١٩٤١)

ولما شكل حسين سرى باشا وزارته الثانية (يوليو ١٩٤١ - فبراير ١٩٤٢) التى اشترك فيها السعديون، تولى إبراهيم عبد الهادى باشا هذه الوزارة (لأول وآخر مرة).

وفى وزارتى النحاس الخامسة والسادسة (فبراير ١٩٤٢ - مايو ١٩٤٢) و (مايو ١٩٤٢ - أكتوبر ١٩٤٤) تولى عثمان محرم باشا هذه الوزارة.

ثم تولى محمود غالب باشا هذه الوزارة فى ثلاث وزارات متتالية هى:

وزارة أحمد ماهر الأولى (أكتوبر ١٩٤٤ - يناير ١٩٤٥).

وزارة أحمد ماهر الثانية (يناير ١٩٤٥ - فبراير ١٩٤٥).

وزارة النقراشى الأولى (فبراير ١٩٤٥ - فبراير ١٩٤٦).

وكان محمود غالب باشا وزيراً وفدياً ترك الوفد مع خروج مَن سموا بالسعديين، وقد تولى أيضاً وزارات الحقانية والمواصلات والدولة.

وفى وزارة إسماعيل صدقى باشا الثالثة عاد عبد القوى أحمد باشا ليتولى هذه الوزارة لثالث مرة (فبراير ١٩٤٦ - ديسمبر ١٩٤٦)، وكان قد تولاها من قبل فى وزارتى على ماهر الثانية

وحسين سرى الأولى . وهكذا يمثل عبدالقوى أحمد نموذج الوزير الفنى الذى تولى نفس الوزارة مع ثلاثة رؤساء وزراء مختلفين على فترات متباعدة .

وفى وزارة محمود فهمى النقراشى باشا الثانية تعاقب على هذه الوزارة وزيران :

أولهما عبد المجيد إبراهيم صالح باشا (٩ ديسمبر ١٩٤٦ ـ ٤ يوليو ١٩٤٨)، وكان قد تولى من قبل وزارات أخرى : الدولة والتموين والمواصلات فى وزارتى حسن صبرى وحسين سرى .

والثانى هو رياض عبد العزيز (١٦ ديسمبر ١٩٤٨ ـ ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨)، وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية .

وفيما بين هذين الوزيرين تولى أحمد عبد الغفار باشا هذه الوزارة على سبيل النيابة .

وطيلة وزارة إبراهيم عبدالهادى باشا (ديسمبر ١٩٤٨ ـ يوليو ١٩٤٩) تولى أحمد عبد الغفار باشا هذه الوزارة .

وفى وزارة حسين سرى باشا الثالثة وهى وزارة ائتلافية (يوليو ١٩٤٩ ـ نوفمبر ١٩٤٩) تولى الوزير الوفدى عثمان محرم هذه الوزارة .

وفى وزارة حسين سرى باشا الرابعة (نوفمبر ١٩٤٩ ـ يناير ١٩٥٠) تولى مصطفى فهمى باشا [الثانى] هذه الوزارة، وقد كان

هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو غير مصطفى فهمى باشا [الأول] والد صفية زغلول الذى تولى رئاسة الوزارة، وتولى وزارة الأشغال العمومية أيضاً، أما هذا فقد كان كبيراً لمهندسى القصور الملكية، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو أحد الوزراء الخمسة الذين اقتصر توليهم المناصب الوزارية فيما قبل الثورة على هذه الوزارة لوزارة واحدة فقط، وهم: محمد مرعشلى باشا، ومحمود فهمى باشا، وعبدالعظيم راشد باشا، ومصطفى فهمى باشا، ويوسف سعد باشا.

وطيلة وزارة الوفد الأخيرة (يناير ١٩٥٠ - يناير ١٩٥٢) تولى عثمان محرم باشا هذه الوزارة للمرة العاشرة والأخيرة، وقد أصبحت أقدميته تؤهله ليكون رئيسا للوزراء بالنيابة عند غياب النحاس باشا فى أى إجازة.

وفى أثناء وزارة على ماهر باشا الثالثة تولى حامد سليمان باشا هذه الوزارة (يناير ١٩٥٢ - مارس ١٩٥٢)، وقد جمع معها وزارة المواصلات، وقد اقتصرت مشاركاته فى الوزارات على هذه الفترة.

ثم تولى نجيب إبراهيم باشا هذه الوزارة فى وزارتين متتاليتين:

وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا الأولى (٢ مارس ١٩٥٢ - ٢ يوليو ١٩٥٢)، ووزارة حسين سرى باشا الخامسة والأخيرة (٢ يوليو ١٩٥٢ - ٢٢ يوليو ١٩٥٢).

وقد جمع فى وزارة سرى الخامسة وزارة المالية والاقتصاد مع وزارة الأشغال، فانفرد بهذا، وإن كان آخرون كحسين سرى ومصطفى فهمى باشا قد تولوا هاتين الوزارتين فى فترات مختلفة. وقد اقتصرت مشاركات نجيب إبراهيم فى الحياة الوزارية على هذه الفترة.

وفى وزارة نجيب الهلالى باشا الثانية (٢٢ يوليو ١٩٥٢) تولى هذا المنصب يوسف سعد لمدة يوم واحد، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو أحد الوزراء الخمسة الذين اقتصر توليهم المناصب الوزارية فيما قبل الثورة على هذه الوزارة لوزارة واحدة فقط، هم: محمد مرعشلى باشا، ومحمود فهمى باشا، وعبدالعظيم راشد باشا، ومصطفى فهمى باشا، ويوسف سعد باشا.

وقد كان محمد كامل نبيه هو أول وزير للأشغال فى عهد الثورة فى وزارة على ماهر الرابعة، لكنه استقال قبل نهاية عهد هذه الثورة بيوم واحد فى ٦ سبتمبر ١٩٥٢. وبهذا فإن محمد كامل نبيه باشا هو وزير الأشغال الوحيد فيما بعد الثورة الذى لم يتول هذه الوزارة إلا لأقل من وزارة واحدة، وليس فى وزراء الأشغال فى عهد الثورة غيره من لم يتول هذه الوزارة إلا لأقل من وزارة.

وأسندت هذه الوزارة فى ذلك اليوم (٦ سبتمبر ١٩٥٢) إلى الوزير الجديد مراد فهمى الذى احتفظ بهذه الوزارة فى وزارة

الرئيس نجيب الأولى (٨ سبتمبر ١٩٥٢)، لكنه استقال هو الآخر عند تشكيل وزارة الرئيس نجيب الثانية (١٨ يونيو ١٩٥٣) أى أنه لم يعمل وزيراً فى عهد الجمهورية.

ومن الجدير بالذكر أن مراد فهمى هو وزير الأشغال الوحيد فى عهد الثورة الذى اقتصر توليه لهذه الوزارة على وزارة واحدة بالإضافة إلى يوم واحد من الوزارة السابقة عليها، فكل وزراء الأشغال التالين له تولوها لأكثر من وزارة.

وفى اليوم التالى لتشكيل وزارة الرئيس محمد نجيب الثانية غداة إعلان الجمهورية (١٩ يونيو ١٩٥٣) نُدب الأستاذ فتحى رضوان لتولى أعمال هذه الوزارة(!!) وذلك حتى استقرت الثورة فى ١٣ يوليو ١٩٥٣ على المهندس أحمد عبده الشرباصى ليكون وزيراً للأشغال، وقد تولى الشرباصى هذه الوزارة لفترة طويلة وليكون خامس مدنى [من حيث الأسبقية] بين المهنيين المتخصصين الذين استقر بهم الأمر مع الثورة فى الوزارات المهنية [أى بعد الدكتور نور الدين طراف (فى الصحة) والمستشار أحمد حسنى (فى العدل) والشيخ أحمد حسن الباقورى (فى الأوقاف) والدكتور محمود فوزى (فى الخارجية)].

وقد احتفظ المهندس أحمد عبده الشرباصى بمنصبه هذا فى وزارات: عبدالناصر الأولى ونجيب الثالثة وعبدالناصر الثانية (أبريل ١٩٥٤) وعبدالناصر الثالثة (يونيو ١٩٥٦) وفى أولى

وزارات الوحدة (مارس ١٩٥٨)، لكنه فى وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) تولاها على المستوى المركزى بينما تولاها فى مصر المهندس موسى عرفة (كوزير تنفيذى)، وظل الوضع كذلك فى ثالث وزارات الوحدة (سبتمبر ١٩٦٠).

وفى رابع وزارات الوحدة (أغسطس ١٩٦١) عاد الشرباصى لتولى وزارة الأشغال، بينما عين المهندس موسى عرفة وزيراً للسد العالى، واحتفظ الشرباصى بوزارة الأشغال فى وزارة عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) لكنه ترك الوزارة عند تشكيلها برئاسة على صبرى (سبتمبر ١٩٦٢) حيث اختير عضواً بمجلس الرئاسة وعُين المهندس حسن زكى وزيراً للأشغال بادئاً سلسلة من الوزراء المتعاقبين لفترات قصيرة فى عهدى عبدالناصر والسادات بدون أن يبقى واحد منهم لفترة طولية تقارب فترة الشرباصى. وبهذا فإن الذى خلف الشرباصى فى الأشغال هو المهندس حسن زكى، أما موسى عرفة فقد عمل معه (كوزير تنفيذى، والشرباصى مركزى).

وقد تولى الشرباصى وزارة الأشغال فى عشر وزارات شأنه فى هذا شأن عثمان محرم باشا قبل الثورة، وكلاهما تفوق بهذه المرات العشر على إسماعيل سرى الذى تولاها تسع مرات. . ومع أن عثمان محرم لم يتول غير الأشغال فإن إسماعيل سرى باشا جمع بين البحرية والحربية والأشغال فى ٧ وزارات، أما الشرباصى فتفوق فى وصوله إلى عضوية مجلس الرياسة وإلى تولى منصب نائب رئيس الوزراء للشئون الاجتماعية والأوقاف وشئون الأزهر،

وتولى شئون هذه الوزارات كذلك

وفي وزارة علي صبري الثانية احتفظ المهندس حسن زكي بمنصبه لكن تغير مسمى المنصب إلى وزارة الري، ومن الطريف أن الشرباصي نفسه قد عاد في هذه الوزارة ليتولى منصب نائب رئيس الوزراء ولكن للأوقاف وشئون الأزهر.

أما في وزارة زكريا محيي الدين (أكتوبر ١٩٦٥) فقد عين المهندس عبدالخالق الشناوي وزيراً للري واحتفظ الشناوي بهذه الوزارة في وزارتي المهندس محمد صدقي سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) والرئيس عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) حتى حدث الخلاف بينه وبين عبدالناصر على نحو ما يرويه أكثر من مصدر، فأعقبه المهندس إبراهيم زكي قناوي في وزارة الرئيس عبدالناصر العاشرة والأخيرة (مارس ١٩٦٨).

وبقي المهندس إبراهيم زكي قناوي حتى مايو ١٩٧١ حيث خلفه المهندس محمد عبدالرقيب الذي احتفظ بالمنصب في وزارتي الدكتور فوزي الثالثة والرابعة (أي لأقل من ثمانية شهور).

فلما شكل الدكتور عزيز صدقي وزارته (يناير ١٩٧٢) عهد بهذه الوزارة إلى المهندس عزيز يوسف سعد، وقد احتفظ عزيز يوسف سعد بمنصبه في وزارة الرئيس السادات الأولى.

أما في وزارتي الرئيس السادات الثانية ووزارة الدكتور

عبدالعزيز حجازى فقد تولى المنصب المهندس أحمد على كمال، حتى شكل ممدوح سالم وزارته الأولى فى أبريل ١٩٧٥ فاختار لها المهندس عبدالعظيم أبو العطا الذى احتفظ بهذا المنصب طيلة وزارات ممدوح سالم الخمس (وقد تولى أبو العطا بالإضافة إلى الرى وزارات أخرى فى هذه الفترة).

وفى وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) اختير المهندس محمد عبدالهادى سماحة وزيراً للرى، وقد احتفظ بمنصبه طيلة وزارات: مصطفى خليل، والرئيس السادات، والرئيس مبارك، والدكتور فؤاد محيى الدين، حتى خلفه المهندس عصام راضى عبد الحميد فى وزارة كمال حسن على (يوليو ١٩٨٤).

واحتفظ عصام راضى عبدالحميد بهذا المنصب لأكثر من تسع سنوات فى أربع وزارات: [كمال حسن على، ود. على لطفى، ود. عاطف صدقى الأولى والثانية] حتى خلفه المهندس محمد عبدالهادى راضى فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) والجنزورى الأولى (يناير ١٩٩٦)، وقد توفى المهندس عبدالهادى راضى فى منصبه فى أثناء هذه الوزارة، وفى يوليو ١٩٩٧ عُين الدكتور محمود أبوزيد خلفاً له عند تعديل وزارة الدكتور كمال الجنزورى.

هذا وقد عاد اسم هذه الوزارة ليكون وزارة الأشغال والموارد

المائية بدءا من وزارة عاطف صدقى الثانية (أكتوبر ١٩٨٧).

وقد احتفظ الدكتور محمود أبو زيد بمنصبه فى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩) وبمسماه كوزير للأشغال العامة والموارد المائية، ولكن قراراً جمهورياً صدر بعد تشكيل الوزارة بأيام بتغيير اسمها إلى الموارد المائية والرى.

وهكذا يمكن القول إن هذه الوزارة بالذات ظلت فى عهد الثورة على الدوام من نصيب أبنائها من المهندسين الكبار، وهذه هى الوزارة الوحيدة التى احتفظت بهذه الميزة فى عهد الثورة من دون الوزارات جميعاً، وقد يُظن أن العدل كانت لها نفس الحظوة، لكن الحقيقة التاريخية ترينا أن محامياً شهيراً تولى أمرها فى الستينيات، وأن أستاذاً جامعياً تولى أمرها فى السبعينيات، وهكذا يبقى هذا الانفراد للرى (الأشغال). ومن اللافت للنظر أن ثلاثة من وزراء الرى تولوا منصب المحافظ قبل تولى الوزارة، وهم المهندسون: عبدالخالق الشناوى، ومحمد عبدالهادى سماحة، وعصام راضى عبدالحميد.

ومع أن معظم وزراء الرى فى عهد الثورة قد استقلوا بهذه الوزارة دون أن يجمعوا معها وزارات أخرى، فإن هناك ثلاثة استثناءات مهمة، فقد جمع المهندس عبدالعظيم أبو العطا بعض وزارات أخرى مع الرى فى أثناء توليه لها، ونحن نعرف أنه تولى مناصبه الوزارية طيلة وزارات ممدوح سالم الخمس، ولكن

الوزارات الإضافية التى تولاها اختلفت طيلة هذه الفترة، فعلى حين أنه اكتفى بالرى فى الوزارة الأولى فإنه تولى الزراعة معها فى الوزارة الثانية وفى بداية الوزارة الثالثة إلى أن حدث التعديل الوزارى فى فبراير ١٩٧٧ فعاد ليكتفى بالرى، ولكنه عند تشكيل الوزارة الرابعة لممدوح سالم ضم استصلاح الأراضى، وعند تشكيل الوزارة الخامسة لممدوح سالم ضم إليها شئون السودان .

أما الاستثناءان الثانى والثالث فيتعلقان بضم المهندسين محمد عبدالهادى سماحة وعصام راضى عبدالحميد لوزارة الدولة لشئون السودان إلى وزارة الرى .

أما المهندسان الشرباصى وموسى عرفة فإنهما لم يضما إلى الرى وزارات أخرى فى أثناء توليهما لها، ولكنهما توليا وزارات أخرى بعد توليهما للرى .

ومن الجدير بالذكر أن أحد كبار مهندسى الرى وكان وكيلاً للوزارة، عمل وزيراً للدولة للتخطيط وهو المهندس أحمد على فرج .

كما أنه من الجدير بالذكر ما سبق أن أشرنا إليه من أن أول وزير للأشغال فى عهد الثورة لم يكمل عهد وزارة كاملة، فقد استقال قبل نهاية عهد الوزارة بيوم واحد، وأن ثانى وزير للأشغال فى عهد الثورة قد عمل وزيراً للأشغال طيلة وزارة كاملة ويوم واحد! وبهذا فإن أحداً من وزراء الأشغال فى عهد الثورة لم يشغل الوزارة

لوزارة واحدة أو لأقل من وزارة إلا محمد كامل نبيه باشا وهو أول وزراء الأشغال فى عهد الثورة .

الأشغال والموارد المائية

أطلق هذا الاسم على وزارة الرى ابتداء من أكتوبر ١٩٨٧ عند تشكيل وزارة عاطف صدقى الثانية ، وصدر قرار جمهورى بأن يحل هذا المسمى فى القوانين محل اسم وزارة الرى التى كانت من قبل وزارة الأشغال ، وبذلك فإن أول من تولى هذه الوزارة بمسماها الجديد هو المهندس عصام راضى عبدالحميد ، ثم عبدالهادى راضى ، ثم الدكتور محمود أبو زيد إلى أن صدر قرار جمهورى فى ١٩٩٩ بتغيير اسم الوزارة مرة أخرى إلى الموارد المائية والرى .

الإصلاح الزراعى :

تُعد هذه الوزارة ثانى وزارة كبيرة تنشئها الثورة بعد وزارة الإرشاد القومى ، وفيما بين إنشاء الوزارتين نشأت وزارات دولة لم تستمر ، وقد ورد أول ذكر لهذه الوزارة فى وزارة عبدالناصر الثالثة (يونيو ١٩٥٦) حيث تولاها المهندس سيد مرعى كوزارة دولة ، ثم جمع بينها وبين وزارة الزراعة التى كان يتولاها عبدالرزاق صدقى وذلك فى ٢ نوفمبر ١٩٥٧ .

وبقى سيد مرعى وزيراً للوزارتين حتى قامت الوحدة (انظر وزارة الزراعة ، ووزارة استصلاح الأراضى) فأصبح وزيراً مركزيا .

وفى وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) عُين الدكتور حسن أحمد بغدادى وزيراً تنفيذياً للإصلاح الزراعى بالإقليم المصرى، واحتفظ بذات المنصب فى وزارة الوحدة الثالثة (سبتمبر ١٩٦٠).

ومن الجدير بالذكر أن الدكتور حسن أحمد بغدادى هو الوزير الوحيد الذى اقتصر توليه للمناصب الوزارية على هذه الوزارة فقط، وإن كان قد تولاها فى وزارتين متتاليتين، ومن الجدير بالذكر أيضاً أن له سمىّ آخر يحمل نفس الاسم كما يحمل لقب الدكتوراه، وهو الدكتور حسن أحمد بغدادى وزير الصناعة والتجارة والتموين، وفى كتابى «الوزراء» فإنى أخذت فى التفريق بينهما بمبدأ الثقافة الأولى.. فهذا زراعى، والآخر حقوقى.

أما فى وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) فقد عين سيد مرعى وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعى، وعين الدكتور أحمد المحروقى وزيراً للدولة للإصلاح الزراعى، كما عين وزير سورى للإصلاح الزراعى.

وفيما بعد لم يحدث أن استقلت هذه الوزارة بوزير، وإنما كانت على الدوام منضمة مع استصلاح الأراضى (وتولاهما عبدالمحسن أبو النور فى وزارات: عبدالناصر الثامنة، وعلى صبرى الأولى والثانية، وزكريا محيى الدين، وصدقى سليمان)، ثم مع الزراعة (سيد مرعى فى وزارتى عبدالناصر التاسعة والعاشرة ووزارات محمود فوزى الأربع)، وقد اختفى اسمها من كثير من هذه

التشكيلات ، لكنها على كل حال وردت فى وزارة السادات الأولى وقد تولاها وزير الزراعة الدكتور محمد محب زكى ، كما وردت فى وزارة ممدوح سالم الرابعة وقد تولاها وزير الزراعة والتنمية الريفية المهندس إبراهيم شكرى ، وكان هذا آخر ذكر لها .

الإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى :

حدث هذا الاقتران بين هاتين الوزارتين وبعيداً عن وزارة الزراعة طيلة خمس وزارات وتولاهما محمد عبدالمحسن أبو النور منذ أكتوبر ١٩٦١ وحتى يونيو ١٩٦٧ ، وقد أصبح بالإضافة لهذا نائباً لرئيس الوزراء منذ مارس ١٩٦٤ .

الإعلام :

كان الدكتور محمد عبدالقادر حاتم قد خلف ثروت عكاشة فى وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) كوزير للثقافة والإرشاد القومى ، وكان الدكتور حاتم قبل توليه منصب وزير الثقافة والإرشاد القومى وزيراً للدولة وكان يتولى المهام الإعلامية عن اجتماعات مجلس الوزراء مثلاً ، كما كان القرار الصادر بتعيينه نائباً لوزير الدولة ثم وزيراً للدولة ينص على اختصاصه بالإشراف على الإذاعة . . و على هيئة الاستعلامات (ولم يكن التليفزيون

قد أنشئ بعد).

وفى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) وردت كلمة الإعلام للمرة الأولى فى التشكيلات الوزارية حيث أصبح الدكتور حاتم نائباً لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى ووزيراً للإعلام، وبالتالى أصبح هناك ما يسمى الإعلام، وهكذا ظهر مسمى منصب وزير الإعلام مرة واحدة فى الستينيات (١٩٦٤ - ١٩٦٥).

وفى الوزارة التالية (أكتوبر ١٩٦٥) تم حل المشكلة بأن يكون هناك وزير للثقافة (سليمان حزين) وآخر للإرشاد القومى (أمين هويدى) وثالث للسياحة (عزيز يس)، وذلك مع بقاء الدكتور حاتم نائباً لرئيس الوزراء، وبذا أصبح المفهوم أن الإرشاد القومى سيختص بما يختص به الإعلام (بعدما كان الإرشاد القومى معبراً عن الثقافة حتى حلت الثقافة محله فى التسمية فى أكتوبر ١٩٥٨)، وظل تداول المنصب بهذا الاسم حتى وزارة الدكتور فوزى الثانية حيث أصبح مسمى المنصب وزير الإعلام، ويعتبر محمد فائق أول وزير للإعلام (نوفمبر ١٩٧٠) رغم أنه تولى من قبل ذات المنصب كوزير للإرشاد القومى.

وقد خرج محمد فائق من وزارة الدكتور فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١) كأحد أقطاب ١٥ مايو، وخلفه الدكتور محمد عبدالقادر حاتم كنائب لرئيس الوزراء ووزير للإعلام (مايو ١٩٧١) وأضيفت إليه الثقافة فى وزارتى الدكتور فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) وعزيز صدقى (يناير ١٩٧٢)، لكنه فى هذه الوزارة لم يكن يتولى

الإعلام بمفرده، فقد عين الدكتور محمد حسن الزيات كوزير دولة للإعلام عند تشكيل وزارة عزيز صدقي (يناير ١٩٧٢) وحتى سبتمبر ١٩٧٢ حيث تولى الزيات وزارة الخارجية خلفاً للدكتور مراد غالب، وبذا انفرد الدكتور حاتم مرة ثانية بالإعلام.

فلما شكل الرئيس السادات وزارته الأولى (مارس ١٩٧٣) التي كان حاتم فيها بمثابة رئيس الوزراء بالنيابة كان مسمى منصبه أنه نائب لرئيس الوزراء للثقافة والإعلام، وعين الدكتور محمد مراد غالب (الذي كان قد أصبح منذ سبتمبر الماضي سفيراً بالخارجية ووزيراً سابقاً) كوزير للإعلام بينما عين وزير جديد للثقافة هو يوسف السباعي، وظل الوضع كذلك حتى ٣ أكتوبر ١٩٧٣ حيث أسند الإعلام إلى الدكتور محمد عبدالقادر حاتم نفسه وقد كان نائباً لرئيس الوزراء، على حين عُين الدكتور محمد مراد غالب وزيراً مقيما بليبيا.

فلما شكل الرئيس محمد أنور السادات وزارته الثانية (أبريل ١٩٧٤) اختير الدكتور أحمد كمال أبو المجد ليكون وزيراً للإعلام (بينما بقي يوسف السباعي وزيراً للثقافة). واستمر الوضع كذلك في وزارة الدكتور حجازي (سبتمبر ١٩٧٤) وفي وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) وحتى أغسطس ١٩٧٥ فقط حيث أسندت هذه الوزارة (لأول مرة) إلى يوسف السباعي على سبيل الإضافة إلى الثقافة، وذلك بعد إقالة الدكتور أحمد كمال أبو المجد فجأة.

وعند تشكيل وزارتى ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) والثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) تولى الدكتور جمال العطيفى وزارتى الثقافة والإعلام حتى فبراير ١٩٧٧، حيث خلفه عبدالمنعم الصاوى فى الوزارتين حتى نهاية عهد وزارات ممدوح سالم فى أكتوبر ١٩٧٨.

وعند تشكيل وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) كان هناك اتجاه قوى لإلغاء الوزارة، ولم يرد ذكرها فى التشكيل الوزارى عند إعلانه، ولكن يبدو أن الدولة تنبهت إلى ضرورة أن يكون للوزارة مسئول حتى ولو كانت النية متجهة إلى إلغائها، وعلى هذا النحو صدر قرار جمهورى بأن يتولى المهندس سليمان متولى سليمان مسئولية هذه الوزارة، وفى وزارة الدكتور مصطفى خليل الثانية (يونيو ١٩٧٩) عين منصور حسن وزيراً للدولة لرئاسة الجمهورية وصدر قرار بأن يتولى الإشراف على وزارتى الثقافة والإعلام.

أما فى وزارة السادات الأخيرة فقد عين منصور حسن نفسه كوزير للدولة للثقافة والإعلام (مايو ١٩٨٠).

وفى مطلع ١٩٨١ عين منصور حسن وزيراً لرئاسة الجمهورية وللثقافة والإعلام، ولكنه لم يلبث إلا إلى ٢٢ سبتمبر ١٩٨١ حيث أقيل فى التعديل الوزارى الذى سبق اغتيال الرئيس السادات بأسبوعين.

وعلى حين خلف محمد عبدالحميد رضوان منصور حسن فى وزارة الثقافة فإن الإعلام أسند إلى الدكتور فؤاد محيى الدين نائب رئيس الوزراء وبقى الوضع كذلك فى وزارة الرئيس مبارك الأولى (أكتوبر ١٩٨١) .

فلما شكل فؤاد محيى الدين وزارته الأولى (يناير ١٩٨٢) تولى صفوت الشريف وزارة الاعلام ولا يزال يتولاها حتى الآن .

الأقاليم السودانية :

كانت هذه بمثابة تاسع الوزارات المصرية من حيث الأقدمية ، وقد تولاها عبدالقادر حلمى باشا فيما بين ٢١ فبراير ١٨٨٢ و١٧ يونيو ١٨٨٢ (أى فى وزارة محمود سامى البارودى باشا) أى لأقل من أربعة شهور ، وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية ، وقد تولى بعد هذا وزارة الحربية والبحرية فى وزارة نوبار باشا الثانية ، كما أضيفت إليه وزارة الداخلية فى نهاية عهد تلك الوزارة .

الاقتصاد :

من الأخطاء الشائعة أن وزارة الاقتصاد كانت إحدى الوزارات التى أنشأتها الثورة ، والحقيقة أنه فيما قبل الثورة وبالتحديد فى ٦ مارس ١٩٥٠ أنشئت وزارة للاقتصاد الوطنى فى عهد رئاسة النحاس باشا لوزارته الأخيرة (يناير ١٩٥٠ - يناير ١٩٥٢) .

وتعد وزارة الاقتصاد الوطنى بمثابة الوزارة الثامنة عشرة فى تاريخ مصر من حيث تاريخ الإنشاء، وقد نصت المادة الخامسة من المرسوم الصادر بإنشاء الوزارة على أن تلحق بوزارة الاقتصاد الوطنى مصلحتان تابعتان لوزارة المالية (وهما مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ومصلحة الأملاك الأميرية) ومصلحتان وإدارتان من توابع وزارة التجارة والصناعة (وهى مصلحة مصايد الأسماك ومصلحة السياحة وإدارة التعاريف ومكتب الخبير الاقتصادى بالسودان).

ولكن هذه الوزارة الجديدة يومها لم تلبث أن ضُمت إلى وزارة المالية عندما شكل على ماهر وزارته التى أعقبت وزارة الوفد بعد حريق القاهرة، وصدر مرسوم ملكى فى ٧ فبراير ١٩٥٢ بضم المصالح التى تبعت لوزارة الاقتصاد الوطنى (بمقتضى المرسوم الصادرفى ٦ مارس ١٩٥٠ بإنشاء هذه الوزارة) إلى وزارة المالية، كما تضمن هذا المرسوم أن يطلق على وزارة المالية اسم وزارة المالية والاقتصاد وأن يعهد إلى وزير المالية والاقتصاد بكل الاختصاصات التى كانت منوطة بوزير الاقتصاد الوطنى.

وهكذا فإن المحصلة لقرارى الإنشاء والإلغاء كانت ضم مصلحتى مصايد الأسماك والسياحة وإدارة التعاريف ومكتب الخبير الاقتصادى بالسودان إلى المالية والاقتصاد بعد ما كانت تابعة قبل مارس ١٩٥٠ لوزارة التجارة والصناعة، (وكانت وزارة التجارة والصناعة نفسها قد أنشئت عام ١٩٣٥ من مصلحة التجارة

والصناعة التى كانت تابعة لوزارة المالية نفسها) .

وفى الحقيقة فإن تعيين وزير للاقتصاد الوطنى كان قد سبق صدور المرسوم الخاص بإنشاء الوزارة، وكان هذا الوزير هو الأستاذ محمد محمد الوكيل، على حين أسندت المالية فى هذه الوزارة إلى الدكتور محمد زكى عبدالمتعال، وقد كان ترتيب الوكيل (الذى كان وزير دولة فى ١٩٤٩) يأتى فى البروتوكول قبل الوزير الجديد محمد زكى عبدالمتعال الذى جاء اسمه فى نهاية قائمة هذه الوزارة، وقد عُين فى هذه الوزارة أيضاً الدكتور حامد زكى كوزير دولة .

وفى ٩ يوليو ١٩٥٠ عُين وزير الاقتصاد الوطنى الأستاذ محمد محمد الوكيل وزيراً للمواصلات، وقرر مجلس الوزراء إسناد مهام منصبه إلى محمود سليمان غنام وزير التجارة والصناعة .

وفى ١١ نوفمبر ١٩٥٠ عُين فؤاد سراج الدين وزير الداخلية وزيراً للداخلية والمالية ليخلف بهذا زكى عبدالمتعال، على حين عُين الدكتور حامد زكى وزير الدولة وزيراً للاقتصاد الوطنى ليخلف بهذا محمد محمد الوكيل الذى كان قد عُين كوزير للمواصلات، وهكذا أصبح ثنائى المالية والاقتصاد مكوناً من سراج الدين وحامد زكى بدلاً من محمد زكى عبدالمتعال ومحمد محمد الوكيل .

واستمر الوضع على هذا النحو حتى ١٩ ديسمبر ١٩٥١ حيث

استقال حامد زكى وزير الاقتصاد الوطنى وندب عبد المجيد عبد الحق وزير الدولة لتولى الاقتصاد الوطنى على نحو ما ندب محمود سليمان غنام من قبل، وهكذا تعاقب على الوزارة الجديدة فى وزارة الوفد الأخيرة وزيران أصليان ووزيران منتدبان بالترتيب التالى: محمد الوكيل باشا ومحمود سليمان غنام باشا وحامد زكى باشا وعبدالمجيد عبدالحق، ومن الطريف أن ثلاثة منهم تولوا منصب وزير الدولة قبل أن يتولوا الاقتصاد الوطنى.

فلما شكل على ماهر وزارته الثالثة فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ عقب إقالة وزارة النحاس السابعة، ضم الوزارتين معاً وعُين الدكتور محمد زكى عبدالمتعال وزيراً للمالية والاقتصاد.

ولما شكل أحمد نجيب الهلالى باشا وزارته الأولى فى ١ مارس ١٩٥٢ استمر الدكتور محمد زكى عبدالمتعال وزيراً للمالية والاقتصاد.

ولما شكل حسين سرى باشا وزارته (يوليو ١٩٥٢) عُين نجيب إبراهيم باشا وزيراً للأشغال العمومية وللمالية والاقتصاد.

واستمر الوضع هكذا فى بداية عهد الثورة حيث تولى عبدالجليل العمرى وزارة المالية والاقتصاد فى ثلاث وزارات متتالية هى وزارات: على ماهر الرابعة (يوليو ١٩٥٢) ومحمد نجيب الأولى (سبتمبر ١٩٥٢) ومحمد نجيب الثانية (يونيو ١٩٥٣)، ثم أصبح نائباً لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والإنتاج فى وزارة

عبدالناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤)، وعاد وزيراً للمالية والاقتصاد فى وزارة نجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤)، ومنذ كان الجريتلى معه نائباً للوزير فى البداية ثم وزيراً للمالية والاقتصاد فى وزارة عبدالناصر الثانية (فبراير ١٩٥٤)، ثم وزيراً للدولة فى وزارة الرئيس نجيب الثالثة.

وعقب أزمة مارس ١٩٥٤ ترك العمرى والجريتلى الوزارة وخلفهما عبدالحميد الشريف كوزير للمالية والاقتصاد فى وزارة عبدالناصر الثالثة (أبريل ١٩٥٤)، وقد عُين القيسونى فى ذات الوقت كنائب وزير معه.

هكذا كانت وزارات بدايات الثورة تعُين وزيراً للمالية والاقتصاد، لكنها فى الغالب تدعمه بوزير دولة أو نائب وزير (الجريتلى ثم القيسونى) حتى استقل الدكتور القيسونى بالمسئولية بمفرده فى ٣١ أغسطس ١٩٥٤، واحتفظ بمنصب وزير المالية والاقتصاد منذ ذلك الحين، وحين شكل عبدالناصر وزارته الثالثة ٢٨ يونيو ١٩٥٦) أصبح وزيراً للمالية واختفى لفظ الاقتصاد من القرار الجمهورى الصادر بالتشكيل الوزارى.

وفى وزارة الوحدة الأولى (مارس ١٩٥٨) تباعدت الوزارتان على نحو ما حدث فى وزارة الوفد الأخيرة وأطلقت « الخزانة » على « المالية » وتولاها حسن عباس زكى الوزير الجديد يومها، بينما بقى الدكتور القيسونى وزيراً للاقتصاد والتجارة، وبذا فإن

القيسونى هو أول وزير للاقتصاد (بعد استقلالها فى ١٩٥٨)، وفى وزارتى الوحدة الثانية والثالثة أكتوبر ١٩٥٨ وسبتمبر ١٩٦٠ ضمت الوزارة المركزية لدولة الوحدة وزيراً مركزياً سورياً للخزانة، كما ضمت الدكتور القيسونى كوزير مركزى للاقتصاد، على حين تغير اختصاص حسن عباس زكى وزير الخزانة فى الوزارة السابقة ليكون وزيراً تنفيذياً للاقتصاد بالإقليم المصرى فى هاتين الوزارتين، وعُين وزير جديد هو حسن صلاح الدين ليتولى وزارة الخزانة فى المجلس التنفيذى للإقليم المصرى.

وبعد شهور من تشكيل وزارة الوحدة الثانية وفى مايو ١٩٥٩ أصبح القيسونى وزيراً مركزياً للاقتصاد والخزانة معاً، وفى وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) ضمت الحكومة الموحدة الجديدة لدولتى الوحدة ثلاثة وزراء للاقتصاد والخزانة كان كل منهم وزيراً للاقتصاد والخزانة، وكان بينهم مصريان هما: الدكتور عبدالمنعم القيسونى وحسن عباس زكى (أى أن الأحدث بين الوزراء الثلاثة فى الوزارة السابقة وهو حسن صلاح الدين هو الذى خرج أولاً). ومن الجدير بالذكر أن حسن صلاح الدين لم يتول من المناصب الوزارية غير هذه الوزارة، وذلك على النقيض من القيسونى وحسن عباس زكى، وهو واحد من الذين تولوها أكثر من مرة دون أن يتولوا غيرها يكثر هؤلاء فى عهد الثورة (ومنهم حسن صلاح الدين، ونزيه نصيف، وأحمد إسماعيل، وصلاح حامد، وعلى لطفى، ومحمد الرزاز ومحى الغريب ووزير الدولة فؤاد حسين).

أما فى وزارة عبدالناصر الثامنة التى أعقبت الانفصال (أكتوبر ١٩٦١) فقد أسندت وزارتا الخزانة والتخطيط معاً إلى نائب الرئيس عبداللطيف البغدادى الذى كان ترتيبه يأتى فى أول الوزارة بعد عبدالناصر مباشرة، على حين عُين الدكتور القيسونى كوزير للاقتصاد - وبهذا خرج حسن عباس زكى من مجلس الوزراء، أى أن الأوسط بين الثلاثة خرج هو الآخر بعد الأحدث، على حين بقىّ الأقدم.

وفى ٢٦ مارس ١٩٦٢ عُين أحمد زندو نائباً لوزير الخزانة، أى نائبا لنائب الرئيس عبداللطيف البغدادى.

وفى وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) أصبح أحمد زندو وزيراً للاقتصاد ليصبح بذلك ثالث وزير للاقتصاد (بعد إعادة إنشاء الوزارة) بعد القيسونى وحسن عباس زكى، بينما تولى القيسونى وزارتى الخزانة والتخطيط (فكأنما خلف القيسونى عبداللطيف البغدادى - فى وزارتين - بينما خلف زندو (الذى كان نائباً لوزير الخزانة) القيسونى فى وزارة واحدة هى الاقتصاد)، وعُين نائب وزير للتخطيط (هو الدكتور محمد لبيب شقير)، أى مع القيسونى الذى كان يتولى وزارتين.

وفى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) أصبح القيسونى نائباً لرئيس الوزراء للاقتصاد والتجارة الخارجية (وهكذا بدأ مصطلح التجارة الخارجية فى الوجود معطوفاً على الاقتصاد)

ومشرفاً على الخزانة ، وعُين وزير جديد للخزانة (هو نزيه نصيف) ، ووزير جديد للدولة للتخطيط (كان هو نائب الوزير السابق لبيب شقير) .

بيد أنه فى أغسطس ١٩٦٤ وقبل نهاية عهد وزارة على صبرى الثانية تولى الدكتور لبيب شقير وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ليكون رابع وزير مستقل للاقتصاد فى عهد الثورة .

وفى وزارة زكريا محيى الدين استمر الوضع كما هو .

فلما شكل صدقى سليمان وزارته (سبتمبر ١٩٦٦) عاد حسن عباس زكى إلى دخول الوزارة ليكون وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية ، بينما احتفظ الدكتوران نزيه ضيف ومحمد لبيب شقير بوزارتى المالية والتخطيط ، بينما خرج الدكتور عبدالمنعم القيسونى من الوزارة .

وقد احتفظ حسن عباس زكى بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية طيلة وزارات : المهندس صدقى سليمان والرئيس عبدالناصر التاسعة والعاشرة والدكتور محمود فوزى الأولى (سبتمبر ١٩٦٦ - نوفمبر ١٩٧٠) .

ويمكن لنا هنا أن نلخص تعاقب الوزراء على وزارة الاقتصاد منذ استقلالها عن المالية فى ١٩٥٨ وحتى وفاة عبدالناصر على النحو التالى :

القيسونى	: مارس ١٩٥٨ - أكتوبر ١٩٥٨
القيسونى (مركزيا) وحسن عباس (تنفيذيا)	: أكتوبر ١٩٥٨ - أغسطس ١٩٦١
القيسونى وحسن عباس زكى	: أغسطس ١٩٦١ - أكتوبر ١٩٦١
القيسونى	: أكتوبر ١٩٦١ - سبتمبر ١٩٦٢
أحمد زندو	: سبتمبر ١٩٦٢ - مارس ١٩٦٢
القيسونى	: مارس ١٩٦٤ - أغسطس ١٩٦٤
القيسونى (نائبا لرئيس الوزراء) ولبيب شقير	: أغسطس ١٩٦٤ - سبتمبر ١٩٦٦
حسن عباس زكى	: سبتمبر ١٩٦٦ - نوفمبر ١٩٧٠

وهكذا يمكن ملاحظة أن أحداً من الذين تولوا وزارة الاقتصاد - حتى الآن - لم يكن قد اقتصر عليها فى مناصبه الوزارية .

وفى وزارات الدكتور محمود فوزى الثانية ، والثالثة ، والرابعة (نوفمبر ١٩٧٠ - يناير ١٩٧٢) تولى محمد عبدالله مرزبان وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية (وكان وزيراً للتموين فى الوزارة السابقة) .

وفى وزارة عزيز صدقى أصبح مرزبان نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية (يناير ١٩٧٢ - مارس ١٩٧٣) .

وفى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣ - أبريل ١٩٧٤) ضمت هذه الوزارة إلى الدكتور عبدالعزيز حجازى (الذى

كان يتولى وزارة المالية فقط منذ مارس ١٩٦٨) وأصبح الدكتور حجازى فى هذه الوزارة نائبا لرئيس الوزراء (لأول مرة) ووزيراً للمالية، وللاقتصاد والتجارة الخارجية (لأول مرة أيضا).

وفى وزارة الرئيس السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) أصبح الدكتور عبدالعزيز حجازى نائباً أول لرئيس الوزراء ولم ينص فى قرار تشكيل الوزارة على أنه يتولى أية وزارات، لكنه كان فى الحقيقة يتولى وزارة الاقتصاد بنفسه، بينما عُين محمد عبدالفتاح إبراهيم وزيراً للمالية، وعُين فتحى المتبولى وزيراً للتجارة الخارجية (فقط).

وحين شكل الدكتور حجازى وزارته (سبتمبر ١٩٧٤) استمر الوضع على ما كان عليه فى الوزارة السابقة، ثم توفى وزير التأمينات، وعُين وزير المالية كوزير للتأمينات وعُين وزير جديد للمالية (فى نوفمبر ١٩٧٤)، بينما بقيت الاقتصاد طيلة هذه الوزارة من اختصاص رئيس الوزراء [دون نص على ذلك].

وفى وزارتى ممدوح سالم الأولى والثانية (أبريل ١٩٧٥ - نوفمبر ١٩٧٦) تولى الدكتور محمد زكى شافعى وزارة الاقتصاد وجمع معها التعاون الاقتصادى، وهو أول من تولى الاقتصاد دون أن يتولى التخطيط أو المالية معه أو قبله أو بعده، وقد اقتصرت مناصبه الوزارية على هذا المنصب فى هاتين الوزارتين.

وفى وزارات ممدوح سالم الثلاث الأخيرة (نوفمبر ١٩٧٦ -

أكتوبر ١٩٧٨) تولى الدكتور حامد السايح وزارة الاقتصاد وجمع معها التعاون الاقتصادى. وهكذا ظلت التجارة الخارجية بعيدة عن اختصاص وزير الاقتصاد طيلة سبع وزارات هى وزارات: السادات الثانية ووزارة عبدالعزيز حجازى، ووزارات ممدوح سالم الخمس كلها أى فيما بين ابريل ١٩٧٤ واكتوبر ١٩٧٨ .

وفى وزارتى الدكتور مصطفى خليل (أكتوبر ١٩٧٨ ـ مايو ١٩٨٠) بقى الدكتور حامد السايح وزيراً وضم التجارة الخارجية إلى اختصاصاته وأصبح مسمى منصبه وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى (بينما عُين معه وزير دولة للتعاون الدولى).

وفى وزارة الرئيس السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) أصبح الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد نائباً لرئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ووزيراً للمالية والاقتصاد والتخطيط (جميعاً)، وقد عُين سليمان نور الدين كوزير دولة للاقتصاد فى يناير ١٩٨١ .

وقد بقى الدكتوران عبدالرزاق عبدالمجيد، وسليمان نور الدين حتى شكل الدكتور فؤاد محيى الدين وزارته الأولى (يناير ١٩٨٢) فعُين الدكتور فؤاد هاشم عوض وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو أحد وزيرين لم يتوليا الاقتصاد والتجارة الخارجية إلا لوزارة واحدة (الثانى هو محمود محمد محمود بيومى).

وفى وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الثانية (أغسطس ١٩٨٢) عُين الدكتور مصطفى السعيد وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية، وقد احتفظ بمنصبه عند تشكيل وزارة كمال حسن على (يوليو ١٩٨٤) لكنه أقيل فى نهاية مارس ١٩٨٥ وخلفه الدكتور سلطان أبو على الذى احتفظ بمنصبه فى وزارة على لطفى (سبتمبر ١٩٨٥) ثم خلفه الدكتور يسرى على مصطفى فى وزارتى عاطف صدقى الأولى والثانية (نوفمبر ١٩٨٦ وأكتوبر ١٩٨٧). ويمثل هؤلاء الثلاثة المتعاقبون: مصطفى السعيد، وسلطان أبو على، ويسرى مصطفى، الوزراء الثلاثة الذين اقتصروا فيما تولوه من مناصب وزارية على وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية معاً، وإن كانوا قد تولوا هذا المنصب فى أكثر من وزارة.

ثم تولى محمود محمد محمود بيومى هذه الوزارة فى وزارة عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣)، وقد جمع شأن أسلافه الأربعة التجارة الخارجية مع الاقتصاد، ولكنه اقتصر فى توليه المنصب على وزارة واحدة شأنه فى ذلك شأن الدكتور فؤاد هاشم عوض.

ثم عينت الدكتورة نوال التطاوى وزيرة للاقتصاد والتعاون الدولى فى وزارة الجنزورى (يناير ١٩٩٦)، وقد جمعت التعاون الدولى مع الاقتصاد، بينما ضمت التجارة الخارجية إلى وزير التموين الدكتور أحمد جويلى، وهى وزيرة الاقتصاد الوحيدة فى التاريخ المصرى، كما أنها «الوزير» الوحيد الذى لم يمكث فى هذه

الوزارة وزارة كاملة . ففي التعديل الوزاري لحكومة الجنزوري (يوليو ١٩٩٧) عُين الدكتور يوسف بطرس غالي وزيراً للاقتصاد، بينما تولى رئيس الوزراء التعاون الدولي بنفسه، وعُين ظافر البشري وزير الدولة للتخطيط وزيراً للدولة للتخطيط والتعاون الدولي.

فلما شكل الدكتور عاطف عبيد وزارته (أكتوبر ١٩٩٩) استمر الدكتور يوسف بطرس غالي وزيراً للاقتصاد وأضيفت إليه أيضاً التجارة الخارجية، ليعود الوضع إلى ما كان عليه في ديسمبر ١٩٩٥ من انضمام هاتين الوزارتين معاً.

الاقتصاد الوطني : [انظر : الاقتصاد]

الاقتصاد والتجارة : [انظر : الاقتصاد]

الاقتصاد والتجارة الخارجية :

ظلت التجارة الخارجية مقترنة بالاقتصاد منذ بدأ النص على ذلك في وزارة علي صبري الثانية (مارس ١٩٦٤) وحتى شكل الرئيس السادات وزارته الثانية في أبريل ١٩٧٤ ففُصل بينهما، واستمر الوضع كذلك في ست وزارات أخرى هي : وزارة الدكتور حجازي ووزارات ممدوح سالم الخمس، فلما شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته في أكتوبر ١٩٧٨ عادت التجارة الخارجية إلى الارتباط بالاقتصاد بصفة دائمة، حتى شكل الجنزوري وزارته

فى يناير ١٩٩٦ فضمت التجارة الخارجية إلى وزير التموين والتجارة الداخلية وأصبح مسمى منصبه وزير التموين والتجارة.

ولما شكل الدكتور عاطف عبيد وزارته (أكتوبر ١٩٩٩) عاد مسمى هذا المنصب إلى الوجود وأصبح الدكتور يوسف بطرس غالى وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية، ليعود الوضع إلى ما كان عليه منذ أكتوبر ١٩٧٨ وحتى ديسمبر ١٩٩٥ (ومن قبل فيما بين مارس ١٩٦٤ وأبريل ١٩٧٤) من انضمام هاتين الوزارتين معاً.

الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى :

هذا كان هو مسمى منصب الدكتور حامد عبداللطيف السايح فى وزارتى الدكتور مصطفى خليل الأولى والثانية، أى ما بين أكتوبر ١٩٧٨ ومايو ١٩٨٠.

الاقتصاد والتعاون الاقتصادى :

وُجدت هذه التسمية طيلة وزارات ممدوح سالم الخمس حيث تولى الدكتور محمد زكى شافعى هذه الوزارة فى وزارتى ممدوح سالم الأولى والثانية (أبريل ١٩٧٥ - نوفمبر ١٩٧٦)، ثم الدكتور حامد السايح فى وزارات ممدوح سالم الثلاث الأخيرة (نوفمبر ١٩٧٦ - أكتوبر ١٩٧٨)، ثم أصبح مسمى منصب حامد السايح نفسه وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى والتجارة الخارجية فى

وزارتى الدكتور مصطفى خليل (أكتوبر ١٩٧٨ - مايو ١٩٨٠).

الاقتصاد والتعاون الدولى :

لم يحدث أن اقترنت الوزارتان بهذه التسمية إلا فى وزارة الدكتور كمال الجنزورى (يناير ١٩٩٦) وتولتهما الدكتورة نوال التطاوى.

وفى التعديل الوزارى لحكومة الجنزورى (يوليو ١٩٩٧) عُين الدكتور يوسف بطرس غالى وزيراً للاقتصاد، بينما تولى رئيس الوزراء التعاون الدولى بنفسه، وعُين ظافر البشرى وزير الدولة للتخطيط وزيراً للدولة للتخطيط والتعاون الدولى.

الأمن الجنائى :

ورد ذكر الأمن الجنائى مرة واحدة حين عُين اللواء فاروق الحينى نائباً لوزير الداخلية للأمن الجنائى فى أول مارس ١٩٨٦.

الأمن السياسى :

ورد ذكر الأمن السياسى مرة واحدة حين عُين اللواء عبدالكريم درويش نائباً لوزير الداخلية للأمن السياسى فى أول مارس ١٩٨٦.

الأمن الغذائى :

ورد النص على الأمن الغذائى فى وزارة ممدوح سالم الخامسة حين أسندت الزراعة والأمن الغذائى إلى الدكتور محمود داود، وظل الدكتور يوسف والى يحتفظ بهذا المسمى عندما خلف الدكتور داود.

الإنتاج الحربى : [يشمل الدولة للإنتاج الحربى]

جاء أول ذكر لهذه الوزارة فى التشكيلات الوزارية عند تشكيل وزارة صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦)، وقد تولاها وزير الحربية فى الحكومات السابقة المهندس عبدالوهاب البشرى (وذلك بعد أن أصبح شمس بدران وزيراً للحربية خلفاً له)، وقد ظل البشرى يتولاها باستمرار حتى استقال فى ٢٢ أبريل ١٩٦٩، وقد صدر قرار جمهورى بإلغاء وزارة الإنتاج الحربى فى مايو ١٩٦٩.

لكن وزارة الدكتور فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) تضمنت تعيين وزير دولة لشئون الإنتاج الحربى هو الفريق محمد إبراهيم حسن سليم الذى بقى أيضاً وزيراً للدولة للإنتاج الحربى فى وزارة الدكتور عزيز صدقى، كما نص فى قرار تشكيل هذه الوزارة على أن الفريق أول صادق نفسه وزير للإنتاج الحربى بالإضافة إلى منصبيه الآخرين.

وقد بقى الفريق سليم حتى أقيل مع الفريق أول محمد أحمد صادق وعُين خلفاً له الفريق أحمد كامل البدرى (مع تعيين المشير أحمد إسماعيل على وزيراً للحربية فى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢، ونلاحظ أن المشير أحمد إسماعيل لم يعُين كوزير للإنتاج الحربى). وكان الفريق أول صادق قد أصبح فى وزارة عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للحربية والإنتاج الحربى، فكأنما لم يخلف المشير أحمد إسماعيل الفريق صادق إلا فى منصب من المناصب الثلاثة(!!).

وقد ظل الفريق البدرى (بمفرده) وزيراً للإنتاج الحربى منذ عُين فى أكتوبر ١٩٧٢ وحتى نهاية وزارة ممدوح سالم الأولى، وإن كان مسمى المنصب قد اختلف بدءا من وزارة السادات الثانية ليكون وزيراً للإنتاج الحربى بدلاً من الدولة للإنتاج الحربى.

فلما شكل ممدوح سالم وزارته الثانية فى مارس ١٩٧٦ تولى وزير الحربية المشير الجمسى وزارة الإنتاج الحربى بالإضافة إلى الحربية، وعُين المهندس جمال الدين صدقى (وزير النقل فى الحكومة السابقة) وزير دولة للإنتاج الحربى، واحتفظا (أى الجمسى وجمال الدين صدقى) بالمنصبين فى وزارة ممدوح سالم الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦).

وفى وزارة ممدوح سالم الرابعة لم يعُين وزير دولة للإنتاج الحربى وبقى المشير الجمسى يتولاها بمفرده بالإضافة إلى وزارة

الحربية .

وفى وزارة ممدوح سالم الخامسة (مايو ١٩٧٨) بقى المشير الجمسى كما هو وأسند منصب وزير الدولة للإنتاج الحربى إلى وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى فى الوزارة السابقة (وهو المهندس عبدالستار مجاهد عرفة) .

وفى وزارتى الدكتور مصطفى خليل تولى كمال حسن على منصب وزير الدفاع والإنتاج الحربى وأسند منصب وزير الدولة للإنتاج الحربى إلى المهندس كمال توفيق نصار (أكتوبر ١٩٧٨ ـ مايو ١٩٨٠) .

ثم عُين المشير أحمد بدوى وزيراً للدفاع والإنتاج الحربى وعُين الدكتور جمال السيد إبراهيم وزير دولة للإنتاج الحربى فى وزارة السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠)، وظل جمال السيد إبراهيم يحتفظ بهذا المنصب لأكثر من ١٣ عاماً (وكان المشير أبوغزالة قد خلف المشير بدوى فى منصب وزير الدفاع والإنتاج الحربى، ثم خلفه الفريق يوسف صبرى أبوطالب منذ أبريل ١٩٨٩ ، ثم المشير طنطاوى) .

وخلفه الدكتور محمد الغمراوى داود فى وزارة الدكتور صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) واحتفظ بالمنصب فى وزارة الدكتور كمال الجنزورى (يناير ١٩٩٦) .

وفى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩) عُين الدكتور سيد مشعل وزير دولة للإنتاج الحربى، على حين احتفظ المشير محمد حسين طنطاوى بمنصبه كوزير للدفاع وللدولة للإنتاج الحربى.

وهكذا يمكن القول بأن المشير أحمد إسماعيل والفريق أول محمد فوزى وشمس بدران لم يتولوا وزارة الإنتاج الحربى.

وبأن كلا من المشير الجمسى، والفريق أول صادق قد تولياها بالإضافة إلى الحربية بعد أن بدءا بالحربية من دون الإنتاج الحربى.

وبأن المشير الجمسى كان وزير الحربية الوحيد الذى تولى وزارة الإنتاج الحربى بالإضافة إلى الحربية بدون أن يكون معه وزير دولة للإنتاج الحربى، وذلك فى وزارة ممدوح سالم الرابعة فقط.

وبأن المهندس عبد الوهاب البشرى تولى الحربية أولاً ثم الإنتاج الحربى، ثم جمع بينهما، ثم تولى الإنتاج الحربى فقط.

أما الوزراء كمال حسن على، وأحمد بدوى، ومحمد عبدالحليم أبو غزالة، ويوسف صبرى أبو طالب، ومحمد حسين طنطاوى، فقد جمعوا بين الوزارتين مع وجود وزير دولة للإنتاج الحربى معهم.

ومن بين وزراء الإنتاج الحربى مَنْ تولوا مناصب وزارية أخرى كجمال صدقى، وعبدالستار مجاهد عرفة، ومنهم مَنْ لم يتول

سواها : محمد إبراهيم سليم، وأحمد كامل البدرى، وكمال توفيق نصار، وجمال السيد إبراهيم، ومحمد الغمراوى داود، ولكن أحداً منهم لم يقتصر فى توليها على وزارة واحدة أو لأقل من وزارة، وإنما تـ ـددت الوزارات التى تولاها كل منهم فيها، وهو أمر نادر .

الإنشاء والتعمير :

ورد ذكر اسم هذه الوزارة مرة واحدة ليوم واحد هو اليوم الأخير (أو قبل الأخير) من وزارة على ماهر باشا الرابعة، حيث عين الدكتور إبراهيم بيومى مدكور وزيراً لهذه الوزارة فى ٦ سبتمبر ١٩٥٢، وعندما شكلت وزارة الرئيس نجيب الأولى (٨ سبتمبر ١٩٥٢) لم يرد لهذه الوزارة ذكر .

الأوقاف :

هذه الوزارة من الوزارات الثمانى التى بدأ بها النظام الوزارى فى مصر عام ١٨٧٨، ومع هذا فقد اختفت من التشكيلات الوزارية فيما بين يناير ١٨٨٤ ونوفمبر ١٩١٣ .

ومن الطريف أن هذه الوزارة هى إحدى ثلاث وزارات لم يتغير اسمها منذ نشأة النظام الوزارى فى مصر وحتى الآن، الوزارتان الأخريان هما الداخلية والخارجية .

ومما هو جدير بالذكر أن اثنين من رؤساء الوزارة فيما قبل الثورة بدآ مناصبهما الوزارية بتولى وزارة الأوقاف وهما: أحمد زيور باشا، ومحمد توفيق نسيم باشا.

ومن الطريف أيضاً أنه فى عهد الثورة بدأ الدكتور عبدالعزيز كامل مناصبه الوزارية بمنصب نائب وزير الأوقاف، ووصل إلى منصب نائب رئيس الوزراء.

وقد كان من حسن طالع عهد الرئيس مبارك أن أول الوزراء فيه كان وزير الأوقاف الجديد الذى صار شيخاً للأزهر بعد قليل، وهو الشيخ جاد الحق على جاد الحق.

وفيما قبل الثورة كان شأن هذه الوزارة شأن وزارة الحربية - وإن كان بصورة أخف - تمثل وزارة انتقالية فيما بين المناصب الوزارية المتاحة، ويتضح هذا - على سبيل المثال - فى وزارة الوفد الأخيرة (١٩٥٢) حيث تعاقب عليها ثلاثة وزراء جدد لم يتولوا غيرها من المناصب الوزارية طيلة حياتهم، كما أن خمسة من الوزراء اقتصروا فيما تولوا من مناصب وزارية قبل الثورة على هذه الوزارة لوزارة واحدة (فيما بعد الثورة حدث هذا مع ثلاثة)، وخمسة آخرين تولوها لأقل من وزارة (فيما بعد الثورة حدث هذا مع اثنين فقط)، وسبعة تولوها فى أكثر من وزارة، ومع هذا فقد مرّ عليها كثير من الوزراء المخضرمين الذين تولوا وزارات أخرى.

وسنجد أن النصف الثانى من عهد الرئيس جمال عبد الناصر

(الستينيات) قد أخذ بنفس المنطق الذى كان سائدا فى العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن، وذلك بعد أن أبعد الشيخ الباقورى عن هذه الوزارة، وهكذا كانت هذه الوزارة من نصيب أحد نواب الرئيس عبدالناصر نفسه وهو حسين الشافعى أكثر من مرة، كما كانت من نصيب نائب رئيس الوزراء الذى كان فى الأصل وزيراً مخضرما للأشغال وهو المهندس أحمد عبده الشرباصى. كما أسندت فى وزارة صدقى سليمان إلى قانونى بارز له صلة بالعمل الاجتماعى (أحمد خليفة). وأسندت فى نهاية عهد عبد الناصر إلى الدكتور عبد العزيز كامل أستاذ علم الجغرافيا الذى كان عضواً فى مكتب الإرشاد فى جماعة الإخوان المسلمين واعتقل لهذا السبب، وقد بقى يتولى هذه الوزارة فى بداية عهد الرئيس السادات.

لكن عهد الرئيسين السادات ومبارك تميز بإسنادها إلى علماء الدين الإسلامى على اختلاف تخصصاتهم وكلياتهم، وسواء جاءوا من جامعة الأزهر أم من أقسام الشريعة الإسلامية فى كليات الحقوق، وتكرر بهذا استقرار هذه الوزارة فى يد العلماء على نحو ما تحقق فى الخمسينيات بسبب وجود شخصية الشيخ الباقورى.

ويحفل عهد الثورة بوزراء لم يتولوا غير وزارة الأوقاف، ومن هؤلاء اثنان لم يتوليا هذه الوزارة إلا لأقل من عهد وزارة كاملة وتركا المنصب ليتوليا مشيخة الأهر الشريف، وهذان هما الإمامان الأكبران: الدكتور محمد عبدالرحمن بيصار، والشيخ جاد الحق

على جاد الحق. كما أن هناك ثلاثة لم يتولوا من المناصب الوزارية غير وزارة الأوقاف لمدة وزارة واحدة فقط وهم: الإمام الأكبر عبدالحليم محمود (طيلة وزارة عزيز صدقى)، ومن قبله الدكتور محمد البهى (طيلة وزارة على صبرى الأولى)، ومن قبلهما فؤاد شيرين (فى وزارة على ماهر الرابعة).

وبالإضافة إلى هؤلاء فإن أحد عشر وزيراً لم يتولوا غير وزارة الأوقاف ولكنهم تولوها فى أكثر من وزارة، ومن بين هؤلاء الأحد عشر يوجد تسعة من علماء الدين، والعاشر من ضباط الثورة (أحمد عبدالله) والحادى عشر من أساتذة الجغرافيا وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين (عبدالعزيز كامل)، أما علماء الدين التسعة فهم على توالى استوزارهم: الشيخ الباقورى، والدكتور الذهبى، والشيخ الشعراوى، و الدكتور النمر، والدكتور زكريا البرى، والشيخ إبراهيم الدسوقى، والدكتور الأحمدى أبو النور، والدكتور محمد على محجوب، والدكتور محمود حمدى زقزوق.

وقد ذكرنا من قبل أن أربعة علماء تولوا الوزارة لوزارة واحدة (البهى وعبدالحليم محمود)، أو لأقل من وزارة (بيصار، وجاد الحق).

ومن الجدير بالذكر أن هناك عالماً بارزاً من علماء الدين تولى الوزارة ولكنه لم يتول وزارة الأوقاف وهو الشيخ عبدالعزيز عيسى

الذى عمل وزيراً لشئون الأزهر (دون الأوقاف) فى وزارتى الرئيس السادات الأولى، والثانية ووزارة الدكتور عبد العزيز حجازى.

هذا وقد كان على مبارك باشا أول وزير للأوقاف، وقد جمع بينها وبين المعارف العمومية فى وزارتى نوبار الأولى (أغسطس ١٨٧٨) والأمير محمد توفيق الأولى (مارس ١٨٧٩)، وقد خلفه فى هذه الوزارة محمد ثابت باشا، وهو نفسه الذى خلفه فى وزارة المعارف أيضاً، أى جمع مثله بين الوزارتين فى وزارة شريف باشا الأولى (أبريل ١٨٧٩ - يوليو ١٨٧٩).

ثم تولى محمود سامى باشا هذه الوزارة فى ثلاث وزارات متتالية هى: وزارة شريف باشا الثانية (يوليو ١٨٧٩) والخديو محمد توفيق الثانية (أغسطس ١٨٧٩) ورياض باشا الأولى (سبتمبر ١٨٧٩)، وفى أول هذه الوزارة (وهى وزارة شريف باشا الثانية) جمع محمود سامى البارودى بين هذه الوزارة وبين وزارة المعارف على نحو ما فعل أسلافه.

أما فى سابع الوزارات المصرية وهى وزارة محمد شريف باشا الثالثة (سبتمبر ١٨٨١) فقد تولى محمد زكى باشا هذه الوزارة، ومن الطريف أنه هو الآخر جمع بينها وبين وزارة المعارف، ومن الطريف أكثر أنه كان قد تولى وزارة الأشغال فقط فى وزارة شريف باشا الأولى، وفيما بعد فإنه عاد لتولى الأوقاف ثم المالية ثم الأشغال ثم جمع بين الأشغال والمعارف ثم ختم حياته الوزارية

بتولى وزارة الأشغال منفردة دون غيرها .

ثم تولى حسن شريعى باشا هذه الوزارة فى وزارتين متعاقبتين هما : وزارة محمود سامى البارودى باشا الأولى فى فبراير ١٨٨٢ ، ووزارة إسماعيل راغب باشا (يونيو ١٨٨٢) .

وشريعى باشا هو أول الوزراء الذين اقتصروا فيما تولوا من وزارات على الأوقاف ، وإن كانوا قد تولوها فى أكثر من وزارة ، ويأتى مثله كل من الأخوين مصطفى وعلى عبدالرازق ومحمد المفتى الجزايرلى ومحمود بسيونى ومحمد عبدالهادى الجندى وعلى حسين باشا ، والثلاثة الأخر من هؤلاء وزراء وفديون تعاقبوا على الأوقاف فى وزارات النحاس باشا ، وبالإضافة إلى هؤلاء فإن هناك أربعة من وزراء ما قبل الثورة لم يتولوا غير هذه الوزارة ولكنهم تولوها فى وزارة واحدة وهم : محمد صدقى باشا فى وزارة زيور الأولى ، ومحمد إبراهيم فى وزارة نسيم باشا الثانية ، وعبدالعزيز محمد فى وزارة نسيم باشا الثالثة ، ، والشيخ محمد أحمد فرج السنهورى فى وزارة سرى الخامسة ، فضلاً عن الوزراء الذين لم يتولوا غيرها ولكنهم تولوها لأقل من وزارة كاملة وهم : محمد مصطفى باشا فى بداية وزارة صدقى الثانية ، والوزراء الثلاثة فى وزارة الوفد الأخيرة وهم : ياسين أحمد باشا ، وإسماعيل رمزى باشا ، وحسين الجندى باشا .

وقد عاد محمد زكى باشا ليتولى هذه الوزارة للمرة الثانية فى

وزارة شريف باشا الرابعة (أغسطس ١٨٨٢)، وكان قد تولاها فى وزارته الثالثة (سبتمبر ١٨٨١)، ويلاحظ القارئ بالطبع قصر عمر هذه الوزارات، وقد كانت الفترة مضطربة بالثورة العرابية وما سبقها ولحقها.

ثم يختفى النص على وزارة الأوقاف فى قرارات تشكيلات الوزارات قرابة ثلاثين عاماً من ١٠ يناير ١٨٨٤ وحتى ٢٠ نوفمبر ١٩١٣، حين تعود هذه الوزارة إلى الورود فى التشكيلات الوزارية، وذلك فى عهد وزارة محمد سعيد باشا الأولى، وتسند هذه الوزارة إلى أحمد حشمت باشا حتى نهاية عهد الوزارة فى أبريل ١٩١٤، وقد جمع أحمد حشمت فى نهاية هذه الوزارة بين وزارتين هما المعارف والأوقاف، وكان قد تولى وزارة المالية فى الوزارة السابقة، وكانت أول عهده بالمناصب الوزارية، وفيما عدا هذه الوزارات الثلاث فى هاتين الوزارتين المتتاليتين لم يتول أحمد حشمت باشا مناصب وزارية.

وفى وزارة حسين رشدى باشا الأولى (أبريل ١٩١٤ - ديسمبر ١٩١٤) يتولاها محمد محب باشا، وكان وزيراً للزراعة فى نهاية الوزارة السابقة.

أما فى وزارة رشدى باشا الثانية (ديسمبر ١٩١٤ - أكتوبر ١٩١٧) [وهى الوزارة الوحيدة فى عهد السلطان حسين كامل] فيتولاها وزيران الأول هو إسماعيل صدقى باشا من بدء الوزارة

وحتى ٢٠ مايو ١٩١٥، ويخلفه إبراهيم فتحى باشا من ٢٠ مايو ١٩١٥ حتى نهاية عهد الوزارة. ومن الطريف أن إسماعيل صدقى كان قد بدأ مناصبه الوزارية بالزراعة خلفاً لمحمد محب باشا، ثم ها هو يخلفه فى الأوقاف أيضاً، أما إبراهيم فتحى فقد عُين بقرار منفرد مع إقالة إسماعيل صدقى من هذه الوزارة.

ويحتفظ إبراهيم فتحى باشا بهذه الوزارة فى وزارة رشدى باشا الثالثة عند تشكيلها فى أكتوبر ١٩١٧ وحتى ١٩ ديسمبر ١٩١٧ فقط، حيث يخلفه أحمد زيور باشا الذى يحتفظ بها حتى نهاية عهد هذه الوزارة. ومن الطريف أن هذا كان أول عهد زيور هو الآخر بالمناصب الوزارية. ومن الجدير بالذكر أن زيور هو أول اثنين من رؤساء الوزارة بدأوا مناصبهم الوزارية بالأوقاف، أما الثانى فهو محمد توفيق نسيم باشا.

وفى وزارة رشدى باشا الرابعة قصيرة العمر (أبريل ١٩١٩) يتولى جعفر ولى باشا هذه الوزارة. ومن الطريف للمرة الثالثة أن يكون هذا أول عهد جعفر ولى بالمناصب الوزارية شأن سلفيه، وبهذا فإن رشدى باشا فى الوزارات الأربع التى تولاها استوزر خمسة لوزارة الأوقاف كان منهم ثلاثة لم يتولوا الوزارة من قبل على حين كان الآخران وزيرى زراعة حديثين لم يتوليا غير الزراعة قبل الأوقاف. ومن الطريف أن اثنين من هؤلاء الخمسة وصلوا إلى رئاسة الوزارة. ومن الجدير بالذكر أن أربعة من الوزراء الثمانية الذين استوزرهم حسين رشدى على مدى وزاراته الأربع قد

وصلوا إلى رئاسة الوزارة.

وفى وزارة محمد سعيد باشا الثانية (مايو ١٩١٩ - نوفمبر ١٩١٩) تُسند هذه الوزارة إلى محمد توفيق نسيم بك، وهى أول عهده بالمناصب الوزارية، وهو ثانى اثنين من رؤساء الوزارات بدآ بالأوقاف، أما الأول فهو أحمد زيور باشا.

ثم يتولى حسين درويش باشا هذه الوزارة فى وزارتين متتاليتين هما وزارة يوسف وهبة باشا الأولى (نوفمبر ١٩١٩ - مايو ١٩٢٠) ووزارة محمد توفيق نسيم باشا (مايو ١٩٢٠ - مارس ١٩٢١).

ويخلفه أحمد مدحت يكن باشا فى وزارة عدلى يكن باشا (مارس ١٩٢١ - ديسمبر ١٩٢١)، ثم يتولاها جعفر ولى باشا فى وزارة ثروت الأولى التى هى أول وزارات عهد الملكية (مارس ١٩٢٢ - نوفمبر ١٩٢٢).

ثم يتولاها محمد إبراهيم باشا فى وزارة محمد توفيق نسيم الثانية (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ - فبراير ١٩٢٣) (وهو واحد من الوزراء السبعة الذين لم يتولوا إلا وزارة الأوقاف فى وزارة واحدة وهم: محمد صدقى باشا، ومحمد إبراهيم، وعبد العزيز محمد، ومحمد أحمد فرج السنهورى، وفؤاد شيرين، ومحمد البهى، وعبد الحليم محمود).

أما فى وزارة يحيى إبراهيم باشا الوحيدة (١٥ مارس ١٩٢٣ -

٢٧ يناير ١٩٢٤) فيتعاقب على هذه الوزارة وزيران هما: أحمد على باشا (حتى ١١ يونيو ١٩٢٣) وحافظ حسن باشا (من ١١ يونيو ١٩٢٣).

وفى وزارة سعد زغلول باشا الوحيدة (٢٨ يناير ١٩٢٤ - ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) يتعقاب على هذه الوزارة وزيران هما: أحمد مظلوم باشا حتى ٣١ مارس فقط حيث ينتخب رئيساً لمجلس النواب، ومحمد نجيب الغرابلى باشا بدءا من ٣١ مارس، وقد كان الغرابلى يتولى الحقانية منذ أول عهد هذه الوزارة.

وفى وزارة أحمد زيور باشا الأولى (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ١٣ مارس ١٩٢٥) يتولى هذه الوزارة محمد صدقى باشا (وهو واحد من الوزراء السبعة الذين لم يتولوا إلا الأوقاف فى وزارة واحدة).

وفى وزارة زيور باشا الثانية (١٣ مارس ١٩٢٥ - ٧ يونيو ١٩٢٦) يتعاقب على هذه الوزارة كل من محمد على علوبة بك منذ التشكيل وحتى ١٢ سبتمبر ١٩٢٥، حيث يستقيل احتجاجاً على إقالة عبد العزيز فهمى باشا، ثم محمد توفيق رفعت باشا (مؤقتاً) من ١٢ سبتمبر ١٩٢٥ وحتى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٥، ثم هو نفسه أى محمد توفيق رفعت من ٣٠ نوفمبر ١٩٢٥ وحتى ٧ مايو ١٩٢٦، بينما لا نعرف مَنْ تولاها فيما بين ٧ مايو ١٩٢٦ و٧ يونيو ١٩٢٦.

وفى وزارة عدلى يكن باشا الثانية (يونيو ١٩٢٦ - ٢١ أبريل

١٩٢٧)، وهى وزارة ائتلافية شارك فيها الوفد، تكون هذه الوزارة من نصيب الوفد ويتولاها محمد نجيب الغرابلى باشا الذى تولاها من قبل فى عهد وزارة سعد زغلول باشا.

ويحتفظ الغرابلى بهذه الوزارة فى الوزارتين التاليتين أيضاً: وزارة ثروت الثانية (أبريل ١٩٢٧ - مارس ١٩٢٨)، ووزارة النحاس الأولى (مارس ١٩٢٨ - يونيو ١٩٢٨)، وبهذا فإنه حتى ١٩٢٨ يكون قد تولى هذه الوزارة أربع مرات، وبالإضافة إلى هذا فإنه يتولى هذه الوزارة مرة خامسة فى وزارة عبدالفتاح يحيى باشا، وعلى الرغم من أن الغرابلى تولى هذه الوزارة خمس مرات إلا أنه تولى غيرها أيضاً، فقد تولى وزارة العدل مرتين، مرة فى وزارة سعد الأولى، ومرة أخرى فى وزارة النحاس الثانية، وهكذا يتميز الغرابلى عن الوزراء المناظرين الذين اقتصروا على الأوقاف فقط، وهو من بين وزراء مصر فيما بين الثورتين أبرز من جمعوا بين هاتين الوزارتين اللتين تجتمعان كثيراً فى يد وزير واحد فى كثير من البلاد العربية.

أما فى وزارة محمد محمود باشا الأولى (يونيو ١٩٢٨ - أكتوبر ١٩٢٩) فقد تولاها جعفر ولى باشا مؤقتاً ولم يعيَّن لها وزير طيلة هذه الوزارة.

وفى وزارة عدلى يكن باشا الثالثة (أكتوبر ١٩٢٩ - يناير ١٩٣٠) يتولاها أحمد على باشا للمرة الثانية، وكان قد تولاها من قبل فى

وزارة يحيى إبراهيم باشا .

وفى وزارة النحاس الثانية (يناير ١٩٣٠ - يونيو ١٩٣٠) يتولاها محمود بسيونى ويكون هذا أول عهده بالمناصب الوزارية . ومن الطريف أنه رغم شهرته كرئيس وفدى لمجلس الشيوخ فإنه لم يتول من الوزارات إلا وزارة الأوقاف ، وقد تولاها فى وزارتين للنحاس هما هذه الوزارة ، ووزارة النحاس الرابعة فى بدايتها (١٩٣٧) كما سيأتى .

وفى وزارة إسماعيل صدقى باشا الأولى يتعاقب عليها ثلاثة وزراء هم :

محمد حلمى عيسى باشا لمدة عام تقريباً (٢٠ يونيو ١٩٣٠ - ١٠ يونيو ١٩٣١)

وعلى جمال الدين باشا لثلاثة أسابيع (١٠ يونيو ١٩٣١ - ٢٢ يونيو ١٩٣١) .

ثم أحمد على باشا (لثالث مرة بعد توليه لها فى وزارتى يحيى إبراهيم وعدلى يكن) من يونيو ١٩٣١ وحتى يناير ١٩٣٣ .

وفى وزارة إسماعيل صدقى باشا الثانية يتعاقب على هذه الوزارة وزيران آخران غير الثلاثة الذين تولوها فى وزارته الأولى وهؤلاء هم :

محمد مصطفى باشا (٤ يناير ١٩٣٣ - ١٣ مارس ١٩٣٣)

على المنزلاوى بك (١٣ مارس ١٩٣٣ - ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣)

ومن الجدير بالذكر أن محمد مصطفى باشا لم يتول من المناصب الوزارية غير هذه الوزارة فى هذه الفترة التى لا تصل فى طولها إلى وزارة كاملة، شأنه فى هذا شأن ثلاثة وزراء تعاقبوا على هذه الوزارة فى وزارة الوفد الأخيرة وهم كما قدمنا : يس باشا أحمد، وإسماعيل باشا رمزى، وحسين الجندى.

وفى وزارة عبد الفتاح يحيى باشا (سبتمبر ١٩٣٣ - نوفمبر ١٩٣٤)، وهى وزارة ائتلافية شارك فيها الوفد، تكون هذه الوزارة من حظ الوفد ويتولاها محمد نجيب الغرابلى باشا وتكون هذه خامس وآخر مرة له يتولى فيها هذه الوزارة.

وفى وزارة محمد توفيق نسيم تسند هذه الوزارة إلى عبد العزيز محمد بك (١٥ نوفمبر ١٩٣٤ - ٣٠ يناير ١٩٣٦).

وفى وزارة على ماهر الأولى (يناير ١٩٣٦ - مايو ١٩٣٦) تسند إلى أحمد على باشا (لرابع مرة بعد أن تولاها فى وزارات يحيى إبراهيم، وعدلى يكن، وإسماعيل صدقى)، وبذا يمثل أحمد على باشا نموذج الوزير الذى تولى نفس الوزارة فى أربع وزارات مختلفة مع أربعة رؤساء وزارة مختلفين.

أما فى وزارة النحاس باشا الثالثة (مايو ١٩٣٦ - يوليو ١٩٣٧) فتسند هذه الوزارة إلى محمد صفوت باشا.

وفى وزارة النحاس باشا الرابعة تسند هذه الوزارة إلى وزيرين فيتولاها أولاً محمود بسيونى (أغسطس ١٩٣٧ - ١٧ نوفمبر ١٩٣٧) وكان قد تولاها لأول مرة مع النحاس باشا فى وزارته الثانية (١٩٣٠)، ثم يتولاها على حسين باشا من ١٧ نوفمبر ١٩٣٧ وحتى نهاية عهد هذه الوزارة فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، وهذا هو أول عهد على حسين باشا بالمناصب الوزارية ، وسنراه شأن محمود بسيونى من حيث إنه لا يتولى من الوزارات غير هذه الوزارة ، ويتولاها مرتين فى وزارتين للنحاس باشا .

ثم يتولى محمد حلمى عيسى باشا هذه الوزارة فى وزارة محمد محمود الثانية (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ - ٢٧ أبريل ١٩٣٨) وكان قد تولاها من قبل فى وزارة صدقى باشا الأولى ، وهكذا يؤكد محمد حلمى عيسى مقولة إن وزراء صدقى هم أيضاً وزراء لمحمد محمود باشا حتى مع اختلاف الزمان!! ونحن نجد أحمد لطفى السيد وسابا باشا حبشى يمثلون نفس الموقف ، وإن اختلفت دوافعهم .

ثم يتولى الشيخ مصطفى عبد الرازق هذه الوزارة فى وزارتين متعاقبتين هما وزارتا محمد محمود باشا الثالثة (أبريل ١٩٣٨ - يونيو ١٩٣٨) والرابعة (يونيو ١٩٣٨ - أغسطس ١٩٣٩) .

أما فى وزارة على ماهر باشا الثانية فيتعاقب عليها وزيران هما عبدالرحمن عزام باشا (١٨ أغسطس ١٩٣٩ - ٢٠ ديسمبر ١٩٣٩) ويكون هذا هو أول عهده بالمناصب الوزارية ، وعبدالسلام الشاذلى

باشا (٢٠ ديسمبر ١٩٣٩ - ٢٧ يونيو ١٩٤٠) وكان قد تولى وزارة الشئون الاجتماعية فى بداية عهد هذه الوزارة، أى مع تولى عبدالرحمن عزام لوزارة الأوقاف.

ومن الطريف أن الشاذلى باشا حلّ محل عبد الرحمن عزام باشا فى الأوقاف، على حين حلّ عزام باشا محله فى الشئون الاجتماعية، ومن الطريف أكثر أن كليهما لم يتول من المناصب الوزارية إلا هذين المنصبين فى هذه الوزارة.

ومن الطريف أكثر أن الثورة أخذت فيما بعد بهذا التقارب بين الشئون الاجتماعية والأوقاف طيلة عهد عبدالناصر، وإن كان الوضع قد اختلف فى عهد السادات ومبارك فارتبطت الشئون الاجتماعية بالتأمينات الاجتماعية.

وعاد الشيخ مصطفى عبد الرازق إلى تولى الوزارة فى ثلاث وزارات متعاقبة تمثل بالنسبة له ثالث ورابع وخامس مرة يتولى فيها هذه الوزارة، وذلك فى وزارات:

حسن صبرى الأولى (يونيو ١٩٤٠ - نوفمبر ١٩٤٠)

وحسين سرى الأولى (١٥ نوفمبر ١٩٤٠ - ٣١ يوليو ١٩٤١)

وحسين سرى الثانية (٣١ يوليو ١٩٤١ - ٤ فبراير ١٩٤٢)

فلما شكل النحاس باشا وزارته الخامسة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ عُين على حسين باشا وزيراً للأوقاف وكان قد تولى هذه الوزارة من قبل

فى نهاية وزارة النحاس باشا الرابعة، وقد ظل على حسين باشا حتى ١٤ مايو ١٩٤٢ حيث خلفه محمد عبدالهادى الجندى فى الأيام الاثنى عشر الأخيرة من وزارة النحاس الخامسة، واحتفظ محمد عبد الهادى الجندى بهذا المنصب عند تشكيل وزارة النحاس السادسة فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ وحتى ٢ يونيو ١٩٤٣ فقط حيث خلفه فيه عبدالحميد عبدالحق الذى بقى حتى نهاية عهد وزارة النحاس السادسة فى أكتوبر ١٩٤٤ .

هكذا يصبح الجندى بمثابة النظير الثالث لمحمود بسيونى وعلى حسين باشا فى أنه لم يتول من الوزارات إلا الأوقاف، وأنه شأن الآخرين تولاها مرتين فى وزارتين من وزارات النحاس باشا . ومن الجدير بالذكر أن هناك وزير أوقاف وفدياً آخر يتلقب بالجندى وهو حسين الجندى، وهو آخر وزراء الأوقاف الوفديين (٥١ ـ ١٩٥٢) .

وعاد الشيخ مصطفى عبدالرازق ليتولى هذه الوزارة لسادس وسابع وثامن مرة فى ثلاث وزارات متتالية هى وزارات :

أحمد ماهر باشا الأولى (أكتوبر ١٩٤٤ ـ يناير ١٩٤٥

أحمد ماهر باشا الثانية (يناير ١٩٤٥ ـ فبراير ١٩٤٥)

النقراشى باشا الأولى (فبراير ١٩٤٥ ـ فبراير ١٩٤٦)

فلما شكل صدقي باشا وزارته الثالثة (فبراير ١٩٤٦) أسندت هذه الوزارة إلى إبراهيم الدسوقى أباظة طيلة هذه الوزارة .

وفى وزارة النقراشى باشا الثانية تعاقب على هذه الوزارة وزيران هما : محمد على علوبة باشا (١٩ ديسمبر ١٩٤٦ ـ ٣ مارس ١٩٤٧)، ثم الشيخ على عبد الرازق باشا (٣ مارس ١٩٤٧ ـ ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨)، ومن الجدير بالذكر أن علوبة باشا يروى فى مذكراته أنه لم يمارس العمل لانه رفض مبدأ تعيينه وزيرا من دون أخذ رأيه، وأنه - كحل وسط - اكتفى بحلف اليمين ثم استقال .

وقد احتفظ الشيخ على عبد الرازق بهذه الوزارة فى وزارة إبراهيم عبد الهادى باشا (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ـ ٢٥ يوليو ١٩٤٩) . وبهذا يشبه على عبد الرازق وزراء الوفد الثلاثة الذين تولوا وزارة الأوقاف فقط ولكنهم تولوها مرتين، أما شقيقه الأكبر فإنه أيضاً لم يتول غيرها من الوزارات ولكنه تولاها ثمانى مرات، محققاً الرقم القياسى فيما قبل الثورة .

فلما شكل حسين سرى باشا وزارته الثالثة، وهى وزارة ائتلافية فى يوليو ١٩٤٩، تولاها إبراهيم الدسوقى أباظة وكان قد تولاها من قبل فى وزارة إسماعيل صدقى باشا الائتلافية .

أما فى وزارة حسين سرى باشا الرابعة (نوفمبر ١٩٤٩ ـ يناير ١٩٥٠) فقد تولاها محمد المفتى الجزايرلى باشا، وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية، وقد تولى وزارة الأوقاف ثلاث مرات ولم يتول غيرها من الوزارات .

وفى وزارة النحاس باشا السابعة والأخيرة تعاقب على هذه

الوزارة كل من : يس أحمد باشا (١٢ يناير ١٩٥٠ - ١١ نوفمبر ١٩٥٠) ثم إسماعيل رمزى باشا (١١ نوفمبر ١٩٥٠) حتى توفى فى ١٦ يوليو ١٩٥١ . ولم أكن أعرف السبب فى ترك اسماعيل رمزى الوزارة إذ كنت أجد فى كتاب النظارات والوزارات إشارة إلى أن عثمان محرم قد انتدب لتولى هذه الوزارة فى ١٨ يوليو ١٩٥١ ، على الرغم من أن فهارس الكتاب نفسه تشير فى موضعين إلى أن اسماعيل رمزى بقى وزيراً حتى ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، ثم قابلت أحد أحفاده صدفة فى نفس اليوم الذى كان على أن أنتهى فيه من هذه البروفة ، وعرفت منه أنه توفى فى ١٦ يوليو ١٩٥١ ، وقد بقى عثمان محرم وزيرا منتدبا حتى ٢٤ سبتمبر ١٩٥١ .

ثم عُين لهذه الوزارة حسين الجندى كوزير جديد فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥١ وحتى نهاية عهد هذه الوزارة فى ٢٧ يناير ١٩٥٢ .

واقتصر هؤلاء الثلاثة كما أسلفنا فى توليهم المناصب الوزارية على هذه الوزارة فى هذه الفترات من وزارة الوفد السابعة والأخيرة .

وفى وزارة على ماهر باشا الثالثة (٢٧ يناير ١٩٥٢ - مارس ١٩٥٢) تولاها الأستاذ سعد اللبان ، وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية ، وقد تولى بعد هذا وزارة المعارف فى آخر وزارات على ماهر (أولى وزارات الثورة) .

وفى وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا الأولى أسندت إلى الأستاذ

محمد المفتى الجزايرلى باشا (مارس ١٩٥٢ - يوليو ١٩٥٢)، وكان قد تولاها من قبل فى وزارة حسين سرى باشا الرابعة .

وفى وزارة سرى باشا الخامسة والأخيرة أسندت هذه الوزارة إلى الشيخ محمد أحمد فرج السنهورى (٢ يوليو ١٩٥٢ - ٢٢ يوليو ١٩٥٢)، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارة .

وفى وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا الثانية (٢٢ يوليو ١٩٥٢) عاد الأستاذ محمد المفتى الجزايرلى باشا إلى شغل هذه الوزارة ليوم واحد .

وفى وزارة على ماهر باشا الرابعة والأخيرة أسندت الأوقاف إلى فؤاد شيرين باشا (٢٤ يوليو ١٩٥٢ - ٧ سبتمبر ١٩٥٢)، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية .

وقد كان فؤاد شيرين باشا أول وزير للأوقاف فى عهد الثورة فى وزارة على ماهر باشا الرابعة ، وكان واحداً من الوزراء الثلاثة الجدد الذين ضمتهم هذه الوزارة .

فلما شكل الرئيس نجيب وزارته الأولى فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ أسندت هذه الوزارة إلى الشيخ أحمد حسن الباقورى الذى بقى وزيراً للأوقاف لفترة طويلة ، وقد استقرت الثورة عليه واستقرت أوضاع هذه الوزارة إلى حد كبير فى عهد الثورة الأول .

وفى أثناء الوحدة كان الباقورى وزيراً للأوقاف فى وزارة

الوحدة الأولى (فبراير ١٩٥٨) ثم وزيراً مركزياً لها فى وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) من دون أن يكون للأوقاف وزير تنفيذى فى مصر، ثم أبعد الباقورى عن منصبه (فى فبراير ١٩٥٩).

وفى ٢٤ أكتوبر ١٩٥٩ عُين أحمد عبدالله طعيمة وزيراً للأوقاف فى أثناء وزارة الوحدة الثانية، واحتفظ بذات المنصب فى الوزارة الثالثة للوحدة، وفى وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) ظل أحمد طعيمة وزيرا للأوقاف.

فلما شكل الرئيس عبدالناصر وزارته الثامنة عقب الانفصال فى أكتوبر ١٩٦١ عُين حسين الشافعى نائباً للرئيس ووزيراً للأوقاف والشئون الاجتماعية (وكانت هذه أول مرة يتولى فيها حسين الشافعي وزارة الأوقاف) وقد أضيفت إليه أيضاً شئون الأزهر.

ولما شكل على صبرى وزارته الأولى فى سبتمبر ١٩٦٢ عُين الدكتور محمد البهى وزيراً للأوقاف وشئون الأزهر، ولم يستمر الدكتور البهى طويلاً، إذ أنه لما شكل على صبرى وزارته الثانية فى مارس ١٩٦٤ عهد إلى المهندس أحمد عبده الشرباصى بمنصب نائب رئيس الوزراء للأوقاف وشئون الأزهر، فضلاً عن تعيينه وزيراً للأوقاف، وكان هذا أول عهد المهندس الشرباصى بوزارة الأوقاف.

والدكتور البهى واحد من ثلاثة وزراء للأوقاف فى عهد الثورة

لم يتولوا غيرها واقتصر توليهم لها على وزارة واحدة، أما الآخران فهما الإمام الأكبر عبد الحليم محمود، وأول وزراء الأوقاف فى عهد الثورة فؤاد شيرين باشا.

ولما شكل زكريا محيى الدين وزارته (أكتوبر ١٩٦٥) أصبح الشرباصى بمثابة أول نواب رئيس الوزراء، وعُين نائباً لرئيس الوزراء والشئون الاجتماعية وشئون الأزهر من دون أن يتولى أياً من الوزارتين، ولم يعُين للوزارتين وزراء، واكتفى بتعيين الدكتور أحمد خليفة نائباً للوزير فى الوزارتين وقد أوردنا رواية الدكتور خليفة نفسه عن هذا التعيين فى كتابنا «مذكرات وزراء الثورة».

ولما شكل المهندس محمد صدقى سليمان وزارته (سبتمبر ١٩٦٦) ترك المهندس الشرباصى الوزارة، وتولى الدكتور أحمد خليفة منصب وزير الأوقاف والشئون الاجتماعية، ولكنه خرج من الوزارة عند تشكيل الرئيس عبدالناصر لوزارته التاسعة عقب نكسة يونيو ١٩٦٧، وعُهد إلى حسين الشافعى بتولى منصب نائب الرئيس ووزير الأوقاف والشئون الاجتماعية وشئون الأزهر كذلك، واستمر هذا الوضع حتى وزارة عبدالناصر الثامنة فى مارس ١٩٦٨ فبقى حسين الشافعى نائب وحيداً للرئيس ووزيراً للأوقاف فحسب (بينما تولى ضياء الدين داود وزارة الشئون الاجتماعية) وعُين الدكتور عبدالعزيز كامل نائباً لوزير الأوقاف. وبهذا تولى حسين الشافعى وزارة الأوقاف ثلاث مرات فى ١٩٦١ وفى ١٩٦٧ وفى ١٩٦٨.

حتى إذا تمت انتخابات اللجنة التنفيذية العليا فى أكتوبر ١٩٦٨ وانتخب حسين الشافعى عضواً بها ترك الوزارة وتولى الدكتور عبدالعزيز كامل وزارة الأوقاف وشئون الأزهر كذلك (كوزير بعد أن كان نائباً للوزير) وبقى كذلك إلى مطلع عهد الرئيس السادات، وقد احتفظ الدكتور عبدالعزيز كامل بمنصبه فى وزارات الدكتور محمود فوزى الأربع، فلما شكل الدكتور عزيز صدقى وزارته (يناير ١٩٧٢) اختير الدكتور عبدالحليم محمود لتولى منصب وزير الأوقاف وشئون الأزهر، ولما شكل الرئيس السادات وزارته الأولى (مارس ١٩٧٣) عاد الدكتور عبدالعزيز كامل إلى الوزارة وتولى منصب نائب رئيس الوزراء للشئون الدينية كما عُين وزيراً للأوقاف، وعُين الشيخ عبدالعزيز محمد عيسى وزيراً لشئون الأزهر (هكذا فإن الشيخ عبدالحليم محمود وهو ثالث عالم أزهرى يتولى هذه الوزارة فى عهد الثورة عمل وزيراً فيما بين سلفه وخلفه فى ذات الوقت: عبدالعزيز كامل وعبدالعزيز كامل نفسه).

وقد بقى الوضع كذلك فى وزارة الرئيس السادات الثانية، وفى وزارة الدكتور عبدالعزيز حجازى، فلما شكل ممدوح سالم وزارته الأولى عُين الشيخ محمد السيد حسين الذهبى وزيراً للأوقاف وبقى كذلك فى وزارته الثانية، فلما شكل ممدوح سالم وزارته الثالثة فى نوفمبر ١٩٧٦، عُين الشيخ محمد متولى الشعراوى وزيراً للأوقاف ووزير دولة لشئون الأزهر فى وزارات ممدوح سالم الثالثة والرابعة والخامسة.

ولما شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته الأولى عُين الدكتور محمد عبدالرحمن بيصار وزيراً للأوقاف ووزير دولة لشئون الأزهر، ولكنه لم يلبث أن عُين فى يناير ١٩٧٩ أى بعد حوالى ثلاثة شهور شيخاً للأزهر خلفاً للدكتور عبدالحليم محمود، وكان تعيينه بدرجة نائب رئيس وزراء من يومها أصبحت شئون الأزهر منفصلة عن الأوقاف يتولاها رئيس الوزراء (أو وزير شئون مجلس الوزراء) وبذلك كان الدكتور بيصار آخر من تولى الوزارتين معاً، وقد خلفه الدكتور عبدالمنعم النمر كوزير للأوقاف (يناير ١٩٧٩) واحتفظ بالمنصب فى وزارة مصطفى خليل الثانية (يونيو ١٩٧٩).

وفى وزارة الرئيس السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) خلفه الدكتور زكريا البرى واحتفظ بالمنصب فى وزارة الرئيس مبارك الأولى فقط.

وفى وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين (يناير ١٩٨٢) عُين الشيخ جاد الحق على جاد الحق وزيراً للأوقاف لكنه لم يلبث إلا لأقل من ٣ شهور حيث عُين شيخاً للأزهر خلفاً للدكتور بيصار الذى توفى فى منصبه.

وبذلك فإن الشيخ جاد الحق هو والدكتور بيصار كانا بمثابة الوزيرين اللذين توليا وزارة الأوقاف لأقل من وزارة كاملة، وقد تركاها ليتوليا منصب شيخ الأزهر.

وعُين الشيخ إبراهيم الدسوقى وزيراً للأوقاف فى مارس

١٩٨٢ ، واحتفظ بالمنصب فى وزارة فؤاد محيى الدين الثانية فى أغسطس ١٩٨٢ .

وقد خلفه الدكتور الأحمدى أبو النور فى وزارتى كمال حسن على (يوليو ١٩٨٤) وعلى لطفى (أكتوبر ١٩٨٥) ثم الدكتور محمد على محجوب فى وزارات الدكتور عاطف صدقى الثلاث (نوفمبر ١٩٨٦ - يناير ١٩٩٦) ثم الدكتور محمود حمدى زقزوق فى وزارتى الدكتور كمال الجنزورى (يناير ١٩٩٦) والدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩).

الأوقاف والشئون الاجتماعية :

حدث هذا الارتباط بدءا من وزارة الرئيس عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) حيث أسندت الوزارتان معاً إلى نائب رئيس الجمهورية حسين الشافعى .

وفى وزارة زكريا محيى الدين عاد هذا الارتباط إلى الظهور وعُين أحمد عبده الشرباصى كنائب لرئيس الوزراء للأوقاف والشئون الاجتماعية ، وعُين معه نائب وزير فى الوزارتين وهو الدكتور أحمد خليفة . وفى الوزارة التالية وهى وزارة صدقى سليمان ، تولى أحمد خليفة شئون الوزارتين .

وفى وزارة عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧ - مارس ١٩٦٨)

عاد حسين الشافعى ليتولى الوزارتين معاً ومعهما شئون الأزهر أيضاً، فلما شكلت وزارة عبدالناصر العاشرة خلفه ضياء الدين داود فى الشئون الاجتماعية بينما بقيت الأوقاف فى حوزة حسين الشافعى.

الأوقاف والشئون الاجتماعية وشئون الأزهر :

كان هذا هو المسمى الذى ارتبط بحسين الشافعى فى وزارة عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧).

الأوقاف وشئون الأزهر :

حدث هذا الارتباط بعد ظهور وزارة شئون الأزهر وبعد صدور قانون تطوير الأزهر، وقد جمع حسين الشافعى بين الأوقاف وشئون الأزهر والشئون الاجتماعية فى وزارة عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١)، ثم جمع الدكتور محمد البهى بين الأوقاف وشئون الأزهر فى وزارة على صبرى الأولى، وكذلك جمعهما الشرباصى فى وزارة على صبرى الثانية. وعاد النص على شئون الأزهر مرتبطاً بالأوقاف مع تولى عبدالعزيز كامل الوزارة فى ٢٨ أكتوبر ١٩٦٨ وطيلة توليه، حتى خلفه الشيخ عبدالعزيز عيسى فى شئون الأزهر فى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣)، وبذا انفصلت الوزارتان.

وطيلة عهد ممدوح سالم عادت الوزارتان إلى الاجتماع مع كل من الشيخ الذهبى والشيخ الشعراوى، وإن كان مسمى منصب الشيخ الشعراوى قد أضيف فيه لفظ الدولة ليكون الأوقاف والدولة لشئون الأزهر.

وفى وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى اجتمعتا مع الدكتور محمد عبدالرحمن بيصار بنفس المسمى الذى كان مع الشيخ الشعراوى حتى يناير ١٩٧٩ فقط، حيث أسندت شئون الأزهر إلى المهندس سليمان متولى، ومنذ ذلك اليوم انفصلت الوزارتان ولم تجتمعا فى يد وزير واحد قط.

البترول :

[يشمل هذا المدخل أيضا: الدولة للبترول، والبترول والثروة المعدنية، والبترول والتعدين]

يمكن على سبيل الإجمال القول بأن هذه الوزارة كانت من الوزارات التى بدأ النص على وجود مجالها فى مارس ١٩٦٤ ثم خصص لها وزير دولة فى مايو ١٩٧١، وتولاها وزير مستقل بها دون أن يشاركه أحد فى الإشراف على شئونها منذ مارس ١٩٧٣ وحتى الآن.

وقد تميزت هذه الوزارة دون غيرها بثبات ملحوظ للذين تولوها، فمنذ استقل أحمد عز الدين بها واستقلت به فى مارس ١٩٧٣ لم يتعاقب عليها إلا أربعة وزراء فقط هم: أحمد عز الدين

هلال، وعبدالهادى قنديل، وحمدى البنبى، وسامح سمير فهمى. بل يمكن القول إنه طوال أكثر من ربع قرن (١٩٧٣ - ١٩٩٩) لم يتولها إلا ثلاثة فقط.

وفيما قبل ذلك، حين بدأ تمييز هذه الوزارة بوزير دولة بالإضافة إلى وزير الصناعة لم يتولها غير وزير دولة واحد هو على والى، وفيما قبل هذا وذاك فإنها لم تخرج عن نطاق ثلاثة وزراء متعاقبين للصناعة هم: عزيز صدقى، ومصطفى خليل، ومحمود يونس، ثم عزيز صدقى مرة ثانية.

وقد ورد أول نص على «وزير للبترول» فى تشكيل وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) حيث عُين الدكتور عزيز صدقى نائبا لرئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية ووزيراً للتعدين والبترول.. إلخ، وقد استقال الدكتور عزيز صدقى فى أغسطس ١٩٦٤ وأسندت مهام منصبه إلى الدكتور مصطفى خليل على سبيل النيابة.

وفى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) عُين الدكتور مصطفى خليل نائبا لرئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء ووزيراً لها، ولم يرد ذكر البترول فى قرار التشكيل الوزارى.

وفى وزارة المهندس صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) عُين المهندس محمود يونس نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للكهرباء

والبترول والتعدين .

وعند تشكيل وزارة الرئيس عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) تولى محمود يونس منصب وزير النقل والبترول والثروة المعدنية والإسكان والمرافق . ونحن نعرف أن عزيز صدقى عاد لتولى هذه الوزارة فى تعديل وزارى لم يشمل غيره أكتوبر ١٩٦٧ .

وفى وزارة الرئيس عبدالناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) أصبح منصب الدكتور عزيز صدقى : وزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية ، واحتفظ عزيز صدقى بهذه المناصب طيلة وزارات الدكتور محمود فوزى الأربع (أكتوبر ١٩٧٠ - يناير ١٩٧٢) بالإضافة إلى توليه منصبى نائب رئيس الوزراء ثم النائب الأول لرئيس الوزراء .

ولكن وزارة الدكتور فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١) ضمت وزيراً للدولة للبترول والثروة المعدنية هو المهندس على والى الذى احتفظ بالمنصب فى وزارة الدكتور فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) .

وحين شكل الدكتور عزيز صدقى وزارته خلفه الدكتور يحيى الملا كوزير للصناعة والبترول والثروة المعدنية ، على حين خرج المهندس على والى من الوزارة .

ومنذ وزارة الرئيس السادات الأولى بدأ الفصل بين الصناعة من ناحية وبين البترول من ناحية أخرى ، فقد تولى المهندس إبراهيم سالم محمدين وزارة الصناعة ، بينما تولى المهندس أحمد عز الدين هلال وزارة البترول والثروة المعدنية ، وفى وزارة الرئيس السادات

الثانية (أبريل ١٩٧٤) حدث نوع من التبديل والتوفيق فانتقلت الثروة المعدنية لتكون مع الصناعة بدلاً من أن تكون مع البترول، وسنرى هذا سيتكرر مرة بعد أخرى حتى لا يكاد الدارس يدرى له معنى، فتولى إبراهيم سالم محمدين الصناعة والتعدين، وتولى أحمد عز الدين هلال البترول فقط ليكون بذلك أول وزير ينفرد بالبترول دون الصناعة ودون الثروة المعدنية ودون غير ذلك من الوزارات الأخرى.

وقد ظلت الثروة المعدنية بعيدة عن البترول منذ ذلك الوقت وحتى خرج أحمد عز الدين هلال من الوزارة وخلفه عبدالهادى قنديل فى وزارة كمال حسن على (يوليو ١٩٨٤) فاستعادها للبترول، ومع هذا فلابد أن نشير إلى أن هذا الضم قد تم بطريقة أخرى فى الفترة التى ضم أحمد عز الدين هلال وزارة الصناعة إلى اختصاصه فى وزارتى ممدوح سالم الرابعة والخامسة حيث تولى هذه الوزارات الثلاث معاً.

وفى وزارة الدكتور عبدالعزيز حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) ظل المهندس أحمد عز الدين هلال وزيرا للبترول، وعُين وزير جديد (المهندس محمود على حسن) للصناعة والتعدين، وفى وزارات ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) والثانية (مارس ١٩٧٦) والثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) ظل أحمد عز الدين هلال وزيراً للبترول، بينما عُين وزير جديد (المهندس عيسى شاهين) للصناعة والتعدين.

وفى وزارتى ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) والخامسة

(مايو ١٩٧٨) جمع أحمد عز الدين هلال الوزارات الثلاث لأول مرة فى تاريخه هو (لا فى تاريخ هذه الوزارات) وأصبح وزيراً للصناعة والبترول والتعدين.

فلما شكل الدكتور مصطفى خليل وزارتيه (أكتوبر ١٩٧٨ ويونيو ١٩٧٩) عاد المهندس أحمد عز الدين هلال وزيراً للبترول فقط، بينما تولى المهندس إبراهيم عبدالرحمن عطاالله منصب وزير الصناعة والثروة المعدنية.

وفى وزارتى الرئيس السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) والرئيس مبارك الأولى (أكتوبر ١٩٨١) أصبح المهندس أحمد عز الدين هلال نائباً لرئيس الوزراء للإنتاج ووزيراً للبترول (بينما عُين المهندس طه زكى وزيراً للصناعة والثروة المعدنية).

وفى وزارتى الدكتور فؤاد محيى الدين الأولى (يناير ١٩٨٢) والثانية (أغسطس ١٩٨٢) احتفظ المهندس أحمد عز الدين هلال بذات المنصب وعُين وزير جديد للصناعة والثروة المعدنية (هو المهندس فؤاد أبو زغلة)، وقد تغير وزير الصناعة فى مارس ١٩٨٣، فأصبح هو المهندس محمد السيد الغرورى.

وعند تشكيل وزارة كمال حسن على فى يوليو ١٩٨٤ خرج المهندس أحمد عز الدين هلال من الوزارة بعد أكثر من ١١ عاما متصلة فى منصب وزير البترول (وقد ضم إليه الثروة المعدنية فى البداية، ثم انفرد بالبترول، ثم ضم إليه الصناعة والثروة المعدنية،

ثم انفرد بالبترول، وإن كان قد أصبح نائباً لرئيس الوزراء منذ مايو ١٩٨٠).

وقد خلفه فى الوزارة الكيميائى عبدالهادى قنديل كوزير للبترول والثروة المعدنية (بينما عُين وزير جديد للصناعة بمفردها)، وقد احتفظ عبد الهادى قنديل بمنصبه عند تشكيل وزارتى الدكتور عاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) والثانية (أكتوبر ١٩٨٧) وبقى حتى مايو ١٩٩١ حيث خلفه الدكتور حمدى البنبى كوزير للبترول، وفى وزارتى عاطف صدقى الثالثة والجنزورى الأولى ظل حمدى البنبى وزيراً للبترول بينما عادت الثروة المعدنية لتنضم إلى وزيرى الصناعة فى هاتين الوزارتين.

أما فى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر١٩٩٩) فقد أسندت هذه الوزارة إلى الوزير الجديد المهندس أمين سامح سمير فهمى.

البترول والثروة المعدنية :

حين دخل أحمد عز الدين هلال الوزارة فى مارس ١٩٧٣، عُين وزيراً للبترول والثروة المعدنية، لكنه فى الوزارة التالية وزارة السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) أصبح وزيراً للبترول فقط، وانضمت الثروة المعدنية إلى وزير الصناعة.

وفى وزارتى ممدوح سالم الرابعة والخامسة ضم أحمد عز الدين

هلال الصناعة والثروة المعدنية ولكنه عاد ليتولى البترول فقط منذ أكتوبر ١٩٦٨ . وظل هذا الوضع حتى يوليو ١٩٨٤ حين خرج أحمد عز الدين هلال وخلفه عبد الهادى قنديل، وطيلة تولى عبد الهادى قنديل للوزارة جمع بين البترول والثروة المعدنية .

البحث العلمى :

[يشمل هذا المدخل أيضا : الدولة للبحث العلمى]

كانت هذه الوزارة إحدى الوزارات الست التى أنشئت لأول مرة عند تشكيل وزارة الوحدة الرابعة (عبدالناصر السابعة) فى أغسطس ١٩٦١ .

وعلى مدى تاريخها تراوح وزراؤها بين جمعها مع وزارات أخرى (كالتعليم العالى أو التعليم أو التعليم والثقافة) أو الانفراد بها . وقد انفرد بها خمسة وزراء لم يتولوا غيرها من الوزارات، ومن بين هؤلاء الخمسة وزير لم يتولها إلا لوزارة واحدة وهو الدكتور أحمد رياض تركى، وأربعة تولوها دون غيرها من المناصب الوزارية ولكنهم تولوها لأكثر من وزارة وهم : صلاح هدايت، والدكتور أحمد مصطفى، والدكتور عبدالمعبود الجبيلى، والدكتورة فينيس كامل جودة .

وبالإضافة إلى هؤلاء الخمسة فإن وزيراً سادساً لم يتول غيرها

من الوزارات إلا على سبيل النيابة وهو الدكتور عادل عز الذى تولاها ما بين ١٩٨٦ و١٩٩٣، ولكنه جمع معها التعليم على سبيل النيابة (١٩٩٠ ـ ١٩٩١).

أما الذى جمع بينها وبين التعليم والثقافة (أى ضمن أربع وزارات) فواحد فقط هو الدكتور حسن إسماعيل.

أما الذى جمع بينها وبين التعليم العالى على حين تولى وزارة أخرى من قبل فهو الدكتور إسماعيل غانم الذى كان قد تولى وزارة الثقافة.

وأما الذى جمع بينها وبين التعليم (أى تولاها ضمن ثلاث وزارات) فواحد فقط هو الدكتور مصطفى كمال حلمى.

وأما اللذين جمعا بينها وبين التعليم العالى فهما الدكتوران: محمد فتحى محمد على، ومفيد شهاب.

وقد تولاها لأول مرة الوزير الجديد صلاح الدين هدايت (فى أغسطس ١٩٦١ فى وزارة الرئيس عبد الناصر السابعة التى هى آخر وزارات عهد الوحدة) وقد احتفظ بها فى وزارتى الرئيس عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) وعلى صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢).

وفى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) تولى هذه الوزارة الدكتور أحمد رياض تركى، ثم لم يرد لهذه الوزارة ذكر فى

وزارات زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) وصدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) وعبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧).

أما فى وزارة عبدالناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) فقد عُين الدكتور أحمد مصطفى أحمد وزيراً للبحث العلمى ليكون ثانى العلماء الذين تولوا هذه الوزارة، وقد احتفظ بهذا المنصب فى وزارتى الدكتور محمود فوزى الأولى والثانية (أكتوبر ١٩٧٠ ونوفمبر ١٩٧٠) وخلفه الدكتور عبدالوهاب البرلسى فى وزارة الدكتور محمود فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١).

ثم ألغيت هذه الوزارة عند تشكيل وزارة الدكتور محمود فوزى الرابعة فى سبتمبر ١٩٧١ بعد إعلان الدستور الدائم، وأنشئت أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، واختفى اسم هذه الوزارة من التشكيلات الوزارية التالية.

وفى وزارتى الرئيس السادات الثانية والدكتور حجازى عُين الدكتور إسماعيل غانم وزيراً للتعليم العالى والبحث العلمى (أبريل ١٩٧٤ - أبريل ١٩٧٥).

وعند تشكيل وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) عُين الدكتور محمد عبدالمعبود الجبيلى وزيراً للدولة للبحث العلمى والطاقة الذرية، وقد احتفظ الجبيلى بهذا المنصب طيلة وزارات ممدوح سالم الثلاث الأولى (أبريل ١٩٧٥ - أكتوبر ١٩٧٧).

ثم أسندت هذه الوزارة إلى الدكتور مصطفى كمال حلمى

لتكون ثالث الوزارات التى يتولاها مع التربية والتعليم والتعليم العالى، وقد احتفظ بالوزارات الثلاث طيلة وزارتى ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) والخامسة (مايو ١٩٧٨) تحت مسمى وزير التعليم والدولة للبحث العلمى.

وحين شكل مصطفى خليل وزارته الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) عُين الدكتور حسن إسماعيل وزيراً لأربع وزارات حيث عُين وزيراً للتعليم (أى التربية والتعليم والتعليم العالى) والبحث العلمى والثقافة، لكنه لم يلبث إلا إلى تشكيل وزارة مصطفى خليل الثانية فى يونيو ١٩٧٩ حيث عاد الدكتور مصطفى كمال حلمى ليتولى الوزارات الثلاث. ويحتفظ بوزارة البحث العلمى باستمرار حتى أكتوبر ١٩٨٥ حين شكل الدكتور على لطفى وزارته فأسند التعليم العالى والبحث العلمى إلى الدكتور محمد فتحى محمد على (أكتوبر ١٩٨٥ - نوفمبر ١٩٨٦).

وفى وزارتى الدكتور عاطف صدقى الأولى والثانية أسندت وزارة الدولة للبحث العلمى إلى الدكتور عادل عز (نوفمبر ١٩٨٦ - أكتوبر ١٩٩٣).

وفى وزارتى الدكتور عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) والجنزورى الأولى (يناير ١٩٩٦) تولت الدكتورة فينيس كامل جودة هذا المنصب كوزير دولة حتى أجرى تعديل وزارى لحكومة الدكتور الجنزورى (يوليو ١٩٩٧) فأسندت وزارتا التعليم العالى والدولة للبحث العلمى إلى الدكتور مفيد شهاب.

وقد احتفظ الدكتور مفيد شهاب بمنصبه فى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩).

البحث العلمى والطاقة الذرية :

كان هذا هو مسمى منصب الدكتور محمود عبدالمعبود الجبيلى الذى ظهر فى تشكيل وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥ - مارس ١٩٧٦).

البحرية :

كانت البحرية ترد مرتبطة باسم الحربية فى اسم الوزارة حتى تم الاقتصار على اسم الحربية.

البيئة : [انظر الدولة لشئون البيئة].

التأمينات الاجتماعية :

وردت الإشارة إلى هذه الوزارة لأول مرة فى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) وهى أبرز الوزارات التى أنشأها السادات

على الإطلاق، كما أنها بلورت أفضل أفكاره فى المجال الاجتماعى والتنمية البشرية.

وقد تولاها الدكتورحسن الشريف واحتفظ بها فى وزارتى السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) وحجازى (سبتمبر ١٩٧٤)، لكنه توفى فى نوفمبر ١٩٧٤ وخلفه فى هذه الوزارة وزير المالية محمد عبدالفتاح إبراهيم، وقد احتفظ بها فى وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥).

ثم ضمت هذه الوزارة إلى وزارة الشئون الاجتماعية وتولتهما الدكتورة عائشة راتب عند تشكيل وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) وحتى خلفتها فى تولى الوزارتين معاً الدكتورة آمال عثمان فى فبراير ١٩٧٧ وحتى التعديل الوزارى لحكومة الجنزورى (يوليو ١٩٩٧) حيث خلفتها السيدة مرفت تلاوى.

وفى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر١٩٩٩) خلفتها الدكتورة أمينة الجندى.

بهذا فإن أول وزير للتأمينات الاجتماعية كان هو الوزير الوحيد الذى تولى هذه الوزارة دون أن يجمع بينها وبين غيرها أو يتولى غيرها من الوزارات.

التأمينات والشئون الاجتماعية :

منذ جُمعت وزارتا الشئون الاجتماعية والتأمينات الاجتماعية مع الدكتورة عائشة راتب فى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦)، وهما مرتبطتان وتغير الاسم بالتالى المسمى إلى وزيرة التأمينات ووزيرة الشئون الاجتماعية، أو وزيرة التأمينات ووزيرة دولة للشئون الاجتماعية، وقد وصل الأمر إلى الاستقرار على مسمى التأمينات والشئون الاجتماعية فى عهد الرئيس مبارك .

وقد تولت الدكتورة عائشة راتب هاتين الوزارتين مجتمعتين فى مرتين، على حين تولت الشئون الاجتماعية فقط ٦ مرات، أما الدكتورة آمال عثمان فقد تولت هاتين الوزارتين مجتمعتين فى ١٥ وزارة ولم يختلف منصبها عن هذا، أما مرفت التلاوى فقد تولت الوزارتين معاً فى فترة زمنية تقل عن وزارة واحدة .

التجارة :

[انظر أيضا : التجارة والصناعة]

كانت وزارة التجارة والصناعة من الوزارات القديمة التى نشأت قبل الثورة، وقد أنشئت عام ١٩٣٥ فى عهد وزارة محمد توفيق نسيم باشا الثالثة، وكان أحمد نجيب الهلالى باشا أول وزير لها، وقد استمرت الوزارة تضم التجارة والصناعة معاً حتى ١٩٥٦ حين فصلت الصناعة واستقلت بوزارة، وبقيت الوزارة القديمة مقتصرة على التجارة التى أسندت فى ذلك الحين إلى محمد أبو نصير، الذى كان يتولى منصب نائب الوزير منذ ١٩٥٤ .

وبقى الوضع كذلك إلى أن شكلت وزارة الوحدة الأولى (مارس ١٩٥٨) فتولى أبو نصير الشئون البلدية والقروية، بينما ضمت التجارة إلى عبدالمنعم القيسونى (الذى كان وزيراً للمالية والاقتصاد) وأصبح وزيراً للاقتصاد والتجارة، بينما عُين وزير جديد للخزانة (المالية).

وفى وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) وردت الإشارة إلى وزارة الاقتصاد ووزارة الخزانة، بينما اختفى مسمى التجارة من التشكيلات الوزارية.

وعاد ليظهر فى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) بطريقة أخرى ومع وزارتين كان اسم التجارة الخارجية يأتى مرتبطاً بوزارة الاقتصاد، التجارة الداخلية مرتبطاً بوزارة التموين، وهو الوضع الذى استمر حتى أبريل ١٩٧٤ حين تولى النائب الأول لرئيس الوزراء (وهو الدكتور عبدالعزيز حجازى) وزارة الاقتصاد دون التجارة الخارجية بدون نص على ذلك فى قرار التشكيل الوزارى، وعُين وزير جديد للتجارة الخارجية هو فتحى المتبولى.

وفى الوزارة التالية وهى وزارة الدكتور حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) انضمت التجارة الخارجية (التى ترتبط بالاقتصاد) والتجارة الداخلية (التى ترتبط بالتموين) لتكوين ما سمى بوزارة التجارة وتولاها وزير التجارة الخارجية فى الوزارة السابقة وهو فتحى المتبولى، وأصبح مسمى منصبه وزير التجارة.

وبذا عاد إلى الوجود مسمى منصب وزير التجارة الذى اختفى طيلة الأعوام ١٩٥٨ - ١٩٧٤ .

وقد خلف فتحى المتبولى فى هذا المنصب طيلة وزارات ممدوح سالم الخمس زكريا توفيق عبدالفتاح (أبريل ١٩٧٥ - أكتوبر ١٩٧٨) وقد جمع بين هذه الوزارات الموحدة وبين وزارة التموين فى وزارات ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) والثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) والرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) .

وبعد هذا عادت الأمور فى وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) إلى ما كانت عليه قبل أبريل ١٩٧٤ لتكون التجارة الداخلية مرتبطة بالتموين، وعادت التجارة الخارجية لتكون مرتبطة بالاقتصاد، حتى شكل الدكتور الجنزورى وزارته (يناير ١٩٩٦) فأعلن عن ضم التجارة الخارجية إلى وزير التموين والتجارة الداخلية الدكتور أحمد جويلى الذى أصبح مسمى منصبه وزير التجارة والتموين .

ولكن هذا الوضع لم يستمر فى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩) وإنما عادت التجارة الخارجية لتنضم مع وزير الاقتصاد الدكتور يوسف بطرس غالى، بينما عين وزير جديد هو الدكتور حسن خضر للتموين والتجارة الداخلية، وليعود التموين متقدماً فى النص على التجارة الداخلية .

التجارة الخارجية :

ظلت هذه الوزارة منذ ظهر مسماها إلى الوجود فى مارس ١٩٦٤ مرتبطة دوماً بوزارة الاقتصاد التى أصبح اسمها «وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية».

وهكذا تولاها على التعاقب : الدكتوران عبد المنعم القيسونى، ومحمد لبيب شقير، وحسن عباس زكى، ومحمد عبدالله مرزبان وعبدالعزيز حجازى (كما هو موضح فى مدخل الاقتصاد).

وقد كان الوزير الوحيد الذى تولى وزارة التجارة الخارجية بمفردها هو فتحى أحمد المتبولى الذى عُين وزيراً للتجارة الخارجية فى حكومة الرئيس السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤).

ثم تولى فتحى المتبولى نفسه وزارة التجارة (بجناحيها) فى حكومة الدكتور عبدالعزيز حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) ثم عادت التجارة الخارجية لتكون مرتبطة بوزارة الاقتصاد على الدوام منذ وزارة الدكتور مصطفى خليل وتولاها حامد عبداللطيف السايح، ولم يرد ذكر هذه الوزارة فى وزارة الرئيس السادات الأخيرة (مايو ١٩٨٠) ولا وزارة الرئيس مبارك الأولى لسبب وجيه وطريف وهو طول مسمى منصب الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ووزير التخطيط والمالية والاقتصاد، لكنها عادت فى وزارة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الأولى لتكون مرتبطة مرة أخرى بالاقتصاد وتولاها على التعاقب

الدكاترة: فؤاد هاشم، ومصطفى السعيد، وسلطان أبو على، ويسرى مصطفى، ومحمود محمد محمود بيومى، وبقيت الأمور كذلك حتى شكل الدكتور الجنزورى وزارته (يناير ١٩٩٦) فضمها إلى وزير التموين والتجارة الداخلية الدكتور أحمد جويلى الذى أصبح وزيراً للتجارة والتموين.

ولكن الوضع لم يستمر هكذا فى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩)، وإنما عادت الأمور إلى الصيغة القديمة حيث أصبح وزير الاقتصاد الدكتور يوسف بطرس غالى وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية، بينما عين وزير جديد للتموين والتجارة الداخلية.

التجارة الداخلية :

ظلت هذه الوزارة طيلة عشر سنوات مرتبطة بوزارة التموين منذ ورد النص على وجودها فى وزارة على صبرى الثانية (١٩٦٤ - ١٩٧٤) أو منضمة للتجارة الخارجية لتكوين وزارة التجارة (١٩٧٤ - ١٩٧٨)، ثم عادت إلى الانضمام مع التموين (١٩٧٨ - ١٩٩٦)، ثم للانضمام مع التجارة الخارجية لتكوين التجارة (١٩٩٦ - ١٩٩٩).

ولم تنفرد هذه الوزارة أبداً بوزير، أى لم يحدث أبداً أن كان هناك وزير اسمه وزير التجارة الداخلية فحسب. وهذا على خلاف

التجارة الخارجية. (انظر: التجارة، التجارة الخارجية، التجارة والصناعة).

وقد تعاقب على هذه الوزارة منذ مارس ١٩٦٤ وحتى سبتمبر ١٩٧٤ وزراء التموين: كمال رمزى استينو، ومحمد نور الدين قرة، ومحمد عبدالله مرزبان، ومحمد حمدى عاشور، ومحمد عبدالله مرزبان (مرة ثانية بالنيابة) وفؤاد مرسى، وأحمد محمد ثابت، ومحمد هادى المغربى، وفى سبتمبر ١٩٧٤ أصبحت مع وزارة التجارة الخارجية تكونان وزارة التجارة التى تولاها فتحى المتبولى، وفى وزارات ممدوح سالم الخمس ظلت وزارة التجارة فى حوزة وزير واحد هو زكريا توفيق عبدالفتاح، وقد ضم معها وزارة التموين فى وزارات ممدوح سالم الثانية والثالثة والرابعة (على حين تولى التموين عبدالرحمن الشاذلى فى وزارة ممدوح سالم الأولى، وناصف طاحون فى وزارته الخامسة).

وفى وزارة مصطفى خليل عاد الوضع إلى الوضع القديم وضمت إلى التموين، وظلت هكذا منذ ذلك الحين وتوالى عليها كل من: ناصف طاحون، وأحمد نوح، وناجى شتلة، وجلال أبو الدهب، وأحمد جويلى، حتى أعاد الجنزورى (١٩٩٦) توحيد وزارتى التجارة فى وزارة واحدة وضمها هى والتموين مع الدكتور أحمد جويلى.

وفى وزارة الدكتور الجنزورى اختفى مسمى التجارة الداخلية ليظهر مسمى وزارة التجارة والتموين التى أسندت إلى الدكتور

أحمد جويلى ، لكن هذا الوضع لم يستمر فى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩) حيث عاد الوضع إلى ما كان عليه ، وعين وزير جديد للتموين والتجارة الداخلية كان هو الدكتور حسن على خضر .

وقد عرضت فى مقالى بجريدة الأخبار رؤية موضوعية وتاريخية حول هذا الموضوع تحت عنوان «وزارتان للتجارة أم وزارة واحدة» .

التجارة والصناعة :

تحتل هذه الوزارة الترتيب الثانى عشر من حيث الأقدمية بين الوزارات ، وقد أنشئت فى يونيو ١٩٣٥ ، وهى ثالث وزارة كبيرة ومستمرة تنشأ بعد بدايات النظام الوزارى (بعد الزراعة وبعد المواصلات) ، وقبل نشأتها كانت التجارة و الصناعة مصلحة تابعة لوزارة المالية.

كانت هذه الوزارة قريبة الشبه من وزارة الشئون الاجتماعية فى أنها لم تنفرد كثيراً بوزراء يتولونها هى بالذات دون غيرها من الوزارات ، وعلى مدى تاريخ إسناد هذه الوزارة قبل الثورة لا نرى ممن انفردوا بتوليها إلا أربعة ، اثنان تولياها لأكثر من وزارة وهما ممدوح رياض ومحمود سليمان غنام ولم يتوليا غيرها من المناصب الوزارية ، واثنان تولاها كل منهما لوزارة واحدة فقط وهما

عبدالرحمن عمر فى وزارة سرى باشا الثانية، وعبدالمعطى خيال فى وزارة سرى باشا الخامسة.

وقد كان أحمد نجيب الهلالى باشا هو أول من تولى هذه الوزارة، وقد تولى أحمد نجيب الهلالى باشا هذه الوزارة فى ١٨ يونيو ١٩٣٥، أى فى أثناء وزارة محمد توفيق نسيم باشا الثالثة وحتى نهايتها، ويبدو أن وجود الهلالى فى وزارة نسيم باشا كان أكبر من مجرد تولى منصب وزارى أو إضافة منصب آخر إليه، وقد بدأ الهلالى مناصبه الوزارية بتولى المعارف العمومية فى وزارة نسيم الثانية ثم أضاف إليها كما نرى التجارة والصناعة.

وقد خلفه فى هذه الوزارة حسن صبرى فى الوزارة التالية (وهى وزارة على ماهر باشا الأولى فى ٣٠ يناير ١٩٣٦)، وظل حسن صبرى يتولاها إلى نهاية هذه الوزارة.

ثم تولى عبد السلام فهمى جمعة باشا هذه الوزارة فى وزارتى النحاس باشا الثالثة (مايو ١٩٣٦) والرابعة (أغسطس ١٩٣٧)، وهكذا فإن أول وزيرين توليا هذه الوزارة الجديدة التجارة والصناعة قد وصلا إلى رئاسة الوزارة على حين وصل الثالث إلى رئاسة مجلس النواب.

فلما شكل محمد محمود باشا وزارته الثانية (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧) اختير أحمد كامل باشا وزيراً للتجارة والصناعة وبقى حتى شكل محمد محمود نفسه وزارته الثالثة (٢٧ أبريل ١٩٣٨)

فأسندت إلى مراد وهبة باشا، الذى بقى حتى شكل محمد محمود وزارته الرابعة (٢٤ يونيو ١٩٣٨) فأسندت إلى سابا حبشى باشا الذى احتفظ بها أيضاً فى وزارة على ماهر الثانية حتى نهايتها.

ولما شكل حسن صبرى باشا وزارته (وكانت ائتلافية) أسندت إلى إبراهيم عبد الهادى منذ بداية الوزارة (٢٧ يونيو ١٩٤٠) وحتى ٢١ سبتمبر ١٩٤٠) فقط حيث خرج السعديون من الوزارة ومنهم إبراهيم عبد الهادى بالطبع، وقد خلفه صليب سامى منذ ٢١ سبتمبر وحتى نهاية عهد الوزارة فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠.

واحتفظ صليب سامى بهذه الوزارة فى وزارة حسين سرى باشا الأولى التى تشكلت عقب الوفاة المفاجئة لحسن صبرى باشا (١٥ نوفمبر ١٩٤٠)، وقد بقى إلى ٢٦ يونيو ١٩٤٠ فقط، حيث خلفه رشوان محفوظ باشا الذى بقى حتى نهاية عهد هذه الوزارة (٣١ يوليو ١٩٤١).

وطيلة عهد وزارة حسين سرى باشا الثانية (٣١ يوليو ١٩٤١ - ٤ فبراير ١٩٤٢) تولى هذا المنصب وزير جديد كان هذا هو أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية وهو عبد الرحمن عمر بك، وبهذا تعاقب على هذه الوزارة عشرة وزراء فى أقل من سبع سنوات.

وعند تشكيل وزاررة النحاس باشا الخامسة (٤ فبراير ١٩٤٢) أسندت هذه الوزارة إلى كامل صدقى باشا، الذى احتفظ بها حتى شكل النحاس وزارته السادسة فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ فخلفه فيها

وزير قوى جديد تولى هذه الوزارة لأول مرة فى هذا اليوم ثم تولاها مرة ثانية فى آخر وزارات الوفد وهو محمود سليمان غنام، الذى احتفظ بها حتى شكل أحمد ماهر وزارته الأولى فى أكتوبر ١٩٤٤ فخلفه راغب حنا بك طيلة عهد هذه الوزارة.

فلما شكل الدكتور أحمد ماهر باشا وزارته الثانية فى يناير ١٩٤٥ عُين حفنى محمود وزيراً للتجارة والصناعة، واحتفظ بالمنصب طيلة عهد وزارة النقراشى التى شكلت عقب اغتيال أحمد ماهر فى فبراير ١٩٤٥ وحتى فبراير ١٩٤٦ .

فلما شكل إسماعيل صدقى باشا وزارته الثالثة فى ١٧ فبراير ١٩٤٦ أسندت هذه الوزارة إلى سابا حبشى الذى كان قد تولاها من قبل فى عهدى رئيسين آخرين للوزراء هما: محمد محمود باشا، وعلى ماهر باشا، وبذلك فإن سابا حبشى تولى هذه الوزارة ثلاث مرات فى ثلاث وزارات مع ثلاثة رؤساء، وهو نموذج بارز للوزراء المستقلين الذين يعملون فى نفس المجال وإن اختلفت الرئاسة، كما أنه يمثل النموذج الكلاسيكى بين هؤلاء بعمله مع هؤلاء الرؤساء الثلاثة

ومن الطريف أن شأنه شأن أحمد لطفى السيد ومحمد حلمى عيسى باشا قد عمل وزيراً لنفس الوزارة مع كل من محمد محمود باشا وإسماعيل صدقى باشا (التجارة والصناعة هنا فى مقابل الأوقاف فى حالة محمد حلمى عيسى باشا)، وهذا قد يوحى أن وزراء محمد محمود هم أنفسهم وزراء إسماعيل صدقى مع

اختلاف الزمان! وإن كانت القاعدة فى سابا حبشى باشا بدأت فى الوزارة الأخيرة على خلاف محمد حلمى عيسى فى الوزارة الأولى للرجلين.

ولم يلبث سابا حبشى باشا فى وزارة صدقى باشا إلا إلى ١٠ نوفمبر ١٩٤٦ حين أجرى تعديل فى وزارة إسماعيل صدقى الثالثة وخلفه صليب سامى باشا، الذى كان هو الآخر قد شغل المنصب فى وزارتين سابقتين هما وزارتا حسن صبرى وحسين سرى الأولى، أما سابا حبشى فقد استقال مع أحمد لطفى السيد ومحمد عبدالجليل سمرة فى ذلك اليوم.

ولما شكل النقراشى باشا وزارته الثانية فى ديسمبر ١٩٤٦ أسندت هذه الوزارة إلى عبد المجيد بدر، لكنه لم يلبث إلا إلى ١٨ فبراير ١٩٤٧ حيث أسندت الوزارة إلى وزير جديد هو ممدوح رياض الذى بقى حتى نهاية عهد هذه الوزارة، واستمر كذلك فى وزارة إبراهيم عبدالهادى التى شكلت عقب مصرع النقراشى باشا (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) ولم يتول ممدوح رياض من المناصب الوزارية غير هذه الوزارة فى هاتين الوزارتين، شأنه فى هذا شأن الوزير الوفدى محمود سليمان غنام باشا.

وفى وزارة حسين سرى الثالثة (يوليو ١٩٤٩) أسندت الوزارة إلى الوزير الوفدى مصطفى نصرت (كانت الوزارة ائتلافية).

أما فى وزارة حسين سرى الرابعة (نوفمبر ١٩٤٩) فقد أسندت

الوزارة إلى صليب سامى الذى تولاها من قبل ثلاث مرات فى وزارات: حسن صبرى باشا، وحسين سرى باشا الأولى، وإسماعيل صدقى باشا الثالثة.

ولما شكل الوفد وزارته الأخيرة (يناير ١٩٥٠) تولاها محمود سليمان غنام طيلة فترة هذه الوزارة السابعة للنحاس، وكان هو نفسه قد تولى هذه الوزارة طيلة وزارة النحاس السادسة أيضاً، وهو أحد اثنين لم يتوليا إلا هذه الوزارة، وإن كانا قد تولياها فى أكثر من وزارة، أما الثانى فهو ممدوح رياض.

وفى وزارة على ماهر باشا الثالثة (٢٧ يناير ١٩٥٢) أسندت وزارة التجارة والصناعة إلى إبراهيم عبد الوهاب بك لمدة عشرة أيام ثم إلى عبد الجليل العمرى طيلة الفترة الباقية من عمر الوزارة (٧ فبراير ١٩٥٢ ـ أول مارس ١٩٥٢).

وعاد صليب سامى باشا ليتولى هذه الوزارة للمرة الخامسة فى وزارة أحمد نجيب الهلالى (٢ مارس ١٩٥٢ ـ ٢ يوليو ١٩٥٢)، وبذا فإنه تولاها مع أربعة رؤساء وزارة.

ومن الطريف أن أحمد نجيب الهلالى نفسه كان أول وزير لهذه الوزارة كما قدمنا (سنة ١٩٣٥).

وفى وزارة سرى الخامسة (٢ يوليو ١٩٥٢) أسندت إلى عبدالمعطى خيال، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو ثانى اثنين اقتصر توليهما للمناصب الوزارية على هذه

الوزارة، أما الأول فهو عبدالرحمن عمر (فى وزارة سرى الثانية).

وفى وزارة الهلالى باشا الثانية (٢٢ يوليو ١٩٥٢) أسندت إلى محمد فريد زعلوك.

ثم أسندت هذه الوزارة فى وزارة على ماهر باشا الرابعة والأخيرة إلى إبراهيم عبدالوهاب الذى تولاها للمرة الثانية، وهو بهذا أول وزير للتجارة والصناعة فى عهد الثورة فى وزارة على ماهر باشا الرابعة (وكان يجمع بين هذه الوزارة وبين وزارة التموين).

فلما شكل الرئيس محمد نجيب وزارته الأولى فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ أسندت هذه الوزارة إلى الدكتور محمد صبرى منصور، لكنه لم يلبث أن تركها فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ليتولى وزارة التموين، وليخلفه فى هذه الوزارة الوزير الجديد الدكتور حلمى بهجت بدوى.

وقد احتفظ الدكتور حلمى بهجت بدوى بهذه الوزارة فى وزارة الرئيس محمد نجيب الثانية (١٨ يونيو ١٩٥٣) وتولى وزارة التموين بالإضافة إليها على سبيل الندب، وبعد أسابيع قليلة (١٣ يوليو ١٩٥٣) عُين معه الدكتور حسن أحمد بغدادى كنائب لوزير التجارة والصناعة، ونائب لوزير التموين، وفى ٨ فبراير ١٩٥٤ رفضت استقالة الدكتور حلمى بهجت بدوى وعُين وزيراً للدولة للشئون السياسية، وعُين الدكتور حسن أحمد بغدادى وزيرا

للتموين والتجارة والصناعة.

واحتفظ الدكتور حسن بغدادى بهذا المنصب فى وزارتى الرئيس جمال عبدالناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) والرئيس محمد نجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤) إلى أن شكل الرئيس عبدالناصر وزارته الثانية فى أبريل ١٩٥٤ فتولى هذه الوزارة الدكتور حسن مرعى وبقى كذلك حتى استقال فى٢٩ يونيو١٩٥٥ وخلفه محمد ابونصير الذى احتفظ بمنصبه حتى شكل الرئيس عبدالناصر وزارته الثالثة فى يونيو ١٩٥٦ بعد انتخابه رئيساً للجمهورية، وفصلت الوزارتان فاستقلت وزارة الصناعة وأصبح الدكتور عزيز صدقى أول وزير لها، وتولى محمد أبو نصير وزارة التجارة.

وكان أبو نصير قد عُين نائباً لوزير التجارة والصناعة فى نفس اليوم الذى عُين فيه الدكتور حسن مرعى وزيراً للتجارة والصناعة (١٧ أبريل ١٩٥٤).

وقد بقى الوضع كذلك أى وزارة تجارة مستقلة بوزير هو أبو نصير حتى قامت دولة الوحدة وشكلت وزارتها الأولى فى مارس ١٩٥٨ وتولى القيسونى منصب وزير الاقتصاد والتجارة

[انظر: وزارة التجارة، وزارة الاقتصاد].

التخطيط :

من بين مَنْ بدأوا مناصبهم الوزارية بهذه الوزارة وصل واحد فقط إلى رئاسة الوزارة وهو الدكتور كمال الجنزورى .

ومن بين الذين تولوها جميعاً لم ينفرد بتوليها دون غيرها من الوزارات إلا أربعة هم : أحمد على فرج ، والسيد جاب الله السيد ، وإسماعيل صبرى عبدالله ، ومحمد محمود الإمام .

ولم يحدث أن أحداً تولاها لوزارة واحدة فقط أو لأقل من وزارة ، وإن كان هذا لا يمنع أن التعديلات الوزارية قد شملتها أكثر من مرة فى وسط عمر الوزارة كما حدث مع الدكتور محمد محمود الإمام والدكتور كمال الجنزورى والبشرى .

ورد أول ذكر لهذه الوزارة كوزارة دولة فى وزارة عبدالناصر الثالثة (يونيو ١٩٥٦) حيث أسندت إلى عبداللطيف البغدادى .

وفى ٢٠ أغسطس ١٩٥٧ (أى بعد انتخاب عبداللطيف البغدادى لرئاسة مجلس الأمة) نُدب الدكتور عبدالمنعم القيسونى لتولى أعمال وزير الدولة للتخطيط .

وفى ٣ نوفمبر ١٩٥٧ عين حسين الشافعى وزير الشئون الاجتماعية والعمل كوزير دولة للتخطيط .

وفى وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) نص القرار الجمهورى الصادر بتشكيل الوزارة على أن نائب رئيس الجمهورية عبداللطيف

البغدادى وزير للتخطيط أيضاً، ولم يعين وزير تنفيذى لهذه الوزارة.

وفى وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) نص القرار الصادر بتشكيل الوزارة على أن عبداللطيف البغدادى نائب لرئيس الجمهورية للتخطيط، وضمت الوزارة أيضاً المهندس أحمد على فرج وزيراً للدولة للتخطيط، وقد احتفظ المهندس أحمد فرج بهذا المنصب فى وزارة الرئيس عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١)، كما أصبح البغدادى فى هذه الوزارة نائباً لرئيس الجمهورية للإنتاج ووزيراً للخزانة والتخطيط، وهكذا فإنه فى هاتين الوزارتين كان لهذه الوزارة وزيران.

أما فى وزارة على صبرى الأولى فقد أصبح الدكتور عبدالمنعم القيسونى وزيراً للخزانة والتخطيط، وعين الدكتور محمد لبيب شقير نائباً لوزير التخطيط.

وفى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) أصبح الدكتور محمد لبيب شقير وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية والتخطيط مع وجود الدكتور القيسونى كنائب لرئيس الوزراء، واستمر الوضع كذلك فى وزارة زكريا محيى الدين، لكنه - أى لبيب شقير - فى وزارة صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) عاد وزيراً للتخطيط فقط، بينما عين حسن عباس زكى وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية وخرج الدكتور القيسونى من الوزارة.

وفى وزارة عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) دخل الدكتور عبدالمنعم القيسونى الوزارة بعدما كان قد تركها فى وزارة صدقى سليمان وأصبح وزيراً للتخطيط، أما الدكتور محمد لبيب شقير فقد تولى وزارة التعليم العالى وانتهى عهده بهذا القطاع منذ ذلك الحين .

وفى وزارة الرئيس عبدالناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) عين الدكتور سيد جاب الله السيد وزيراً للتخطيط ليكون أول الزراعيين الذين تولوا هذا المنصب، وقد احتفظ بهذا المنصب طيلة سبع وزارات حتى أبريل ١٩٧٤ ، لكنه كان ينفرد بهذه الوزارة فى وزارة عبدالناصر الأخيرة (مارس ١٩٦٨) ووزارتى الدكتور فوزى الأولى والثانية (أكتوبر ١٩٧٠ ، ونوفمبر ١٩٧٠)، ثم إنه فى الوزارتين الثانية والثالثة (نوفمبر ١٩٧٠ ، ومايو ١٩٧١) عين معه الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله كنائب وزير، وفى وزارتى الدكتور عزيز صدقى والرئيس السادات الأولى (يناير ١٩٧٢ ، ومارس ١٩٧٣) ظل الدكتور السيد جاب الله وزيراً للتخطيط، على حين عُين الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله كوزير دولة للتخطيط .

وفى وزارتى الرئيس السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) والدكتور حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) شغل الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله بمفرده منصب وزير التخطيط .

وفى وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) عين الدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن وزيراً للتخطيط .

فى وزارته الثانية (مارس ١٩٧٦) عين الدكتور محمد محمود الإمام وزيراً للتخطيط ، واحتفظ بالمنصب عند تشكيل ممدوح سالم لوزارته الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) على الرغم من وجود مجموعة اقتصادية جديدة برئاسة الدكتور عبدالمنعم القيسونى ، غير أنه (أى الدكتور الإمام) ترك المنصب فى أثناء الوزارة (فى أبريل ١٩٧٧) ، وخلفه الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد الذى ترك المنصب هو الآخر بعد شهور قليلة عند تشكيل وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) ، وفيها تولى الدكتور عبدالمنعم القيسونى نفسه منصب وزير التخطيط بالإضافة إلى منصب نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية .

وفى وزارة ممدوح سالم الخامسة (مايو ١٩٧٨) ترك الدكتور القيسونى الوزارة نهائيا ، وعاد الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد ليشغل منصب وزير التخطيط فى هذه الوزارة .

وفى وزارتى الدكتور مصطفى خليل الأولى والثانية بقى عبد الرزاق عبد المجيد وزيراً للتخطيط أيضاً ، فلما شكل الرئيس السادات وزارته الأخيرة (مايو ١٩٨٠) تولى الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد نفسه منصب نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط والمالية والاقتصاد ، وحين عين معه وزيرا دولة فى يناير ١٩٨١ كانا للمالية

والاقتصاد وظل هو بمفرده فى وزارة التخطيط، واحتفظ عبدالزاق عبدالمجيد بهذا المنصب بالطبع فى وزارة الرئيس مبارك الأولى.

وخلفه الدكتور كمال الجنزورى فى وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الأولى (يناير ١٩٨٢)، وظل محتفظاً بهذا المنصب إلى أن عين بدرجة نائب رئيس وزراء ووزيراً للتخطيط فى وزارة الدكتور على لطفى (سبتمبر ١٩٨٥)، وظل محتفظاً بوضعه هذا حتى اختير رئيساً للوزراء وشكل وزارته فى يناير ١٩٩٦ فاحتفظ أيضاً بالتخطيط، وعين معه ظافر البشرى كوزير دولة للتخطيط، وفى التعديل الوزارى الذى أجرى فى يوليو ١٩٩٧ أضيفت وزارة التعاون الدولى إلى التخطيط فى منصبى كل من الدكتور الجنزورى رئيس الوزراء نفسه وظافر البشرى وزير الدولة، وبقى الوضع كذلك حتى شكل الدكتور عاطف عبيد وزارته فى أكتوبر ١٩٩٩ فعين وزير جديد هو الدكتور أحمد محروس الدرش وزيراً للتخطيط ووزير دولة للتعاون الدولى.

وبهذا حقق الدكتور الجنزورى الرقم القياسى فى البقاء فى هذه الوزارة، ويُعد الجنزورى بمثابة الوزير الحادى عشر بين وزراء التخطيط الاثنى عشر الذين تعددت ثقافاتهم الأولى ما بين الحربية (حسين الشافعى) والطيران (عبد اللطيف البغدادى) والعلوم (إبراهيم حلمى عبدالرحمن) والحقوق (محمد لبيب شقير، وإسماعيل صبرى عبدالله) والتجارة (القيسونى، وعبدالرزاق عبدالمجيد، ومحمد محمود الإمام، وأحمد الدرش) والزراعة

(السيد جاب الله، وكمال الجنزورى) والهندسة (أحمد على فراج). ومع هذا فقد عمل عدد من هؤلاء مديرين لمعهد التخطيط القومى قبل أو بعد توليهم الوزارة كالدكتور إسماعيل صبرى عبدالله والدكتور محمد محمود الإمام والدكتور كمال الجنزورى، وقد احتفظ الجنزورى بمنصب مدير معهد التخطيط القومى وبرئاسة بنك الاستثمار القومى طيلة توليه المنصب الوزارى.

التخطيط والمالية والاقتصاد :

حدث هذا الجمع عندما جمع الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد هذه المناصب بالإضافة إلى منصبه كنائب لرئيس الوزراء فى وزارتى الرئيس السادات الأخيرة والرئيس مبارك الأولى.

التدريب : [يشمل التدريب المهنى]

ورد لفظ التدريب (ثم تعبير التدريب المهنى) بالملازمة للقوى العاملة منذ تولاها عبداللطيف بلطية فى وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥).

التربية والتعليم :

[انظر أيضا : المعارف العمومية، التعليم، التعليم والبحث العلمى]

لم يحدث أن أحداً ممن بدأوا مناصبهم الوزارية فى عهد الثورة بهذه الوزارة قد تولى رئاسة الوزارة، أما فيما قبل الثورة فقد صعد ستة ممن بدأوا مناصبهم الوزارية بالمعارف العمومية إلى رئاسة الوزارة كما أشرنا تحت عنوان «المعارف العمومية» وهم: سعد زغلول، والبارودى، وأحمد ماهر، وعلى ماهر، وأحمد نجيب الهلالى، ويحيى إبراهيم.

وفى عهد الثورة وصل أحد الذين بدأوا مناصبهم بهذه الوزارة إلى منصب نائب رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشورى، بينما مر رئيس وزراء واحد فقط بالتربية والتعليم وهو كمال الدين حسين، وذلك فى مقابل سبعة من رؤساء الوزارات قبل الثورة الذين مروا فى مناصبهم الوزارية بهذه الوزارة وهم: مصطفى رياض باشا، وحسين فخرى باشا، وعدلى يكن باشا، وحسين رشدى باشا، وأحمد زيور باشا، ومحمد سعيد باشا، ومحمود فهمى النقراشى باشا.

أى أنه من بين ٢٩ رئيس وزراء فيما قبل الثورة تولى ١٣ منهم وزارة المعارف سواء فى بداية عهدهم بالمناصب الوزارية، أو فى أثناء رحلتهم مع هذه المناصب.

على حين أنه من بين عشرين رئيساً للوزراء فى عهد الثورة فإن أحداً باستثناء كمال الدين حسين لم يتول هذه الوزارة!!

وقد أطلق هذا الاسم على وزارة المعارف فى أثناء وزارة الرئيس جمال عبدالناصر الثانية، وذلك طبقا لمرسوم صدر فى سبتمبر ١٩٥٤ بعدما عين كمال الدين حسين وزيراً للمعارف ببضعة أيام (عُين فى نهاية أغسطس ١٩٥٤)، وبذا فإن كمال الدين حسين هو آخر وزراء المعارف وأول وزراء التربية والتعليم، وقد ظل كمال الدين حسين محتفظاً بهذه الوزارة حتى وزارة الوحدة الأولى.

أما فى وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) فقد أصبح كمال الدين حسين وزيراً مركزياً للتربية والتعليم، وعين الأستاذ أحمد نجيب هاشم كوزير تنفيذى للتربية والتعليم فى الإقليم المصرى، وهو واحد من أربعة وزراء للتربية فى عهد الثورة لم يتولوا غيرها من المناصب الوزارية وهم: إسماعيل القبانى، وأحمد نجيب هاشم، والسيد يوسف، وعلى عبدالرازق.

وفى وزارة الوحدة الثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) جمع كمال الدين حسين بين هذه الوزارة المركزية وبين رئاسة المجلس التنفيذى فى الإقليم المصرى، وأصبح وزيراً لشئون الإدارة المحلية فى الإقليم المصرى كذلك وبقى أحمد نجيب هاشم وزيراً تنفيذياً للتربية والتعليم فى الإقليم المصرى.

وفى وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) ترك كمال الدين

حسين التربية والتعليم وأصبح نائباً لرئيس الجمهورية للإدارة المحلية، وتولى السيد يوسف لأول مرة منصب وزير التربية والتعليم، وقد احتفظ به فى الوزارات التالية (عبدالناصر الثامنة، وعلى صبرى الأولى، والثانية، وزكريا محيى الدين، وصدقى سليمان)، أى طيلة ٦ وزارات، وهو واحد من ستة وزراء للتربية فى عهد الثورة لم يتولوا غيرها من المناصب الوزارية وهم: إسماعيل القبانى، وأحمد نجيب هاشم، والسيد يوسف، وعلى عبدالرازق، بالإضافة إلى الوزيرين اللذين لم يكملا فى هذه الوزارة عهد وزارة كاملة وهما: الدكتوران محمد عوض محمد ومحمد حلمى مراد، ومنصور حسين، والوزيرين اللذين قضيا فيها وزارة واحدة فقط وهما: عبد السلام عبد الغفار، ومنصور حسين.

ثم تولى الدكتور عبد العزيز السيد هذه الوزارة فى وزارة عبد الناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) لكنه لم يمكث إلا ستة شهور، وخلفه الدكتور محمد حلمى مراد فى وزارة عبدالناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) لكنه أقيل (يوليو ١٩٦٩) وخلفه وزير السياحة الدكتور محمد حافظ غانم.

ومن الجدير بالذكر أن الدكتور محمد حلمى مراد هو ثانى اثنين من وزراء التربية والتعليم فى عهد الثورة لم يكملا فى هذه الوزارة عهد وزارة كاملة، أما الأول فهو الدكتور محمد عوض محمد.

وقد بقى الدكتور محمد حافظ غانم وزيراً للتربية والتعليم طيلة وزارات الدكتور محمود فوزى الأربع، ثم خلفه الأستاذ على عبدالرازق فى وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) ليكون بذلك ثانى شخصية من بين القادة الإداريين فى التعليم العالى الذين تولوا هذه الوزارة (بعد أحمد نجيب هاشم، بيد أن الأستاذ أحمد نجيب هاشم كان معلماً فى الأصل، أما الأستاذ على عبدالرازق فيمثل الإدارى الوحيد فى هذا المنصب.

وقد احتفظ على عبدالرازق بمنصبه فى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣).

ثم خلفه الدكتور مصطفى كمال حلمى فى وزارة الرئيس السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) وظل بمثابة الوزير التقليدى لهذه الوزارة حتى ١٩٨٤ حين خلفه الدكتور عبدالسلام عبدالغفار، بعدما بقى مصطفى كمال حلمى وزيراً لها قرابة ١٠ سنوات (باستثناء فترة قصيرة هى فترة وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى من أكتوبر ١٩٧٨ وحتى يونيو ١٩٧٩ حيث تولى الدكتور حسن إسماعيل هذه الوزارة)، وهو ما فاق به الدكتور مصطفى كمال حلمى كل الوزراء الذين تولوا هذه الوزارة على مدى تاريخها الطويل ما عدا حسين فخرى باشا الذى لا يزال صاحب أطول فترة فى تولى هذه الوزارة.

ولم يطل عهد الدكتور عبدالسلام عبدالغفار لأكثر من وزارة

كمال حسن على، حيث خلفه الأستاذ منصور حسين فى وزارة الدكتور على لطفى (سبتمبر ١٩٨٥). ومن الجدير بالذكر أن هذين الوزيرين دون غيرهما من وزراء التربية والتعلم فى عهد الثورة، هما الوحيدان اللذان توليا هذه الوزارة لوزارة واحدة كاملة فقط.

ثم عين الدكتور أحمد فتحى سرور كوزير للتعليم فى وزارتى الدكتور عاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) والثانية (أكتوبر ١٩٩٣) إلى أن اختير رئيساً لمجلس الشعب (ديسمبر ١٩٩٠) فخلفه الدكتور عادل عز على سبيل الانتداب (ديسمبر ١٩٩٠)، ثم الدكتور حسين كامل بهاء الدين (مايو ١٩٩١).

وبذا يمكن القول إن هذه الوزارة على خلاف الوزارات الأخرى قد حظيت بالاستقرار فى عهد الرئيس السادات، بينما عانت من القلق نسبياً فى عهدى الرئيس عبدالناصر والسنوات العشر الأولى من عهد الرئيس مبارك.

وقد احتفظ الدكتور حسين كامل بهاء الدين بمنصب وزير التعليم فى وزارتى صدقى الثالثة (نوفمبر ١٩٩٣) والجنزورى (يناير ١٩٩٦) حتى أجرى التعديل الوزارى فى وزارة الدكتور الجنزورى (يوليو ١٩٩٧) فتولى الدكتور مفيد شهاب وزارة التعليم العالى بينما بقى الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزيراً للتربية والتعليم، وقد احتفظ حسين كامل بهاء الدين بمنصبه أيضاً فى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩).

التشغيل :

ورد لفظ التشغيل مقترناً باسم وزارة القوى العاملة فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) وتولى هذه الوزارة السيد أحمد أحمد العماوى، وفى الوزارة التالية (الجنزورى : يناير ١٩٩٦) اختفى هذا اللفظ الذى لم يكن يقصد به فيما يبدو أكثر من توسيع العبارة، وإن كانت التصريحات السياسية المواكبة لتشكيل الوزارة قد أعلنت أن المقصود هو إعطاء أهمية خاصة لقضية البطالة!

التشييد :

انظر الإسكان و التشييد.

التعاون الاقتصادى :

ورد أول ذكر لهذه الوزارة كوزارة دولة فى وزارة الدكتور عبدالعزيز حجازى حيث عين الدكتور طاهر أمين وزير دولة للتعاون الاقتصادى (سبتمبر ١٩٧٤)، وفى وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) عين الدكتور محمد زكى شافعى وزيراً للاقتصاد والتعاون الاقتصادى، واحتفظ بذات المنصب فى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦).

وقد خلف الدكتور محمد زكى شافعى فى منصب وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى الدكتور حامد السايح فى وزارات : ممدوح سالم الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) والرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) والخامسة (مايو ١٩٧٨).

أما فى وزارتى الدكتور مصطفى خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) والثانية (يونيو ١٩٧٩) فقد ضمت التجارة الخارجية إليه وأصبح مسمى المنصب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى، وعين وزير دولة للتعاون الاقتصادى والتمويل الخارجى كان هو على جمال الناظر الذى كان رئيساً لهيئة الاستثمار.

ثم اختفت عبارة «التعاون الاقتصادى» من التشكيلات الوزارية بدءا من وزارة السادات الثالثة فى مايو ١٩٨٠، وعاد النص على التعاون لكن موصوفاً بالتعاون الدولى ومرتبطاً بالاستثمار منذ يناير ١٩٨٢.

التعاون الدولى :

ورد ذكر التعاون الدولى بدءا من وزارة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الأولى (يناير ١٩٨٢)، وقد أسند إلى نائب رئيس الوزراء محمد عبد الفتاح إبراهيم ثم إلى الدكتور وجيه شندى (وزير الاستثمار) فى وزارة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الثانية (أغسطس ١٩٨٢)، وكان ذكر التعاون الدولى فى هاتين الوزارتين

معطوفاً على الاستثمار، ثم أسند إلى الدكتور كمال الجنزورى وزير التخطيط فى وزارات كمال حسن على (يوليو ١٩٨٤)، وعلى لطفى (سبتمبر ١٩٨٥)، وعاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦)، ثم تولى رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقى هذه الوزارة بنفسه وعُين معه الدكتور موريس مكرم الله كوزير دولة فى وزارة عاطف صدقى الثانية (أكتوبر ١٩٨٧).

ثم تولاها رئيس الوزراء الدكتور عاطف صدقى، وعين معه يوسف بطرس غالى كوزير دولة للتعاون الاقتصادى فى وزارته الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣)، وكان يوسف بطرس غالى قد دخل مجلس الوزراء منذ أبريل ١٩٩٣ كوزير دولة فى مجلس الوزراء.

ثم أسندت هذه الوزارة إلى وزيرة الاقتصاد الدكتورة نوال التطاوى فى حكومة كمال الجنزورى (يناير ١٩٩٦)، وفى التعديل الوزارى الذى أجرى لوزارة الدكتور الجنزورى (يوليو ١٩٩٧) تولى الدكتور الجنزورى بنفسه وزارة التعاون الدولى وأضيف التعاون أيضاً كوزارة دولة لظافر البشرى الذى أصبح وزيراً للدولة للتخطيط والتعاون الدولى (لأول مرة).

وبقى الوضع كذلك حتى شكل الدكتور عاطف عبيد وزارته فى أكتوبر ١٩٩٩ فتولى وزير جديد هو الدكتور أحمد محروس الدرش منصب وزير التخطيط والدولة للتعاون الدولى.

التعدين :

ورد لفظ التعدين بديلاً عن «الثروة المعدنية» فى عدة وزارات من دون أى قصد إلى الاختلاف فى المعنى أو المدلول .

التعليم :

منذ وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) ضمت وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالى فى منصب وزارى واحد تولاه الدكتور مصطفى كمال حلمى وأصبح مسمى منصبه وزير التعليم، وقد ظل الوضع هكذا حتى ضمت وزارة البحث العلمى إليه أيضاً فى وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) وأصبح مسمى منصبه التعليم والدولة للبحث العلمى، فكانت الكلمة الأولى من هذه الجملة تعنى وزارتين، والكلمات الثلاث التالية تعنى وزارة دولة فقط .

وحين خلفه الدكتور حسن إسماعيل فى وزارة مصطفى خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) أضيفت إليه الثقافة لتكون رابع وزارة، وظلت كلمة التعليم ترمز للوزارتين، وعاد الدكتور مصطفى كمال حلمى ليتولى منصبه السابق وليبقى فيه كما ذكرنا فى الحديث عن وزارتى التربية والتعليم والتعليم العالى إلى أن شكل كمال حسن على وزارته فانفرد مصطفى كمال حلمى بوزارتى التعليم العالى

والبحث العلمى، وعين الدكتور عبدالسلام عبدالغفار وزيراً للتربية والتعليم، وبذلك انفصلت الوزارتان واختفى مسمى التعليم.

وحدث نفس الشىء فى وزارة على لطفى حيث كان هناك وزير للتربية (منصور حسين) ووزير للتعليم العالى والبحث العلمى (د. محمد فتحى محمد على).

ومنذ وزارة عاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) عاد لفظ التعليم إلى التشكيلات الوزارية حيث تولى الدكتور أحمد فتحى سرور الوزارتين بمسمى وزير التعليم إلى أن خلفه الدكتور عادل عز (ندباً فى ديسمبر ١٩٩٠)، فالدكتور حسين كامل بهاء الدين فى مايو ١٩٩١، وحتى التعديل الوزارى لوزارة الدكتور الجنزورى (يوليو ١٩٩٧) حيث عين الدكتور مفيد شهاب وزيراً للتعليم العالى وللدولة للبحث العلمى، بينما عاد مسمى التربية والتعليم للظهور وبقى الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزيراً للتربية والتعليم، وقد احتفظ الدكتوران حسين كامل بهاء الدين ومفيد شهاب بمنصبيهما فى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩).

وعلى هذا فإن الوزير الوحيد الذى لم يتول إلا «التعليم» طيلة عهده بالمناصب الوزارية هو الدكتور أحمد فتحى سرور.

التعليم العالى :

من بين مَنْ بدأوا مناصبهم الوزارية بهذه الوزارة من وصل إلى رئاسة مجلس الشعب وهو الدكتور محمد كامل ليلة، أما الدكتور أحمد فتحى سرور الذى وصل أيضاً إلى رئاسة مجلس الشعب فقد بدأ بهذه الوزارة ضمن وزارتين بدأ بهما معاً ، ومن بين الذين مروا بهذه الوزارة من وصل أيضاً إلى رئاسة مجلس الأمة وهو الدكتور محمد لبيب شقير، ومن بين الذين مروا بهذه الوزارة من وصل أيضاً إلى رئاسة مجلس الشورى وهو الدكتور مصطفى كمال حلمى، واثنان وصلا إلى منصب نائب رئيس الوزراء وهما الدكتوران محمد حافظ غانم، ومصطفى كمال حلمى.

وعلى مدى تاريخ هذه الوزارة حدث الجمع بينها وبين التربية والتعليم عدة مرات، وبينها وبين البحث العلمى عدة مرات أخرى، وبين الوزارات الثلاث فى عدة مرات أخرى ، وبين الوزارات الثلاث مع الثقافة فى مرة واحدة . . أما الذين لم يتولوا من المناصب الوزارية إلا هذه الوزارة فأربعة تولاها أحدهم لأكثر من وزارة وهو الدكتور محمد مرسى أحمد، وتولاها الثلاثة الآخرون لوزارة واحدة فقط وهم الدكاترة : حسين محمد سعيد (فى وزارة زكريا محيى الدين)، وشمس الدين الوكيل (فى وزارة عزيز صدقى)، ومحمد كامل ليلة (فى وزارة السادات الأولى).

ومن الطريف أن اثنين بدءا بها ثم توليا وزارات أخرى بعدها

وهما عبدالعزيز السيد الذى خرج من الوزارة ثم عاد ليتولى التربية والتعليم، وعبدالوهاب البرلسى الذى تركها فى أحد التعديلات ليتولى البحث العلمى.

وقد أنشئت وزارة التعليم العالى لأول مرة عند تشكيل وزارة الوحدة الرابعة فى أغسطس ١٩٦١ (وزارة عبدالناصر السابعة)، وكان لها وزير واحد كان هو أمجد الطرابلسى (سورى) ولم يكن لهذه الوزارة وزير مصرى، فلما شكل عبدالناصر بعد الانفصال وزارته الثامنة فى أكتوبر ١٩٦١ عهد بهذه الوزارة إلى الوزير الجديد الدكتور عبدالعزيز السيد الذى يعتبر أول وزير مصرى لهذه الوزارة.

وقد احتفظ الدكتور عبدد العزيز السيد بهذه الوزارة فى وزارتى على صبرى الأولى والثانية، بل إنه أصبح ثالث أقدم الوزراء فى وزارة على صبرى الثانية (بالطبع بعد النواب الأحد عشر)، وقد خلفه الدكتور حسين محمد سعيد فى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥)، ثم الدكتور محمد عزت سلامة فى وزارة صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦)، فالدكتورمحمد لبيب شقير فى وزارتى عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) والعاشرة (مارس ١٩٦٨).

فلما انتخب الدكتور محمد لبيب شقير عضواً فى اللجنة التنفيذية العليا اختير الدكتور عبدالوهاب البرلسى ليخلفه (أكتوبر ١٩٦٨)، وقد احتفظ البرلسى بمنصبه حتى شكل الدكتور محمود

فوزى وزارته الثالثة (مايو ١٩٧١) فخلفه الدكتور محمد مرسى أحمد، الذى احتفظ بمنصبه أيضاً فى وزارة الدكتور فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١)، [وبهذا فإن سادس وزير مصرى للتعليم العالى كان مديراً لجامعة القاهرة، على حين كان أول وزير مصرى للتعليم العالى مديراً لجامعة الإسكندرية، وكان ثانى وزير وكيلاً لجامعة القاهرة، وكان خامس وزير مديراً لجامعة أسيوط، أما الوزيران الثالث والرابع للتعليم العالى فكانا وزراء بالفعل لوزارة أخرى قبل أن يتوليا وزارة التربية والتعليم].

ثم عُين الدكتور شمس الدين الوكيل وزيراً للتعليم العالى فى وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢)، ثم الدكتور محمد كامل ليلة فى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٢) [ومن الطريف ما يروى عن أنه كان قد عين مديراً لجامعة عين شمس وسحب قرار تعيينه كمدير للجامعة] لأنه لم يكن قد قضى فى درجة الأستاذية خمس سنوات.

ثم عُين الدكتور إسماعيل غانم وزيراً للتعليم العالى والبحث العلمى فى وزارتى السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤)، والدكتور حجازى (سبتمبر ١٩٧٤)، [وكان الدكتور إسماعيل غانم قد عمل بالفعل مديراً لجامعة عين شمس بعدما ترك منصبه كوزير للثقافة]، وقد جمع فى هاتين الوزارتين بين التعليم العالى والبحث العلمى (وكان قد تولى وزارة الثقافة من قبل فى وزارة الدكتور فوزى الثالثة فقط). وهكذا جاء ثامن وزير للتعليم العالى من منصب

مدير جامعة عين شمس، وبذا وصلت رئاسات الجامعات الأربع القديمة إلى منصب الوزير.

ثم تولى الدكتور محمد حافظ غانم هذه الوزارة فى وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥)، وقد عين نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للتعليم العالى بعدما قضى فترة فى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى، ثم خلفه الدكتور مصطفى كمال حلمى فى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) الذى جمع التعليم العالى إلى التربية والتعليم (التى كان يتولاها منذ أبريل ١٩٧٤) تحت مسمى «التعليم».

وقد ظل الدكتور مصطفى كمال حلمى يتولى التعليم العالى (بالإضافة إلى التربية والتعليم، وبالإضافة إلى البحث العلمى التى تولاها منذ حكومة ممدوح سالم الرابعة فى أكتوبر ١٩٧٧).

ولما شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته الأولى فى أكتوبر ١٩٧٨ أسندت هذه الوزارات الثلاث ووزارة الثقافة (أى أربع وزارات) إلى الدكتور حسن محمد إسماعيل (رئيس جامعة القاهرة السابق).

وعندما شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته الثانية فى يونيو ١٩٧٩ عاد الدكتور مصطفى كمال حلمى وزيراً للتعليم ووزير دولة للبحث العلمى، واحتفظ بمنصبه هذا فى الوزارات المتعاقبة حتى نال درجة نائب رئيس الوزراء فى وزارة الدكتور فؤاد محيى

الدين الثانية (أغسطس ١٩٨٢) واحتفظ أيضاً بالوزارات الثلاث.

فلما شكل كمال حسن على وزارته فى يوليو ١٩٨٤ استقل الدكتور مصطفى كمال حلمى بالتعليم العالى والبحث العلمى (بينما أسندت التربية التعليم إلى وزير جديد هو الدكتور عبدالسلام عبدالغفار).

ولما شكل الدكتور على لطفى وزارته فى سبتمبر ١٩٨٥ ترك الدكتور مصطفى كمال حلمى الوزارة وخلفه الدكتور محمد فتحى محمد على وزيراً للتعليم والبحث العلمى (بينما عين وزير جديد للتربية والتعليم).

وبهذا فإن الدكتور محمد فتحى محمد على يمثل أول وزير ينفرد بالتعليم العالى ولم يتول منصباً وزارياً آخر من قبل منذ عهد الدكتور محمد كامل ليلة (١٩٧٣)، ذلك أنه فى الفترة ما بين ١٩٧٤ و١٩٨٥ لم يتول هذه الوزارة إلا وزراء سبق لهم تولى وزارات أخرى أو جمعوا معها وزارات أخرى.

ولما شكل الدكتور عاطف صدقى وزارته (نوفمبر ١٩٨٦) أسندت وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالى إلى الدكتور أحمد فتحى سرور تحت مسمى «التعليم» (بينما عين وزير جديد للبحث العلمى)، واحتفظ الدكتور سرور بمنصبه فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثانية (أكتوبر ١٩٨٧) وحتى انتخب رئيساً لمجلس الشعب فى ديسمبر ١٩٩٠ فخلفه الدكتور عادل عز على سبيل النيابة حتى

مايو ١٩٩١ حيث عين الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزيراً للتعليم، واحتفظ بمنصبه فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣)، والدكتور الجنزورى (يناير ١٩٩٦).

لكن الدكتور الجنزورى أجرى تعديلاً وزارياً فى يوليو ١٩٩٧ صار بمقتضاه الدكتور حسين كامل بهاء الدين وزيراً للتربية والتعليم فقط، على حين عين الدكتور مفيد شهاب وزيراً للتعليم العالى ووزير دولة للبحث العلمى، وقد احتفظ الدكتور مفيد شهاب بمنصبه فى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩).

وبذا يمكن القول بأن هناك وزيراً واحداً تولى التعليم العالى وخرج من الوزارة ثم عاد ليتولى التربية والتعليم وهو الدكتور عبدالعزيز السيد، وأن وزيراً آخر تولى التربية والتعليم وخرج ثم عاد ليتولى التعليم العالى وهو الدكتور محمد حافظ غانم، وأن وزيراً ثالثاً بدأ بالتربية والتعليم ثم جمع إليها التعليم العالى ثم ترك التربية والتعليم وانفرد بالتعليم العالى وهو الدكتور مصطفى كمال حلمى، وأن هناك ثلاثة وزراء (بخلاف مصطفى كمال حلمى) تولوا الوزارتين معاً تحت مسمى «التعليم» وهم الدكاترة: حسن محمد إسماعيل، وأحمد فتحى سرور، وحسين كامل بهاء الدين. فأما الأول فقد جمع مع الوزارتين وزارة الثقافة، وأما الثانى فلم يتول من المناصب الوزارية غير هاتين الوزارتين معاً، وأما الثالث فإنه الوحيد الذى بدأ بالوزارتين ثم خرجت إحداهما من نطاقه.

التعليم العالى والبحث العلمى :

كان الدكتور إسماعيل غانم أول من جمع هاتين الوزارتين فى أبريل ١٩٧٤ فى وزارة السادات الثانية ووزارة الدكتور حجازى، ومن الطريف أنه كان وزيراً سابقاً للثقافة .

وفى وزارة كمال حسن على بقى مصطفى كمال حلمى نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للتعليم العالى والبحث العلمى، على حين عين وزير جديد مستقل بالتربية والتعليم .

وقد تكرر هذا الوضع عندما عين الدكتور مفيد شهاب وزيراً للتعليم العالى والبحث العلمى عند تعديل وزارة الدكتور كمال الجنزورى فى يوليو ١٩٩٧ ، وفيما بين ذلك كانت الوزارتان تجتمعان لكن فى إطار اجتماع ثلاث وزارات هى : التربية والتعليم والتعليم العالى والبحث العلمى (مع مصطفى كمال حلمى)، أو فى إطار اجتماع أربع وزارات تحت مسمى التعليم والثقافة والبحث العلمى (مع حسن محمد إسماعيل) .

التعليم والبحث العلمى = التعليم والدولة للبحث العلمى :

هذا هو الوضع الذى وجد منذ وزارة ممدوح سالم الثانية معبراً عن اجتماع ثلاث وزارات مع الدكتور مصطفى كمال حلمى وحتى نهاية وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الثانية .

[وقد أضاف حسن إسماعيل إلى هذه الوزارات الثلاث وزارة الثقافة فى وزارة مصطفى خليل الأولى فقط] .

التعمير :

[انظر الإسكان والتعمير ، الدولة للمجتمعات الجديدة ، الدولة للإسكان والتعمير ، الدولة للمجتمعات العمرانية الجديدة]

التمويل الخارجى :

ورد النص على التمويل الخارجى كتوسيع لعبارة وزير دولة للتعاون الاقتصادى والتمويل الخارجى فى منصب على جمال الناظر فى وزارة الدكتورة مصطفى خليل الثانية (يونيو ١٩٧٩) .

التموين :

يعود العهد بوزارة التموين إلى يونيو ١٩٤٠ حين أنشئت أثناء الحرب العالمية الثانية ، وهى إذن من الوزارات التى وجدت منذ ما قبل الثورة ، وتحتل الترتيب الخامس عشر بين الوزارات المصرية من حيث أقدمية الوجود ، وكان صليب سامى باشا أول مَنْ تولى هذه الوزارة ، وقد تعرضت هذه الوزارة للإلغاء فى ١٩٤٦ وأضيفت اختصاصاتها إلى وزارة التجارة والصناعة ، ثم أعيدت هذه الوزارة إلى الوجود مرة ثانية .

كان صليب سامى باشا إذن أول وزير لهذه الوزارة، لكنها لم تكن أول عهده بالمنصب الوزارى، فقد كان قد تولى وزارة الخارجية منذ يوليو ١٩٣٣، وظل هذا الرجل يتولى وزارات مختلفة حتى الشهر الذى قامت فيه الثورة، أى أنه تولى مناصب وزارية على مدى ١٩ عاماً، وهو من النوادر الذين حققوا هذا وقد تولى على مدى تاريخه ست وزارات: الخارجية، والحربية والبحرية، والتموين، والتجارة والصناعة، والزراعة، والمواصلات، ولم تجتمع لأحد غيره هذه الوزارات الست!

تولى صليب سامى وزارة التموين عند تشكيل وزارة حسن صبرى باشا (٢٨ يونيو ١٩٤٠) وحتى خرج منها الوزراء السعديون الأربعة فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٠، وعندئذ تولى صليب التجارة والصناعة، على حين خلفه فى وزارة التموين عبد المجيد إبراهيم صالح (وهو من الأحرار الدستوريين) الذى بقى حتى نهاية عهد هذه الوزارة (١٤ نوفمبر ١٩٤٠)

واحتفظ عبدالمجيد إبراهيم صالح بهذه الوزارة أيضا عند تشكيل وزارة حسين سرى الأولى (١٥ نوفمبر ١٩٤٠ - ٢٦ يونيو ١٩٤١)، وإن كان قد تولى معها وزارة المواصلات.

وهكذا كانت وزارة التموين أول عهد عبد المجيد إبراهيم صالح بتولى وزارات محددة، وإن كان قد دخل وزارة حسن صبرى منذ بدايتها كوزير دولة.

وعلى حين بقى عبد المجيد إبراهيم صالح إلى نهاية وزارة حسين سرى (٣١ يوليو ١٩٤١) وزيراً للمواصلات، فإنه ترك وزارة التموين فى ٢٦ يونيو ١٩٤١ ليتولاها محمد عبد الجليل أبو سمرة باشا، وكان هو الآخر وزيراً جديداً لم يتول الوزارة إلا عند تشكيل وزارة سرى باشا الأولى، وقد تولى الشئون الاجتماعية فى البداية، وها هو يتولى التموين فى الأسابيع الخمسة الأخيرة من عهد تلك الوزارة.

وهكذا تتضح لنا طبيعة نظرة رجال الحكم فى ذلك الوقت إلى وزارة التموين، إذ تكفيها السلطة والكفاءة الخلقية دون كفاءة فنية معينة.

وسنرى أنه يكثر بين من تولوا هذه الوزارات أن تكون بمثابة أول عهدهم بالمناصب الوزارية:

وفى وزارة سرى باشا الثانية تأكد هذا المعنى حين دخل محمد حامد جودة هذه الوزارة لأول مرة وتولى التموين طيلة عهد هذه الوزارة (٣١ يوليو ١٩٤١ - ٤ فبراير ١٩٤٢)، وقد كان هذا هو أول وآخر عهد حامد جودة (المشهور فى تاريخنا بأنه رئيس مجلس النواب السعدى) بالمناصب الوزارية، شأنه فى ذلك شأن عبدالرحمن الرافعى وحسين كامل الغمراوى الذين تولوا التموين فقط فى وزارة واحدة فقط قبل الثورة، وفيما بعد الثورة يشبه هؤلاء الدكتور محمد الهادى المغربى الذى اقتصر توليه للمناصب الوزارية

على هذه الوزارة فى وزارة واحدة، وبالإضافة إلى هؤلاء فإن وزيراً قبل الثورة (هو مرسى باشا فرحات) وآخر بعد الثورة (هو فريد أنطون) اقتصروا فى مناصبهم الوزارية على هذه الوزارة لفترة تقل عن عمر وزارة واحدة.

فلما شكل النحاس باشا وزارته الخامسة (٤ فبراير ١٩٤٢) لم يرد نص على هذه الوزارة فى قرار التشكيل، وإن أسندت إلى مكرم عبيد باشا بالنيابة بعد شهرين من تشكيل الوزارة (أبريل ١٩٤٢)، وفى ١٤ مايو ١٩٤٢ تولى أحمد حمزة الوزارة كأول وزارة يتولاها وبقى طيلة المدة الباقية من حكم الوفد، أى بقى حتى نهاية هذه الوزارة الخامسة للنحاس (٢٦ مايو ١٩٤٢) ونهاية عهد الوزارة التالية فى وزارة النحاس السادسة (٨ أكتوبر ١٩٤٤).

ثم تولى طه السباعى باشا هذه الوزارة فى ثلاث وزارات متتالية، وكان هذا أول عهده هو الآخر بالمنصب الوزارى، وقد تولاها فى وزارات أحمد ماهر الأولى والثانية والنقراشى الأولى (أى منذ أكتوبر ١٩٤٥ وحتى فبراير ١٩٤٦).

وقد دخل طه السباعى باشا هذه الوزارة ضمن الحصة التى خصصت لحزب الكتلة الوفدية فى الائتلاف الوزارى الحاكم.

وفى وزارة إسماعيل صدقى باشا الثالثة تولاها وزير قديم هو سابا حبشى باشا مع تولية وزارة التجارة والصناعة أيضا، ولكن سرعان ما صدر مرسوم فى ٢٨ مارس ١٩٤٦ بالغاء هذه الوزارة

واضافة اختصاصاتها إلى وزارة التجارة والصناعة وهكذا لم يتغير الوزير المسئول عن نشاط واختصاصات هذه الوزارة على الرغم من الغائها وعلى الرغم من هذا ترد الاشارة خطأ فى فهارس كتاب النظارات والوزارات ص ٥٧٧ و ص ٦٦٨ إلى استمرار سابا حبشى كوزير للتموين حتى نوفمبر ١٩٤٦ مع أن الوزارة قد ألغيت منذ مارس ١٩٤٦ . ولما شكل محمود فهمى النقراشى باشا وزارته الثانية لم يأت - بالطبع - ذكر لهذه الوزارة .

فلما شكل إبراهيم عبد الهادى وزارته عادت الوزارة إلى الوجود وتولاها عبدالحميد عبدالحق طيلة عهد هذه الوزارة (ديسمبر ١٩٤٨ - يوليو ١٩٤٩)، وقد خلفه فيها فى وزارة حسين سرى الثالثة قطب الحزب الوطنى المؤرخ الكبير عبد الرحمن الرافعى (يوليو ١٩٤٩ - نوفمبر ١٩٤٩) وهى أول وآخر مرة يشترك فيها الرافعى فى وزارة (!!) ويشبه وضع الرافعى فى هذا وضع وزيرين آخرين توليا التموين طيلة وزارتين كاملتين لحسين سرى ولم يتوليا من المناصب الوزارية غير وزارة التموين، وهما : محمد حامد جودة رئيس النواب السعدى الشهير، وقد تولى التموين فى وزارة سرى الثانية، وحسين كامل الغمراوى وزير التموين فى وزارة سرى الخامسة والأخيرة .

ولما شكل حسين سرى باشا وزارته الرابعة (نوفمبر ١٩٤٩ - يناير ١٩٥٠) تولاها وزير جديد أيضاً هو محمد على راتب بك . وقد عمل هذا الوزير فيما بعد وزيراً للشئون البلدية والقروية فى وزارة

سرى الخامسة (يوليو ١٩٥٢).

ولما شكل النحاس باشا وزارته الأخيرة (يناير ١٩٥٠) تولاها وزير جديد أيضاً هو مرسى فرحات باشا، وقد بقى حتى ١١ نوفمبر ١٩٥٠ فقط، ولم يشترك بعد ذلك فى أية وزارة (شأنه - من وزراء ما قبل الثورة - شأن فريد أنطون - من وزراء الثورة - الذى اقتصر توليه للمناصب الوزارية على منصب وزير التموين فى بداية وزارة الرئيس نجيب الأولى).

وقد خلفه فى أثناء وزارة الوفد الأخيرة (١١ نوفمبر ١٩٥٠) أحمد حمزة الذى كان قد تولى هذه الوزارة فى وزارتى النحاس الخامسة والسادسة، وبقى أحمد حمزة وزيراً للتموين حتى نهاية عهد هذه الوزارة.

وفى وزارة على ماهر الثالثة تولى هذه الوزارة وزير جديد أيضاً هو إبراهيم عبد الوهاب، وقد بقى يشغلها لمدة عشرة أيام (٢٧ يناير - ٧ فبراير ١٩٥٢).

ثم أسندت إلى وزير جديد أيضاً هو عبد الجليل العمرى (٧ فبراير ١٩٥٢ - أول مارس ١٩٥٢)، وقد تولى عبدالجليل العمرى وزارة المالية فيما بعد فى عدد من الوزارات.

وفى وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا الأولى عاد صليب سامى أول وزراء هذه الوزارة ليتولاها (٢ مارس ١٩٥٢ - ٢ يوليو ١٩٥٢).

وفى وزارة حسين سرى باشا الخامسة (يوليو ١٩٥٢) تولاها وزير جديد هو حسين كمال الغمراوى بك، وكان شأنه شأن محمد حامد جودة، وعبد الرحمن الرافعى، ومرسى فرحات، وفريد أنطون، ومحمد الهادى المغربى لم يتول غيرها من المناصب الوزارية.

وفى وزارة أحمد نجيب الهلالى الثانية (٢٢ يوليو ١٩٥٢) أسندت إلى طه السباعى باشا الذى كان قد تولاها من قبل فى ثلاث وزارات متواصلة.

وفى وزارة على ماهر الرابعة أسندت إلى إبراهيم عبدالوهاب بك الذى تولاها لمدة عشرة أيام من قبل فى وزارة على ماهر الثانية!!

وهكذا أصبح إبراهيم عبد الوهاب بك بمثابة أول وزير للتموين فى عهد الثورة فى وزارة على ماهر باشا الرابعة (يوليو ١٩٥٢)، وكان يجمع بينها وبين وزارة التجارة والصناعة.

فلما شكل الرئيس نجيب وزارته الأولى فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ تولى فريد أنطون هذه الوزارة، ولكنه استقال بعد ثلاثة شهور فى ٩ ديسمبر ١٩٥٢، وهو وزير التموين الوحيد فى عهد الثورة الذى لم يلبث فى هذا المنصب وزارة بأكملها وإنما اقتصرت مناصبه الوزارية على تولى التموين فقط ولفترة تقل عن عمر وزارة كاملة، وقد خلف فريد أنطون فى وزارة التموين زميله الدكتور محمد صبرى منصور الذى كان وزيراً للتجارة والصناعة، ولكنه استقال هو

الآخر فى ١٦ يونيو ١٩٥٣ .

فلما شكل الرئيس نجيب وزارته الثانية غداة إعلان الجمهورية (١٨ يونيو ١٩٥٣) انتدب الدكتور حلمى بهجت بدوى وزير التجارة والصناعة لتولى أعمال وزارة التموين، وفى ١٣ يوليو ١٩٥٣ عُين الدكتور حسن بغدادى نائبا لوزير التجارة والصناعة ونائباً لوزير التموين، فلما استقال الدكتور حلمى بهجت بدوى فى ٨ فبراير ١٩٥٤ ورفضت استقالته وعين وزيراً للدولة للشئون السياسية خلفه الدكتور حسن بغدادى وزيراً للتموين والتجارة والصناعة، واحتفظ بهذا المنصب فى وزارتى عبدالناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) ونجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤) أى حتى ١٧ أبريل ١٩٥٤ حيث شكل عبدالناصر وزارته الثانية فأسند وزارة التموين إلى جندى عبدالملك ولكنه لم يلبث أن توفى فى ٣٠ يناير ١٩٥٥ .

وفى ٨ فبراير نُدب الأستاذ محمد أبو نصير للقيام بأعمال وزير التموين، وفى ٢٤ مارس ١٩٥٦ عُين الدكتور كمال رمزى استينو وزيراً للتموين واحتفظ بهذا المنصب فى الوزارتين التاليتين وهما وزارة الرئيس عبدالناصر الثالثة (يونيو ١٩٥٦) ووزارة الوحدة الأولى (مارس ١٩٥٨)، إذ عمل وزيراً للتموين بالإقليم المصرى، ولكنه فى وزارتى الوحدة الثانية والثالثة عمل وزيراً مركزياً للتموين (أكتوبر ١٩٥٨) و(سبتمبر ١٩٦٠) وبقى كذلك فى وزارات الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) وعبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) وعلى صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) .

فلما شكل على صبرى وزارته الثانية فى مارس ١٩٦٤ أصبح واحداً من نواب رئيس الوزراء وعُين نائباً لرئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية ووزيراً لهما، وفى وزارة زكريا محيى الدين احتفظ كمال رمزى استينو بمنصب نائب رئيس الوزراء، ولكن عُين معه وزير للتموين والتجارة الداخلية هو محمد نور الدين قرة.

ولكن كمال رمزى استينو خرج من الوزارة عند تشكيلها برئاسة صدقى سليمان، وبقى محمد نور الدين قرة وزيراً للتموين والتجارة الداخلية فى هذه الوزارة حتى خلفه محمد عبدالله مرزبان فى وزارة عبدالناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨).

وفى وزارة الدكتور فوزى الثانية (نوفمبر ١٩٧٠) ترك محمد عبدالله مرزبان وزارة التموين وخلفه محمد حمدى عاشور بينما تولى مرزبان وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية.

وفى وزارة الدكتور محمود فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١) عاد حمدى عاشور ليشغل منصب وزير الإدارة المحلية وتولى مرزبان وزارة التموين والتجارة الداخلية على سبيل النيابة بالإضافة إلى الاقتصاد والتجارة الخارجية، واستمر الوضع كذلك فى وزارة الدكتور محمود فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١).

وفى وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) أسندت هذه الوزارة إلى الدكتور فؤاد مرسى، وهو واحد من ثلاثة وزراء اقتصر توليهم للمناصب الوزارية فى عهد الثورة على تولى وزارة التموين

والتجارة الداخلية فى وزارة واحدة .

وفى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) أسندت إلى مدير الإمداد والتموين فى القوات المسلحة اللواء أحمد ثابت ، وهو واحد من ثلاثة وزراء اقتصر توليهم للمناصب الوزارية فى عهد الثورة على تولى وزارة التموين والتجارة الداخلية فى وزارة واحدة .

وفى وزارة السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) أسندت وزارة التموين إلى الدكتور محمد الهادى المغربى ، وهو واحد من ثلاثة وزراء اقتصر توليهم للمناصب الوزارية فى عهد الثورة على تولى وزارة التموين والتجارة الداخلية فى وزارة واحدة .

وفى وزارة الدكتور عبدالعزيز حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) تم الفصل بين التموين والتجارة الداخلية فتم توحيد التجارتين فى وزارة للتجارة وتولاها فتحى المتبولى على حين تولى السيد عبدالرحمن الشاذلى وزارة التموين فقط .

وفى وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) تولى زكريا توفيق عبدالفتاح وزارة التجارة ، بينما احتفظ عبدالرحمن الشاذلى بوزارة التموين ، وهكذا اقتصر عبدالرحمن الشاذلى دون غيره من الوزراء على تولى منصب وزير التموين بدون أن يتولى التجارة الداخلية معه .

وفى وزارة ممدوح سالم الثانية جمع زكريا توفيق عبدالفتاح بين وزارتى التجارة ووزارة التموين، واستمر الوضع كذلك فى وزارتى ممدوح سالم الثالثة والرابعة، ولكنه (أى زكريا توفيق) عاد ليستقل بالتجارة فقط، وعُين ناصف طاحون وزيراً للتموين فى وزارة ممدوح سالم الخامسة (مايو ١٩٧٨).

ثم شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) فأصبح ناصف طاحون وزيراً للتموين والتجارة الداخلية، وبذا فإنه خلف زكريا توفيق عبد الفتاح على مرحلتين ولكن دون أن يتولى كل مناصبه لأنه لم يتول التجارة كلها فقد عادت التجارة الخارجية لترتبط بالاقتصاد فى وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى، وقد احتفظ ناصف طاحون بمنصبه فى وزارة الدكتور مصطفى خليل الثانية (يونيو ١٩٧٩).

وفى وزارة الرئيس السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) خلفه أحمد أحمد نوح كوزير للتموين والتجارة الداخلية، وقد استمر أحمد نوح فى وزارات الرئيس مبارك والدكتور فؤاد محيى الدين الأولى والثانية حتى مارس ١٩٨٣ فقط حيث خلفه الدكتور محمد ناجى شتلة، الذى احتفظ بمنصبه فى وزارتى كمال حسن على والدكتور على لطفى.

فلما شكل الدكتور عاطف صدقى وزارته الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) عهد بوزارة التموين والتجارة الداخلية إلى الدكتور محمد

جلال أبو الدهب، وقد احتفظ أبو الدهب بمنصبه فى وزارتى عاطف صدقى الثانية (أكتوبر ١٩٨٧) والثالثة (أكتوبر ١٩٩٣)، لكن ظروفه الصحية حالت بينه وبين القدرة على أداء العمل مما استدعى تعيين الدكتور أحمد جويلى وزيراً للتموين والتجارة الداخلية فى أغسطس ١٩٩٤، وقد توفى الدكتور أبو الدهب بعد ذلك بقليل.

وفى وزارة الدكتور كمال الجنزورى (يناير ١٩٩٦) ضمت التجارة الخارجية إلى الدكتور جويلى وأصبح مسمى منصبه وزير التجارة والتموين ليكون وضعه شبيهاً بوضع زكريا توفيق عبدالفتاح فى وزارات ممدوح سالم الثانية والثالثة والرابعة.

وفى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩) عاد الوضع مرة أخرى إلى الوضع القديم فضمت التجارة الخارجية إلى وزير الاقتصاد على حين بقيت التجارة الداخلية مع التموين، وعاد مسمى المنصب ليكون التموين والتجارة الداخلية وليتقدم لفظ التموين على التجارة على نحو ما كان سائداً من قبل، وأسند هذا المنصب إلى وزير جديد هو الدكتور حسن على خضر.

وهكذا يمكن القول بأن و ارة التموين قد أسندت فى عهد الرئيس السادات إلى تسعة وزراء، بينما تولى التجارة الخارجية تسعة وزراء أيضاً، وأن ثمانية بين كل من هؤلاء التسعة مشتركون، بينما التاسع فى كل وزارة منفرد، أما فى عهد الرئيس مبارك فقد

تولاهما خمسة وزراء فقط، كما يمكن الإشارة إلى أن هناك وزيراً تولى التموين ولم يتول التجارة الداخلية وهو السيد عبدالرحمن الشاذلى، وأن هناك وزيراً تولى التجارة الداخلية [ضمن التجارة] ولم يتول التموين وهو فتحى المتبولى، وأن هناك وزيراً بدأ بالتموين ثم جمع إليها التجارة الداخلية فقط وهو ناصف طاحون، وأن هناك وزيراً بدأ بالتموين والتجارة الداخلية ثم جمع إليهما التجارة الخارجية وهو الدكتور أحمد جويلى، وأن هناك وزيراً بدأ بالتجارة بشقيها ثم أضيفت إليه أعباء التموين وهو زكريا توفيق عبدالفتاح.

التنظيمات الشعبية والسياسية :

ورد النص على هذا المنصب لأول مرة فى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) وقد أسند إلى الدكتور فؤاد محيى الدين الذى احتفظ به فى وزارتى الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) والثانية (أبريل ١٩٧٤)، ثم خلفه محمد حامد محمود طيلة الفترة (سبتمبر ١٩٧٤ - أكتوبر ١٩٧٨) فى ست وزارات هى: وزارة الدكتور حجازى ووزارات ممدوح سالم الخمس، وفى أثناء وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى (١٠ ديسمبر ١٩٧٨) صدر قرار بأن يكون المهندس سليمان متولى سليمان وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للحكم المحلى هو الوزير المختص بالتنظيمات

الشعبية والسياسية ، وفيما بعد لم ترد أية إشارة إلى هذه الوزارة .

التنمية الإدارية :

[يشمل هذا المدخل أيضاً الدولة للتنمية الإدارية]

كان أول ذكر للتنمية الإدارية هو القرار الجمهورى الصادر فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ بأن يكون وزير الخزانة هو الوزير المختص بالتنمية الإدارية . وقد كان وزير الخزانة فى ذلك الحين هو الدكتور عبدالعزيز حجازى ، الذى لم يترك مجلس الوزراء إلا عند تشكيل وزارة ممدوح سالم الأولى فى أبريل ١٩٧٥ ، ولكنه كان قد ترك وزارة الخزانة عندما أصبح رئيساً للوزراء فى سبتمبر ١٩٧٤ ، وقد صدر قرار بعد تشكيل الوزارة بيومين (سبتمبر ١٩٧٤) يقضى بأن يختص الدكتور يحيى الجمل (وكان وزيراً لشئون مجلس الوزراء) بشئون التنمية الإدارية ، وكان قد صدر قرار قرب نهاية عهد الوزارة السابقة (وزارة السادات الثانية) فى ٢٨ أغسطس ١٩٧٤ بأن يكون الدكتور يحيى الجمل وزيراً للدولة للتنمية الإدارية .

وعندما شكل ممدوح سالم وزارته فى أبريل ١٩٧٥ لم يتضمن القرار الصادر بتشكيلها النص على وزير مختص بالتنمية الإدارية ، ولكن صدر قرار جمهورى فى نفس يوم تشكيل الوزارة بأن يكون الدكتور إبراهيم حلمى عبدالرحمن وزير التخطيط هو الوزير

المختص بالتنمية الإدارية، وفى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) عُين الدكتور أحمد فؤاد شريف وزيراً للدولة لشئون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة والتنمية الإدارية، ليكون بذلك أول وزير تأتى هذه الوزارة ضمن النص على منصبه فى قرار التشكيل الوزارى، وقد توفى عليه رحمة الله فى أغسطس من نفس العام، وقد أسندت اختصاصاته المتعلقة بالرقابة والمتابعة ومجلس الوزراء إلى السيد ألبرت برسوم سلامة وكان وزيراً لمجلس الشعب.

فلما شكل ممدوح سالم وزارته الثالثة فى نوفمبر ١٩٧٦ عُين الدكتور على عبدالمجيد عبده وزيراً للتنمية الإدارية وبقى يشغل هذا المنصب حتى أكتوبر ١٩٧٧ حيث شكلت حكومة ممدوح سالم الرابعة التى لم يشترك فيها ولم يرد فى قرار تشكيلها نص عن التنمية الإدارية.

وعند تشكيل وزارة ممدوح سالم الخامسة فى مايو ١٩٧٨ نص قرار تشكيل الوزارة على أن الدكتور على السلمى وزير للدولة للتنمية الإدارية، وكان قد عُين وزيراً للدولة فى الوزارة السابقة (أكتوبر ١٩٧٧) ضمن ثلاثة وزراء للدولة عينوا بدون تحديد اختصاصات لهم (الآخران هما الدكتوران بطرس غالى ونعيم أبو طالب)، ولكن ثلاثتهم أصبحوا ذوى اختصاصات محددة عند تشكيل الوزارة الخامسة لممدوح سالم.

وعند تشكيل وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى فى ٥ أكتوبر ١٩٧٨ نص قرار التشكيل على أن الدكتور على السلمى وزير دولة للمتابعة والرقابة، ولم يرد ذكر التنمية الإدارية فى قرار التشكيل.

وفى ٧ نوفمبر ١٩٧٨ صدر قرار بأن يكون على السلمى وزير الدولة للمتابعة والرقابة هو الوزير المختص بالتنمية الإدارية إلى أن خرج من الوزارة فى فبراير ١٩٧٩ وعين أستاذاً بكلية التجارة جامعة القاهرة وأسندت مهام منصبه إلى المهندس سليمان متولى سليمان.

وقد عاد مسمى هذا المنصب إلى الظهور فى حكومة فؤاد محيى الدين الأولى فى يناير ١٩٨٢ حيث عُين المستشار عادل عبدالباقى وزيراً لشئون مجلس الوزراء وللدولة للتنمية الإدارية، واحتفظ بهذين المنصبين طيلة وزارتى الدكتور فؤاد محيى الدين، أى حتى يوليو ١٩٨٤.

فلما شكل كمال حسن على وزارته فى يوليو ١٩٨٤ خلفه الدكتور عاطف عبيد الذى ظل يحتفظ بهذا المنصب حتى(يوليو ١٩٩٧)، وقد احتفظ به طيلة وزارات: كمال حسن على، وعلى لطفى، وعاطف صدقى، وكمال الجنزورى عند تشكيلها فلما أجرى تعديل فى وزارة الدكتور الجنزورى (يوليو ١٩٩٧) عين الدكتور محمد زكى أبو عامر وزير الدولة لشئون مجلس الشعب والشورى وزيراً للدولة للتنمية الادارية ، ليخلف بذلك الدكتور

عاطف عبيد، وفى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩) احتفظ الدكتور محمد زكى أبو عامر بهذا المنصب.

التنمية التكنولوجية :

ورد هذا المسمى لأول مرة عند تشكيل الدكتور عاطف عبيد لوزارته فى أكتوبر ١٩٩٩، وقد ورد مقترناً بالصناعة حيث عين الدكتور مصطفى محمد الرفاعى وزيراً للصناعة والتنمية التكنولوجية.

التنمية الريفية :

ورد ذكر التنمية الريفية لأول مرة حين نص القرار الصادر بتشكيل وزارة ممدوح سالم الرابعة فى أكتوبر ١٩٧٧ على تعيين المهندس إبراهيم شكرى وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعى والتنمية الريفية وفيما بعد لم يتكرر هذا النص إلى أن أجرى تعديل فى وزارة الدكتور كمال الجنزورى (يوليو ١٩٩٧) فعين الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية وزيراً للتنمية الريفية، فلما شكل الدكتور عاطف عبيد وزارته (أكتوبر ١٩٩٩) اختفى هذا المسمى من قرار تشكيل الوزارة.

التنمية الشعبية :

[يشمل المدخل أيضا : الدولة للتنمية الشعبية]

كان أول ذكر لهذا الاختصاص حين عُين المهندس عثمان أحمد عثمان نائباً لرئيس الوزراء للتنمية الشعبية فى ٢ فبراير ١٩٨١ فى أثناء وزارة السادات الثالثة، وقد استقال عثمان من هذا المنصب بعد ثلاثة شهور فقط فى مايو ١٩٨١ وخلفه اللواء سعد الشربينى وزيراً للدولة للتنمية الشعبية .

وقد احتفظ سعد الشربينى بهذا المنصب فى وزارتى الرئيس مبارك الأولى (أكتوبر ١٩٨١) وفؤاد محيى الدين الأولى (يناير ١٩٨٢) . أما فى وزارة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الثانية (أغسطس ١٩٨٢) فقد خلفه اللواء يوسف صبرى أبو طالب الذى بقى وزيراً لهذه الوزارة حتى مارس ١٩٨٣ فقط حيث عُين محافظاً للقاهرة، ومنذ ذلك الحين لم يرد ذكر هذه الوزارة فى التشكيلات الوزارية .

التنمية المحلية : [انظر : الدولة للتنمية المحلية]

الثروة الحيوانية والسمكية :

ورد ذكر الثروة الحيوانية والسمكية فى منصب الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٨٧)، وفيما عدا هذه الوزارة لم يظهر هذا المسمى فى أى من التشكيلات الوزارية .

الثروة الحيوانية :

ورد ذكر الثروة الحيوانية فى منصب الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٨٧)، وفيما عدا هذه الوزارة لم يظهر هذا المسمى فى أى من التشكيلات الوزارية .

الثروة السمكية :

لم يرد النص على الثروة السمكية إلا مرة واحدة فى كل تشكيلاتنا الوزارية ، وذلك فى وزارة عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) حيث كان مسمى منصب الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضى والثروة السمكية .

الثروة المائية :

ورد ذكر الثروة المائية فى منصب الدكتور عبدالعزيز حسين الذى أصبح وزيراً للدولة للمجتمعات الزراعية والصناعية والثروة المائية وشئون السودان فيما بين فبراير ١٩٧٧ وأكتوبر ١٩٧٧ .

الثروة المعدنية :

[يشمل هذا المدخل أيضا : التعدين]

جاء أول ذكر للثروة المعدنية فى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) حيث عُين عزيز صدقى نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للتعدين والبترول، وقد استقال عزيز صدقى من مناصبه فى أغسطس ١٩٦٥ وقبل نهاية عهد هذه الوزارة وأسندت مهام مناصبه إلى الدكتور مصطفى خليل نائب رئيس الوزراء للنقل والمواصلات.

وفى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) أصبح الدكتور مصطفى خليل نائباً لرئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء، ووزيراً لها.

وفى وزارة المهندس محمد صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) عُين المهندس محمود يونس وزيراً للكهرباء والبترول والتعدين، وقد احتفظ محمود يونس بالتعدين ضمن الوزارات التى تولاها عند تشكيل وزارة عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧).

وفى أثناء وزارة الرئيس جمال عبدالناصر التاسعة (أكتوبر ١٩٦٧) عاد الدكتور عزيز صدقى لتولى الصناعة والبترول والثروة المعدنية واحتفظ بهذه الوزارات الثلاث فى وزارة الرئيس عبدالناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) ووزارات الدكتور محمود

فوزى الأربع حتى يناير ١٩٧٢ حيث شكل هو نفسه الوزارة فأسند منصب وزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية إلى الدكتور يحيى الملا .

وفى وزارتى الدكتور محمود فوزى الثالثة والرابعة (مايو ١٩٧١ - يناير ١٩٧٢) عمل المهندس على والى كوزير دولة للبترول والثروة المعدنية .

وفى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) عُين وزير جديد تولى البترول والثروة المعدنية معاً هو المهندس أحمد عز الدين هلال ، بينما انفردت الصناعة بوزير جديد آخر هو المهندس إبراهيم سالم محمدين وفى وزارة الرئيس السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) عادت الثروة المعدنية لتنضم إلى الصناعة وتولاهما وزير الصناعة فى الوزارة السابقة المهندس إبراهيم سالم محمدين .

وفى وزارة الدكتور عبدالعزيز حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) عُين وزير جديد للصناعة والتعدين هو المهندس محمود على حسن ، وفى وزارات ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) والثانية (مارس ١٩٧٦) والثالثة (نوفمبر ١٩٧٩) جمع المهندس عيسى شاهين بين الصناعة والثروة المعدنية .

وفى وزارتى ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) والخامسة (مايو ١٩٧٨) جمع المهندس أحمد عز الدين هلال بين الوزارات الثلاث : الصناعة والبترول والتعدين .

وفى وزارتى الدكتور مصطفى خليل (أكتوبر ١٩٧٨) و(يونيو ١٩٧٩) تولى المهندس إبراهيم عبدالرحمن عطا الله وزارتى الصناعة والثروة المعدنية.

وقد خلفه فى المنصبين المهندس محمد طه زكى فى وزارتى الرئيس السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) ومبارك الأولى (أكتوبر ١٩٨١) ثم المهندس فؤاد أبوزغلة عند تشكيل وزارتى الدكتور احمد فؤاد محيى الدين (يناير ١٩٨٢) و(أغسطس ١٩٨٢) وحتى مارس ١٩٨٣ فقط حيث خلفه الدكتور محمد السيد الغرورى.

فلما شكل كمال حسن على وزارته (يوليو ١٩٨٤) عين الكيميائى عبدالهادى قنديل وزيراً للبترول والثروة المعدنية لتعود الثروة المعدنية إلى الانضمام مع وزير البترول بعد أن انفصلت عنه منذ أبريل ١٩٧٤.

وقد احتفظ عبدالهادى قنديل بمنصبه فى وزارة على لطفى (سبتمبر ١٩٨٥) ووزارتى عاطف صدقى الأولى والثانية (نوفمبر ١٩٨٦، أكتوبر ١٩٩٣) وحتى مايو ١٩٩١ فقط، حيث خلفه الدكتور حمدى البنبى.

أما فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) فقد تولى الدكتور إبراهيم فوزى عبدالواحد وزارتى الصناعة والثروة المعدنية، وخلفه فى الوزارتين المهندس سليمان رضا فى وزارة الدكتور كمال الجنزورى (يناير ١٩٩٦).

ولما شكل الدكتور عاطف عبيد وزارته فى أكتوبر ١٩٩٩ اختفى مسمى الثروة المعدنية من التشكيل الوزارى حيث أصبح وزير الصناعة الجديد وزيراً للصناعة والتنمية التكنولوجية دون إشارة إلى الثروة المعدنية . كما أن وزير البترول انفرد بالبترول دون النص على الثروة المعدنية .

الثقافة : [انظر أيضا : الإرشاد القومى ، الثقافة والإرشاد القومى ، العلاقات الثقافية الخارجية]

وجدت هذه الوزارة على مراحل متعددة ، فقد وجدت معظم أجهزتها فى وزارات مختلفة أبرزها بالطبع وزارة المعارف العمومية ، ثم وجد كيانها دون اسمها حين تأسست وزارة الإرشاد القومى في أول عهد الثورة ، ثم وجد اسمها فى التشكيلات الوزارية مقترناً بالإرشاد القومى فى ١٩٥٨ كما سنرى ، ثم استقلت نهائياً عن أجهزة الإرشاد القومى حين أصبح هناك وزيران مختلفان ، وقد تحقق هذا فى أكتوبر ١٩٦٥ وتأكد فى سبتمبر ١٩٩٦ ، وتكرس بعد هذا .

ومن بين الذين تولوا هذه الوزارة فإن اثنين فقط تولياها فى وزارة واحدة وهما الدكتور سليمان حزين ، وبدر الدين أبو غازى ، واثنين آخرين لم يتوليا غيرها من المناصب الوزارية ولكنهما تولياها فى أكثر من وزارة وهما الدكتور أحمد هيكل ، وفاروق حسنى .

وقد جاء أول ذكر لهذه الوزارة فى حكومة الوحدة الثانية التى تشكلت برئاسة الرئيس عبدالناصر (أكتوبر ١٩٥٨) وكان رئيس المجلس التنفيذى هو الدكتوز نور الدين طراف، وقد تولى هذه الوزارة الوزير الجديد الدكتور ثروت عكاشة الذى عُين وزيراً للثقافة والإرشاد القومى وكان سلفه فتحى رضوان وزيراً للارشاد القومى.

وقد احتفظ ثروت عكاشة بذات المنصب فى وزارتى الوحدة الثالثة والرابعة (سبتمبر ١٩٦٠، أغسطس ١٩٦١) ووزارة عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١).

فلما تشكلت وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) خلفه الدكتور محمد عبدالقادر حاتم وزيراً للثقافة والإرشاد القومى.

وفى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) عُين الدكتور حاتم نائباً لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى ومشرفاً على الإعلام ووزارة السياحة والآثار.

وقد احتفظ الدكتور عبد القادر حاتم بذات المنصب فى وزارة زكريا محيى الدين وأصبح نائباً لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى والسياحى، وعُين معه فى هذه الوزارة الدكتور سليمان حزين وزيراً للثقافة، والدكتور عزيز أحمد ياسين وزيراً للسياحة والآثار، وأمين حامد هويدى وزيراً للإرشاد القومى. وكانت هذه من المرات النادرة التى ضمت الوزارة فيها نائباً لرئيس الوزراء

وثلاثة وزراء لهذا القطاع .

وفى وزارة المهندس صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) عاد الدكتور ثروت عكاشة ليتولى الوزارة وأصبح مسمى منصبه نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة، بينما عُين الدكتور عزيز أحمد ياسين وزيراً للإسكان والسياحة والمرافق، وترك الدكتور سليمان حزين الوزارة، أما أمين هويدى فقد عُين وزيراً للدولة، وعُين وزير جديد للإرشاد القومى هو محمد محمد فائق .

ومنذ ذلك الحين بدأ الفصل بين الثقافة والإرشاد القومى يتأكد، فقد كانا حتى الوزارة السابقة ينضمان عند مستوى نائب رئيس الوزراء، ولكن نائب رئيس الوزراء فى هذه الوزارة أصبح بعيداً بسلطته عن الإرشاد القومى رغم أنه كان قد تولى مسئوليته من قبل .

وفى وزارة الرئيس عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) عُين الدكتور ثروت عكاشة وزيراً (فقط بعد أن كان نائباً لرئيس الوزراء) للثقافة (فقط) واحتفظ محمد محمد فائق بمنصبه كوزير للإرشاد القومى .

وفى وزارة الرئيس عبدالناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) بقى الوضع كذلك، وحتى أبريل ١٩٧٠ حيث عُين الوزير محمد فائق وزيراً للدولة للشئون الخارجية، وعُين الوزير الجديد محمد حسنين هيكل وزيراً للإرشاد القومى .

فلما توفى الرئيس عبدالناصر احتفظ الدكتور ثروت عكاشة بمنصبه فى أولى وزارات الدكتور محمود فوزى ولكنه ترك هذا المنصب عندما شكل الدكتور فوزى وزارته الثانية، وخلفه الأستاذ بدر الدين أبو غازى (نوفمبر ١٩٧٠ - مايو ١٩٧١).

وفى وزارة الدكتور فوزى الثانية (مايو ١٩٧١) عُين الدكتور إسماعيل غانم وزيراً للثقافة ولكنه لم يلبث هو الآخر إلا إلى الوزارة التالية (سبتمبر ١٩٧١) حيث تولى الدكتور عبدالقادر حاتم نائب رئيس الوزراء وزارتى الثقافة والإعلام معاً، وقد احتفظ الدكتور حاتم بمناصبه هذه فى وزارة عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢)و قد عين معه وزير دولة للاعلام هو الدكتور محمد حسن الزيات ولكنه فى وزارة الرئيس السادات الأولى أصبح نائباً لرئيس الوزراء ورئيساً للوزراء بالنيابة وعُين الأستاذ يوسف السباعى وزيراً للثقافة (مارس ١٩٧٣).

واحتفظ يوسف السباعى بهذا المنصب فى وزارة الرئيس السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤)، ووزارة الدكتور حجازى (سبتمبر ١٩٧٤)، ووزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) وحتى خلفه الدكتور جمال العطيفى فى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦)، أى أن الأستاذ يوسف السباعى تولى وزارة الثقافة ثلاث سنوات متصلة فى أربع وزارات متتالية.

وقد جمع كل من الدكتور جمال العطيفى وخلفه عبدالمنعم

الصاوى بين وزارتى الثقافة والإعلام فلم يتوليا إحداهما بدون الأخرى.

وقد استمر العطيفى من مارس ١٩٧٦ وحتى فبراير ١٩٧٧ فقط (وعانى بذلك من مشكلة فى استحقاق معاش الوزير الذى يستلزم صرفه أن يكون قد عمل وزيراً لمدة عام على الأقل)، وبمصطلح الوزارات عمل العطيفى وزيراً فى وزارتى ممدوح سالم الثانية والثالثة حتى التعديل الذى أجرى عليها عقب أحداث يناير ١٩٧٧.

وفى هذا التعديل خلفه الأستاذ عبدالمنعم الصاوى فى منصب وزير الثقافة والإعلام، بينما خلف الدكتور جمال العطيفى الأستاذ الصاوى فى منصب وكيل مجلس الشعب!!

وقد استمر الصاوى وزيراً للثقافة والاعلام منذ فبراير ١٩٧٧ وحتى أكتوبر ١٩٧٨ فقط حين شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته الأولى فآثر ضم وزارة الثقافة إلى وزارتى التعليم والبحث العلمى وتولى هذه الوزارات الثلاث الدكتور حسن إسماعيل، بينما أسندت مهام واختصاصات وزارة الإعلام إلى المهندس سليمان متولى سليمان وزير شئون مجلس الوزراء.

وفى يونيو ١٩٧٩ عاد الدكتور مصطفى كمال حلمى ليتولى التعليم والبحث العلمى بينما أسند الإشراف على وزارتى الثقافة والإعلام إلى الوزير الجديد منصور حسن وزير رئاسة الجمهورية،

وبذلك كان منصور حسن خامس وزير يجمع الوزارتين فى عهد السادات بعد كل من حاتم والسباعى والعطيفى والصاوى .

وهو - أى منصور حسن - آخر من جمع هاتين الوزارتين حتى الآن .

وفى مايو ١٩٨٠ شُكلت وزارة الرئيس السادات الأخيرة وعُين منصور حسن وزيراً للدولة للثقافة والإعلام، ثم وزيراً للرئاسة والثقافة والإعلام فى تعديل محدود فى يناير ١٩٨١ إلا أنه فى سبتمبر ١٩٨١ وفى تعديل وزارى محدود قبيل وفاة الرئيس السادات ترك منصور حسن الوزارة ، وأسندت الثقافة (فقط) إلى الأستاذ محمد عبدالحميد رضوان الذى احتفظ بهذا المنصب فيما بين سبتمبر ١٩٨١ وسبتمبر ١٩٨٥ فى وزارات الرئيسين السادات ومبارك، وفؤاد محيى الدين وكمال حسن على .

أما فى وزارة الدكتور على لطفى (سبتمبر ١٩٨٥) فقد أسند هذا المنصب إلى الدكتور أحمد هيكل الذى احتفظ بها فى وزارة عاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) وتركها فى أكتوبر ١٩٨٧ حين شكل عاطف صدقى وزارته الثانية فاختار فاروق حسنى وزيراً للثقافة ليكون صاحب أطول مدة فى تولى هذا المنصب حتى الآن، حيث احتفظ به فى وزارتى الدكتور عاطف صدقى الثانية والثالثة ووزارة الدكتور كمال الجنزورى ووزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩) .

ونعود إلى سبتمبر ١٩٨١ حيث أسند الإعلام إلى نائب رئيس الوزراء الدكتور فؤاد محيى الدين عقب خروج منصور حسن، أى أن محمد عبدالحميد رضوان لم يخلف منصور حسن فى الوزارتين وإنما فى وزارة واحدة، وبقى الوضع كذلك إلى أن شكل الدكتور فؤاد محيى الدين وزارته الأولى (يناير ١٩٨٢) فاختير صفوت الشريف وزيراً للإعلام، وقد بقى فى هذا المنصب طيلة ثمانى وزارات حتى الآن هى كل وزارات عهد الرئيس مبارك باستثناء وزارته الأولى (أكتوبر ١٩٨١ - يناير ١٩٨٢)، ولم يدخل على مسمى هذا المنصب أى تعديل طوال هذه الفترة.

الثقافة والإرشاد القومى :

ظل هذا الاجتماع بين المسميين ست سنوات منذ وزارة الوحدة الأولى التى تولى ثروت عكاشة فيها الوزارة (مارس ١٩٥٨) حتى نهاية وزارة على صبرى الأولى (مارس ١٩٦٤)، وكان د. محمد عبدالقادر حاتم قد خلف ثروت عكاشة فى هذه الوزارة، وهكذا فإن كلا من الرجلين قد حصل على هذا اللقب.

الجهادية : [انظر : الحربية]

الجهادية والبحرية : [انظر : الحربية]

الحربية :

[تشمل أيضاً : الجهادية ، الجهادية والبحرية ، الحربية والبحرية ، الحربية والإنتاج الحربى ، الدفاع ، الدفاع والإنتاج الحربى]

تتميز هذه الوزارة فيما قبل الثورة بكونها أكثر وزارة استقلت بوزراء منفردين بها لا يتولون غيرها من الوزارات ، ويتضح هذا من حقيقة أن ثمانية وزراء تولوها أكثر من مرة ولم يتولوا غيرها من الوزارات ، وثلاثة عشر وزيراً تولوها مرة واحدة فى وزارة واحدة ، وثلاثة تولوها لأقل من وزارة . وهكذا فإن أربعة وعشرين وزيراً من مجموع وزراء ما قبل الثورة يقتصرون فى مناصبهم الوزارية على وزارة الحربية وهى ظاهرة مهمة جداً ولم تحدث مع أى من الوزارات الأخرى .

ومن بين رؤساء الوزراء فيما قبل الثورة فإن أحداً لم يبدأ مناصبه الوزارية بتولى هذه الوزارة ، وفيما بعد الثورة فإن الوحيد الذى بدأ بها ووصل إلى رئاسة الوزارة كان هو الفريق أول كمال حسن على . ومن العجيب أنه هو نفسه على حد روايته لم يتفرغ لعمله كوزير للدفاع بسبب انشغاله الدءوب فى عملية السلام .

وفى عهد الثورة فإن اثنين فقط من الوزراء الذين اقتصرت مناصبهم على وزارة الحربية توليا هذه الوزارة لأقل من عهد وزارة واحدة وهما شمس بدران ، والمشير أحمد بدوى ، ووزير واحد تولاها طيلة وزارة واحدة وهو من باب الطرافة الرئيس محمد نجيب الذى تولاها مع رئاسته للوزارة فى وزارته الأولى (سبتمبر ١٩٥٢ - يونيو ١٩٥٣) ، ولم يتول سواها من الوزارات .

أما وزراء الحربية الذين تولوها لأكثر من مرة ولم يتولوا غيرها من الوزارات فى عهد الثورة فثلاثة وهم : المشير عبد الحكيم عامر ، وأحمد إسماعيل ، والفريق أول محمد فوزى ، والذين تولوها وتولوا معها الإنتاج الحربى وكان معهم وزراء دولة للإنتاج الحربى أربعة هم : الفريق أول محمد أحمد صادق ، والمشيرون الثلاثة : محمد عبدالغنى الجمسى ، ومحمد عبدالحليم أبو غزالة ، ومحمد حسين طنطاوى .

وفى تاريخ وزارات الثورة وزير لم يتول إلا منصب وزير الدولة للشئون الحربية وهو الفريق محمد إبراهيم . أما اللواء عبد الوهاب البشرى فقد تولى بعدها الإنتاج الحربى ، وأما الفريق أول كمال حسن على فقد تولى بعدها وزارة الخارجية ، وأما الفريق أول يوسف صبرى أبو طالب فقد تولى قبلها وزارة التنمية الشعبية . كذلك فإن عبداللطيف البغدادى وحسين الشافعى توليا مناصب وزارية أخرى كثيرة .

وقد تولى هذه الوزارة عند نشأتها راتب باشا فى وزاة نوبار الأولى (أغسطس ١٨٧٨) وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية .

ثم أفلاطون باشا الكبير فى نهاية وزارة محمد توفيق الأولى (٢٢ مارس ١٨٧٩ ـ ٧ أبريل ١٨٧٩) وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية ، وتنبئنا إنجى أفلاطون فى مذكراتها التى

تناولناها فى كتاب «مذكرات المرأة المصرية» أن أفلاطون باشا هذا كان اسمه فى الأصل حسن الكاشف.

ثم شاهين باشا فى وزارة شريف باشا الأولى (أبريل ١٨٧٩)و كان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية.

ثم على غالب باشا فى وزارة شريف باشا الثانية (يوليو ١٨٧٩) وكان هذا أيضاً أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية.

ثم على رفقى باشا فى وزارة الخديو توفيق الثانية (أغسطس ١٨٧٩) وكان هذا أيضاً أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية.

أما فى وزارة رياض باشا الأولى (سبتمبر ١٨٧٩) فقد تعاقب على هذه الوزارة ثلاثة وزراء هم:

عثمان رفقى باشا (٢١ سبتمبر ١٨٧٩ - فبراير ١٨٨١)

ومحمود سامى البارودى باشا (فبراير ١٨٨١ - ١٤ أغسطس ١٨٨١).

وداود فتحى باشا (١٤ أغسطس ١٨٨١ - ١٠ سبتمبر ١٨٨١) وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، فهو لم يتول من المناصب الوزارية إلا الحربية لأقل من وزارة كاملة، شأنه فى هذا شأن أفلاطون باشا فى وزارة توفيق الأولى، ويونس صالح باشا فى وزارة حسين سرى باشا الأولى (١٩٤٠).

وفى وزارة شريف باشا الثالثة عاد محمود سامى البارودى باشا ليتولى هذه الوزارة (سبتمبر ١٨٨١ - فبراير ١٨٨٢).

ثم شكل محمود سامى البارودى باشا الوزارة التالية وفيها اختير أحمد عرابى باشا ليكون وزيراً للحربية (٤ فبراير ١٨٨٢ - ١٧ يونيو ١٨٨٢).

ويتضمن كتاب الأستاذ فؤاد كرم: «النظارات والوزارات المصرية» صورة إرادة سنية بإعادة سعادة أحمد عرابى باشا لنظارة الجهادية فى ٢٨ مايو ١٨٨٢، مع أن الكتاب لا يتضمن أية وثيقة أو إشارة إلى أن عرابى باشا كان قد عزل من هذا المنصب.

وفى وزارة إسماعيل راغب تعاقب على هذا المنصب وزيران هما: أحمد عرابى باشا (١٨ يونيو ١٨٨٢ - ٢٠ يوليو ١٨٨٢)، وعمر لطفى باشا (٢٥ يوليو ١٨٨٢ - ٢١ أغسطس ١٨٨٢).

وقد احتفظ عمر لطفى باشا بهذه الوزارة فى الوزارة التالية وهى وزارة شريف باشا الرابعة (أغسطس ١٨٨٢ - يناير ١٨٨٤).

وفى وزارة نوبار باشا الثانية تعاقب على هذه الوزارة كل من:

عبدالقادر حلمى باشا (١٠ يناير ١٨٨٤ - ١٠ مارس ١٨٨٧)

ثم مصطفى فهمى باشا (١٠ مارس ١٨٨٧ - ٩ يونيو ١٨٨٨)

وقد احتفظ مصطفى فهمى باشا بهذه الوزارة فى الوزارة التالية

وهى وزارة مصطفى رياض الثانية (يونيو ١٨٨٨ ـ مايو ١٨٩١)، وقد شكل مصطفى فهمى نفسه الوزارة التالية، وبدأ عندئذ تولى يوسف شهدى باشا هذه الوزارة فى أربع وزارات متتالية هى وزارات:

مصطفى فهمى الأولى (١٤ مايو ١٨٩١ ـ ١٧ يناير ١٨٩٢)

مصطفى فهمى الثانية (١٧ يناير ١٨٩٢ ـ ١٥ يناير ١٨٩٣)

حسين فخرى (يناير ١٨٩٣)

مصطفى رياض الثالثة (يناير ١٨٩٣ ـ أبريل ١٨٩٤)

وقد اقتصرت مشاركات يوسف شهدى باشا فى الوزارات المصرية على تولى وزارة الحربية والبحرية فى هذه الوزارات الأربع فقط، وهو واحد من ثمانية وزراء قبل الثورة تولوا وزارة الحربية أكثر من مرة لكنهم لم يتولوا غيرها من الوزارات، وهؤلاء الثمانية هم: أحمد عرابى باشا، عمر لطفى باشا، عثمان رفقى باشا، يوسف شهدى باشا، محمود عزمى باشا، أحمد عطية باشا، السيد سليم باشا، محمد حيدر باشا، هذا فضلاً عن ثلاثة عشر تولوا هذه الوزارة طيلة وزارة واحدة، وثلاثة تولوها لأقل من وزارة.

وفى وزارة نوبار باشا الثالثة عاد مصطفى فهمى باشا ليتولى وزارة الحربية (وهذه هى ثالث وآخر مرة له فى هذه الوزارة)، وكان

قد تولاها من قبل فى وزارتى نوبار باشا الثانية ومصطفى رياض الثانية، وقد بقى طيلة عهد هذه الوزارات (أبريل ١٨٩٤ - نوفمبر ١٨٩٥)، وحتى شكل هو نفسه الوزارة التالية، وهكذا تكرر معه هو نفسه أن يتولى الحربية ويعقبها بتشكيل الوزارة، وقد حدث هذا من قبل مع البارودى باشا.

وفى وزارته الثالثة هذه (التى هى أطول وزارات مصر عمراً) تولى محمد عبانى باشا وزارة الحربية (١٢ نوفمبر ١٨٩٥ - ١١ نوفمبر ١٩٠٨) ليكون بهذا صاحب أطول مدة متصلة فى هذه الوزارة، ومع هذا فإنه لم يتول من المناصب الوزارية إلا هذا المنصب، وكانت وزارة مصطفى فهمى باشا الثالثة أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية.

ثم تولى إسماعيل سرى باشا هذه الوزارة عند تشكيل وزارة بطرس غالى باشا، واحتفظ بها مع وزارة الأشغال طيلة خمس وزارات متتالية هى:

وزارة بطرس غالى باشا (١٢ نوفمبر ١٩٠٨ - ٢١ فبراير ١٩١٠)

وزارة محمد سعيد باشا (فبراير ١٩١٠ - أبريل ١٩١٤)

وزارة رشدى باشا الأولى (أبريل ١٩١٤ - ديسمبر ١٩١٤)

وزارة رشدى باشا الثانية (ديسمبر ١٩١٤ - أكتوبر ١٩١٧)

وزارة رشدى باشا الثالثة (أكتوبر ١٩١٧ - أبريل ١٩١٩).

أما فى وزارة رشدى باشا الرابعة فقد خلفه حسن حسيب باشا، وقد استمرت هذه الوزارة ١٣ يوماً فقط من ٩ إلى ٢٢ أبريل ١٩١٩

وعاد إسماعيل سرى ليتولى هذه الوزارة فى وزارتين متتاليتين تمثلان سادس وسابع مرة يتولى فيها الحربية والبحرية، وفى كل المرات السبع بلا استثناء فإنه جمع هذه الوزارة مع وزارة الأشغال، ويبدو أن هذا كان بمثابة حل عبقرى فى ذلك الوقت.

ومن الجدير بالذكر أن إسماعيل سرى فى ثامن وتاسع مرة تولى فيها وزارة الأشغال (١٩٢٢ - ١٩٢٥) لم يجمع معها الحربية على غير عادته فى المرات السبع الأولى.

أما الوزارتان اللتان تولى فيهما إسماعيل سرى باشا الحربية والبحرية للمرة السادسة والسابعة فهما:

وزارة محمد سعيد باشا الثانية (مايو ١٩١٩ - نوفمبر ١٩١٩)

وبداية وزارة يوسف وهبة الأولى (نوفمبر ١٩١٩ - مارس ١٩٢٠).

وقد خلفه محمد شفيق باشا فى المدة الباقية من وزارة يوسف وهبة الأولى (مارس ١٩٢٠ - مايو ١٩٢٠).

وفى وزارة توفيق نسيم باشا الأولى (مايو ١٩٢٠ - مارس ١٩٢١).

وفى بداية وزارة عدلى يكن الأولى (مارس ١٩٢١ - مايو ١٩٢١)

على حين تولى إبراهيم فتحى باشا هذه الوزارة فى المدة الباقية من وزارة عدلى يكن باشا الأولى (مايو ١٩٢١ - ديسمبر ١٩٢١).

واستمر إبراهيم فتحى باشا وزيراً للحربية فى وزارة عبد الخالق ثروت باشا الأولى (مارس ١٩٢٢ - نوفمبر ١٩٢٢) التى هى أولى وزارات عهد الملكية.

ثم تولى محمود عزمى باشا وزارة الحربية فى وزارتين متعاقبتين هما:

وزارة نسيم باشا الثانية (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ - ٩ فبراير ١٩٢٣)

ووزارة يحيى باشا إبراهيم (مارس ١٩٢٣ - يناير ١٩٢٤).

وقد اقتصرت مناصبه الوزارية على هذه الوزارة فى هاتين الوزارتين فحسب.

وفى وزارة سعد زغلول (يناير ١٩٢٤ - نوفمبر ١٩٢٤) أسندت هذه الوزارة إلى حسن حسيب باشا وكان قد تولاها من قبل فى وزارة رشدى باشا الرابعة (أبريل ١٩١٩).

وفى وزارة أحمد زيور باشا الأولى (نوفمبر ١٩٢٤ - مارس ١٩٢٥) أسندت هذه الوزارة إلى محمد صادق يحيى باشا، وكان

هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية .

وفى وزارة زيور باشا الثانية (مارس ١٩٢٥ ـ يونيو ١٩٢٦) أسندت هذه الوزارة إلى موسى فؤاد باشا ، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية .

وفى وزارة عدلى يكن باشا الثانية وكانت وزارة ائتلافية ، تولى هذه الوزارة أحمد خشبة باشا (يونيو ١٩٢٦ ـ أبريل ١٩٢٧)

ثم خلفه جعفر ولى باشا فى ثلاث وزارات متعاقبة هى :

وزارة ثروت الثانية (أبريل ١٩٢٧ ـ مارس ١٩٢٨)

وزارة النحاس الأولى (مارس ١٩٢٨ ـ يونيو ١٩٢٨)

وزارة محمد محمود الأولى (يونيو ١٩٢٨ ـ أكتوبر ١٩٢٩) .

وفى وزارة عدلى يكن الثالثة تولى محمد أفلاطون باشا هذه الوزارة (أكتوبر ١٩٢٩ ـ يناير ١٩٣٠)، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية .

ومن الطريف أن أفلاطون باشا [الكبير] قد تولى هذا المنصب لأقل من وزارة ، وذلك فى الأسبوعين الأخيرين من وزارة الأمير توفيق باشا الأولى (١٨٧٩) أى قبل خمسين عاماً .

وفى وزارة النحاس باشا الثانية عاد حسن حسيب ليتولى هذا المنصب لثالث مرة (يناير ١٩٣٠ ـ يونيو ١٩٣٠)، وكان قد تولاه

من قبل فى وزارتى رشدى باشا الرابعة ، وسعد زغلول باشا . وبهذا انفرد حسن حسيب بتولى نفس الوزارة مع هؤلاء الأقطاب الثلاثة جميعا!

وفى وزارة إسماعيل صدقى باشا الأولى تعاقب على هذا المنصب محمد توفيق رفعت باشا (يونيو ١٩٣٠ - يونيو ١٩٣١)، ثم على جمال الدين باشا (يونيو ١٩٣١ - يناير ١٩٣٣).

وقد احتفظ على جمال الدين بهذه الوزارة في وزارة صدقى باشا الثانية (يناير ١٩٣٣ - سبتمبر ١٩٣٣)، ولم تكن لعلى جمال الدين مشاركة وزارية أخرى غير توليه وزارة الأوقاف لثلاثة أسابيع فى أثناء وزارة صدقى باشا الأولى.

أما فى وزارة عبد الفتاح يحيى باشا فقد تولى صليب باشا سامى هذا المنصب (سبتمبر ١٩٣٣ - نوفمبر ١٩٣٤)

وفى وزارة محمد توفيق نسيم باشا الثالثة تولى محمد توفيق عبد الله باشا هذا المنصب (نوفمبر ١٩٣٤ - يناير ١٩٣٦)، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية.

وفى وزارة على ماهر الأولى تولى على صدقى باشا هذا المنصب (يناير ١٩٣٦ - مايو ١٩٣٦)، وكان هذا أيضاً أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية.

وفى وزارة النحاس باشا الثالثة تولى على فهمى هذا المنصب،

وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية .

وفى وزارة النحاس الرابعة تولى أحمد حمدى سيف النصر باشا هذا المنصب (أغسطس ١٩٣٧ - ديسمبر ١٩٣٧) للمرة الأولى ، وكان قد تولى وزارة الزراعة فى وزارة مصطفى النحاس باشا الثالثة .

وفى وزارة محمد محمود باشا الثانية تولى حسين رفقى باشا هذا المنصب (ديسمبر ١٩٣٧ - أبريل ١٩٣٨) ، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية .

أما فى وزارة محمد محمود الثالثة فقد تولاه حسن صبرى باشا (أبريل ١٩٣٨ - يونيو ١٩٣٨) ، وقد احتفظ به فى وزارة محمد محمود الرابعة حتى ١٧ يناير ١٩٣٩ ، حيث خلفه فيه حسين سرى باشا (يناير ١٩٣٩ - أغسطس ١٩٣٩) .

وفى وزارة على ماهر الثانية (أغسطس ١٩٣٩ - يونيو ١٩٤٠) تولى وزارة الدفاع الوطنى محمد صالح حرب ، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية . .

وفى وزارة حسن صبرى باشا (يونيو ١٩٤٠ - نوفمبر ١٩٤٠) تولى هذا المنصب محمود فهمى القيسى باشا .

أما فى وزارة حسين سرى باشا الأولى فقد تعاقب على هذا المنصب كل من :

يونس صالح باشا (١٥ نوفمبر ـ ٥ ديسمبر ١٩٤٠)، وقد كان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو بهذا واحد من ثلاثة تولوا هذا المنصب فيما قبل الثورة فى أقل من وزارة كاملة [الآخران هما أفلاطون باشا [الكبير]، وداود فتحى باشا].

ثم حسن صادق باشا (٥ ديسمبر ١٩٤٠ إلى نهاية الوزارة فى ٢٦ يونيو ١٩٤٠)

وقد احتفظ حسن صادق باشا بمنصبه فى وزارة حسين سرى باشا الثانية (يوليو ١٩٤١ ـ فبراير ١٩٤٢).

ثم خلفه أحمد حمدى سيف النصر باشا طيلة وزارتى مصطفى النحاس الخامسة والسادسة، أى منذ فبراير ١٩٤٢ وحتى أكتوبر ١٩٤٤.

ثم السيد سليم، وقد تولى هذه الوزارة فى ثلاث وزارات متتالية (أكتوبر ١٩٤٤ ـ فبراير ١٩٤٦) وهى: وزارتا أحمد ماهر الأولى والثانية ووزارة النقراشى الأولى، ولم يتول السيد سليم مناصب وزارية غير هذا المنصب فى هذه الوزارات الثلاث، وهو بهذا من الوزراء الثمانية الذين تولوا وزارة الحربية أكثر من مرة لكنهم لم يتولوا غيرها من الوزارات، والآخرون هم: أحمد عرابى، وعمر لطفى، وعلى حيدر، ومحمود عزمى، ويوسف شهدى، وعثمان رفقى، وأحمد عطية باشا.

وفى وزارة صدقى باشا الثالثة تولى أحمد عطية باشا وزارة الدفاع الوطنى (فبراير ١٩٤٦ ـ ٩ ديسمبر ١٩٤٦) هذا المنصب .

وتعاقب على وزارة الحربية فى وزارة النقراشى الثانية كل من :

أحمد عطية باشا (٩ ديسمبر ١٩٤٦ ـ ١٩ نوفمبر ١٩٤٧) الذى كان قد تولى هذا المنصب طيلة الوزارة السابقة وهى وزارة صدقى باشا الثالثة ، وكانت هذه الفترة متصلة فى وزارتين أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية .

ثم الفريق محمد حيدر باشا (١٩ نوفمبر ١٩٤٧ ـ ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨) .

وقد احتفظ حيدر بمنصبه كوزير للحربية فى أربع وزارات متعاقبة ، فبالإضافة إلى توليه المنصب كما أشرنا فى السنة الأخيرة من وزارة النقراشى الثانية ، فقد تولاه فى وزارة إبراهيم عبدالهادى (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ ـ ٢٥ يوليو ١٩٤٩) . وفى وزارة حسين سرى باشا الثالثة (٢٦ يوليو ١٩٤٩ ـ ٣ نوفمبر ١٩٤٩) ، والرابعة (نوفمبر ١٩٤٩ ـ يناير ١٩٥٠) . أى أنه عمل وزيراً للحربية مع ثلاثة رؤساء وزراء (النقراشى ، وإبراهيم عبدالهادى ، وحسين سرى) فى أربع وزارات متعاقبة .

وقد تغير اسم الوزارة على عهد حيدر باشا من الدفاع الوطنى إلى الحربية والبحرية ، وهو اسمها القديم وحدث هذا بدءا من

وزارة إبراهيم عبدالهادى باشا .

وفيما عدا هذه المدة المتصلة فى وزارة الحربية (نوفمبر ١٩٤٧ - يناير ١٩٥٠) فى أربع وزارات، لم يتول محمد حيدر باشا أية مناصب وزارية أخرى، وهو بهذا من الوزراء الثمانية الذين تولوا وزارة الحربية أكثر من مرة لكنهم لم يتولوا غيرها من الوزارات، والآخرون هم : أحمد عرابى، وعمر لطفى، وحيدر، ومحمود عزمى، ويوسف شهدى، وعثمان رفقى، وأحمد عطية .

وفى وزارة مصطفى النحاس باشا الرابعة والأخيرة (يناير ١٩٥٠ - يناير ١٩٥٢) تولى مصطفى نصرت باشا هذا المنصب، وكان قد سبق له تولى منصب وزير الوقاية المدنية فى وزارتى النحاس الخامسة والسادسة، كما تولى وزارة الزراعة فى وزارة النحاس السادسة .

وفى وزارة على ماهر الثالثة احتفظ رئيس الوزراء بوزارة الحربية لنفسه (٢٧ يناير ١٩٥٢ - أول مارس ١٩٥٢)، وكذلك فعل فى وزارته الأخيرة (٢٤ يوليو ١٩٥٢ - ٧ سبتمبر ١٩٥٢) حتى خلفه اللواء محمد نجيب، وكذلك فعل حسين سرى فى وزارته الأخيرة (يوليو ١٩٥٢) .

أما الهلالى باشا فإنه على خلاف سلفيه على ماهر وحسين سرى لم يتول الحربية بنفسه وفى وزارته الأولى تولى أحمد مرتضى المراغى هذه الوزارة (٢ مارس ١٩٥٢ - ٢ يوليو ١٩٥٢)، وفى

وزارته الثانية تولى هذه الوزارة إسماعيل شيرين بك (٢٢ يوليو ١٩٥٢) ليوم واحد وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية.

وفى أولى وزارات الثورة وهى وزارة على ماهر باشا الرابعة (يوليو ١٩٥٢) تولى على ماهر باشا وزارة الحربية بالإضافة إلى رئاسته للوزارة ولوزارتى الداخلية والخارجية.

فلما شكل الرئيس محمد نجيب وزارته الأولى (سبتمبر ١٩٥٢) احتفظ لنفسه بوزارة الحربية والبحرية مع احتفاظه أيضاً بالقيادة العامة للقوات المسلحة.

ومع إعلان الجمهورية وتشكيل وزارة الرئيس محمد نجيب الثانية ترك نجيب منصبين من الثلاثة واكتفى برئاسة الوزارة، وعين عبداللطيف البغدادى وزيراً للحربية والبحرية، وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية، وقد دخل الوزارة فى ذلك اليوم من ضباط الثورة اثنان آخران هما جمال عبدالناصر الذى تولى منصب وزير الداخلية، وصلاح سالم الذى تولى منصب وزير الإرشاد القومى ووزير الدولة لشئون السودان، أما منصب القائد العام للقوات المسلحة فأسند إلى عبدالحكيم عامر مع ترقيته لرتبة اللواء، وهكذا فإنه مع تشكيل وزارة نجيب الثانية فى يونيو ١٩٥٣ تم توزيع مناصبه فى الوزارة السابقة على ثلاثة: هو نفسه، والبغدادى (الذى خلفه كوزير للحربية)، وعامر (الذى خلفه كقائد عام للقوات المسلحة).

وفى وزارة عبد الناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) احتفظ عبداللطيف البغدادى بوزارة الحربية.

وفى وزارة الرئيس محمد نجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤) احتفظ البغدادى بوزارة الحربية للمرة الثالثة.

أما فى وزارة عبدالناصر الثانية (أبريل ١٩٥٤) فقد تولى البغدادى وزارة الشئون البلدية والقروية، وخلفه فى وزارة الحربية الجديدة يومها حسين الشافعى.

وبعد أربعة شهور وفى نهاية أغسطس ١٩٥٤ دخل عبدالحكيم عامر الوزارة لأول مرة وتولى وزارة الحربية خلفا لحسين الشافعى الذى عُين وزيراً للشئون الاجتماعية خلفاً لكمال الدين حسين الذى عُين وزيراً للمعارف(!!).

وهكذا فإن عبدالحكيم عامر هو رابع مَنْ تولى وزارة الحربية من بين ضباط الثورة (بعد الرئيس محمد نجيب والبغدادى والشافعى)، وهو خامس وزراء الحربية فى عهد الثورة (بعد على ماهر ونجيب والبغدادى والشافعى)، وإذا كان الشىء بالشىء يذكر فإن السادس هو عبد الوهاب البشرى، والسابع: شمس بدران، والثامن: أمين هويدى، والتاسع هو: محمد فوزى!!

ثم تبدأ سلسلة القادة العسكريين الذين جمعوا بين هذا المنصب والقيادة العامة للقوات المسلحة عند تعيينهم، أما الفريق فوزى فإنه

لم يكن شأن خلفائه فى هذا الجمع وإنما بدأ بمنصب القائد العام ثم عُين وزيراً للحربية بعدها بشهور.

وقد احتفظ عبد الحكيم عامر بوزارة الحربية فى ٦ وزارات أخرى « هى : وزارة عبدالناصر الثالثة (يونيو ١٩٥٦) والرابعة (مارس ١٩٥٨)، [وفيها أصبح أحد نائبين مصريين لرئيس الجمهورية فى دولة الوحدة]، والخامسة (أكتوبر ١٩٥٨) والسادسة (سبتمبر ١٩٦٠) والسابعة (أغسطس ١٩٦١). وبعد الانفصال بقى المشير عبدالحكيم عامر وزيراً للحربية فى وزارة الرئيس عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١)، فلما شكل على صبرى وزارته الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) وابتعد أعضاء مجلس قيادة الثورة عن تولى المناصب الوزارية، تولى المهندس عبدالوهاب البشرى وزارة الحربية، واستمر يتولاها أربع سنوات حتى شكلت وزارة صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) فخلفه شمس بدران، بينما تولى البشرى وزارة الإنتاج الحربى.

وعقب هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ اعتزل شمس بدران مناصبه قبل تشكيل الوزارة التالية فى ١٩ يونيو ١٩٦٧ ، وبهذا فإنه لم يكمل فى منصب وزير الحربية عهد وزارة كاملة.

وعند تشكيل وزارة عبدالناصر التاسعة (١٩ يونيو ١٩٦٧) أسندت الحربية والإنتاج الحربى إلى عبدالوهاب البشرى فى قرار التشكيل الوزارى ولكن بعد شهر واحد (٢٢ يوليو ١٩٦٧) أسندت

إلى وزير الدولة أمين هويدى، وبعد ستة شهور أسندت وزارة الحربية إلى القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول محمد فوزى (٢٤ يناير ١٩٦٨)، واحتفظ بها الفريق أول محمد فوزى فى وزارة عبدالناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) وفى وزارتى الدكتور فوزى الأولين وقد أصبح فى وزارة الدكتور محمود فوزى الثانية نائباً لرئيس الوزراء (نوفمبر ١٩٧٠).

وفى الوزارة الثالثة للدكتور محمود فوزى (مايو ١٩٧١) وهى الوزارة التى أعقبت حركة التصحيح، خلفه الفريق أول محمد أحمد صادق، واحتفظ بالمنصب فى وزارة الدكتور فوزى الرابعة.

فلما شكلت وزارة الدكتور عزيز صدقى أصبح الفريق أول محمد صادق أول نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للحربية والإنتاج الحربى وظل يحتل هذه المناصب حتى أقيل فى أكتوبر ١٩٧٢، وخلفه المشير أحمد إسماعيل على كوزير للحربية فقط، واحتفظ أحمد إسماعيل بمنصبه فى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣)، وفى وزارة السادات الثانية أصبح نائباً لرئيس الوزراء بالإضافة إلى منصبه، وكذلك عند تشكيل وزارة الدكتور عبدالعزيز حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) وحتى توفى فى ديسمبر ١٩٧٤ فخلفه المشير محمد عبدالغنى الجمسى.

وفى الوزارة التالية مباشرة أصبح المشير الجمسى نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للحربية والإنتاج الحربى، واحتفظ بهذه المناصب

طيلة وزارات ممدوح سالم الخمس حتى خلفه الفريق أول كمال حسن على، وقد تغير اسم الوزارة إلى وزارة الدفاع، عند تشكيل وزارة الدكتور مصطفى خليل (أكتوبر ١٩٧٨).

وقد بقى الفريق أول كمال حسن على وزيراً للدفاع والإنتاج الحربى طيلة وزارتى الدكتور مصطفى خليل، فلما شكل الرئيس السادات وزارته الثالثة اختير الفريق أحمد بدوى وزيراً للدفاع والإنتاج الحربى، على حين أصبح الفريق أول كمال حسن على نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية.

وقد بقى الفريق بدوى وزيراً حتى استشهد فى مارس ١٩٨١ فخلفه المشير أبو غزالة الذى احتفظ بمنصبه فى وزارة الرئيس حسنى مبارك الأولى ووزارة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الأولى، فلما شكلت وزارة فؤاد محيى الدين الثانية أصبح نائباً لرئيس الوزراء بالإضافة إلى منصبه، واحتفظ بهذا الوضع فى وزارات: كمال حسن على وعلى لطفى وعاطف صدقى الأولى والثانية وحتى عين فى أبريل ١٩٨٩ مساعداً لرئيس الجمهورية، وخلفه الفريق أول يوسف صبرى أبو طالب حتى ٢٠ مايو ١٩٩١ حيث خلفه المشير محمد حسين طنطاوى الذى احتفظ بمنصبه من ذلك الحين فى أثناء وزارة الدكتور عاطف صدقى الثانية وفى وزارات: عاطف صدقى الثالثة، والجنزورى، وعاطف عبيد.

الحربية والانتاج الحربى : [انظر : الحربية]

الحربية والبحرية : [انظر : الحربية]

الحقانية [انظر : العدل]

الحكم المحلى : [انظر : الإدارة المحلية]

أطلق هذا الاسم على وزارة الإدارة المحلية بدءا من وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) حيث عُين الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين وزيراً لأمانة الحكم المحلى والتنظيمات . . إلخ، وقد ظل هذا الاسم يطلق على هذه الوزارة حتى ١٩٩١ حين عين الدكتور محمود شريف وزيراً للإدارة المحلية ليعود مسمى «الإدارة المحلية» الذى اختفى طيلة ١٨ عاماً. ونظراً لأن التغيير اقتصر على الاسم فقط (مع اعترافنا باختلاف المدلول القانونى) فإننا نحيلك على تعاقب الوزراء على هذه الوزارة فى مدخل «الإدارة المحلية».

الخارجية :

[يشمل أيضاً: الدولة للشئون الخارجية، والدولة للعلاقات الخارجية، نواب وزير الخارجية]

يعود العهد بهذه الوزارة إلى عام ١٨٧٨ ، فهى من الوزارات الثمانى التى بدأ بها النظام الوزارى فى مصر.

ومع أن العمل فى وزارة الخارجية يبدو للجماهير منفصلاً عن العمل فى الوزارات الأخرى، إلا أن وزراء الخارجية على مدى تاريخها لم يكونوا منفصلين عن الوزارات الأخرى على نحو ما نرى فى وزراء الحربية مثلاً، وسنرى من تتبع الذين تولوا هذه الوزارة على مدى تاريخها قبل الثورة وبعدها أن الذين اقتصر توليهم المناصب الوزارية على وزارة الخارجية يبلغون عشرة فقط (سبعة تولوها لأكثر من مرة ولم يتولوا غيرها، وواحد تولاها طيلة وزارة كاملة، واثنان توليها لأقل من وزارة).

ومن الجدير بالذكر أن وزارة الخارجية هى إحدى ثلاث وزارات ظلت محتفظة باسمها الأول الذى أطلق عليها عند نشأة النظام الوزارى المصرى فى ١٨٧٨ (الوزارتان الأخريان هما الداخلية، والأوقاف).

ومن الجدير بالذكر أن ثلاثة من رؤساء الوزارات قد بدأوا مناصبهم الوزارية بتولى وزارة الخارجية، وهؤلاء الثلاثة هم: عدلى يكن باشا، ويوسف وهبة باشا (الذى اشتهر كوزير للمالية)، والدكتور محمود فوزى الذى لم يتول غيرها من الوزارات.

وقد تولى نوبار باشا وزارة الخارجية بالإضافة إلى رئاسته لأول وزارة مصرية فى أغسطس ١٨٧٨.

وفى وزارة الأمير محمد توفيق الأولى تولى هذه الوزارة ذو الفقار باشا (مارس ١٨٧٩ - أبريل ١٨٧٩).

واحتفظ شريف باشا رئيس النظار بهذه الوزارة فى الوزارتين الأوليين اللتين شكلهما فى أبريل ١٨٧٩ ويوليو ١٨٧٩ .

ثم تولى مصطفى فهمى باشا هذه الوزارة فى أربع وزارات متتالية هى :

وزارة الخديو محمد توفيق الثانية (أغسطس ١٨٧٩)

وزارة مصطفى رياض باشا الأولى (سبتمبر ١٨٧٩)

وزارة شريف باشا الثالثة (سبتمبر ١٨٨١)

وزارة محمود سامى البارودى باشا الأولى (فبراير ١٨٨٢)

وكان مصطفى فهمى باشا قد بدأ مناصبه الوزارية بتولى وزارة الأشغال العمومية فى وزارة شريف باشا الثانية ، وفى الوزارة التالية مباشرة بدأ يتولى الخارجية محتفظاً بها طيلة أربع وزارات كما رأينا ، وفى الوزارة الأخيرة من هذه الوزارات الأربع ضم مصطفى باشا فهمى وزارة الحقانية إلى الخارجية طيلة عهد هذه الوزارة . ومن الجدير بالذكر أنه كان الوزير القديم الوحيد الذى استعان به محمود سامى البارودى فى تأليف وزارته ، على حين استوزر وزراء جدداً لبقية الوزارات ، وكان من هؤلاء وزير الحربية عرابى ، ووزير المعارف عبدالله فكرى .

فلما شكل إسماعيل راغب وزارته فى يونيو ١٨٨٢ احتفظ بهذه الوزارة لنفسه على نحو ما فعل شريف باشا فى وزارتيه الأولى

والثانية، وكذلك فعل شريف باشا فى وزارته الثالثة (أغسطس ١٨٨٢ - يناير ١٨٨٤)، وكذلك فعل نوبار باشا فى وزاته الثانية (يناير ١٨٨٤ - يونيو ١٨٨٨). وهكذا ظلت وزارة الخارجية فى حوزة رئيس الوزراء طيلة ثلاث وزارات متعاقبة.

وعاد ذو الفقار باشا ليتولى هذه الوزارة للمرة الثانية فى وزارة مصطفى رياض باشا (يونيو ١٨٨٨ - مايو ١٨٩١)، وكان قد تولاها فى وزارة الأمير محمد توفيق الأولى (١٨٧٩).

ثم تولى تكران باشا هذه الوزارة فى أربع وزارات متتالية هى:

وزارة مصطفى باشا الأولى (١٤ مايو ١٨٩١)

وزارة مصطفى باشا الثانية (١٧ يناير ١٨٩٢)

وزارة حسين فخرى باشا (١٥ يناير ١٨٩٣)

وزارة مصطفى رياض باشا الثالثة (١٩ يناير ١٨٩٣).

ومن الجدير بالذكر أن تكران باشا لم يتول من الوزارات إلا وزارة الخارجية، وإن كان قد تولاها أكثر من مرة، وشأنه فى هذا شأن أربعة فقط من وزراء الخارجية فى عهد الثورة هم: محمود فوزى، ومحمود رياض، ومحمد إبراهيم كامل، وعمرو موسى، وشأن اثنين آخرين من وزراء ما قبل الثورة هما: الدكتور حافظ عفيفى، وواصف بطرس غالى، وقد تولى كل من هؤلاء هذه الوزارة أكثر من مرة، ويشاركهم فى هذا محمد صلاح الدين الذى

تولى هذه الوزارة وزارة واحدة فقط هى وزارة الوفد الأخيرة، كما أن هناك وزيرين توليا الخارجية لأقل من وزارة ولم يتوليا غيرها من المناصب الوزارية أحدهما قبل الثورة وهو عبدالعزيز عزت باشا فى وزارة نسيم باشا الثانية، والثانى بعد الثورة وهو أحمد محمد فراج طايع فى وزارة محمد نجيب الأولى.

ثم تولى بطرس غالى هذه الوزارة لأول مرة فى وزارة نوبار باشا الثالثة (١٦ أبريل ١٨٩٤ - ١١ نوفمبر ١٨٩٥)، واحتفظ بها طيلة الوزارتين التاليتين، وهما وزارة مصطفى فهمى باشا [أطول الوزارات عمراً] (١٢ نوفمبر ١٨٩٥ - ١١ نوفمبر ١٩٠٨)، ثم وزارته هو (١٢ نوفمبر ١٩٠٨ - ٢١ فبراير ١٩١٠).

وبهذا احتفظ بطرس غالى بالوزارة فى ثلاث وزارات كاملة متعاقبة منذ أبريل ١٨٩٤ وحتى فبراير ١٩١٠، أى لمدة قاربت الستة عشر عاما متصلة، وهو الرقم الذى لم يحطمه أحد حتى الآن، كما أنه احتفظ لنفسه بوزارة الخارجية طيلة رئاسته للوزارة وحتى مقتله.

ولما شكل محمد سعيد باشا وزارته عقب مصرع بطرس غالى (فبراير ١٩١٠) تولى حسين رشدى باشا هذه الوزارة (فبراير ١٩١٠ - ١٥ أبريل ١٩١٢) وكانت هذه أول مرة يتولاها، وأعقبه يوسف وهبة باشا (أبريل ١٩١٢ - أبريل ١٩١٤) وقد وصل كلاهما إلى رئاسة الوزارة.

ولما شكل رشدى باشا وزاته عُين عدلى يكن باشا وزيراً للخارجية طيلة فترة هذه الوزارة (أبريل ١٩١٤ - ١٩ ديسمبر ١٩١٤)، وقد وصل هو الثالث إلى رئاسة الوزارة، وبهذا فإنه على مدى عشرين عاماً منذ ١٨٩٤ وحتى إعلان الحماية (١٩١٤) تولى هذه الوزارة رؤساء وزارات حاليون أو لاحقون!!

ثم فُرضت الحماية على مصر، وألغيت بالتالى وزارة الخارجية، ولم تعد إلى الوجود إلا مع إعلان الملكية والاستقلال بتصريح فبراير ١٩٢٢.

وفى وزارة عبد الخالق ثروت باشا الأولى (مارس ١٩٢٢ - نوفمبر ١٩٢٢) احتفظ رئيس الوزراء بهذا المنصب لنفسه، وكان هذا أول عهده به.

وفى وزارة محمد توفيق نسيم الثانية (نوفمبر ١٩٢٢ - فبراير ١٩٢٣) أسند هذا المنصب إلى محمود فخرى باشا زوج ابنة الملك فؤاد، وكانت هذه بمثابة المرة الوحيدة التى تولى فيها وزارة الخارجية، وهى إحدى مرتين تولى فيهما فخرى باشا الوزارة، وقد كانت المرة الأولى التى تولى فيها الوزارة فى وزارة توفيق نسيم الأولى حيث عمل وزيراً للمالية.

وفى وزارة يحيى إبراهيم باشا أسندت الخارجية إلى وزيرين على الترتيب هما:

أحمد حشمت باشا (١٥ مارس ١٩٢٣ - ٦ أغسطس ١٩٢٣)

ومحمد توفيق رفعت (٦ أغسطس ١٩٢٣ - ٢٧ يناير ١٩٢٤)، وكان هذا أول عهد كل منهما بهذه الوزارة.

وفي وزارة سعد زغلول (يناير ١٩٢٤ - ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) أسند هذا المنصب إلى واصف بطرس غالي، كان هذا أول عهده بهذه الوزارة، وقد تولاها بعد ذلك ولم يتول غيرها من الوزارات.

وفي وزارة أحمد زيور باشا الأولى احتفظ رئيس الوزراء لنفسه مؤقتاً بالوزارة لمدة أسبوعين (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ٩ ديسمبر ١٩٢٤) ثم تولاها بنفسه حتى نهاية عهد وزارته الأولى في ١٣ مارس ١٩٣٥، كما تولاها مرة ثانية طيلة عهد وزارته الثانية (مارس ١٩٢٥ - يونيو ١٩٢٦)، لينضم زيور بهذا إلى رؤساء الوزارات الذين احتفظوا لأنفسهم بوزارة الخارجية وهم: نوبار باشا، وشريف باشا، وإسماعيل راغب باشا، وبطرس غالي باشا، و عبد الخالق ثروت باشا، وقد فعل مثلهم بعد هذا عبدالفتاح يحيى باشا، وعلي ماهر باشا، وحسن صبري باشا، وحسين سري باشا، ومصطفى النحاس باشا، ومحمود فهمي النقراشي باشا.

وفي وزارة عدلي يكن باشا الثانية تولى عبد الخالق ثروت هذا المنصب (لثاني مرة) طيلة عهد هذه الوزارة (يونيو ١٩٢٦ - أبريل ١٩٢٧).

وفى وزارة عبد الخالق ثروت الثانية وكانت وزارة ائتلافية (أبريل ١٩٢٧ - مارس ١٩٢٨) تولى هذا المنصب مرقص حنا باشا، وكان من الوفد، وكانت هذه أول وآخر مرة يتولى فيها هذ المنصب، وقد تولى وزارتين أخريين فى وزارتين أخريين.

وفى وزارة النحاس باشا الأولى (مارس ١٩٢٨ - يونيو ١٩٢٨) تولى واصف بطرس غالى هذا المنصب للمرة الثانية، وكان قد تولاه للمرة الأولى فى وزارة سعد زغلول باشا (١٩٢٤).

ومن الجدير بالذكر أنه تولاه خمس مرات فى وزارات وفدية هى وزارة سعد باشا ووزارات النحاس الأربع الأولى، ولم يتول غير الخارجية ولا استوزر فى غير هذه الوزارات، وليس له مثيل فى هذا من وزراء ما قبل الثورة إلا تكران باشا.

وفى وزارة محمد محمود باشا الأولى تولى حافظ عفيفى باشا وزارة الخارجية (أكتوبر ١٩٢٩ - يناير ١٩٣٠)، وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية. ومن الطريف أنه لم يتول غير الخارجية، وقد تولاها مرة أخرى فى بداية وزارة صدقى باشا الأولى لمدة ثلاثة أسابيع فقط.

ومن الطريف أيضاً أن حافظ عفيفى (شأنه فى هذا شأن محمد حلمى عيسى، وشأن أحمد لطفى السيد وشأن سابا حبشى، وعبدالفتاح يحيى) قد عمل وزيراً مع إسماعيل صدقى باشا، كما عمل من قبل وزيراً مع محمد محمود باشا.

وفى وزارة عدلى يكن باشا الثالثة (أكتوبر ١٩٢٩ - يناير ١٩٣٠) تولى أحمد مدحت يكن باشا هذه الوزارة، وكانت هذه أول مرة يتولى فيها الخارجية وآخر مرة يتولى فيها منصبا وزاريا، وكان قد عمل من قبل وزيرا مرتين: وزيراً للزراعة فى وزارة رشدى باشا الرابعة، ووزيراً للأوقاف فى وزارة عدلى باشا الأولى.

وفى وزارة النحاس باشا الثانية تولاها واصف بطرس غالى باشا للمرة الثالثة.

أما فى وزارة إسماعيل صدقى باشا الأولى فقد تعاقب عليها الدكتور حافظ عفيفى باشا فى أول ثلاثة أسابيع من الوزارة، ثم خلفه عبدالفتاح يحيى باشا طيلة الفترة الباقية من الوزارة (يوليو ١٩٣٠ - يناير ١٩٣٣)، وكان وزيراً للحقانية فى بداية وزارة صدقى، ومن قبل فى وزارة عدلى يكن الأولى (مارس ١٩٢١)، ومع أنه لم يشترك فى وزارة صدقى باشا الثانية، فقد خلف صدقى فى رئاسة الوزارة وجمع معها الخارجية (بعد أن أصبح رئيساً للوزارة) طيلة فترة رئاسته (سبتمبر ١٩٣٣ - نوفمبر ١٩٣٤)، وعاد عبدالفتاح يحيى باشا ليتولى وزارة الخارجية طيلة وزارات محمد محمود الثانية والثالثة والرابعة، وبهذا فإنه تولى وزارة الخارجية خمس مرات مع ثلاثة وزراء هم: إسماعيل صدقى، وهو نفسه، ومحمد محمود باشا.

وفى وزارة إسماعيل صدقى باشا الثانية تعاقب على وزارة

الخارجية اثنان لم يتولياها من قبل هما : نخلة جورجى المطيعى (٤ يناير ١٩٣٣ - ١٠ مايو ١٩٣٣)، ثم صليب سامى بك (يوليو ١٩٣٣ - ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣).

وقد احتفظ عبد الفتاح يحيى بالخارجية لنفسه فى وزارته كما أسلفنا.

أما فى وزارة محمد توفيق نسيم باشا الثالثة فقد تعاقب على هذه الوزارة وزيران أولهما هو كامل إبراهيم بك (١٥ نوفمبر ١٩٣٤ - ١٨ فبراير ١٩٣٥)، وقد تركها ليتولى وزارة الزراعة حتى نهاية عهد وزارة نسيم الثالثة، وفيما عدا مشاركته فى هذه الوزارة بتولى هاتين الوزارتين لم يتول أيا من المناصب الوزارية.

أما الثانى فهو عبد العزيز عزت باشا، وقد تولى هذه الوزارة لأول وآخر مرة فى الفترة الباقية من وزارة نسيم باشا (فبراير ١٩٣٥ - يناير ١٩٣٦)، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، شأنه فى هذا شأن أحمد محمد فراج طايع فى بداية وزارة الرئيس محمد نجيب الأولى نفسه.

وفى وزارة على ماهر باشا الأولى (يناير ١٩٣٦ - مايو ١٩٣٦) احتفظ رئيس الوزراء لنفسه على نحو ما فعل حسن صبرى باشا، وحسين سرى باشا، ومصطفى النحاس باشا، والنقراشى باشا، وشريف باشا، وإسماعيل راغب، وبطرس غالى باشا، وعبدالخالق ثروت، وأحمد زيور، وعبدالفتاح يحيى، ونوبار

باشا، وكان هذا أول عهده كرئيس وزراء بهذه الوزارة.

وطيلة وزارتى النحاس باشا الثالثة والرابعة (ديسمبر ١٩٣٧ - أغسطس ١٩٣٩) احتفظ واصف بطرس غالى بهذه الوزارة طيلة الوزارة.

كما احتفظ حسن صبرى لنفسه بالخارجية فى وزارته التى رأسها (يونيو ١٩٤٠ - نوفمبر ١٩٤٠) وكان هذا أول عهده بها.

وفى اليوم الذى توفى فيه رئيس الوزارة حسن صبرى أسندت هذه الوزارة إلى محمد حلمى عيسى باشا مؤقتاً حتى شكل حسين سرى باشا وزراته فى اليوم التالى فاحتفظ بها لنفسه منذ التشكيل وحتى ٢٦ يونيو ١٩٤١، حيث تولاها صليب باشا سامى للمرة الثانية، وكان قد تولاها من قبل فى وزارة إسماعيل باشا صدقى الثانية.

واحتفظ صليب سامى بهذه الوزارة فى وزارة حسين سرى باشا الثانية (يوليو ١٩٤١ - فبراير ١٩٤٢).

وطيلة وزارتى النحاس الخامسة والسادسة (فبراير ١٩٤٢ - أكتوبر ١٩٤٤) احتفظ النحاس باشا بهذه الوزارة مع رئاسة الوزارة، وكان هذا أول عهده بها، وقد نهج فى الجمع بين رئاسة الوزارة والخارجية نهج نوبار باشا، وإسماعيل راغب باشا، وبطرس غالى باشا، وشريف باشا، وعبدالخالق ثروت، وزيور، وعبدالفتاح يحيى، وعلى ماهر، وحسن صبرى، وحسين سرى

الذين سبقوه إلى هذا الجمع .

ثم تولى محمود فهمى النقراشى باشا هذه الوزارة فى ثلاث وزارات متعاقبة هى :

وزارة أحمد ماهر الأولى (أكتوبر ١٩٤٤ - يناير ١٩٤٥)

وزارة أحمد ماهر الثانية (يناير ١٩٤٥ - فبراير ١٩٤٥)

وزارته الأولى (فبراير ١٩٤٥ - مارس ١٩٤٥) .

وبهذا جمع النقراشى باشا هو الآخر هذه الوزارة إلى الرئاسة ، لكنه لم يستمر فى هذا الوضع إلا أسبوعين عُين بعدها عبدالحميد بدوى ليتولى هذه الوزارة (٧ مارس ١٩٤٥ - ١٥ فبراير ١٩٤٦)، وهذا هو أول عهد عبدالحميد بدوى بوزارة الخارجية ، وكان قد تولى وزارة المالية من قبل فى وزارتى سرى الأولى والثانية .

وفى وزارة إسماعيل صدقى باشا الثالثة أسندت هذه الوزارة إلى أحمد لطفى السيد باشا (فبراير ١٩٤٦ - ١١ سبتمبر ١٩٤٦)، ثم إلى إبراهيم عبدالهادى باشا عند دخول السعديين إلى هذه الوزارة ، وهذا هو أول عهد كل منهما بتولى هذه الوزارة .

وفى وزارة النقراشى باشا الثانية بدأ النقراشى بالاحتفاظ بها لنفسه (ديسمبر ١٩٤٦ - نوفمبر ١٩٤٧)، ثم أسندت إلى أحمد خشبة باشا (نوفمبر ١٩٤٧ - ديسمبر ١٩٤٨) .

وفى وزارة إبراهيم عبد الهادى تعاقب عليها كل من إبراهيم الدسوقى أباظة وكان هذا أول عهده بها (٢٨ ديسمبر ١٩٤٧ - ٢٧ فبراير ١٩٤٩)، ثم أحمد خشبة (للمرة الثانية) (فبراير ١٩٤٩ - يوليو ١٩٤٩).

وفى وزارتى سرى باشا الثالثة والرابعة (يوليو ١٩٤٩ - يناير ١٩٥٠) احتفظ سرى باشا بالوزارة لنفسه على نحو ما فعل رؤساء وزراء آخرون.

وطيلة وزارة النحاس باشا الأخيرة (يناير ١٩٥٠ - يناير ١٩٥٢) تولاها وزيرها الوطنى الشهير الدكتور محمد صلاح الدين باشا.

وفى وزارة على ماهر باشا الثالثة احتفظ بها رئيس الوزراء لنفسه على نحو ما فعل فى وزارتيه الأولى والثانية، وعلى نحو ما سيفعل فى وزارته الرابعة أيضاً.

وفى وزارة الهلالى باشا أسندت إلى محمد عبد الخالق حسونة باشا (مارس ١٩٥٢ - يوليو ١٩٥٢).

ثم تولاها حسين سرى بنفسه فى وزارته الأخيرة التى استمرت ثلاثة اسابيع فقط (يوليو ١٩٥٢).

وعاد محمد عبدالخالق حسونة ليتولاها فى وزارة نجيب الهلالى بك الثانية (يوليو ١٩٥٢).

ثم كان أول وزير للخارجية فى عهد الثورة هو رئيس الوزراء

على ماهر باشا نفسه، وقد تولاها حتى نهاية وزارته فى سبتمبر ١٩٥٢ حيث شكل الرئيس محمد نجيب وزارته الأولى فعُين الأستاذ أحمد محمد فراج طايع وزيراً للخارجية ، ولكنه لم يلبث أن استقال فى أول تعديل وزارى لهذه الوزارة فى ٩ ديسمبر ١٩٥٢ (أى بعد ثلاثة شهور) حيث أسندت هذه الوزارة إلى الدكتور محمود فوزى.

وبقى الدكتور محمود فوزى وزيراً للخارجية فى وزارات الرئيسين نجيب وعبدالناصر المتوالية حتى قامت الوحدة فكان واحداً من الوزراء المركزيين فى الوزارات الأولى للوحدة (مارس ١٩٥٨) والثانية (أكتوبر ١٩٥٨) والثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) والرابعة (١٩٦١).

وبعد الانفصال أصبح الدكتور محمود فوزى بمثابة أقدم الوزراء فى حكومة الرئيس عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) وقد عُين معه حسين ذو الفقار صبرى نائباً للوزير وبقيا كذلك فى حكومة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) ثم اختير الدكتور محمود فوزى نائباً لرئيس الوزراء للشئون الخارجية ومشرفاً على وزارتى الخارجية والعلاقات الثقافية الخارجية فى حكومة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤).

وقد عُين فى هذه الوزارة (لأول مرة) كل من الدكتور حسين خلاف وزيراً للعلاقات الثقافية الخارجية، ومحمود رياض وزيراً

للخارجية ، وفى وزارتى زكريا محيى الدين وصدقى سليمان بقى الوضع على ما هو عليه مع إلغاء وزارة العلاقات الثقافية الخارجية ، وأصبح مسمى منصب الدكتور محمود فوزى نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية .

أما فى وزارة الرئيس عبدالناصر التاسعة (عقب هزيمة ١٩٦٧) فقد خرج الدكتور محمود فوزى لأول مرة من التشكيل الوزارى ، ولكن صدر له قرار بأن يكون مساعداً لرئيس الجمهورية للشئون الخارجية على أن يحضر اجتماعات مجلس الوزراء(!!!) وقد بقى الوضع كذلك إلى بداية عهد الرئيس السادات حيث شكل الدكتور فوزى نفسه الوزارة أربع مرات بينما أصبح محمود رياض نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية في وزارات الدكتور محمود فوزى الثلاث الأخيرة (نوفمبر ١٩٧٠ - يناير ١٩٧٢) .

وقد عمل معه كوزير دولة للشئون الخارجية كل من محمد حافظ إسماعيل فى أثناء الوزارة الثانية (مارس ١٩٧١) وفى الوزارة الثالثة (مايو ١٩٧١) ثم الدكتور محمد مراد غالب فى الوزارة الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) .

ثم خلف رياض كوزير للخارجية الدكتور محمد مراد غالب نفسه فى وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) ولكنه لم يستمر إلا إلى سبتمبر ١٩٧٢ حيث خلفه الدكتور محمد حسن الزيات الذى كان قد عُين وزير دولة للإعلام منذ يناير ١٩٧٢ ، وقد احتفظ الدكتور الزيات بمنصب وزير الخارجية فى وزارة السادات الأولى

وحتى أكتوبر ١٩٧٣ حيث خلفه إسماعيل فهمى الذى كان قد عُين وزيراً للسياحة منذ مارس ١٩٧٣ .

واحتفظ إسماعيل فهمى بمنصبه فى وزارات السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) وحجازى (سبتمبر ١٩٧٤) وممدوح سالم الأربع الأولى ، وكان قد أصبح بمثابة وزير الخارجية التقليدى فى عهد السادات حتى استقال فى ١٧ نوفمبر ١٩٧٧ عند اعتزام الرئيس السادات السفر إلى القدس فى مبادرته الشهيرة وبعد شهر من تشكيل الوزارة .

وقد عُين محمد إبراهيم كامل كوزير للخارجية فى ديسمبر ١٩٧٧ واحتفظ بهذا المنصب فى وزارة ممدوح سالم الأخيرة (مايو ١٩٧٨) عند تشكيلها ، ولكنه قدم استقالته من هذه الوزارة فى سبتمبر ١٩٧٨ عند توقيع معاهدة السلام وقبل تغيير الوزارة كلها بفترة قصيرة ، وقد تولى الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية المنصب بالنيابة .

وقد شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) بدون وزير للخارجية وقد تولى الدكتور بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية المنصب بالنيابة . ثم تولى رئيس الوزراء الدكتور مصطفى خليل نفسه المنصب فى فبراير ١٩٧٩ واحتفظ به فى وزارته الثانية (يوليو ١٩٧٩) .

فلما شكل الرئيس السادات وزارته الأخيرة (مايو ١٩٨٠) عُين

الفريق أول كمال حسن على نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية، واحتفظ كمال حسن على بهذا المنصب فى وزارات الرئيس مبارك والدكتور فؤاد محيى الدين وحتى شكل هو نفسه الوزارة فى يوليو ١٩٨٤ فأسند المنصب إلى الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد الذى كان قد تولى منصب وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء فى أول السبعينيات.

وقد احتفظ الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد بهذا المنصب فى الوزارات التالية (وزارات الدكتورين على لطفى وعاطف صدقى الأولى والثانية) حتى انتخب أميناً لجامعة الدول العربية فى مارس ١٩٩١ فخلفه عمرو موسى فى مايو ١٩٩١.

وقد احتفظ عمرو موسى بمنصبه فى وزارتى عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) والجنزورى (يناير (١٩٩١) وعاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩).

وزراء الدولة للشئون الخارجية:

أما وزراء الدولة للشئون الخارجية فيبدأون بمحمد فائق الذى عُين فى هذا المنصب فى أبريل ١٩٧٠ وحتى أكتوبر ١٩٧٠ فقط حيث عاد لتولى منصبه الأصلى وزيراً للاعلام، ثم يأتى حافظ إسماعيل الذى عمل كوزير للدولة للشئون الخارجية منذ مارس ١٩٧١ وحتى سبتمبر ١٩٧١، ثم الدكتور محمد مراد غالب من سبتمبر ١٩٧١ وحتى يناير ١٩٧٢ حيث تولى وزارة الخارجية،

وبذلك فإن هؤلاء الثلاثة (محمد فائق ومحمد حافظ إسماعيل ومحمد مراد غالب) قد عملوا كوزراء دولة للشئون الخارجية مع وزير الخارجية محمود رياض.

ولم يتول منصب وزير الدولة للشئون الخارجية أحد طيلة تولى الدكتورين محمد مراد غالب ومحمد حسن الزيات الوزارة.

أما بعد أن أسندت هذه الوزارة إلى إسماعيل فهمى فقد عمل معه وزيران للدولة للشئون (والعلاقات) الخارجية هما أحمد سميح أنور (مايو ١٩٧٤ - أبريل ١٩٧٥) ومحمد محمود رياض (مايو ١٩٧٥ - أكتوبر ١٩٧٧).

وقد عُين سميح أنور وزيراً للدولة للشئون الخارجية فى أثناء وزارة الرئيس السادات الثانية، وفى وزارة الدكتور حجازى.

وعُين محمد محمود رياض وزيراً للدولة للشئون الخارجية فى أثناء وزارة ممدوح سالم الأولى واحتفظ بالمنصب حتى استقال مع السيد إسماعيل فهمى فى أكتوبر ١٩٧٧.

أما الدكتور بطرس غالى فكان قد عُين فى وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) كوزير دولة بدون تحديد للاختصاصات، وبعد استقالة إسماعيل فهمى ومحمد رياض فى نوفمبر ١٩٧٧ عُين كوزير دولة للشئون الخارجية واحتفظ بهذا المنصب لأكثر من ١٣ عاماً حتى عُين فى مايو ١٩٩١ نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للهجرة، ولم يلبث أن اختير سكرتيراً عاماً لهيئة الأمم المتحدة قبل

نهاية العام، ولم يخلفه أحد فى أى من مناصبه الثلاثة هذه لا كوزير دولة ولا كنائب رئيس وزراء ولا كوزير هجرة.

وقد عمل الدكتور بطرس غالى وزيراً للدولة للشئون الخارجية مع كل من محمد إبراهيم كامل، ومصطفى خليل، وكمال حسن على، وأحمد عصمت عبدالمجيد.

وتجدر ملاحظة أنه فيما عدا خمسة من وزراء الخارجية فيما بعد الثورة هم: أحمد محمد فراج طايع والدكتور محمود فوزى ومحمود رياض ومحمد إبراهيم كامل وعمرو موسى، فإن كل وزراء الخارجية الباقين كانوا قد تولوا مناصب وزارية أخرى (كالإعلام، والسياحة، وشئون مجلس الوزراء، والدولة للشئون الخارجية والدفاع، والمواصلات .. إلخ) قبل توليهم منصب وزير الخارجية.

نواب وزير الخارجية:

عُين لوزارة الخارجية نواب وزير فى أكثر من فترة، ففى ٢٠ مارس ١٩٥٥ عُين عبدالفتاح حسن نائباً لوزير الخارجية.

أما حسين ذو الفقار صبرى فقد عُين نائباً لوزير الخارجية منذ وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) وقد عُين فى الوزارة التنفيذية للإقليم المصرى واحتفظ بذات المنصب بعد الانفصال (أكتوبر ١٩٦١) وفى المجلس التنفيذى الذى رأسه شقيقه الأصغر على صبرى (سبتمبر ١٩٦٢)، ولكنه ترك الوزارة عند تشكيلها للمرة الثانية برئاسة شقيقه على صبرى (مارس ١٩٦٤) حيث عُين محمود رياض وزيراً للخارجية، بينما أصبح الدكتور محمود فوزى نائباً لرئيس الوزراء.

وهكذا ترك الدكتور محمود فوزى وحسين ذو الفقار صبرى الوزارة فى يوم واحد وإن بقى الدكتور فوزى فى مجلس الوزراء، وقد صدر يومها قرار بتعيين حسين ذو الفقار صبرى مستشاراً لرئيس الجمهورية للشئون الخارجية بدرجة وزير.

الخزانة :

أطلق هذا الاسم على وزارة المالية بدءا من وزارة الوحدة الأولى (مارس ١٩٥٨) وقد عادت هذه الوزارة لتحمل اسم المالية بدءا من وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣)، ونظراً لأن التغيير قد اقتصر على الاسم فقط، فإننا نحيلك على تعاقب الوزراء على هذه الوزارة تحت عنوان المالية.

الخزانة والتخطيط :

حدث هذا الجمع فى وزارة الرئيس عبد الناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) حيث أسندت الوزارتان إلى نائب رئيس الجمهورية عبداللطيف البغدادى، وفى الوزارة التالية وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) أسندتا أيضاً معاً إلى الدكتور عبدالمنعم القيسونى.

الداخلية :

يعود العهد بهذه الوزارة إلى بداية النظام الوزارى فى مصر عام ١٨٧٨ ، وقد كانت من الوزارات الثمانى التى بدأ بها هذا النظام .

كان العهد بوزراء الداخلية قبل عصر الرئيس السادات أنه لا علاقة لهم بجهاز الشرطة ولا برجال الأمن، لكن السادات استن منذ ١٥ مايو أن يكون الوزراء الذين يتولون هذه الوزارة من بين رجالها العاملين فيها، ولم يحدث لهذه القاعدة استثناء طيلة عهد الرئيسين السادات ومبارك، ولكن العجيب أنه فيما قبل الثورة كانت هذه الوزارة دوناً عن كل الوزارات الأخرى على الدوام جزءاً من المناصب التى يتم تداولها بين السياسيين الكبار على نحو ما سنراه، وإذا كنا فى هذا الكتاب نقدم حصراً بالذين اقتصر توليهم المناصب الوزارية على وزارة واحدة، سواء لأقل من وزارة أو

لوزارة كاملة أو لأكثر من وزارة، فإن الحال يختلف مع وزارة الداخلية فيما قبل الثورة وسنبدأ بأن نذكر أنه لم يحدث فيما قبل الثورة أن تولى هذه الوزارة وزير لأقل من وزارة كاملة، ولم يحدث أيضاً للذين تولوا هذه الوزارة أكثر من مرة أن تقتصر مناصبهم الوزارية عليها، فهم إما قد تولوا قبلها (أو بعدها) وزارات أخرى، أو جمعوا بينها وبين وزارات أخرى.

كل ما هنالك فى باب الاقتصار عليها أن هذا حدث مرتين حين تولاها وزيران طيلة وزارة واحدة فقط دون أن يتولوا غيرها من الوزارات قبلها أو بعدها، وهذان هما أحمد رشيد باشا فى وزارة راغب باشا، ومنصور باشا فى وزارة الخديو توفيق الثانية. وهى مرحلة مبكرة جداً فى تاريخنا الوزارى كما نعرف، أما فيما عدا هذا فإن الداخلية ظلت متميزة بالوزراء المتميزين وكأنها شىء قريب من رئاسة الوزارة حتى فى اختيار الوزراء الذين يتولونها، ولنا أن نقارن هذا بوزارة الحربية التى استقلت بأربعة وعشرين وزيراً من وزراء ما قبل الثورة لم يتولوا غيرها (هنا اثنان فقط).

ومن الجدير بالذكر أن اثنين من رؤساء الوزراء فيما قبل الثورة بدأوا مناصبهم الوزارية بالداخلية، وأن ثلاثة من رؤساء الوزراء فيما بعد الثورة بدأوا مناصبهم الوزارية بالداخلية، وهؤلاء الخمسة هم بترتيب أقدميتهم فى تولى رئاسة الوزراء: مصطفى رياض باشا (وهو أول وزراء الداخلية على الإطلاق)، ومحمد سعيد باشا، والرئيس جمال عبدالناصر، وزكريا محيى الدين، وممدوح سالم.

وبالإضافة إلى هؤلاء الرؤساء فإن عدداً لا يستهان به من رؤساء الوزارات (٢١ رئيساً للوزراء) قد تولوا وزارة الداخلية فى أثناء رحلتهم مع المناصب الوزارية، وهؤلاء حسب أسبقية توليهم الداخلية هم: محمد شريف باشا، ومحمود سامى البارودى باشا، ونوبار باشا، ومصطفى فهمى باشا، وحسين فخرى باشا، وحسين رشدى باشا، وعدلى يكن باشا، ومحمد توفيق نسيم، وعبدالخالق ثروت باشا، ويحيى إبراهيم باشا، وسعد زغلول باشا، وأحمد زيور باشا، وإسماعيل صدقى باشا، ومصطفى النحاس باشا، ومحمد محمود باشا، وعلى ماهر باشا، ومحمود فهمى النقراشى باشا، وحسن صبرى باشا، وحسين سرى باشا، وأحمد ماهر باشا، وإبراهيم عبدالهادى باشا.

ومعنى هذا أنه من بين رؤساء الوزراء فيما قبل الثورة فإن ستة فقط هم الذين تولوا رئاسة الوزارة دون أن يمروا بوزارة الداخلية أو يجمعوها مع رئاسة الوزارة، وهؤلاء على وجه الحصر هم: الخديو توفيق الذى رأس الوزارة ولم يتول أية وزارة، وإسماعيل راغب باشا، وبطرس غالى باشا، ويوسف وهبة باشا، وعبدالفتاح يحيى باشا، وأحمد نجيب الهلالى باشا.

كان مصطفى رياض باشا أول وزير للداخلية، وقد تولاها فى وزارتى نوبار الأولى، والأمير محمد توفيق الأولى.

فلما شكل شريف باشا وزارتيه الثالثة (أبريل ١٨٧٩) والرابعة

(يوليو ١٨٧٩) احتفظ رئيس الوزراء لنفسه بمنصب وزير الداخلية في هاتين الوزارتين.

ولما شكل الخديو توفيق وزارته الثانية (أغسطس ١٨٧٩) عُين منصور باشا وزيراً للداخلية. وهو واحد من اثنين من وزراء ما قبل الثورة اقتصر توليهما المناصب الوزارية على هذا المنصب في وزارة واحدة.

ولما شكل مصطفى رياض وزارته الأولى (سبتمبر ١٨٧٩) احتفظ لنفسه بوزارة الداخلية ،وكان هو نفسه قد تولاها من قبل.

ولما شكل شريف باشا وزارته الثالثة في سبتمبر ١٨٨١ احتفظ لنفسه بوزارة الداخلية، وكذلك فعل محمود سامي البارودي باشا حين شكل وزارته الأولى في فبراير ١٨٨٢.

ولما شكل إسماعيل راغب باشا وزارته في يونيو ١٨٨٢ عُين أحمد رشيد وزيرا للداخلية، وهو ثاني وآخر وزير قبل الثورة اقتصر توليه المناصب الوزارية على هذا المنصب في وزارة واحدة (الأول كان هو منصور باشا في وزارة الخديو توفيق الثانية).

وعاد مصطفى رياض باشا ليتولى وزارة الداخلية في وزارة شريف باشا الرابعة أغسطس ١٨٨٢) [بعدما كان قد وصل إلى رئاسة الوزارة)، لكنه لم يستمر إلا إلى ١٠ ديسمبر ١٨٨٢، وخلفه إسماعيل أيوب باشا حتى ٢٣ مايو ١٨٨٣، ثم أحمد خيري

باشا من ٢٣ ديسمبر ١٨٨٣ وحتى ١٠ يناير ١٨٨٤ ، وبهذا تعاقب على وزارة الداخلية فى وزارة شريف باشا الرابعة ثلاثة وزراء .

وفى ١٠ يناير ١٨٨٤ شكل نوبار باشا وزارته الثانية وقد تعاقب على وزارة الداخلية فيها أربعة وزراء هم :

محمد ثابت باشا (١٠ يناير ١٨٨٤ - ١٠ مارس ١٨٨٤)

وكانت هذه أول مرة يتولى فيها وزارة الداخلية .

ونوبار باشا (أى رئيس الوزراء نفسه) (١٠ مارس ١٨٨٤ - ٢٧ مارس ١٨٨٤)، وكانت هذه أول مرة يتولى فيها نوبار باشا بنفسه وزارة الداخلية، وهو الذى بدأ حياته رئيساً للوزراء .

وعبدالقادر حلمى باشا (٢٧ مارس ١٨٨٤ - ١٠ مارس ١٨٨٧)

ثم مصطفى فهمى باشا (١٠ مارس ١٨٨٧ - ٩ يونيو ١٨٨٨)

ثم بدأت موجة احتفاظ رؤساء الوزراء بوزارة الداخلية لأنفسهم . .

ففى ٩ يونيو ١٨٨٨ شكل مصطفى رياض باشا وزارته الثانية وقد احتفظ طوال عهد هذه الوزارة لنفسه بوزارة الداخلية .

وفى ١٤ مايو ١٨٩١ شكل مصطفى فهمى باشا وزارته الأولى [وهى آخر وزارات عهد الخديو توفيق] وقد احتفظ طوال عهد هذه الوزارة لنفسه بوزارة الداخلية .

وفى ١٧ يناير ١٨٩٢ شكل مصطفى فهمى باشا وزارته الثانية [وهى أولى وزارات عهد الخديو عباس حلمى] وقد احتفظ طيلتها أيضاً لنفسه بوزارة الداخلية.

وقد فعل هذا أيضا كل من:

☐ حسين فخرى باشا فى وزارته الأولى (١٥ يناير ١٨٩٣ ـ ١٨ يناير ١٨٩٣).

☐ مصطفى رياض باشا فى وزارته الثالثة (١٩ يناير ١٨٩٣ ـ ١٥ أبريل ١٨٩٤).

☐ نوبار باشا فى وزارته الثالثة (١٦ أبريل ١٨٩٤ ـ ١٢ نوفمبر ١٨٩٥).

☐ مصطفى فهمى باشا فى وزارته الثالثة (١٢ نوفمبر ١٨٩٥ ـ ١١ نوفمبر ١٩٠٨).

☐ بطرس غالى باشا فى وزارته الأولى (١٢ نوفمير ١٩٠٨ ـ ٢١ فبراير ١٩١٠).

☐ محمد سعيد باشا فى وزارته الأولى (٢٣ فبراير ١٩١٠ ـ ١٥ أبريل ١٩١٤).

☐ حسين رشدى باشا فى وزارته الأولى (١٥ أبريل ١٩١٤ ـ ١٩ ديسمبر ١٩١٤).

□ حسين رشدى باشا فى وزارته الثانية (١٩ ديسمبر ١٩١٤ - ٩أكتوبر ١٩١٧) [وهى الوزارة الوحيدة فى عهد السلطان حسن كامل].

□ حسين رشدى باشا فى وزارته الثالثة (١٠ أكتوبر ١٩١٧ - ٩أبريل ١٩١٩).

أما فى وزارة رشدى باشا الرابعة وهى وزارة قصيرة العمر (٩ أبريل ١٩١٩ - ٢٢ أبريل ١٩١٩) فقد تولى وزارة الداخلية عدلى يكن باشا.

وفى وزارة محمد سعيد باشا الثانية (مايو ١٩١٩ - نوفمبر ١٩١٩) احتفظ رئيس الوزراء بوزارة الداخلية لنفسه.

وفى وزارة يوسف وهبة باشا (٢١ نوفمبر ١٩١٩ - ٢١ مايو ١٩٢٠) أسندت الداخلية إلى محمد توفيق نسيم باشا، فلما شكل هو نفسه الوزارة التالية احتفظ بها لنفسه طيلة عهدها (مايو ١٩٢٠ - مارس ١٩٢١).

ولما شكل عدلى باشا يكن وزارته الأولى (مارس ١٩٢١ - ديسمبر ١٩٢١) أسندت الداخلية إلى عبدالخالق ثروت باشا، فلما شكل عبد الخالق ثروت الوزارة التالية (١ ماس ١٩٢٢ - ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢) احتفظ بها لنفسه.

وفى الوزارة التالية احتفظ رئيسها محمد توفيق نسيم بالداخلية

لنفسه طيلة عهد الوزارة (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ - ٩ فبراير ١٩٢٣) على نحو ما فعل هو نفسه فى وزارته الأولى .

وكذلك فعل رئيس الوزراء التالى يحيى باشا إبراهيم (مارس ١٩٢٣ - يناير ١٩٢٤) .

وكذلك فعل أيضاً سعد زغلول باشا حين خلفه فى رئاسة الوزارة (يناير ١٩٢٤) وحتى ٢٤ أكتوبر فقط حيث أسندت إلى محمد فتح الله بركات باشا حتى نهاية عهد هذه الوزارة ، وكان هذا أول عهده بوزارة الداخلية ، وكان فتح الله باشا يتولى وزارة الزراعة منذ بداية عهد وزارة سعد زغلول باشا .

فلما شكل أحمد زيور باشا وزارته الأولى (نوفمبر ١٩٢٤) تولى الداخلية بنفسه وبقى كذلك حتى ٩ ديسمبر ١٩٢٤ حيث تولاها إسماعيل صدقى باشا لأول مرة فى تاريخه ، وكان قد تولى وزارات أخرى من قبل .

وقد احتفظ إسماعيل صدقى باشا بهذه الوزارة حتى نهاية عهد وزارة زيور باشا الأولى ، كما احتفظ بها عند تشكيل وزارة زيور باشا الثانية (مارس ١٩٢٥) وحتى سبتمبر ١٩٢٥ فقط ، حيث خلفه فيها محمد حلمى عيسى باشا من ١٢ سبتمبر ١٩٢٥الذى بقى حتى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٥ ، وعندئذ عاد رئيس الوزارة أحمد زيور ليتولاها بنفسه منذ ٣٠ نوفمبر ١٩٢٥ وحتى نهاية عهد وزارته الثانية فى ٧ يونيو ١٩٢٦ .

ولما شكل عدلى يكن باشا وزارته الثانية وكانت وزارة ائتلافية، احتفظ بالداخلية لنفسه طيلة عهد الوزارة (يونيو ١٩٢٦ - أبريل ١٩٢٧).

وكذلك فعل خلفه عبد الخالق ثروت باشا فى وزارته الثانية (أبريل ١٩٢٧ - مارس ١٩٢٨).

وكذلك فعل مصطفى النحاس فى وزارته الأولى (مارس ١٩٢٨ - يونيو ١٩٢٨)، وقد كانت هذه أول مرة يتولى فيها النحاس باشا وزارة الداخلية، أى أن النحاس باشا دوناً عن عدلى وثروت السابقين عليه لم يتول الداخلية إلا مع توليه رئاسة الوزارة نفسها.

وينطبق نفس الوضع على محمد محمود باشا فى وزارته الأولى التى خلف بها وزارة النحاس (يونيو ١٩٢٨)، فقد احتفظ بالداخلية طيلة رئاسته لهذه الوزارة (أى حتى أكتوبر ١٩٢٩) ولم يكن قد تولاها من قبل رئاسته للوزارة.

ولما تولى عدلى يكن باشا رئاسة الوزارة للمرة الثالثة فى أكتوبر ١٩٢٩ احتفظ بالداخلية لنفسه حتى نهاية عهد الوزارة فى يناير ١٩٣٠.

وكذلك فعل مصطفى النحاس باشا فى وزارته الثانية (يناير ١٩٣٠ - يونيو ١٩٣٠).

وكذلك فعل إسماعيل صدقى باشا فى وزارته الأولى (يونيو ١٩٣٠ - يناير ١٩٣٣).

وكذلك فعل صدقى باشا فى بداية وزارته الثانية (يناير ١٩٣٣ وحتى ١٣ مارس ١٩٣٣) فقط، حيث أسندت وزارة الداخلية إلى محمود فهمى القيسى باشا حتى نهاية عهد الوزارة فى سبتمبر ١٩٣٣.

وقد احتفظ محمود فهمى القيسى باشا بهذه الوزارة فى وزارة عبد الفتاح يحيى باشا (سبتمبر ١٩٣٣ - نوفمبر ١٩٣٤)، وبذلك كان عبد الفتاح يحيى استثناء من كل رؤساء الوزارات فى هذه الفترة فى عدم الاحتفاظ بالداخلية لنفسه وعدم توليها من الأساس.

فلما شكل محمد توفيق نسيم وزارته الثالثة فى نوفمبر ١٩٣٤ احتفظ بالداخلية لنفسه طيلة عهد الوزارة، وبهذا فإن محمد توفيق نسيم فى وزاراته الثلاث لم يستوزر أحداً للداخلية غير نفسه.

وكذلك فعل خلفاؤه: على ماهر فى وزارته الأولى (يناير ١٩٣٦ - مايو ١٩٣٦)، وكان هذا أول عهده بوزارة الداخلية شأن النحاس باشا ومحمد محمود باشا، اللذين لم يتولياها إلا عند رئاستهما للوزارة، وسنرى بعد قليل أن حسن صبرى وحسين سرى وأحمد ماهر وإبراهيم عبدالهادى لا يتولون الداخلية إلا مع وصولهم إلى رئاسة الوزارة، أما النقراشى باشا فإنه يتولاها مرتين

قبل رئاسته للوزارة .

ثم مصطفى النحاس باشا فى وزارته الثالثة (مايو ١٩٣٦ - يوليو ١٩٣٧) والرابعة (يوليو ١٩٣٧ - ديسمبر ١٩٣٧) .

ثم محمد محمود باشا فى وزارتيه الثانية (ديسمبر ١٩٣٧ - أبريل ١٩٣٨) وعند تشكيل وزارته الثالثة (٢٧ أبريل ١٩٣٨ ولمدة ثلاثة أسابيع فقط أى حتى ١٨ مايو ١٩٣٨)، حيث أسندت الداخلية إلى أحمد لطفى السيد باشا ، وكان هذا أول عهد أحمد لطفى السيد بوزارة الداخلية ، وقد بقى فيها حتى نهاية وزارة محمد محمود الثالثة أى حتى ٢٤ يونيو ١٩٣٨ ، أى لمدة خمسة أسابيع .

وفى وزارة محمد محمود الرابعة وهى وزارة طويلة العمر نسبيا (٢٤ يونيو ١٩٣٨ - أغسطس ١٩٣٩) تولى محمود فهمى النقراشى هذا المنصب لأول مرة ، وقد كانت هذه الوزارة ائتلافية .

ولما شكل على ماهر الوزارة التالية (١٨ أغسطس ١٩٣٩ - ٢٧ يونيو ١٩٤٠) احتفظ لنفسه بوزارة الداخلية على نحو ما فعل فى وزارته الأولى من قبل .

وعاد محمود فهمى النقراشى باشا ليتولى الداخلية (للمرة الثانية) فى الوزارة التالية وهى وزارة حسن صبرى باشا (٢٨ يونيو ١٩٤٠)، لكنه ترك الوزارة مع خروج السعديين منها ، وهكذا تولاها رئيس الوزراء حسن صبرى باشا بنفسه فى ٢ سبتمبر ١٩٤٠

حتى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ (وكان هذا أول عهده هو الآخر بوزارة الداخلية) حيث توفى فتولاها محمود فهمى القيسى باشا لمدة ساعات حتى شكلت وزارة حسين سرى الأولى فتولاها هو الآخر بنفسه فى وزارتيه الأولى (١٥ نوفمبر ١٩٤٠) والثانية (٣١ يوليو ١٩٤١).

وكذلك فعل مصطفى النحاس باشا فى وزارته الخامسة (٦ فبراير ١٩٤٢)، وفى بداية وزارته السادسة (٢٦ مايو ١٩٤٢ وحتى ٢ يونيو ١٩٤٣) حيث أسندت الداخلية إلى فؤاد سراج الدين باشا فى ٢ يونيو ١٩٤٣ وحتى نهاية عهد الوزارة الوفدية فى ١٨ أكتوبر ١٩٤٤، وكان هذا أول عهد سراج الدين بوزارة الداخلية.

ثم عاد رؤساء الوزراء إلى الاحتفاظ بوزارة الداخلية لأنفسهم، وكذلك فعل كل من:

أحمد ماهر فى وزارتيه الأولى (١٩ أكتوبر ١٩٤٤) والثانية (١٥ يناير ١٩٤٥)

والنقراشى باشا فى وزارته الأولى (٢٤ فبراير ١٩٤٥)، وكانت هذه ثالث مرة يتولى فيها وزارة الداخلية.

وإسماعيل صدقى باشا فى وزارته الثالثة (فبراير ١٩٤٦).

ومحمود فهمى النقراشى باشا فى وزارته الثانية (ديسمبر ١٩٤٦).

وإبراهيم عبد الهادى فى وزارته الأولى (ديسمبر ١٩٤٨).

وحسين سرى باشا فى وزارتيه الثالثة (يوليو ١٩٤٩) والرابعة (نوفمبر ١٩٤٩).

أما طيلة وزارة النحاس باشا السابعة فقد تولى فؤاد سراج الدين باشا وزارة الداخلية.

ثم تولى أحمد مرتضى المراغى وزارة الداخلية فى وزارتين متتاليتين هما وزارة على ماهر الثالثة (٢٧ يناير ١٩٥٢ - ١ مارس ١٩٥٢) وأحمد نجيب الهلالى الأولى (٢ مارس ١٩٥٢ - ٢ يوليو ١٩٥٢).

ثم تولى محمد هاشم باشا وزارة الداخلية فى وزارة حسين سرى باشا الخامسة والأخيرة (يوليو ١٩٥٢)، وهى المرة الأولى والوحيدة التى لم يتول فيها سرى وزارة الداخلية بنفسه فى الوزارات الخمس التى رأسها.

وعاد أحمد مرتضى المراغى ليتولى الداخلية للمرة الثالثة فى وزارة أحد نجيب الهلالى الثانية (يوليو ١٩٥٢).

لكن على ماهر يعود ليتولى الداخلية بنفسه عند تشكيل وزارته الرابعة والأخيرة فى ٢٤ يوليو ١٩٥٢.

وقد كان على ماهر باشا بهذا أول وزير للداخلية فى عهد الثورة حيث جمع بينها وبين رئاسة الوزارة.

فلما شكل الرئيس محمد نجيب وزارته الأولى فى سبتمبر ١٩٥٢ عين سليمان حافظ نائبا لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية، وبقى كذلك حتى شكل الرئيس نجيب وزارته الثانية مع إعلان الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ فتولاها نائب رئيس الوزراء الجديد جمال عبدالناصر وبقى الرئيس جمال عبدالناصر وزيراً للداخلية لمدة لا تزيد على أربعة أشهر، إذ أنه فى ٦ أكتوبر ١٩٥٣ أجرى تعديل وزارى تفرغ فيه عبدالناصر لمنصب نائب رئيس الوزراء، وأسندت وزارة الداخلية إلى الوزير الجديد (يومها) زكريا محيى الدين، وقد احتفظ زكريا محيى الدين بهذا المنصب طوال الوزارات المتعاقبة إلى أن قامت الوحدة.

وفى أثناء الوحدة (الوزارتان الثانية والثالثة) بقى زكريا محيى الدين وزيراً مركزياً بينما عُين الوزير الجديد عباس رضوان وزيراً للداخلية فى الإقليم المصرى فى المجلسين التنفيذيين اللذين رأسهما كل من نور الدين طراف (أكتوبر ١٩٥٨)، وكمال الدين حسين (سبتمبر ١٩٦٠)، وفى وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) استقل عباس رضوان بوزارة الداخلية، بينما أصبح زكريا محيى الدين نائباً لرئيس الجمهورية للمؤسسات العامة.

ومن الجدير بالذكر أن زكريا محيى الدين شأنه شأن جمال عبدالناصر لم يتول من الوزارات غير وزارة الداخلية، وإن كان عبدالناصر قد تولاها لأقل من وزارة، ولكن زكريا تولاها مرات عديدة، وقد وصل كلاهما إلى رئاسة الوزارة.

وفى وزارة عبدالناصر الرابعة (أكتوبر ١٩٦١) عاد زكريا محيى الدين ليتولى وزارة الداخلية بينما عُين عباس رضوان وزيراً للدولة .

فلما شكل على صبرى وزارته الأولى عُين اللواء عبدالعظيم فهمى وزيراً للداخلية ، وقد احتفظ بذات المنصب فى وزارة على صبرى الثانية ، فلما شكل زكريا محيى الدين وزارته (أكتوبر ١٩٦٥) احتفظ لنفسه بوزارة الداخلية . وبذا يمكن القول إنه عاد لتوليها للمرة الثالثة ، وعُين اللواء يوسف حافظ نائباً لوزير الداخلية .

فلما شكل المهندس صدقى سليمان وزارته (سبتمبر ١٩٦٦) أسندت هذه الوزارة إلى وزير الدولة فى الوزارة السابقة شعراوى جمعة ، وبقى شعراوى جمعة وزيراً لها باستمرار حتى مايو ١٩٧١ حيث خلفه ممدوح سالم .

وبهذا تبدو وزارة الداخلية أكثر الوزارات أهمية فى عهد الثورة الأول ، فقد تولاها الرجل الأول أو الثانى أو شبه الثانى فى الوزارة (سواء كان هو على ماهر أو سليمان حافظ أو جمال عبدالناصر أو زكريا محيى الدين) لفترة طويلة ، وتولاها بالإضافة إلى هؤلاء اثنان من الضباط البارزين هما عباس رضوان وشعراوى جمعة ، فضلاً عن أكبر اثنين بين قادة الشرطة وهم اللواء عبدالعظيم فهمى (كوزير) واللواء يوسف حافظ (كنائب وزير)

ومن الجدير بالذكر أن أحداً لم يتول وزارة الداخلية (فقط) ولأقل من عهد وزارة كاملة إلا الرئيس جمال عبدالناصر (فى وزارة محمد نجيب الثانية) ومحمد عبدالحليم موسى (فى وزارة عاطف صدقى الثانية)، وأن أحداً لم يتولها لفترة وزارة كاملة فقط إلا سليمان حافظ (فى وزارة محمد نجيب الأولى)، وأن ممن تولوها مَنْ تولوا الحكم المحلى (أو الإدارة المحلية) بعدها: عباس رضوان، ومحمد النبوى إسماعيل، وحسن أبو باشا، أو الدولة قبلها: شعراوى جمعة، ولكن أغلبية مَنْ تولوها بعد الثورة اقتصروا عليها دون غيرها من الوزارات الأخرى، وبالإضافة إلى زكريا محيى الدين فإن هناك سبعة لواءات شرطة تولوها لأكثر من وزارة ولم يتولوا غيرها من الوزارات الأخرى وهم: عبدالعظيم فهمى، وممدوح سالم، والسيد فهمى، وأحمد رشدى، وزكى بدر، وحسن الألفى، وحبيب العادلى.

وقد بقى ممدوح سالم وزيراً للداخلية فنائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية حتى شكل وزارته الأولى فى أبريل ١٩٧٥ فعُين اللواء سيد فهمى وزيراً للداخلية، واحتفظ بهذا المنصب فى وزارات ممدوح سالم الثلاث الأولى وحتى فبراير ١٩٧٧ فقط حيث عاد ممدوح سالم ليتولى وزارة الداخلية بنفسه، وعُين نائبان لوزير الداخلية هما اللواءان النبوى إسماعيل وكمال خير الله.

وفى وزارة ممدوح سالم الرابعة (نوفمبر ١٩٧٧) عُين محمد النبوى إسماعيل كوزير للداخلية واحتفظ بهذا المنصب فى وزارة

ممدوح سالم الخامسة ووزارتى الدكتور مصطفى خليل .

فلما شكل الرئيس السادات وزارته الثالثة (مايو ١٩٨٠) اختير النبوى إسماعيل نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية واحتفظ بهذا المنصب حتى شكل الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين وزارته الأولى (يناير ١٩٨٢) فخلفه اللواء حسن أبو باشا .

واحتفظ حسن أبو باشا بهذا المنصب طيلة وزارتى الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين أى حتى يوليو ١٩٨٤ حيث شكل كمال حسن على وزارته ، وعُين أحمد رشدى وزيراً للداخلية .

وقد احتفظ أحمد رشدى بمنصبه فى وزارة الدكتور على لطفى إلى أن وقعت أحداث الأمن المركزى فى مطلع ١٩٨٦ فقبلت استقالته ، وخلفه اللواء زكى بدر ، وفى اليوم التالى لتعيينه وزيراً للداخلية عُين نائبان لوزير الداخلية هما الدكتور عبدالكريم درويش (للأمن السياسى) واللواء فاروق الحينى (للأمن الجنائى) .

وقد احتفظ زكى بدر بمنصبه فى وزارتى الدكتور عاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦) والثانية (نوفمبر ١٩٨٧) وحتى يناير ١٩٩٠ فقط حيث خلفه اللواء محمد عبدالحليم موسى حتى أبريل ١٩٩٣ فقط حيث خلفه اللواء حسن الألفى الذى احتفظ بمنصبه فى وزارتى الدكتور صدقى الثالثة والدكتور الجنزورى حتى وقع حادث الأقصر فخلفه اللواء حبيب العادلى فى ١٥ نوفمبر ١٩٩٧ .

وقد احتفظ العادلى بمنصبه فى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩).

الدفـــاع : انظر الحربية .

الدفـــاع الوطنى :

استعمل لفظ «الدفاع الوطنى» للمرة الأولى فى يناير ١٩٣٩ ليطلق على وزارة الحربية والبحرية، وذلك فى وزارة محمد محمود باشا.

وفى سبتمبر ١٩٤٨ أعيد إطلاق اسم الحربية والبحرية على وزارة الدفاع الوطنى، وقد احتفظت حكومات الثورة بمسمى الحربية طيلة عهدها وحتى أكتوبر ١٩٧٨ حيث أعيد إطلاق اسم الدفاع على وزارة الحربية بدءا من ٥ أكتوبر ١٩٧٨ .

وبذلك فإن المشير الجمسى هو آخر وزير للحربية، وكمال حسن على هو أول وزير للدفاع، ويمكن للقارئ أن يطالع تعاقب الوزراء على هذه الوزارة تحت عنوان: وزارة الحربية .

الدفـــاع والإنتاج الحربى: انظر الحربية والإنتاج الحربى.

الدولة :

تجدر الإشارة إلى التفريق بين مصطلحين : مصطلح وزير الدولة ومصطلح الوزير بلا وزارة ، فقد شهد تاريخنا الوزارى الصيغتين ، وإن كانت الصيغة الثانية نادرة ، حيث حدثت مرة واحدة فى أثناء وزارة سعد زغلول التى سميت «وزارة الشعب» حين صدر مرسوم بتعيين أحمد مظلوم باشا وأحمد زيور باشا كوزيرين بلا وزارة فى ٢٤ يوليو ١٩٢٤ ، وقد استمرا حتى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ (أى لمدة أربعة شهور) .

أما الذين تولوا وزارة الدولة فيما قبل الثورة فيبدأون فى وزارة محمد محمود باشا الثانية التى شكلها فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ عقب إقالة الملك لأولى وزارات عهده وهى وزارة النحاس باشا الرابعة .

وقد تم الاتفاق على أن تضم هذه الوزارة [التى سميت يومها وزارة الشخصيات الكبيرة] مجموعة من وزراء الدولة ، وقد بلغ عدد هؤلاء ستة وزراء وهو عدد ضخم جداً فى عهد كانت بعض الوزارات [عن قريب] لا تكاد تتعدى العشرة وزراء .

ومن بين هؤلاء الوزراء الستة كان اثنان من رؤساء الوزارة السابقين وهما إسماعيل صدقى باشا الذى عين وزير دولة ويتولى وزارة المالية ، وعبدالفتاح يحيى باشا الذى عين وزير دولة ويتولى وزارة الخارجية . ويبدو أن هذا كان حلاً لتمييز هذين الرئيسين اللذين قبلا العمل تحت رئاسة رئيس وزراء كان قد سبقهما بالفعل

إلى رئاسة الوزارة لكنه على كل حال أصبح فى هذه الوزارة رئيساً لهما .

أما الوزراء الأربعة الذين عينوا كوزراء دولة بالفعل فكانوا هم : عبدالعزيز فهمى باشا ، وأحمد لطفى السيد باشا ، ومحمد حافظ رمضان بك ، ومحمد حسين هيكل ، ونحن نفهم من هذه الأسماء الكبيرة أنه كان هناك حرص على أن تكون الوزارة ذات مستوى متميز بالكفاءات التى تضمها من هذه الوجوه .

ونفهم من مذكرات الدكتور هيكل باشا (صفحة ٦١ وما بعدها من الجزء الثانى) أنه عين وزيراً للدولة فى وزارات الداخلية التى كان رئيس الوزراء محمد محمود باشا قد احتفظ بها لنفسه ، وهكذا تولى الدكتور هيكل شئون هذه الوزارة كوزير دولة لا كوزير داخلية ، كما نفهم من نفس المذكرات أن هذه الوزارة عرضت عليه فى الوزارة التالية لكنه آثر أن يتولى وزارة المعارف .

كذلك نفهم أن هذا المنصب كان من المفروض أن يكون من نصيب رئيس حزب الاتحاد محمد حلمى عيسى باشا (كما حدث مع رئيس الحزب الوطنى) ، لكنه آثر أن يتولى وزارة بذاتها ، وقد روى الدكتور هيكل هذه الواقعة فى صفحة ٦٢ من كتابه «مذكرات فى السياسة المصرية») . ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء الوزراء الستة قد احتفظوا بعضويتهم فى مجلس الوزراء حتى نهاية عهد هذه الوزارة فى ٢٧ أبريل ١٩٣٨ .

فلما شكل محمد محمود باشا وزارته الثالثة فى ٢٧ أبريل حدث ما يتوقعه القارئ من حذف كلمة وزير الدولة من منصبى الرئيسين إسماعيل صدقى وعبدالفتاح يحيى، وتولى الدكتور محمد حسين هيكل وزارة المعارف، على حين خرج من الوزارة كل من: عبدالعزيز فهمى باشا، ومحمد حافظ رمضان باشا، وعلى حين بقى أحمد لطفى السيد كوزير (وحيد) للدولة، وفى ١٨ مايو (أى بعد ثلاثة أسابيع من تشكيل الوزارة) استقال إسماعيل صدقى فتولى رئيس الوزراء وزارة المالية خلفاً له، على حين أسندت وزارة الداخلية (التى كان رئيس الوزراء يتولاها بنفسه) إلى أحمد لطفى السيد باشا!!

ويتعارض هذا من حيث التاريخ مع ما يرويه الدكتور هيكل فى مذكراته من أن هذا حدث عند تشكيل الوزارة (أى فى ٢٨ أبريل) بينما تدلنا تواريخ المراسيم الملكية أن هذا حدث فى ١٨ مايو ١٩٣٨.

وهكذا فإن الوزارة التالية وهى وزارة محمد محمود الرابعة لم تضم أى وزير من وزراء الدولة!

ولكن الوزارة التالية وهى وزارة على ماهر باشا (أغسطس ١٩٣٩ - يونيو ١٩٤٠) ضمت وزيرين للدولة للشئون البرلمانية [هكذا كان النص] وهما: محمد على علوبة باشا، وإبراهيم عبدالهادى باشا.

ولكن يبدو أن نهج استوزار وزراء للدولة قد أصبح تقليداً، ففى الوزارة التالية وهى وزارة حسن صبرى عين وزيران للدولة عند تشكيل الوزارة فى ٢٨ يونيو ١٩٤٠ وهما: على أيوب (وهو من السعديين)، وعبدالمجيد إبراهيم صالح (وكان من الأحرار الدستوريين)، وفى ٢ سبتمبر ١٩٤٠ عين وزير ثالث للدولة هو عبدالحميد سليمان باشا (كان وزيراً للمالية فى بداية عهد الوزارة)، ولكن فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٠ ومع خروج الوزراء السعديين الأربعة من الوزارة أعيد توزيع الوزارات، فعاد عبدالحميد سليمان باشا (وزير الدولة) لتولى وزارة المالية، وتولى عبدالمجيد إبراهيم صالح (وزير الدولة) وزارة التموين، على حين أن وزير الدولة الثالث على أيوب خرج فى هذا التعديل، وهكذا فإنه بحلول ٢٢ سبتمبر ١٩٤٠ لم يعد فى وزارة حسن صبرى وزراء دولة.

واختفى منصب وزير الدولة طوال السنوات التالية حتى عاد إلى الظهور فى وزارة الدكتور أحمد ماهر باشا الثانية فى ١٥ يناير ١٩٤٥، وقد عين راغب حنا وزيراً للدولة، واحتفظ راغب حنا بهذا المنصب عند تشكيل وزارة النقراشى الأولى (٢٤ فبراير ١٩٤٥ - فبراير ١٩٤٦)، وكان راغب حنا قد تولى وزارة التجارة والصناعة فى وزارة أحمد ماهر الأولى، وفيما عدا هذه الوزارات الثلاث فإنه لم يشارك فى أى من المناصب الوزارية.

وفى وزارة إسماعيل صدقى باشا عاد هذا المنصب إلى الظهور، وعلى مدى عمر هذه الوزارة شهدت الوزارة أربعة وزراء للدولة

هم : أحمد لطفى السيد باشا الذى عين عند تشكيل الوزارة (١٧ فبراير ١٩٤٦) وزير دولة ويتولى وزارة الخارجية، وبقى كذلك حتى ١١ سبتمبر ١٩٤٦ حيث عين نائباً لرئيس مجلس الوزراء وخلفه فى منصب وزير الدولة وزيران هما : محمد عبدالجليل سمرة باشا (وزير الشئون الاجتماعية) الذى بقى حتى ١٠ نوفمبر ١٩٤٦ فقط، والدكتور عبد الرزاق السنهورى الذى دخل الوزارة فى ذلك اليوم مع السعديين.

وفى ١٠ نوفمبر ١٩٤٦ استقال من الوزارة كل من : أحمد لطفى السيد باشا، ومحمد عبدالجليل سمرة باشا، وسابا حبشى باشا، وبهذا بقيت الوزارة فى شهرها الأخير (١٠ نوفمبر ١٩٤٦ - ٩ ديسمبر ١٩٤٦) تضم وزيراً واحداً للدولة هو الدكتور السنهورى.

ولم تضم الوزارة التالية وهى وزارة النقراشى الثانية أى وزير دولة عند تشكيلها، لكنها فى ١٩ نوفمبر ١٩٤٧ أصبحت تضم وزير دولة هو محمود حسن باشا، وكان منذ بداية الوزارة وزير للشئون الاجتماعية، أما وزارة إبراهيم عبدالهادى باشا فقد ضمت ثلاثة وزراء للدولة هم : طه السباعى باشا، ومحمود حسن باشا، ومصطفى مرعى بك، وكان هذا أول عهد مصطفى مرعى بك بالمناصب الوزارية، ومن الطريف أنه لم يتول إلا منصب وزير الدولة فى هذه الوزارة، وفى بداية وزارة حسين سرى باشا الثالثة، وهو بهذا واحد من اثنين لم يتوليا إلا وزارة الدولة ولكنهما توليلها فى أكثر من وزارة، أما الثانى فهو زميله محمد زكى على باشا.

وبعد تشكيل وزارة إبراهيم عبد الهادى بيومين صدر مرسوم بتعيين وزير دولة رابع كان هو محمد زكى على باشا، وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية، ومن الجدير بالذكر أنه لم يتول من المناصب الوزارية إلا وزارة الدولة ولكنه تولاها فى أكثر من وزارة، وهو ثانى اثنين انفردا بهذا الوضع، أما الأول فهو مصطفى مرعى بك.

وقبل أن ينقضى شهران على تشكيل هذه الوزارة انضم لها وزير دولة خامس هو عبدالعزيز الصوفانى، وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية، وكانت هذه الوزارة هى آخر عهده أيضا بالمناصب الوزارية، فإنه لم يتول غير منصب وزير الدولة فى هذه الفترة من عمر الوزارة، وهو واحد من ثلاثة وزراء قبل الثورة لم يتولوا من الوزارات إلا منصب وزير الدولة لأقل من وزارة وهم: عبدالعزيز الصوفانى، وأحمد رمزى، وعبدالمجيد عبدالحق.

وهكذا فإن وزارة إبراهيم عبدالهادى بعد شهرين من تشكيلها وطوال الشهور الخمسة الأخيرة من عمرها كانت تضم خمسة وزراء دولة ليس منهم مَنْ تولى وزارة محددة فيها، وبهذا تفوقت على وزارة محمد محمود باشا الثانية التى كانت تضم ستة وزراء للدولة، لكن اثنين منهم كانا يتوليان المالية والخارجية بالفعل.

ويبدو أن عهد وزراء الدولة كان قد ابتدأ، ففى الوزارة التالية وهى وزارة حسن سرى باشا الثالثة، بدأت الوزارة فى ٢٦ يوليو

١٩٤٩ ضامة ستة وزراء للدولة هم: محمود غالب باشا، ومصطفى مرعى، ومحمد زكى على، ومحمد محمد الوكيل، وأحمد على علوبة، ومحمد هاشم، ونلاحظ أن الثانى والثالث من هؤلاء كانا وزيرى دولة فى الوزارة السابقة مباشرة، أما الأول فكان وزيراً سعدياً سابقاً، وأما الثلاثة الآخرون (الرابع والخامس والسادس) فكان هذا أول عهدهم بالمناصب الوزارية، وكان الرابع وفدياً على حين كان السادس زوج بنت رئيس الوزراء نفسه، وقد استمر أربعة من هؤلاء الستة إلى نهاية عهد الوزارة، لكن الخامس وهو أحمد على علوبة باشا عين وزيراً للعدل فى ١٦ أغسطس عندما استقال وزير العدل أحمد حسن باشا، وقد عين فى نفس المرسوم وزير دولة جديد كان هو أحمد رمزى بك، وبهذا ظل عدد وزراء الدولة كما هو ستة حتى ١٦ أكتوبر ١٩٤٩ حيث استقال مصطفى مرعى ولم يعين أحد خلف له، وبهذا انتهى عهد هذه الوزارة الائتلافية الشهيرة وهى تضم خمسة وزراء دولة.

ومن الجدير بالذكر أن أحمد رمزى بك هو واحد من ثلاثة وزراء قبل الثورة لم يتولوا من الوزارات إلا منصب وزير الدولة لأقل من وزارة وهم: عبدالعزيز الصوفانى، وأحمد رمزى، وعبدالمجيد عبدالحق.

ولما شكل حسين سرى وزارته الرابعة (نوفمبر ١٩٤٩) وهى وزارة محايدة (بعد الوزارة السابقة وهى وزارته الثالثة التى كانت ائتلافية) اقتصر على وزير دولة واحد هو زوج ابنته محمد هاشم،

ولما شكل النحاس باشا وزارته السابعة (يناير ١٩٥٠) ضمت هذه الوزارة وزيراً للدولة هو حامد زكى باشا الذى بقى كذلك حتى ١١ نوفمبر ١٩٥٠ حيث تولى وزارة الاقتصاد الوطنى، وهكذا بقيت هذه الوزارة عدة شهور بدون وزراء دولة.

وفى ٢٤ يونيو ١٩٥١ عين وزير جديد للدولة كان هو عبدالفتاح حسن باشا، الذى لم يلبث أن تولى وزارة الشئون الاجتماعية فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥١.

وفى سبتمبر ١٩٥١ عين وزير جديد للدولة هو عبدالمجيد عبدالحق، وهو واحد من ثلاثة وزراء قبل الثورة لم يتولوا من الوزارات إلا منصب وزير الدولة لأقل من وزارة وهم: عبدالعزيز الصوفانى، وأحمد رمزى، وعبدالمجيد عبدالحق.

أما عند تشكيل وزارة على ماهر باشا الثالثة فإن الوزارة لم تضم أى وزراء للدولة، ولكنها بعد عشرة أيام شهدت تعديلاً أصبح إبراهيم عبدالوهاب بمقتضاه وزيراً للدولة.

وفى وزارة نجيب الهلالى باشا ضمت الوزارة وزير دولة للدعاية هو محمد فريد زعلوك، أما وزارة حسين سرى الخامسة فقد ضمت وزير دولة واحد كان هو كريم ثابت باشا، وهو الوزير الوحيد قبل الثورة الذى اقتصر توليه للمناصب الوزارية على وزارة الدولة طيلة عهد وزارة كاملة (هناك اثنان توليا الدولة فقط ولكن فى وزارتين هما: مصطفى مرعى، ومحمد زكى على، وهناك

ثلاثة تولوا هذا المنصب فقط لأقل من وزارة هم : أحمد رمزى، وعبدالعزيز الصوفانى وعبدالمجيد عبدالحق).

وفيما بعد الثورة فإن أنور السادات ينفرد بأنه تولى وزارة الدولة لأقل من وزارة، شأنه شأن أحمد رمزى، وعبدالعزيز الصوفانى، وعبدالمجيد عبدالحق.

كما ينفرد محمد أحمد العقيلى بأنه تولى وزارة الدولة طيلة وزارة كاملة هى وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى، شأنه شأن كريم ثابت باشا، كما ينفرد محمد حسن التهامى بأنه لم يتول إلا وزارة الدولة ولكنه تولاها فى أكثر من وزارة، شأن مصطفى مرعى، ومحمد زكى على.

لكن الظاهرة المهمة والجديرة بالتأمل أننا نجد فى المراسم الوزارية الصادرة فى أثناء عمل الوزراء أن وزارة الدولة كانت فى وزارة الوفد الأخيرة تسند على سبيل النيابة إلى وزير كان يتولى بالفعل مسئوليات وزارية محددة، وهذا يعنى أنه كانت هناك مهام موكولة إلى وزير الدولة، ولهذا فلابد أن يتولاها أحد زملائه فى حالة غيابه، وهكذا فإن إبراهيم فرج باشا وزير الشئون البلدية والقروية فى وزارة الوفد الأخيرة قد تولى وزارة الدولة على سبيل النيابة مرتين فى أثناء حكم الوزارة (١٧ مايو ١٩٥٠ و٢٧ أغسطس ١٩٥٠).

ومن الجدير بالذكر أن عدداً من وزراء الثورة لم يتولوا إلا هذه

الوزارة، وأبرز هؤلاء بالطبع هو الرئيس السادات الذى تولى فيما بعد رئاسة الوزارة ثلاث مرات بالإضافة إلى رئاسة الجمهورية.

وقد ورد ذكر وزارة الدولة بدون النص فى قرار التشكيل على اختصاص للوزير المعين كوزير دولة فى عدة وزارات بعد الثورة، وكان فتحى رضوان أول من لقب هذا اللقب فى عهد الثورة (سبتمبر ١٩٥٢) ثم أصبح وزيراً للإرشاد القومى (نوفمبر ١٩٥٢)، ولكنه لم يلبث مرة ثانية أن عاد وزيراً للدولة فى ٩ ديسمبر ١٩٥٢ وبقى كذلك فى وزارات الرئيس محمد نجيب الثانية (١٨ يونيو ١٩٥٣) وعبدالناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) ونجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤) وعبدالناصر الثانية (أبريل ١٩٥٤) وبقى كذلك حتى ٣١ أغسطس ١٩٥٤ حيث عُين وزيراً للمواصلات، وفى نفس اليوم عُين الرئيس محمد انور السادات وزيراً للدولة.

كذلك فقد عُين صلاح سالم وزيراً للدولة بالإضافة إلى عمله كوزير دولة لشئون السودان، وعُين الرئيس محمد أنور السادات وزيراً للدولة كما ذكرنا فى أغسطس ١٩٥٤ فى وزارة عبدالناصر الثانية، وعُين الأستاذ أحمد حسنى وزير العدل الأشهر وزيراً للدولة فى وزارة عبدالناصر السابعة فى أغسطس ١٩٦١.

كذلك فقد عُين عباس رضوان وعبدالقادر حاتم(؟؟) كوزيرين للدولة فى وزارة عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١).

وقد عُين شعراوى جمعة وزيراً للدولة فى أثناء وزارة على صبرى الثانية (ديسمبر ١٩٦٤) وتولى وزارة الداخلية بعد ذلك عند تشكيل وزارة المهندس محمد صدقى سليمان.

وعُين أمين هويدى وزيراً للدولة فى وزارة صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) بعدما كان يتولى الإرشاد القومى فى الوزارة السابقة.

وعُين أحمد توفيق البكرى (وزير الصناعة السابق) وزيراً للدولة فى وزارة عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) وأسندت إليه الصناعة فى تاريخ لا أعرفه على وجه التحديد حتى الآن، لكنه لم يلبث فيها إلا إلى أكتوبر فقط.

كذلك عُين أمين هويدى وزيراً للدولة (مرة ثانية) فى وزارة عبدالناصر التاسعة فى يونيو ١٩٦٧، وأسندت إليه الحربية بعدها بشهر ولمدة ستة شهور (٢٢ يوليو ١٩٦٧ - ٢٤ يناير ١٩٦٨)، ثم عاد (مرة ثالثة) وزيراً للدولة منذ يناير ١٩٦٨ وحتى نوفمبر ١٩٧٠ (أى فى وزارتى عبدالناصر العاشرة والدكتور فوزى الأولى).

كذلك عُين عبدالمحسن أبو النور وزيراً للدولة فى ٥ أغسطس ١٩٦٧ بعدما كان يتولى استصلاح الأراضى وبقى كذلك حتى نهاية عهد الوزارة حيث تولى وزارة الإدارة المحلية فى الوزارة التالية (عبدالناصر العاشرة - مارس ١٩٦٨).

وفى أثناء وزارة عبدالناصر العاشرة عُين كل من سامى شرف

وسعد زايد وحسن التهامى وزراء للدولة فيما بين أبريل ١٩٧٠ ونوفمبر ١٩٧٠ (وقد احتفظوا بمناصبهم كوزراء دولة فى وزارة الدكتور محمود فوزى الأولى).

وفى وزارة الدكتور فوزى الثانية (نوفمبر ١٩٧٠ - مايو ١٩٧١) عُين وزيرا دولة هما الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد، ومحمد حافظ إسماعيل.

وعلى حين بقى الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد وزيراً للدولة حتى نهاية عهد هذه الوزارة، فإن حافظ إسماعيل أصبح وزيراً للدولة للشئون الخارجية اعتباراً من مارس ١٩٧١، وعند تشكيل الوزارة التالية (وهى وزارة الدكتور محمود فوزى الثالثة أصبح الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد وزيراً للدولة لشئون مجلس الوزراء.

وهكذا اختفى منذ مايو ١٩٧١ منصب وزير الدولة (المطلق) من القرارات الصادرة بتشكيل الوزارة.

وفى وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) عُين ثلاثه من وزراء الدولة بلا اختصاص، لكنهم سرعان ما منحوا اختصاصات محددة، وكانوا هم :

بطرس غالى الذى أصبح وزيراً للدولة للشئون الخارجية فى نوفمبر ١٩٧٧،

ونعيم أبو طالب الذى أصبح وزيراً للنقل والمواصلات والنقل البحرى عند تشكيل الوزارة التالية برئاسة ممدوح سالم (مايو ١٩٧٨)،

وعلى السلمى الذى عُين عند تشكيل الوزارة التالية برئاسة ممدوح سالم (مايو ١٩٧٨) وزيراً للدولة للمتابعة والرقابة.

وفى وزارة مصطفى خليل الأولى عُين محمد أحمد العقيلى وزيراً للدولة، وفى أخريات عهد السادات عُين ألبرت برسوم سلامة وزيراً للدولة (٢٢ سبتمبر ١٩٨١) ثم تولى شئون الهجرة فى وزارة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الأولى.

الدولة برئاسة مجلس الوزراء :

عُين المستشار أحمد رضوان وزيراً للدولة برئاسة مجلس الوزراء (يونيو ١٩٩٠) فى أثناء وزارة عاطف صدقى الثانية، وكان هناك وزير لشئون مجلس الوزراء هو الدكتور عاطف عبيد، كما عين الدكتور يوسف بطرس غالى وزيراً للدولة برئاسة مجلس الوزراء فى أبريل ١٩٩٣.

وفى الوزارة التالية (وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة : أكتوبر ١٩٩٣) أصبح المستشار أحمد رضوان وزيراً لشئون مجلس الوزراء على حين أصبح الدكتور يوسف بطرس غالى وزيراً للدولة

للتعاون الاقتصادى .

وفى وزارة الدكتور كمال الجنزورى (يناير ١٩٩٦) عاد الدكتور يوسف بطرس غالى ليكون وزيراً للدولة للشئون الاقتصادية بمجلس الوزراء إلى أن أجرى تعديل وزارى لوزارة الدكتور كمال الجنزورى فى يوليو ١٩٩٧ فاسندت إليه وزارة الاقتصاد خلفا للدكتورة نوال التطاوى .

الدولة لاستصلاح الأراضى :

كان يتولى وزارة استصلاح الأراضى وزير مختص بها (كالدكتور محمد بكر أحمد) أو يجمع بينها وبين الزراعة (سيد مرعى) أو بين الزراعة والإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى (سيد مرعى) أو بينها وبين الإصلاح الزراعى (عبدالمحسن أبو النور) .

وفى وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) شملت الوزارة تعيين الدكتور الجبلى كوزير للزراعة واستصلاح الأراضى، والدكتور عثمان عدلى بدران كوزير دولة لاستصلاح الأراضى .

الدولة لأمانة التنظيمات الشعبية والسياسية :

ورد النص على هذا المنصب لأول مرة فى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) وقد أسند إلى الدكتور فؤاد محيى الدين الذى احتفظ به فى وزارتى الرئيس السادات الأولى (مارس

١٩٧٣) والثانية (أبريل ١٩٧٤)، ثم خلفه محمد حامد محمود طيلة الفترة (سبتمبر ١٩٧٤ - أكتوبر ١٩٧٨) فى ست وزارات هى: وزارة الدكتور حجازى ووزارات ممدوح سالم الخمس، وفى أثناء وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى (١٠ ديسمبر ١٩٧٨) صدر قرار بأن يكون المهندس سليمان متولى سليمان وزير شئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للحكم المحلى هو الوزير المختص بالتنظيمات الشعبية والسياسية، وفيما بعد لم ترد أية إشارة إلى هذه الوزارة.

الدولة لأمانة الحكم المحلى :

هذا هو الاسم الذى أطلق على وزارة الإدارة المحلية (الحكم المحلى) عندما تولاها الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين فى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣).

الدولة لأمانة الحكم المحلى والمنظمات الشعبية :

حظى الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين فى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣ بهذا المنصب، وفى الوزارة التالية (وزارة السادات الثانية: أبريل ١٩٧٤) أصبح مسمى منصبه: وزير الدولة للحكم المحلى والتنظيمات الشعبية.

الدولة لشئون الإنتاج :

فى ٨ فبراير ١٩٥٥ عُين قائد الجناح حسن إبراهيم وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية وزيراً للدولة لشئون الإنتاج بالإضافة إلى

منصبه، ولم يصحب هذا القرار إنشاء وزارة للإنتاج، ويبدو أن هذا المنصب كان ذا صلة بنشاط المجلس الذى أسسته الثورة وأسمته مجلس الإنتاج .

الدولة لشئون البيئة :

ظهر هذا المنصب منفرداً لأول مرة عند التعديل الوزارى لوزارة الدكتور كمال الجنزورى فى يوليو ١٩٩٧ ، حيث أسند إلى السيدة نادية رياض مكرم عبيد، وقد احتفظت به فى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩) . وقد خلفت نادية عبيد فى هذا المنصب الدكتور عاطف عبيد نفسه الذى كان يتولاه بالإضافة إلى مناصبه الأخرى .

الدولة لشئون الدعاية :

وجد هذا النص قبل الثورة فى وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا الأولى (مارس ١٩٥٢ - يوليو ١٩٥٢)، وقد أسند إلى الوزير الجديد يومها محمد فريد زعلوك . ومن الجدير بالذكر أن هذا سبق بالطبع إنشاء وزارة الإرشاد القومى فى عهد الثورة، وكأنما صدق قول القائل : «ما ترك الأول للآخر شيئا» .

الدولة لشئون السكان والأسرة :

انظر شئون الإسكان والأسرة .

الدولة لشئون السودان :

على حين بدأ النظام الوزارى فى مصر بثمانى وزارات فى ١٨٧٨ ، فإن الوزارة التاسعة كانت وزارة الأقاليم السودانية التى نشأت وأسندت إلى عبد القادر حلمى باشا فى الفترة ما بين فبراير ويونيو ١٨٨٢ ، لكنها سرعان ما ألغيت ، وحتى قيام الثورة كانت هناك وكالة وزارة بمجلس الوزراء لشئون السودان ، ولذلك لم يكن غريباً أن ينشأ منصب وزير الدولة لشئون السودان الذى أسند إلى صلاح سالم منذ ١٩٥٣ وحتى ١٩٥٦ ، أى قرابة ثلاث سنوات ، وقد كان هناك أيضاً نائب وزير لشئون السودان هو عبدالفتاح حسن ، وقد كانت التطورات السياسية والتاريخية المهمة فيما يتعلق بشئون السودان فى أول عهد الثورة وحتى ١٩٥٦ سريعة الإيقاع وكثيرة الحركة .

وقد عُين صلاح سالم وزيراً للدولة لشئون السودان فى وزارة الرئيس نجيب الثانية (١٨ يونيو ١٩٥٣) واحتفظ بذات المنصب فى وزارات الرئيس عبدالناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) ونجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤) وعبدالناصر الثالثة (أبريل ١٩٥٤)، وفى ٤ يونيو ١٩٥٦ استقال صلاح سالم من منصبه كوزير دولة للإرشاد ولشئون السودان واختفى النص على هذه الوزارة من التشكيلات الوزارية بعد ذلك إلى أن عاد فى عهد الرئيس السادات .

وفى منتصف عهد الرئيس السادات عاد هذا المنصب إلى الوجود

وتولاه لأول مرة وزير الدولة لاستصلاح الأراضى فى الوزارة السابقة وهو الدكتور عثمان عدلى بدران، وذلك فى وزارتى السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) و الدكتور حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) ولم يتول مع هذا المنصب وزارة أخرى.

وفى وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) جمع عثمان بدران بين الزراعة (واستصلاح الأراضى بدون نص) وشئون السودان.

وفى وزارتى ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) والثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) خلفه عبدالعزيز حسين، وقد جمع أيضاً بين منصب وزير الدولة للزراعة وشئون السودان حتى فبراير ١٩٧٧ ثم بين الدولة للمجمعات الزراعية والصناعية والثروة المائية وشئون السودان حتى استقال فى أكتوبر ١٩٧٧.

وفى وزارة ممدوح سالم الرابعة أسندت هذه الوزارة إلى نائب رئيس الوزراء الدكتور محمد حافظ غانم.

وفى وزارة ممدوح سالم الخامسة أسندت هذه الوزارة إلى وزير الرى المهندس عبدالعظيم أبو العطا (مايو ١٩٧٨ - أكتوبر ١٩٧٨).

وفى وزارات مصطفى خليل والسادات الثالثة ومبارك الأولى وفؤاد محيى الدين (أكتوبر ٧٨ - أغسطس ١٩٨٢) أسندت إلى وزير الرى محمد عبدالهادى سماحة، ثم ألغيت هذه الوزارة

وأنشئت بدلاً منها أمانة للتكامل، ولم يرد ذكر هذه الوزارة بدءا من وزارة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الثانية (أغسطس ١٩٨٢).

الدولة لشئون الطيران المدنى :

هذا هو الاسم الذى أطلق فى البداية على وزارة الطيران المدنى فيما يبدو أنه قبل أن تستقل بديوان، انظر: الطيران المدنى.

الدولة لشئون الهجرة والمصريين فى الخارج :

هذا هو المسمى الذى اخص بثلاثة وزراء متعاقبين هم: وليم نجيب سيفين فى وزارة على لطفى، وعدلى عبدالشهيد بشاى فى وزارة عاطف صدقى الأولى، وفؤاد إسكندر فى وزارة عاطف صدقى الثانية حتى مايو ١٩٩١ حيث خلفه الدكتور بطرس غالى كنائب لرئيس الوزراء ووزير الدولة لشئون الهجرة والمصريين فى الخارج. ، و قبل هؤلاء كان وزير الدولة العتيد أول من تولى شئون الهجرة والمصريين فى الخارج.

الدولة لشئون رئاسة الجمهورية :

هذه الوزارة من الوزارات التى نشأت بالطبع فى عهد الجمهورية، وإن كان العهد الملكى قد شهد فى الفترة الانتقالية بين عهدى الملك فؤاد والملك فاروق محاولة جادة لتثبيت وظيفة وزير لشئون القصر.

وكانت الثورة قد أنشأت وزارة لشئون القصر فى ١٩٥٢، فلما

ألغيت الملكية فى يونيو ١٩٥٣ ألغيت هذه الوزارة .

ومن الجدير بالذكر أن واحداً من رؤساء الوزارات بعد الثورة بدأ مناصبه الوزارية بتولى هذه الوزارة وهو على صبرى ، كما أن أحد الذين تولوها (محمد أحمد محمد) تولى أمانة سر اتحاد الجمهوريات العربية .

وفى وزارة الرئيس عبدالناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) نُص على أن السيد أحمد حسنى وزير للعدل ولشئون رئاسة الجمهورية ، وكذلك فى وزارة الرئيس نجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤) .

أما فى وزارة الرئيس عبدالناصر الثانية فقد عُين قائد الجناح حسن إبراهيم وزيراً للدولة لشئون رئاسة الجمهورية .

ثم تولى على صبرى منصب وزير الدولة لرئاسة الجمهورية لفترة متصلة منذ أغسطس ١٩٥٨ وحتى تولى منصب رئيس المجلس التنفيذى (رئاسة الوزارة) فى سبتمبر ١٩٦٢ (أى فى وزارات عبدالناصر الأولى والثانية والثالثة والرابعة)، وربما كان على صبرى النموذج الوحيد فى التاريخ لهذا الانتقال المباشر أو الصعود الرأسى من هذا المنصب إلى ذاك . ويبدو أنه كان طبيعياً أن يتوقف التعيين فى هذا المنصب بعد ذلك حتى لا تتكرر المعجزة بعد ذلك لأن التاريخ (فى تصور المسئولين) قد يسمح بتكرار المعجزة فى فترة قصيرة .

وفى أخريات أيام الرئيس عبدالناصر عُين سامى شرف مدير مكتب الرئيس كوزير للدولة فى أبريل ١٩٧٠، ولكن لم ينص قرار التعيين على أنه وزير لشئون الرئاسة. وفى نفس اليوم الذى عُين فيه سامى شرف عين وزير آخر للدولة قيل إنه سيتولى تنظيم ديوان الرئاسة (وكان هو حسن التهامى)، كما عُين وزير ثالث للدولة ليتولى شئون الاتحاد الاشتراكى الذى كان يتبع رئاسة الجمهورية فى موازنته وموظفيه دون أن ينص على ذلك أيضاً فى قرار التعديل الوزارى (وكان هو سعد زايد).

فلما تولى الرئيس السادات الحكم استمر الوضع كما هو عليه فى حكومة فوزى الأولى (أكتوبر ١٩٧٠).

أما فى وزارة فوزى الثانية (نوفمبر ١٩٧٠) فقد نص القرار الصادر بتشكيل الوزارة على أن سامى شرف وزير لشئون رئاسة الجمهورية، وقد دخل هذه الوزارة اثنان من كبار العاملين فى رئاسة الجمهورية يومها وهما حلمى السعيد رئيس المكتب الاقتصادى برئاسة الجمهورية (الذى عُين وزيراً للكهرباء) ومحمد أحمد سكرتير الرئيس عبدالناصر (وقد عُين وزيراً للإدارة المحلية)، هذا فضلاً عن محمد حافظ إسماعيل (رئيس المخابرات العامة) الذى عُين وزيراً للدولة.

واستمر سامى شرف وزيراً لشئون رئاسة الجمهورية حتى وقعت أحداث مايو ١٩٧١ فأبعد عن منصبه إلى السجن، وخلفه محمد

أحمد كوزير لشئون رئاسة الجمهورية (وعاد محمد حمدى عاشور وزير التموين ليتولى وزارة الإدارة المحلية التى كان يتولاها من قبل).

واحتفظ محمد أحمد بمنصبه فى وزارة الدكتور فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) وصدر له قرار جمهورى خاص بتعيينه بدرجة نائب رئيس وزراء فى أول نوفمبر ١٩٧١، وفى ديسمبر ١٩٧١ عين أمينا لاتحاد الجمهورية العربية، وترك الوزارة.

ولم تتضمن وزارة عزيز صدقى ولا وزارة السادات الأولى هذا المنصب فى تشكيلهما، بينما عُين المهندس عبدالفتاح عبدالله محمود (وزير شئون مجلس الوزراء فى الحكومة السابقة) وزيراً لشئون رئاسة الجمهورية فى حكومة السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤)، ثم لم تتضمن حكومة الدكتور حجازى هذا المنصب.

واستمر الوضع كذلك فى وزارات ممدوح سالم الخمس، ومصطفى خليل الأولى.

فلما شكل مصطفى خليل وزارته الثانية فى يونيو ١٩٧٩ عين منصور حسن وزيراً للدولة لرئاسة الجمهورية، وأعقب التشكيل الوزارى قرار بأن يتولى الاختصاصات المقررة لوزيرى الثقافة والإعلام، ولكن هذا المنصب اختفى مرة أخرى عند تشكيل وزارة الرئيس السادات الثالثة فى مايو ١٩٨٠ (وقد تولى منصور حسن فى هذا التشكيل منصب وزير الدولة للثقافة والإعلام).

بيد أنه فى يناير ١٩٨١ حدث تعديل وزارى وأصبح منصور حسن مرة ثانية وزيراً لشئون رئاسة الجمهورية ومشرفاً على الثقافة والإعلام، وقد استمر الوضع كذلك حتى سبتمبر ١٩٨١ حين أقيل قبل اغتيال الرئيس السادات بأقل من شهر. وبذا يمكن القول إن الوزراء الذين تولوا هذا المنصب بهذا المسمى فى التشكيل الوزارى هم على وجه التحديد:

- ☐ على صبرى [أغسطس ١٩٥٨ - سبتمبر ١٩٦٢]
- ☐ سامى شرف [نوفمبر ١٩٧٠ - مايو ١٩٧١]
- ☐ محمد أحمد محمد [مايو ١٩٧١ - ديسمبر ١٩٧١]
- ☐ م. عبدالفتاح عبدالله [ابريل ١٩٧٤ - سبتمبر ١٩٧٤]
- ☐ منصور محمد حسن [يونيو ١٩٧٩ - مايو ١٩٨٠] و[يناير ١٩٨١ - سبتمبر ١٩٨١]

وبالإضافة إلى هؤلاء فقد تولى الدكتور محمد عبدالقادر حاتم منصب نائب وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية لمدة أسبوعين فيما بين ٢٤ ديسمبر ١٩٥٨ ويناير ١٩٥٩ حين عُين وزيراً للدولة ومسئولاً عن الإذاعة.

ويبدو واضحاً مدى الحساسية الشديدة التى ارتبطت بهذا المنصب، فلم يتوله إلا سكرتيرو عبدالناصر الثلاثة (وإن كان

الثالث قد تولاه بعد رحيل عبدالناصر نفسه)، واثنان من المقربين إلى السادات وفى وزاراته التى رأسها هو بنفسه ، وربما كان السؤال المنطقى الذى يؤكد هذه الملاحظة : كيف يمكن أن يكون وزير شئون رئاسة الجمهورية عضواً فى مجلس وزراء يرأسه رئيس وزراء ليس هو رئيس الجمهورية؟ وهل يمكن مثلاً أن يبحث رئيس الجمهورية عن وزير شئون رئاسة الجمهورية فيقال له إنه يحضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء، أو اجتماع لجنة وزارية برئاسة أحد نواب رئيس الوزراء؟ فى الغالب أن هذا الموقف يبدو صعباً فى النظام المصرى.

الدولة لشئون مجلس الأمة :

أسند هذا المنصب إلى أحمد حمدى عبيد فى أثناء وزارة صدقى سليمان (ديسمبر ١٩٦٦)، وفى وزارة عبدالناصر الأخيرة (مارس ١٩٦٨) أسند إلى ضياء الدين داود وزير الشئون الاجتماعية حتى نوفمبر ١٩٦٨ حيث خلفه حافظ بدوى بعد فترة فى ٢٨ يناير ١٩٦٩ ، وقد احتفظ حافظ بدوى بهذا المنصب فى وزارتى الدكتور محمود فوزى الأولى (أكتوبر ١٩٧٠) والثانية (نوفمبر ١٩٧٠)، وفى أبريل ١٩٧١ عُين محمد عبدالسلام الزيات فى حركة مستقلة كوزير دولة لشئون مجلس الأمة أيضاً.

وفى الحركة التصحيحية فى ١٥ مايو ١٩٧١ تم تغير اسم مجلس الأمة نفسه إلى مجلس الشعب، وتغير بالتالى اسم الوزارة، وقد

ظل محمد عبدالسلام الزيات وزيراً لشئون مجلس الشعب حتى أغسطس ١٩٧١ فقط حيث انتخب أميناً أول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى .

الدولة لشئون مجلس الشعب :

كان مجلس الشعب هو الاسم الذى أطلق على مجلس الأمة فى أعقاب ١٥ مايو ١٩٧١ ، وقد استتبع هذا بالطبع تغيير مسمى منصب الوزير الذى كان يتولاه محمد عبدالسلام الزيات حتى اختير لمنصب أمين أول للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى .

وفى الوزارة التالية التى شكلت عقب إعلان الدستور الدائم (سبتمبر ١٩٧١) لم يرد النص على هذا المنصب ، ثم تولى ألبرت برسوم هذا المنصب منذ مارس ١٩٧٣ (وزارة السادات الأولى) واحتفظ به باتصال حتى نهاية وزارة ممدوح سالم الثانية حيث خلفه الدكتور فؤاد محيى الدين فى وزارات ممدوح سالم الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) والرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) والخامسة (مايو ١٩٧٨) .

ثم تولاه فكرى مكرم عبيد نائب رئيس الوزراء فى وزارات الدكتور مصطفى خليل (أكتوبر ١٩٧٨) و(يونيو ١٩٧٩) والسادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) ومبارك الأولى (أكتوبر ١٩٨١) ولم يكن فكرى مكرم عبيد وحده فى هذه الوزارت وإنما كان معه أيضاً المستشار عبدالآخر عمر عبدالآخر . وقد تغير مسمى المنصب

إلى مجلسى الشعب والشورى منذ سبتمبر ١٩٨١ ودخل معهما وزيران آخران هما مختار هانى ومحمد رشوان فأصبح وزراء هذا القطاع أربعة : واحد بدرجة نائب رئيس وزراء ، وثلاثة وزراء (انظر : الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى) .

الدولة لشئون مجلس الوزراء :

ارتبط وجود هذا المنصب باستقلال مجلس الوزراء كمؤسسة عن مؤسسة الرئاسة ، وهو ما حدث فى عهد الرئيس السادات حين أصبحت كثير من المهام والأوراق والمذكرات تنتهى فى مجلس الوزراء فى مقره بشارع مجلس الشعب ، وقد حدث هذا نتيجة عدة عوامل لم تكن موجودة من قبل فى عهد الرئيس عبد الناصر ، ويمكن تلخيص هذه العوامل على النحو التالى :

١ - وجود رئيس وزراء مستقل طيلة عهدى الرئيس السادات ومبارك ، وعلى الرغم من أن الرئيس السادات قد تولى رئاسة الوزارة بنفسه ثلاث مرات وكذلك فعل الرئيس حسنى مبارك فى أول عهده لمدة ثلاثةشهور ، إلا أنه كان هناك ما يمكن أن نطلق عليه رئيس وزراء بالنيابة فى هذه الوزارات الأربع .

٢ - تفويض سلطات رئيس الجمهورية فى كثير من القوانين لرئيس الوزراء ، وهو ما نلاحظه بوضوح فى القرار الذى تكرر صدوره كثيراً جداً وباطراد مع كل تشكيل للوزارة .

٣ - فى عهد الرئيس عبدالناصر الذى رأس الوزارة ١٠ مرات (فى مدة ١٦ عاماً) كان الرئيس يجتمع بمجلس الوزراء كثيراً، ولكن كان هذا الاجتماع يتم فى الغالب فى مؤسسة الرئاسة (القصر الجمهورى) وبالتالى كانت سكرتارية الرئيس (الذى هو بالإضافة إلى الرئاسة رئيس للوزراء) تتولى أعمال الأمانة الفنية لمجلس الوزراء وتجهيز المذكرات واستصدار القرارات والمتابعة والرقابة .. إلخ.

٤ - كثرة عدد الوزراء واللجان الوزارية طيلة عهدى الرئيسين السادات ومبارك، وعلى الرغم من الاستقرار فى التشكيلات الوزارية فى عهد الرئيس مبارك إلا أن متوسط عدد أعضاء الوزارة ظل مرتفعاً.

هذا وقد بدأ تخصيص وزير لشئون مجلس الوزراء على استحياء كما يقولون، فقد عُين الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد وزيراً للدولة فى حكومة الدكتور محمود فوزى الثانية (نوفمبر ١٩٧٠) بدون النص على أنه وزير للدولة لمجلس الوزراء.

فلما شكل الدكتور فوزى وزارته الثالثة (مايو ١٩٧١) برزت هذه التسمية فى قرار تشكيل الوزارة، وقد احتفظ الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد بهذا المنصب أيضاً فى وزارة الدكتور محمود فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١).

أما فى وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) فقد شغل هذا

المنصب المستشار عبدالمنعم يونس عمارة، وخلفه اللواء مهندس عبدالفتاح عبدالله محمود فى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣).

فلما شكل الرئيس السادات وزارته الثانية (أبريل ١٩٧٤) انتقل اللواء عبدالفتاح عبدالله محمود ليكون وزيراً لشئون رئاسة الجمهورية، وتولى الدكتور يحيى الجمل منصب وزير شئون مجلس الوزراء (كان الدكتور عبدالعزيز حجازى قد عُين كنائب أول لرئيس الوزراء فى وزارة السادات الثانية) واحتفظ الدكتور يحيى الجمل بمنصبه فى وزارة الدكتور حجازى الثانية (سبتمبر ١٩٧٤) كوزير لشئون مجلس الوزراء (بينما تولى المهندس عبدالفتاح عبدالله محمود منصب وزير الدولة للمتابعة والرقابة).

فلما شكل ممدوح سالم وزارته الأولى (أبريل ١٩٧٥) جمع عبدالفتاح عبدالله محمود بين المنصبين وأصبح وزير دولة لشئون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة.

ولما شكل ممدوح سالم وزارته الثانية عُين الدكتور أحمد فؤاد شريف وزيراً للدولة لشئون مجلس الوزراء وللمتابعة والرقابة والتنمية الإدارية (مارس ١٩٧٦) ولكنه توفى فى أغسطس ١٩٧٦ و أسندت مهام منصبه كوزير لمجلس الوزراء والمتابعة والرقابة إلى ألبرت برسوم سلامة وزير شئون مجلس الشعب.

ولما شكل ممدوح سالم وزارته الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) أصبح

ألبرت برسوم سلامة وزيراً لشئون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة على حين خلفه الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين فى منصب وزير الدولة لشئون مجلس الشعب)

وفى وزارة ممدوح سالم الرابعة أسندت مهام شئون مجلس الوزراء إلى الدكتور محمد حافظ غانم نائب رئيس مجلس الوزراء.

وفى وزارة ممدوح سالم الخامسة أسند هذا المنصب إلى المهندس عيسى شاهين وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة (مايو ١٩٧٨) وكان قد تولى منصب وزير الدولة للرقابة والمتابعة فى حكومة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧)، كما تولى وزارة الصناعة والتعدين طيلة وزارات ممدوح سالم الثلاث الأولى.

وفى وزارتى الدكتور مصطفى خليل تولى المهندس سليمان متولى سليمان مهام هذا المنصب (أكتوبر ١٩٧٨ - مايو ١٩٨٠) ومهام وزارية أخرى كثيرة كما هو مبين فى الجزء الثالث من كتابى «الوزراء ورؤساءهم ونواب رؤسائهم ونوابهم: تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم، دار الشروق، ١٩٩٧».

وحين شكلت وزارة الرئيس السادات الأخيرة (مايو ١٩٨٠) لم يتضمن التشكيل مسمى هذا المنصب، ولكن يبدو أن أعمالاً كثيرة قد تعطلت منذ الأيام الأولى بسبب النص فى كثير من القوانين واللوائح التى صدرت خلال السبعينيات على هذا المنصب، ولهذا

صدر قرار جمهورى فى ١٩ مايو ١٩٨٠ بأن يكون الدكتور فؤاد محيى الدين (نائب رئيس الوزراء ورئيس الوزراء بالنيابة) هو الوزير المختص فيما يتعلق بجميع وحدات رئاسة مجلس الوزراء، وقد استمر هذا الوضع فى وزارة الرئيس حسنى مبارك الأولى (سبتمبر ١٩٨١ - يناير ١٩٨٢).

فلما شكل الدكتور فؤاد محيى الدين وزارتيه (يناير ١٩٨٢ وأغسطس ١٩٨٢) عهد بهذا المنصب إلى المستشار عادل عبدالباقى (وكان يشغل منصب الأمين العام لمجلس الوزراء من قبل)، وقد جمع عادل عبدالباقى إلى هذا المنصب منصب وزير الدولة للتنمية الإدارية.

ولما شكل كمال حسن على وزارته فى يوليو ١٩٨٤ عهد به إلى الدكتور عاطف عبيد الذى جمع إليه منصب وزير الدولة للتنمية الإدارية طيلة وزارات كمال حسن على وعلى لطفى وعاطف صدقى الأولى والثانية (يوليو ١٩٨٥ - أكتوبر ١٩٩٣).

وفى ٣٠ يونيو ١٩٩٠ صدر قرار جمهورى بتعيين المستشار أحمد رضوان وزيراً للدولة برئاسة مجلس الوزراء (وكان يشغل منصب الأمين العام لمجلس الوزراء حتى أحيل يومها للتقاعد)، وفى أبريل ١٩٩٣ صدر قرار جمهورى بتعيين الدكتور يوسف بطرس غالى وزيراً للدولة برئاسة مجلس الوزراء أيضا.

وعندما شكل الدكتور عاطف صدقى وزارته الثالثة (أكتوبر

١٩٩٣) استقل المستشار أحمد رضوان بشئون مجلس الوزراء والمتابعة (وبذا عادت كلمة المتابعة إلى التشكيل الوزارى بعد غياب طويل) بينما عُين الدكتور عاطف عبيد وزيراً لقطاع الأعمال العام وللدولة للتنمية الإدارية ولشئون البيئة، وعُين الدكتور يوسف بطرس غالى كوزير دولة لشئون التعاون الدولى. وعندما شكل الدكتور الجنزورى وزارته (يناير ١٩٩٦) عهد إلى المستشار طلعت حماد بتولى منصب وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة، فلما شكل الدكتور عاطف عبيد وزارته فى أكتوبر ١٩٩٩ أعلن عن إلغاء هذا المنصب ولم يسند إلى أحد

وهكذا نستطيع أن نقول إن هذا المنصب قد أسند إلى عشرة من الوزراء ونواب رئيس الوزراء طيلة عهد الرئيس السادات كانوا هم: الدكتور أحمد عصمت عبدالمجيد، والمستشار عبدالمنعم يونس عمارة، واللواء مهندس عبدالفتاح عبدالله محمود (وعاد إليه مرة أخرى)، والدكتور يحيى الجمل، والدكتور أحمد فؤاد شريف، وألبرت برسوم، والدكتور محمد حافظ غانم، والمهندس عيسى شاهين، والمهندس سليمان متولى سليمان، والدكتور أحمد فؤاد محيى الدين، وإلى خمسة فى عهد الرئيس مبارك هم الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين، والمستشار عادل عبدالباقى، والدكتور عاطف عبيد، والمستشاران أحمد رضوان، وطلعت حماد.

الدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى

بدأ هذا المسمى فى الوجود فى ٢٢ سبتمبر ١٩٨١ عقب إنشاء مجلس الشورى، وقد عُين وزيران جديدان فى ٢٢ سبتمبر هما محمد رشوان محمود ومختار هانى كوزيرين للدولة لشئون مجلسى الشعب والشورى بالإضافة إلى نائب رئيس الوزراء فكرى مكرم عبيد والوزير عبد الآخر عمر عبد الآخر، وقد صدر قرار بتعديل تشكيل الوزارة نص على «الشورى» بالإضافة إلى «الشعب» فى مسمى مناصب هؤلاء الأربعة (القديمان والجديدان).

وفى وزارة الرئيس مبارك الأولى (أكتوبر ١٩٨١) ظل الوضع كما هو عليه.

أما فى وزارة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الأولى (يناير ١٩٨٢) فقد بقى نائب رئيس الوزراء فكرى مكرم عبيد، كما بقى الوزيران مختار هانى ومحمد رشوان بينما خرج المستشار عبد الآخر عمر عبدالآخر من الوزارة.

وفى وزارة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الثانية (أغسطس ١٩٨٢) خرج فكرى مكرم عبيد هو الآخر وبقى الوزيران مختار هانى ومحمد رشوان.

وفى وزارة كمال حسن على (يوليو ١٩٨٤) خرج الوزيران

مختار هانى ومحمد رشوان، وتولى توفيق عبده إسماعيل (وزير السياحة فى الحكومة السابقة) منصب وزير شئون مجلسى الشعب والشورى بمفرده.

وفى وزارة على لطفى (أكتوبر ١٩٨٥) أسند هذا المنصب إلى وزيرين، هما محمد عبدالحميد رضوان وزير الثقافة فى الوزارات الخمس السابقة، والدكتور السيد على السيد. وفى وزارة عاطف صدقى الأولى احتفظ هذان الوزيران بمنصبيهما.

فلما شكلت وزارة عاطف صدقى الثانية بقى محمد عبدالحميد رضوان وزيراً لشئون مجلسى الشعب والشورى، وخرج الدكتور السيد على السيد من الوزارة، وعين وزير الحكم المحلى فى الحكومة السابقة الدكتور أحمد سلامة وزيراً لشئون مجلسى الشعب والشورى، ثم ما لبث محمد عبدالحميد رضوان أن توفى واكتفى بوجود الدكتور أحمد سلامة حتى شكل عاطف صدقى وزارته الثالثة فى أكتوبر ١٩٩٣ فخلفه وزيران هما: كمال الشاذلى والدكتور محمد زكى أبو عامر، وقد احتفظا بمنصبيهما عند تشكيل وزارة الجنزورى (يناير ١٩٩٦).

وفى التعديل الوزارى الذى أجرى لوزارة الدكتور الجنزورى (يوليو ١٩٩٧) عين الدكتور محمد زكى أبو عامر وزيراً للدولة للتنمية الإدارية وبقى كمال الشاذلى بمفرده، واستمر الوضع كذلك عندما شكل الدكتور عاطف عبيد وزارته فى أكتوبر ١٩٩٩.

الدولة للإدارة المحلية : انظر : الإدارة المحلية .

أطلق هذا الاسم فى بعض الأحيان على وزارة الإدارة المحلية (الحكم المحلى) .

الدولة للإسكان : انظر : الإسكان .

انفرد حسنى محمد السيد على بتولى هذا المنصب فى وجود وزير للإسكان ، وذلك فى وزارة مصطفى خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨ - يونيو ١٩٧٩) وكان وزير الإسكان هو الدكتور مصطفى الحفناوى ، كما كان المهندس حسب الله الكفراوى عضواً فى مجلس الوزارة وزيراً للتعمير .

الدولة للإسكان والتعمير :

انفرد بهجت حسنين بتولى هذا المنصب فى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) وكان وزير الإسكان والتعمير هو المهندس عثمان أحمد عثمان .

الدولة للإصلاح الزراعى :

انفرد الدكتور أحمد المحروقى بأن عمل كوزير دولة للإصلاح الزراعى فى وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١ وحتى أكتوبر

١٩٦١) حيث ترك الوزارة نهائياً، وفى هذه الوزارة كان هناك وزير للزراعة والإصلاح الزراعى هو المهندس سيد مرعى .

أما فى وزارتى الوحدة الثانية والثالثة فقد كان الدكتور حسن بغدادى وزيراً تنفيذياً للإصلاح الزراعى .

الدولة للإعلام :

تولى الدكتور محمد حسن الزيات هذا المنصب فى وزارة الدكتور عزيز صدقى منذ بدايتها وحتى عين وزيرا للخارجية فى سبتمبر ١٩٧٢ ، وكان الدكتور حاتم نائبا لرئيس الوزراء ، ووزيرا للثقافة والاعلام .

الدولة للاقتصاد :

حظى بهذا المنصب الدكتور سليمان نور الدين حين عُين وزيراً للدولة للاقتصاد فى أثناء وزارة الرئيس السادات الأخيرة فى يناير ١٩٨١ (وكان الدكتور عبدالرزاق عبدالمجيد يجمع الوزارات الاقتصادية فى يده) . وقد احتفظ سليمان نور الدين بهذا المنصب فى وزارة الرئيس محمد حسنى مبارك الأولى وحتى شكل الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين وزارته فى يناير ١٩٨٢ .

الدولة للإنتاج الحربى : انظر : الإنتاج الحربى .

الدولة للبترول :

هذا هو الاسم الذى أطلق على منصب المهندس على والى (مايو ١٩٧١) حين تولى شئون البترول بينما كان الدكتور عزيز صدقى وزيراً للصناعة والبترول والثروة المعدنية ، وفيما بعد استقلت وزارة البترول بوزير بدءا من المهندس أحمد عز الدين هلال فى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) .

الدولة للبحث العلمى : انظر البحث العلمى .

الدولة للتخطيط

بدأت وزارة التخطيط كوزارة دولة وفى كثير من الأحيان كانت التشكيلات الوزارية تضم وزيراً للتخطيط ووزير دولة للتخطيط ، انظر : وزارة التخطيط .

الدولة للتعاون الاقتصادى : انظر : التعاون الاقتصادى .

الدولة للتنظيمات الشعبية والسياسية :

وجد هذا المنصب فيما بين مارس ١٩٧٣ وأكتوبر ١٩٧٨ وتولاه الدكتورأحمد فؤاد محيى الدين منذ مارس ١٩٧٣ حتى سبتمبر ١٩٧٤ أى فى وزارتى الرئيس السادات الأولى والثانية ثم محمد

حامد محمود حتى أكتوبر ١٩٧٨ أي في وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى ووزارات ممدوح سالم الخمس، فلما شكلت وزارة الدكتور مصطفى خليل لم يرد هذا المسمى فى قرار التشكيل، ويبدو أنه كانت هناك نصوص قانونية تنيط بعض المسئوليات به (كما فى قانون الأحزاب) وأسندت مهامه فى وزارة الدكتور مصطفى خليل إلى المهندس سليمان متولى سليمان ثم اختفى تماماً.

الدولة للتنمية الإدارية : انظر : التنمية الإدارية.

الدولة للتنمية المحلية :

ظهر هذا المسمى لأول مرة عند تشكيل الدكتور عاطف عبيد وزارته فى أكتوبر ١٩٩٩، وقد أسند إلى اللواء مصطفى محمد عبد القادر، وفهم من التصريحات المصاحبة لتشكيل الوزارة أنه سيتولى شئون الإدارة المحلية، كما سيتولى التنمية الريفية التى كان يتولاها الدكتور محمود شريف فى الوزارة السابقة.

الدولة للحكم المحلى : انظر : الإدارة المحلية.

الدولة للشئون البرلمانية :

وجد هذا المنصب فيما قبل الثورة فى وزارة على ماهر باشا الثانية (أغسطس ١٩٣٩ - يونيو ١٩٤٠) وأسند إلى وزيرين هما

إبراهيم عبدالهادى باشا ومحمد على علوبة باشا، ومن الجدير بالذكر أن أحدهما وهو إبراهيم عبدالهادى قد وصل إلى رئاسة الوزارة وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية، وهو رئيس مجلس الوزراء الوحيد فيما قبل الثورة الذى بدأ مناصبه الوزارية بوزارة دولة(!!)

الدولة للشئون الحربية :

منح هذا المنصب للفريق محمد إبراهيم رئيس هيئة أركان حرب الجيش فى مايو ١٩٥٩ فى أثناء الوحدة، ولم يرد ذكر هذا المنصب فى التشكيل الوزارى التالى .

الدولة للشئون الخارجية: انظر : الخارجية .

الدولة للشئون السياسية، والدولة للشئون العامة :

فى ٨ فبراير ١٩٥٤ استقال الدكتور حلمى بهجت بدوى وزير التجارة والصناعة فرفضت استقالته، وعُين وزيراً للدولة للشئون السياسية، وبقى كذلك حتى شكلت وزارة عبدالناصر الأولى فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤ فعُين وزيراً للدولة للشئون العامة، واحتفظ بذات المنصب فى وزارة الرئيس نجيب الثالثة فى مارس ١٩٥٤، ولكنه ترك الوزارة قبل أن يشكلها عبدالناصر للمرة الثانية فى أبريل

١٩٥٤ واستقال مع مجموعة الوزراء الذين استقالوا بسبب أحداث مارس ١٩٥٤ .

الدولة للشئون العامة :

[انظر المدخل السابق مباشرة : الدولة للشئون السياسية]

الدولة للشئون المالية والاقتصادية :

فى أعقاب ما يعرف بأزمة مارس ١٩٥٤ عدلت الوزارة (مارس ١٩٥٤ ـ وزارة الرئيس نجيب الثالثة) وعاد الرئيس نجيب لتولى رئاسة الوزارة وعاد الرئيس عبدالناصر نائباً لرئيس الوزراء وعاد الدكتور عبدالجليل العمرى نائب رئيس الوزراء ليكون وزيراً للمالية والاقتصاد، وعاد الدكتور على الجريتلى وزير المالية ليكون وزير دولة للشئون المالية والاقتصادية على أن تكون له الاختصاصات المخولة (انظر كتاب الوزراء، ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم، تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم، دار الشروق، ١٩٩٦).

الدولة للشباب :

[انظر : الشباب]

الدولة للشباب والرياضة :

[انظر : الشباب والرياضة]

الدولة للعلاقات الثقافية الخارجية :

ورد اسم هذه الوزارة للمرة الأولى والأخيرة فى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) وتولاها الدكتور حسين خلاف وانتهى عهدها بنهاية عهد هذه الوزارة (أكتوبر ١٩٦٥).

الدولة للعلاقات الخارجية :

استخدم هذا المسمى فى وقت من الأوقات بديلاً عن الدولة للشئون الخارجية وذلك عندما عُين محمود رياض وزيراً للدولة للعلاقات الخارجية فى وزارة ممدوح سالم. كذلك استخدم هذا المسمى عندما عُين الدكتور بطرس غالى نائباً لرئيس الوزراء للعلاقات الخارجية فى مايو ١٩٩١ وحتى نهاية العام فقط.

الدولة للمالية :

عمل فؤاد كمال حسنين كوزير دولة للمالية فى أثناء وزارة السادات الأخيرة ووزارة مبارك الأولى (يناير ١٩٨١ - يناير ١٩٨٢) وكان الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد يتولى وزارة المالية ضمن ما يتولى من مناصب .

الدولة للمتابعة والرقابة :

ورد ذكر هذا المنصب لأول مرة فى وزارة الدكتور حجازى

(سبتمبر ١٩٧٤) حيث تولاه المهندس عبدالفتاح عبدالله محمود (الذى تولى من قبل منصب وزير شئون مجلس الوزراء فى وزارة الرئيس السادات الأولى، ومنصب وزير شئون رئاسة الجمهورية فى وزارة الرئيس السادات الثانية).

وقد احتفظ المهندس عبدالفتاح عبدالله بهذا المنصب فى الوزارة التالية وهى وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) وزاد عليه شئون مجلس الوزراء التى تولاها من قبل.

فلما شكل ممدوح سالم وزارته الثانية (مارس ١٩٧٦) عهد إلى الدكتور أحمد فؤاد شريف بمنصب وزير الدولة للتنمية الإدارية والمتابعة والرقابة حتى توفى فى أغسطس ١٩٧٦ فتولى ألبرت برسوم (وكان وزيراً لشئون مجلس الشعب) شئون المتابعة والرقابة.

وفى وزارة ممدوح سالم الثالثة (نوفمبر ١٩٧٧) أصبح ألبرت برسوم وزيراً لشئون مجلس الوزراء والمتابعة والرقابة.

وفى وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) تولى عيسى شاهين هذا المنصب.

بينما تولى نائب رئيس الوزراء الدكتور حافظ غانم مهام وزير شئون مجلس الوزراء.

وفى وزارة ممدوح سالم الخامسة (مايو ١٩٧٨) جمع عيسى

شاهين بين منصبى وزير شئون مجلس الوزراء وبين المتابعة والرقابة .

فلما شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) عهد إلى الدكتور على السلمى وزير الدولة فى الوزارة السابقة بمنصب وزير الدولة للمتابعة والرقابة حتى خرج من الوزارة فى فبراير ١٩٧٩ فأسندت مهام هذا المنصب إلى المهندس سليمان متولى سليمان ضمن ما أسند إليه من مهام .

وقد اختفى هذا (الشأن) من القرارات الصادرة بتشكيل الوزارات حتى ظهر فى مسمى منصب المستشار أحمد رضوان وزير شئون مجلس الوزراء فى وزارة عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) ثم المستشار طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة فى وزارة الدكتور كمال الجنزورى (يناير ١٩٩٦) .

الدولة للمجتمعات الزراعية والصناعية :

ورد هذا النص فى التشكيلات الوزارية مرة واحدة عندما عدلت وزارة ممدوح سالم الثالثة وأسندت وزارة الزراعة إلى المهندس إبراهيم شكرى وبقى الدكتور عبدالعزيز حسين وزيراً للدولة للمجتمعات الزراعية والصناعية والثروة المائية وشئون السودان .

وقد انفرد الدكتور عبدالعزيز حسين بهذا المنصب (بالإضافة إلى توليه شئون السودان) عند تعديل وزارة ممدوح سالم الثالثة فى

فبراير ١٩٧٧ ، وكان يشغل منذ مارس ١٩٧٦ منصب وزير الدولة للزراعة (لشئون السودان) . وقد استقال عبدالعزيز حسين من هذا المنصب فى أكتوبر ١٩٧٧ قبل تشكيل الوزارة التالية .

الدولة للهجرة والمصريين فى الخارج : انظر : الهجرة .

الرى :

هذا هو الاسم الذى أطلق على وزارة الأشغال منذ مارس ١٩٦٤ وحتى ١٩٩٣ حيث أصبح اسمها الأشغال والموارد المائية ، ونظراً لأن التغيير قد اقتصر على الاسم فإننا نحيل القارئ إلى المدخل الخاص بوزارة الأشغال .

الرياضة :

كان من المفهوم دوماً أن وزير الشباب أو الدولة للشباب منذ وجد هذا المنصب يختص بالشباب والرياضة ، ولكن بعد إعلان الدستور الدائم فى ١٩٧١ ألغى منصب وزير الشباب (وكان آخر من شغله هو الدكتور مصطفى كمال طلبة) وأسس المجلس الأعلى للشباب والرياضة ، وقد شغل رئيس هذا المجلس عبدالمنعم وهبى

الذى اختير محافظاً للإسكندرية فى سبتمبر ١٩٧٢ ، وأعيد تعيين وزير دولة للشباب وكان هو الدكتور أحمد كمال أبو المجد فى سبتمبر ١٩٧٢ ، وعين له نائب هو الدكتور عبدالحميد حسن فى أكتوبر ١٩٧٣ .

وفى أبريل ١٩٧٤ أصبح أبو المجد وزيراً للإعلام بينما بقى عبدالحميد حسن عضواً فى مجلس الوزراء ونائباً للوزير حتى ترك الوزارة فى أكتوبر ١٩٧٤ وتولى رئاسة المجلس الأعلى للشباب والرياضة (وذلك بعد أن كسب أحد المحامين قضيته ضد الحكومة بعدم دستورية تعيينه لعدم بلوغه السن القانونية) .

وأضيفت الشباب فى نصوص التشكيلات الوزارية إلى مسئوليات محمد حامد محمود منذ وزارة ممدوح سالم الثالثة ، وخلفه فى ذلك المهندس سليمان متولى سليمان فى وزارة مصطفى خليل .

وفى أثناء هذا عدل الوضع بايجاد جهاز للشباب وجهاز للرياضة يرأسهما الوزير من خلال المجلس القومى للشباب والرياضة .

فلما دخل عبدالحميد حسن الوزارة فى فبراير ١٩٧٩ وزيراً للدولة نص القرار الصادر بتعيينه على أنه وزير دولة للشباب والرياضة ، وقد بقى حتى مايو ١٩٨٠ حيث عاد رئيساً للمجلس ، ومنذ ذلك الحين لم يرد ذكر الرياضة فى التشكيلات الوزارية .

ولما شكل الدكتور عاطف عبيد وزارته (أكتوبر ١٩٩٩) عين الدكتور عليّ الدين هلال وزيراً، وكان مسمى منصبه وزير الشباب دون نص على الرياضة فى مسمى المنصب .

الزراعة :

وزارة الزراعة هى أول وزارة كبيرة أنشئت بعد بدء النظام الوزارى فى ١٨٧٨ ، فقد أنشئت عام ١٩١٣ ، وتمثل الوزارة العاشرة فى الأقدمية بين وزارات مصر جميعاً، وذلك بسبب أن وزارة الأقاليم السودانية تحتل الترتيب التاسع بعد الوزارات الثمانى التى بدأ بها النظام الوزارى فى ١٨٧٨ .

فيما قبل الثورة كانت هذه الوزارة تنفرد بوضع متميز جداً من حيث الوزراء الذين تولوها على الرغم من أنها لم توجد إلا منذ ١٩١٣ ، فمن بين هؤلاء الوزراء الذين تولوها فى فترة لا تزيد على أربعين عاما نجد خمسة عشر وزيراً لم يتولوا وزارات أخرى غيرها ، وإنما اقتصرت مناصبهم الوزارية على وزارة الزراعة، ومن بين هؤلاء فإن ١٢ وزيراً تولوا هذه الوزارة فى وزارة واحدة، واثنين تولياها لأكثر من وزارة (وهما ألفونس جريس وحسين عنان)، على حين تولاها وزير واحد لأقل من وزارة واحدة ولم يتول غيرها من المناصب الوزارية وهو محمد علام باشا وزير الزراعة فى نهاية وزارة صدقى باشا الثانية .

ومن الطريف أن أحداً من الذين بدأوا مناصبهم الوزارية بهذه الوزارة لم يصل إلى رئاسة الوزارة إلا إسماعيل صدقي باشا، ومن السياسيين المبرزين الذين بدأوا بهذه الوزارة فؤاد سراج الدين باشا.

وسنرى أنه بالإضافة إلى الخمسة عشر الذين تولوا هذه الوزارة ولم يتولوا غيرها فإن عدداً كبيراً من الذين تولوها بدأوا مناصبهم الوزارية بها.

كان محمد محب باشا أول وزير للزراعة حين أنشئت هذه الوزارة في عهد وزارة محمد سعيد باشا الأولى في عهد الخديو عباس حلمي (٢٠ نوفمبر ١٩١٣)، وقد بقي حتى نهاية عهد هذه الوزارة في ٥ أبريل ١٩١٤، وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية.

فلما شكل حسين رشدي باشا وزارته الأولى (أبريل ١٩١٤) عُين إسماعيل صدقي باشا وزيراً للزراعة، وكان هذا أول عهده هو الآخر بالمناصب الوزارية، على حين تولى سلفه محمد محب وزارة الأوقاف.

ولما شكل حسين رشدي باشا وزارته الثانية (ديسمبر ١٩١٤، وهي الوزارة الوحيدة في عهد السلطان حسين كامل) تولى هذه الوزارة أحمد حلمي باشا، على حين تولى سلفه إسماعيل صدقي وزارة الأوقاف.

ولما شكل حسين رشدى باشا وزارته الثالثة (أكتوبر ١٩١٧، وهى أولى وزارات عهد السلطان أحمد فؤاد) احتفظ أحمد حلمى باشا بمنصبه كوزير للزراعة .

ولما شكل رشدى باشا وزارته الرابعة (أبريل ١٩١٩) اختير أحمد مدحت يكن باشا وزيراً للزراعة ، وكان هذا أول عهده هو الآخر بالمناصب الوزارية ، وهكذا فإنه فى أربع وزارات لرشدى باشا عمل ثلاثة مختلفون كوزراء للزراعة .

ولما شكل محمد سعيد باشا وزارته الثانية فى ٢٠ مايو ١٩١٩ اختير عبد الرحيم صبرى باشا وزيراً للزراعة (وكان هذا أول عهده هو الرابع بالمناصب الوزارية)، وفى أثناء توليه هذ المنصب تزوج السلطان أحمد فؤاد (الملك فيما بعد) من ابنته الملكة نازلى .

وبقى عبد الرحيم صبرى باشا حتى شكل يوسف وهبة باشا وزارته فى ٢٠ نوفمبر ١٩١٩ فعين محمد شفيق باشا وزيراً للزراعة (وكان هذا أول عهده هو الخامس بالمناصب الوزارية)

وبقى محمد شفيق حتى ٤ مارس ١٩٢٠ ، ثم تولاها هو نفسه على سبيل النيابة حتى نهاية عهد هذه الوزارة فى مايو ١٩٢٠ حيث شكل محمد توفيق نسيم وزارته الأولى ، و طوال هذه الوزارة (مايو ١٩٢٠ - مارس ١٩٢١) عمل يوسف سليمان بك كوزير للزراعة (وكان هذا أول عهده - هو السادس - بالمناصب الوزارية) .

وطيلة وزارة عدلى يكن باشا الأولى (مارس ١٩٢١ - ديسمبر ١٩٢١) عمل نجيب بطرس غالى وزيراً للزراعة، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو أحد الوزراء الاثنى عشر الذين اقتصرت مناصبهم الوزارية فيما قبل الثورة على وزارة الزراعة طيلة وزارة واحدة.

ثم يبدأ عهد الملكية بأولى وزارات عبدالخالق ثروت باشا (مارس ١٩٢٢ - ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢)، وطوال عهد هذه الوزارة يعمل محمد شكرى باشا كوزير للزراعة، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو أحد الوزراء الاثنى عشر الذين اقتصرت مناصبهم الوزارية فيما قبل الثورة على وزارة الزراعة طيلة وزارة واحدة.

ثم خلفه أحمد على باشا فى وزارة محمد نسيم باشا الثانية (٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ - ٩ فبراير ١٩٢٣) وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية، وقد تولى فيما بعد الأوقاف أربع مرات والحقانية ثلاث مرات.

ثم فوزى جورجى المطيعى فى وزارة يحيى إبراهيم باشا الأولى (١٥ مارس ١٩٢٣ - ٢٧ يناير ١٩٢٤)، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو أحد الوزراء الاثنى عشر الذين اقتصرت مناصبهم الوزارية فيما قبل الثورة على وزارة الزراعة طيلة وزارة واحدة.

ثم يتولى محمد فتح الله بركات باشا فى وزارة سعد زغلول باشا الأولى (٢٨ يناير ١٩٢٤)، ويكون هذا أول عهده أيضا بالمناصب الوزارية، لكنه يتركها فى ٢٥ أكتوبر قبل نهاية عهد وزارة سعد (كى يتولى وزارة أخرى أكثر أهمية) وتسند إلى محمد سعيد باشا مؤقتاً حتى نهاية وزارة سعد باشا زغلول فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

وفى وزارة أحمد زيور باشا الأولى (نوفمبر ١٩٢٤ ـ مارس ١٩٢٥) يتولاها محمد السيد أبو على باشا، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو أحد الوزراء الاثنى عشر الذين اقتصرت مناصبهم الوزارية فيما قبل الثورة على وزارة الزراعة طيلة وزارة واحدة.

فى وزارة أحمد زيور باشا الثانية (مارس ١٩٢٥ - يونيو ١٩٢٦) يتعاقب عليها اثنان من الوزراء هما توفيق دوس باشا حتى سبتمبر ١٩٢٥ (وهذا هو أول عهده بالمناصب الوزارية)، ثم وزير المواصلات فى وزارة زيور الأولى نخلة جورجى المطيعى حتى يونيو ١٩٢٦ . وهذا هو ثانى وزير قديم يتولى وزارة الزراعة (من لدن نشأتها) بعد أحمد حلمى الذى تولاها فى وزارتى رشدى الثانية والثالثة، أما ما عدا هؤلاء من وزراء الزراعة حتى الآن فإنهم بدأوا بها مناصبهم الوزارية.

وينبغى أن نلاحظ أيضا الفرق بين هذ المطيعيين ذلك أن فوزى جورجى المطيعى قد تولى هذه الوزارة فى وزارة يحيى إبراهيم

الأولى فى مارس ١٩٢٣، وهو واحد من الوزراء الذين لم يتولوا غيرها، أما نخلة المطيعى فقد تولى غيرها من الوزارات فقد تولى المواصلات قبلها، والأشغال بصفة مؤقتة، كما تولى الخارجية فيما بعد.

ويعود محمد فتح الله بركات باشا ليتولى هذه الوزارة للمرتين الثانية والثالثة طيلة وزارتى عدلى يكن الثانية (يونيو ١٩٢٦ - أبريل ١٩٢٧) وعبد الخالق ثروت الثانية (أبريل ١٩٢٧ - مارس ١٩٢٨)، وقد كانتا وزارتى ائتلاف، وكان قد سبق له تولى هذه الوزارة فى عهد وزارة سعد زغلول باشا، وبذا فإن فتح الله بركات باشا عمل وزيراً للزراعة فى وزارات الأقطاب الثلاثة: سعد وعدلى وثروت!!

وطيلة وزارة النحاس باشا الأولى (مارس ١٩٢٨ - يونيو ١٩٢٨) يتولى محمد صفوت باشا هذه الوزارة، ثم خلفه نخلة جورجى المطيعى فى وزارة محمد محمود باشا الأولى (يونيو ١٩٢٨ - أكتوبر ١٩٢٩)، وهذه هى المرة الثانية التى يتولى فيها نخلة المطيعى هذه الوزارة فقد سبق له أن تولاها فى أثناء وزارة أحمد زيور باشا الثانية كما ذكرنا من قبل.

أما فى وزارة عدلى يكن باشا الثانية فأسندت هذه الوزارة إلى واصف سميكة باشا (أكتوبر ١٩٢٩ - يناير ١٩٣٠). وكان واصف سميكة قد تولى وزارة المواصلات فى وزارة ثروت الأولى، وفيما

عدا هاتين الوزارتين فى هاتين الوزارتين فإنه لم يتول أى مناصب وزارية .

وفى وزارة النحاس باشا الثانية (يناير ١٩٣٠ ـ يونيو ١٩٣٠) أسندت هذه الوزارة إلى محمد صفوت باشا وكان قد تولاها فى وزارة النحاس الأولى أيضاً .

وفى وزارة صدقى باشا الأولى يتولاها حافظ حسن باشا (يونيو ١٩٣٠ ـ يناير ١٩٣٣)، وهو شأن وزراء صدقى باشا وزير قديم تولى الأشغال والأوقاف فى وزارة يحيى إبراهيم، والمعارف فى وزارة عدلى يكن الثالثة، كما أنه تولى الأشغال مرة أخرى فى وزارة على ماهر باشا الأولى، وهكذا فإنه تولى أربع وزارات مختلفة على مدى خمس وزارات مع أربعة من رؤساء الوزارة، ويحتفظ حافظ حسن بالزراعة طيلة هذه الوزارة ويجمع معها وزارة الأشغال طيلة الجزء الأكبر من عهد الوزارة، ثم يحتفظ بالزراعة عند تشكيل وزارة صدقى باشا الثانية (يناير ١٩٣٣) وحتى مارس ١٩٣٣ فقط، حيث يخلفه محمد علام باشا إلى نهاية عهد هذه الوزارة (سبتمبر ١٩٣٣)، وهذا هو أول وآخر عهد حمد علام باشا بالمناصب الوزارية .

وطيلة وزارة عبد الفتاح يحيى باشا (سبتمبر ١٩٣٣ ـ نوفمبر ١٩٣٤) يتولاها على المنزلاوى بك الذى لم يتول من قبل إلا الأوقاف فى نهاية وزارة صدقى الثانية، وفيما عدا هاتين الوزارتين

فإنه لم يتول مناصب وزارية أخرى .

وطيلة وزارة توفيق نسيم باشا الثالثة (نوفمبر ١٩٣٤ - يناير ١٩٣٦) يتولاها كامل إبراهيم بك ويجمع معها فى بداية الوزارة وحتى فبراير ١٩٣٥ فقط وزارة الخارجية، وهذا هو كل عهده بالمناصب الوزارية، ذلك أنه لم يشارك فى غير وزارة محمد توفيق نسيم الثالثة .

وطيلة وزارة على ماهر الأولى (يناير ١٩٣٦ - مايو ١٩٣٦) يتولاها صادق وهبة باشا، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو أحد الوزراء الاثنى عشر الذين اقتصرت مناصبهم الوزارية فيما قبل الثورة على وزارة الزراعة طيلة وزارة واحدة .

وطيلة وزارة النحاس باشا الثالثة (مايو ١٩٣٦ - يوليو ١٩٣٧) يتولاها أحمد حمدى سيف النصر بك، وهذا هو أول عهده بالمناصب الوزارية .

وطيلة وزارة النحاس الرابعة (أغسطس ١٩٣٧ - ديسمبر ١٩٣٧) يتولاها محمد محمود خليل بك، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو أحد الوزراء الاثنى عشر الذين اقتصرت مناصبهم الوزارية فيما قبل الثورة على وزارة الزراعة طيلة وزارة واحدة .

وطيلة وزارة محمد محمود باشا الثانية (ديسمبر ١٩٣٧ - أبريل

١٩٣٨) يتولاها مراد وهبة باشا، وهذا هو أول عهده بالمناصب الوزارية.

ثم يتولاها رشوان محفوظ باشا طيلة وزارة محمد محمود الثالثة (أبريل ١٩٣٨ - يونيو ١٩٣٨)، وهذا هو أول عهده بالمناصب الوزارية.

ثم يتولاها أيضاً عند تشكيل وزارة محمد محمود الرابعة (يونيو ١٩٣٨) وحتى يناير ١٩٣٩) فقط، حيث يتولاها محمد رياض بك مؤقتاً.

وطيلة وزارة على ماهر باشا الثانية (أغسطس ١٩٣٩ - يونيو ١٩٤٠) يتولاها محمود توفيق الحفناوى باشا، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو أحد الوزراء الاثنى عشر الذين اقتصرت مناصبهم الوزارية فيما قبل الثورة على وزارة الزراعة طيلة وزارة واحدة.

ثم يتولاها أحمد عبد الغفار بك (باشا) طيلة وزارتين متعاقبتين هما وزارة حسن صبرى (يونيو ١٩٤٠ - نوفمبر ١٩٤٠) وحسين سرى باشا الأولى (نوفمبر ١٩٤٠ - يوليو ١٩٤١)، وهذا هو أول عهد أحمد عبدالغفار باشا بالمناصب الوزارية.

أما طيلة وزارة حسين سرى باشا الثانية (يوليو ١٩٤١ - فبراير ١٩٤٢) فيتولاها محمد راغب عطية بك، وكان هذا أول وآخر

عهده بالمناصب الوزارية، وهو أحد الوزراء الاثنى عشر الذين اقتصرت مناصبهم الوزارية فيما قبل الثورة على وزارة الزراعة طيلة وزارة واحدة.

وعند تشكيل وزارة النحاس باشا الخامسة (فبراير ١٩٤٢) يتولاها الوزير الوفدى القديم عبد السلام فهمى جمعة باشا لأقل من شهرين حتى ٣١ مارس فقط، حيث يخلفه محمد فؤاد سراج الدين إلى نهاية هذه الوزارة، ويكون هذا أول عهده بالمناصب الوزارية على الإطلاق، ويحتفظ فؤاد سراج الدين بها عند تشكيل وزارة النحاس السادسة أيضاً (٢٦ مايو ١٩٤٢) وحتى ٢ يونيو ١٩٤٣ فقط حيث يخلفه مصطفى نصرت إلى نهاية عهد هذه الوزارة (أكتوبر ١٩٤٤).

ويعود أحمد عبد الغفار ليتولى هذه الوزارة للمرات: الثالثة والرابعة والخامسة فى تاريخه وذلك طيلة وزارات أحمد ماهر الأولى والثانية والنقراشى باشا الأولى (أكتوبر ١٩٤٤ - فبراير ١٩٤٦).

وبهذا يبدأ أحمد عبد الغفار باشا فى إعطاء صفة وزير الزراعة التقليدى بعد الفترات الطو لة التى كان الوزراء الجدد يبدأون عهدهم بوزارة الزراعة، وكأن وزارة للوزراء تحت التمرين.

وطيلة وزارة إسماعيل صدقى باشا يخلفه حسين عنان باشا

(فبراير ١٩٤٦ - ديسمبر ١٩٤٦)، وهذه هى أول مرة يتولى فيها حسين عنان هذه الوزارة، وقد تولاها مرة أخرى فى وزارة حسين سرى باشا الرابعة، وهو أول اثنين توليا وزارة الزراعة فقط ولكنهما تولياها فى وزارتين لا فى وزارة واحدة (كالاثنى عشر)، أما الثانى فهو ألفونس جريس الذى تولاها فى وزارتى على ماهر الثالثة والرابعة.

ثم يعود أحمد عبد الغفار ليتولى هذه الوزارة للمرة السادسة طيلة وزارة النقراشى الثانية (ديسمبر ١٩٤٧ - ديسمبر ١٩٤٨).

ويخلفه عباس أبو حسين باشا فى وزارة إبراهيم عبد الهادى (ديسمبر ١٩٤٨ - يوليو ١٩٤٩)، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو أحد الوزراء الاثنى عشر الذين اقتصرت مناصبهم الوزارية فيما قبل الثورة على وزارة الزراعة طيلة وزارة واحدة.

ويعود أحمد عبد الغفار ليتولى هذه الوزارة للمرة السابعة فى وزارة سرى باشا الثالثة [وكانت وزارة ائتلافية] (يوليو ١٩٤٩ - نوفمبر ١٩٤٩)، وهكذا يحقق أحمد عبد الغفار باشا الرقم القياسى فى عدد مرات تولى هذه الوزارة.

أما فى وزارة سرى باشا الرابعة (نوفمبر ١٩٤٩ - يناير ١٩٥٠) فيتولى حسين عنان باشا هذ الوزارة للمرة الثانية [وكان قد تولاها

من قبل فى وزارة إسماعيل صدقى الثالثة].

وفى وزارة الوفد الأخيرة تسند الزراعة عند تشكيل الوزارة إلى أحمد حمزة ويتولاها حتى ١١ نوفمبر ١٩٥٠، فيخلفه فيها عبد اللطيف محمود بك حتى نهاية عهد الوزارة الأخيرة للوفد فى يناير ١٩٥٢.

ويتولى صليب سامى باشا هذه الوزارة لمدة عشرة أيام فى بداية وزارة على ماهر الثالثة (٢٧ يناير ١٩٥٢ - ٧ فبراير ١٩٥٢).

ويخلفه ألفونس جريس بك لمدة ثلاثة أسابيع (٧ فبراير ١٩٥٢ - أول مارس ١٩٥٢)، ويكون هذا أول عهده بهذه الوزارة، وقد تولاها مرة أخرى فى بداية عهد الثورة فى وزارة على ماهر الرابعة.

وفى وزارة نجيب الهلالى الأولى (مارس ١٩٥٢ - يوليو ١٩٥٢) يتولاها محمود عثمان غزالى باشا، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو أحد الوزراء الاثنى عشر الذين اقتصرت مناصبهم الوزارية فيما قبل الثورة على وزارة الزراعة طيلة وزارة واحدة.

وفى وزارة سرى الخامسة (يوليو ١٩٥٢) يتولاها محمد على الكيلانى بك، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو أحد الوزراء الاثنى عشر الذين اقتصرت مناصبهم الوزارية فيما قبل الثورة على وزارة الزراعة طيلة وزارة واحدة.

وفى وزارة نجيب الهلالى الثانية (٢٢ يوليو ١٩٥٢) يتولاها حسن كامل الشيشينى باشا، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو أحد الوزراء الاثنى عشر الذين اقتصرت مناصبهم الوزارية فيما قبل الثورة على وزارة الزراعة طيلة وزارة واحدة.

ثم يتولاها ألفونس جريس للمرة الثانية عند تشكيل وزارة على ماهر الرابعة، وكان قد تولاها من قبل فى نهاية وزارته الثالثة.

وقد كان ألفونس جريس بك بمثابة أول وزير للزراعة فى عهد الثورة فى وزارة على ماهر باشا الرابعة، لكنه حتى ٣٠ يوليو (عند صدور المرسوم الخاص بتعيين رشاد مهنا وزيراً) لم يكن قد تسلم مهام منصبه.

وفى وزارة الرئيس نجيب الأولى خلفه فى هذه الوزارة عبدالعزيز عبدالله سالم وزير الشئون البلدية والقروية السابق الذى كان قد استقال من منصبه السابق قبل تشكيل الوزارة الجديدة بيومين!! ولكنه لم يلبث أن استقال مرة ثانية فى ديسمبر ١٩٥٢ ضمن أربعة وزراء (الآخرون هم أحمد فراج طايع، وعبد العزيز على، وفريد أنطون) وعين الدكتور عبد الرزاق صدقى وزيراً للزراعة وبقى فى هذا المنصب فترة طويلة حتى خلفه وزير الدولة للإصلاح الزراعى المهندس سيد مرعى فى هذا المنصب على نحو ما ذكرنا فى الفصل الثانى من كتابى «مذكرات وزراء الثورة»، وقد كان تعيينه وزيراً للزراعة فى ٣ نوفمبر ١٩٥٧، وبهذا أصبح سيد مرعى وزيراً

للزراعة ووزير دولة للإصلاح الزراعى.

وفى وزارة الوحدة الأولى (مارس ١٩٥٨) بقى سيد مرعى وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعى، وفى وزارتى الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) والثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) كان سيد مرعى واحداً من الذين اختيروا كوزراء مركزيين، وبينما تولى وزارة الزراعة فى الإقليم المصرى الدكتور أحمد المحروقى فقد تولى وزارة الإصلاح الزراعى الدكتور حسن أحمد بغدادى، وقصة الخلاف بين الوزير المركزى والوزير التنفيذى مفصلة فى مذكرات سيد مرعى وفى مذكرات أخرى، وقد أشرت إلى بعضها فى كتابى «مذكرات وزراء الثورة».

أما فى وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) فقد عاد سيد مرعى وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعى، وأصبح الدكتور أحمد المحروقى وزير دولة للإصلاح الزراعى (كان سيد مرعى قد تجاوز فى مذكراته الحديث عن هذه الوزارة التى تحتل ترتيب الثمانين بين الوزارات، وقد يكون معه العذر فى ذلك، فإن هذه الوزارة لم تستمر أكثر من أربعين يوماً).

وفى وزارة الرئيس عبدالناصر الرابعة (أكتوبر ١٩٦١) خرج سيد مرعى من الوزارة بعد خمس سنوات و٤ شهور من دخولها (يونيو ١٩٥٦ - أكتوبر ١٩٦١)، وبعد أقل من ٤ سنوات من عمله كوزير للزراعة (نوفمبر ١٩٥٧ - أكتوبر ١٩٦١)، وتشمل هذه الفترة تلك

المدة التى كان فيها وزيراً مركزياً فحسب (أكتوبر ١٩٥٨ - أغسطس ١٩٦١)، ولهذا لا يمكن مجاراة القول بأن سيد مرعى كان حتى ذلك الحين بمثابة وزير الزراعة المفضل عند عبدالناصر، فربما كان صاحب هذه المكانة هو الدكتور عبدالرزاق صدقى (ديسمبر ١٩٥٢ - نوفمبر ١٩٥٧)، وإن كان هذا لا يمنع من أن سيد مرعى كان بمثابة الزراعى اللامع أو الأكثر وجوداً فى عهد عبدالناصر فسنرى أنه قد أعاده ليتولى هذه الوزارة بعد حرب ١٩٦٧.

وبخروج سيد مرعى عُين عبدالمحسن أبو النور وزير الإدارة المحلية كوزير للإصلاح الزراعى وإصلاح الأراضى، بينما عُين الدكتور محمد نجيب حشاد وزيراً للزراعة (أكتوبر ١٩٦١).

وهكذا يمكن القول فى وضوح شديد بأن عبد المحسن أبو النور لم يخلف سيد مرعى كوزير للزراعة، وإنما الذى خلفه هو الدكتور محمد نجيب حشاد.

أما أبو النور فقد خلفه فى وزارة الإصلاح الزراعى، كما خلف المحروقى الذى كان وزير دولة فى هذه الوزارة، كما أنه (أى أبو النور) كان أول وزير مصرى يتولى وزارة استصلاح الأراضى، وقد احتفظ الدكتور محمد نجيب حشاد بهذا المنصب فى وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢).

أما فى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) فقد عُين عبد

المحسن أبو النور نائباً لرئيس الوزراء للزراعة والرى ووزيراً للإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى ومشرفاً على هذه الوزارات، وعُين معه الدكتور شفيق الخشن وزيراً للزراعة مع أن التوسع كان يمكن من تعيين وزيرين آخرين (!!).

وظل أبو النور والخشن محتفظين بمنصبيهما هذين فى وزارتى زكريا محيى الدين وصدقى سليمان حتى شكل عبدالناصر وزارته الخامسة وعاد سيد مرعى وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعى، بينما بقى عبد المحسن أبو النور وزيراً لاستصلاح الأراضى فقط، ثم أضيفت وزارة استصلاح الأراضى هى الأخرى إلى سيد مرعى اعتباراً من أغسطس ١٩٦٧، وتفرغ عبد المحسن أبو النور للمقاومة الشعبية كوزير دولة!!

وقد استمر الوضع هكذا إلى أن شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الأخيرة فى مارس ١٩٦٨ فأصبح سيد مرعى وزيراً للزراعة والإصلاح الزرعى وعُين الدكتور محمد بكر أحمد وزيراً لاستصلاح الأراضى. وقد استمر هذا الوضع بالطبع فى وزارة الدكتور محمود فوزى الأولى (أكتوبر ١٩٧٠).

أما فى وزارة الدكتور محمود فوزى الثانية فقد أصبح سيد مرعى واحداً من النواب الأربعة لرئيس الوزراء (بعد د. عزيز صدقى وقبل محمود رياض وشعراوى جمعة) واحتفظ بالوزارتين، وبقى الدكتور محمد بكر أحمد وزيراً لاستصلاح الأراضى، وفى

وزارتى الدكتور محمود فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١) والرابع (سبتمبر ١٩٧١) انفرد المهندس سيد مرعى بالوزارات الثلاث فضلاً عن احتفاظه بمنصب نائب رئيس الوزراء.

وفى يناير ١٩٧٢ شكل الدكتور عزيز صدقى وزارته، وتولى سيد مرعى أمانة الاتحاد الاشتراكى، وترك الزراعة نهائياً وبدأت سلسلة من وزراء قطاع الزراعة المتعاقبين دون أن تحظى هذه الوزارات بالاستقرار مع أحدهم طيلة عهد الرئيس السادات، وإن عوضت عن هذا بالاستقرار التام فى عهد الرئيس مبارك.

ففى وزارة الدكتور عزيز صدقى كان هناك وزيران لهذا القطاع هما الدكتور مصطفى الجبلى للزراعة واستصلاح الأراضى والدكتور عثمان عدلى بدران كوزير دولة لاستصلاح الأراضى، ولم يرد نص على الإصلاح الزراعى.

وفى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) اختير الدكتور محمد محب زكى وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعى، وبقى الدكتور عثمان بدران وزيراً لاستصلاح الأراضى.

وفى وزارة الرئيس السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) انفرد الدكتور محمد محب زكى بوزارات القطاع كله، وإن كان النص فى تشكيل الوزارة كان على أنه وزير للزراعة واستصلاح الأراضى، وعُين الدكتور عثمان عدلى بدران وزيراً للدولة لشئون السودان.

وفى وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى حل الدكتور محمود عبد الآخر محل الدكتور محمد محب زكى وزيراً للزراعة واستصلاح الأراضى، وبقى الدكتور عثمان عدلى بدران وزيراً للدولة لشئون السودان.

وفى وزارة ممدوح سالم الأولى تولى الدكتور عثمان عدلى بدران وزارة الزراعة والدولة لشئون السودان، ولم ينص القرار الصادر بتشكيل الوزارة على الإصلاح الزراعى أو استصلاح الأراضى.

وهكذا نجد أن عثمان بدران قد زامل ثلاثة وزراء متعاقبين للزراعة قبل أن يتولى هو نفسه هذه الوزارة ليكون رابع وزير لها بعد خروج سيد مرعى، أو خامس وزير لها فى عهد السادات أو الحادى عشر منذ مطلع الثورة.

وفى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) حدث لأول مرة فى عهد الثورة أن أسندت وزارة الزراعة إلى أحد كبار مهندسى وزارة الرى وهو المهندس عبد العظيم أبو العطا، الذى كان وزيراً للرى منذ الوزارة السابقة، وأصبح فى هذه الوزارة وزيراً للزراعة والرى وعُين الدكتور عبد العزيز حسين كوزير دولة للزراعة وشئون السودان، وقد احتفظا بمنصبيهما فى وزارة ممدوح سالم الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) ولكن فى التعديل الذى أجرى لهذه الوزارة عقب أحداث يناير ١٩٧٧ دخل المهندس إبراهيم شكرى الوزارة

وزيراً للزراعة (ليكون الوزير الثالث عشر لها فى عهد الثورة)، بينما اقتصر منصب عبد العظيم أبو العطا على الرى وتعدل مسمى منصب الدكتور عبد العزيز حسين إلى وزير دولة للمجتمعات الزراعية والصناعية والثروة المائية وشئون السودان، وقد استقال الدكتور عبد العزيز حسين قبل التشكيل الوزارى التالى بعشرة أيام، وقد نشر موسى صبرى القصة فى كتابه عن السادات.

وفى وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) أضيفت وزارة استصلاح الأراضى إلى المهندس عبد العظيم أبو العطا الذى أصبح وزيراً للرى واستصلاح الأراضى، وتولى إبراهيم شكرى منصب وزير الزراعة والإصلاح الزراعى والتنمية الريفية (وكانت هذه هى المرة الوحيدة التى ورد فيها ذكر التنمية الريفية).

وفى وزارة ممدوح سالم الخامسة تعدلت اختصاصات عبد العظيم أبو العطا ليكون وزيراً للرى ولشئون السودان وعُين الدكتور محمود داود وزيراً للزراعة وهو الوزير الرابع عشر فى عهد الثورة. أما إبراهيم شكرى فقد تولى فى هذه الوزارة وزارة استصلاح الأراضى قبل أن يخرج من الوزارة ليرأس حزباً جديداً يتولى زعامة المعارضة وهو حزب العمل الاشتراكى.

وفى وزارتى مصطفى خليل الأولى (أكتوبر ١٩٧٨) والثانية (يوليو ١٩٧٩) بقى الدكتور محمود داود وزيراً للزراعة، وعُين المهندس توفيق حامد كرارة وزيراً لاستصلاح الأراضى، وفى

وزارة الرئيس السادات الأخيرة (مايو ١٩٨٠) بقى الدكتور محمود داود بمفرده وزيراً للزراعة والأمن الغذائى دون أن ينص التشكيل الوزارى على وزير للإصلاح الزراعى بينما تولى وزير التعمير والاسكان المهندس حسب الله الكفراوى وزارة استصلاح الاراضى بالاضافة إلى منصبه إلى أن شكل الدكتور فؤاد محيى الدين وزارته الأولى (يناير ١٩٨٢) فعين الدكتور يوسف والى وزيراً للزراعة.

ومنذ ذلك الحين استقرت هذه الوزارة على الدكتور يوسف الذى نال منصب نائب رئيس الوزراء حين شكل الدكتور على لطفى وزارته فى ١٩٨٥ واحتفظ بمنصب نائب رئيس الوزراء مع أربعة من رؤساء الوزارات هم: على لطفى وعاطف صدقى وكمال الجنزورى وعاطف عبيد، كما احتفظ بالوزارة فى تسع وزارات حتى الآن محققا الرقم القياسى فى البقاء فى هذه الوزارة فى عهد الثورة كله. وقد اختلف منصبه فى الوزارات المتعاقبة، فكان نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للزراعة والأمن الغذائى فى وزارتى الدكتور على لطفى وعاطف صدقى الأولى، ثم نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للزراعة والأمن الغذائى واستصلاح الأراضى فى وزارة عاطف صدقى الثانية (١٩٨٧)، ثم نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للزراعة والأمن الغذائى والثروة الحيوانية والسمكية واستصلاح الأراضى فى وزارة عاطف صدقى الثالثة (١٩٩٣)، ثم نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للزراعة واستصلاح الأراضى فى وزارتى الدكتور كمال

الجنزورى (١٩٩٦) وعاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩).

السد العالى :

كانت وزارة السد العالى إحدى الوزارات الست التى استحدثت فى أغسطس ١٩٦١ عند تشكيل رابع وزارات الوحدة (وزارة عبد الناصر السابعة)، وقد أسندت إلى المهندس موسى عرفة الذى كان يتولى مسئولية وزير الأشغال التنفيذى فى الإقليم المصرى فى وزارتى الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) والثالثة (سبتمبر ١٩٦٠)، وها هى الأشغال تعود فى هذا التشكيل (أغسطس ١٩٦١) إلى المهندس أحمد عبده الشرباصى (الذى كان وزيراً مركزياً للأشغال) بينما يتولى موسى عرفة السد العالى، وقد احتفظ بها فى الوزارة التالية (أكتوبر ١٩٦١) ولكنه خرج من الوزارة عند تشكيل وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) وخلفه المهندس محمد صدقى سليمان ليكون ثانى وزير لهذه الوزارة.

وقد احتفظ صدقى سليمان بهذه الوزارة فى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) ووزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) ثم رأس هو نفسه الوزارة (سبتمبر ١٩٦٦) وبعدها بشهر صدر قرار فى ٥ أكتوبر ١٩٦٦ بأن يتولى صدقى سليمان الاختصاصات المقررة للوزير بالنسبة لوزارة السد العالى والهيئة العامة لبناء السد العالى.

وفى وزارة عبد الناصر السابعة (يونيو ١٩٦٧) أصبح صدقى سليمان نائباً للرئيس ووزيراً للصناعة والكهرباء والسد العالى، بيد أنه ترك الصناعة بعد قليل، وفى وزارة عبد الناصر الأخيرة (مارس ١٩٦٨) أصبح صدقى سليمان وزيراً للكهرباء والسد العالى، وقد احتفظ بهذا المنصب فى وزارة الدكتور فوزى الأولى (أكتوبر ١٩٧٠).

فلما شكلت وزارة الدكتور فوزى الثانية (نوفمبر ١٩٧٠) عُين المهندس حلمى السعيد وزيراً للكهرباء دون النص على السد العالى فى قرار تشكيل الوزارة، وبعدها بأسبوعين صدر قرار جمهورى فى ٥ ديسمبر ١٩٧٠ بأن يتولى وزير الكهرباء الاختصاصات المقررة لوزير السد العالى، ومنذ ذلك الحين اختفى مسمى السد العالى من التشكيلات الوزارية.

السكان وشئون الأسرة :

ورد ذكر هذه الوزارة للمرة الأولى فى حكومة الدكتور صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) وتولاها الدكتور ماهر مهران، وفى الوزارة التالية وهى وزارة الدكتور الجنزورى (يناير ١٩٩٦) ضمت هذه الوزارة إلى وزارة الصحة حيث عُين الدكتور إسماعيل سلام وزيراً للصحة والسكان.

السياحة :

جاء أول ذكر للسياحة فى حكومة على صبرى الثانية فى مارس ١٩٦٤ حيث عُين الدكتور عبد القادر حاتم نائباً لرئيس الوزراء للثقافة والإرش د القومى ووزيراً للإعلام ووزيراً للسياحة والآثار .

وفى وزارة ـكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) أصبح الدكتور حاتم نائبا لرئيس الوزراء للثقافة والإرشاد القومى والسياحة وعُين الدكتور عزيـ أحمد ياسين وزيراً للسياحة والآثار ليكون ثانى وزير للسياحة بعد الدكتور حاتم نفسه .

وفى وزارة صدقى سليمان ورد ذكر السياحة عند تشكيل الوزارة مقترناً بالإسكان والمرافق وذلك حيث عُين الدكتور عزيز أحمد يس وزيراً للإسكان والسياحة والمرافق (خلفاً لسليمان حزين)، كما أنه تولى منصب نائب رئيس الوزراء على حين خرج الدكتور محمد عبد القادر حاتم من الوزارة (سبتمبر ١٩٦٦)، وقد كان فى الوزارة السابقة وزيراً للسياحة و الآثار ، وهكذا بقيت السياحة على حين اختفى لفظ الآثار ، وقد تولى الدكتور ثروت عكاشة منصب وزير الثقافة (خلفاً لسليمان حزين) وعُين وزير جديد للإرشاد القومى هو محمد فائق (خلفاً لأمين هويدى)، وبعد أقل من شهرين عُين أمين شاكر وزيراً للسياحة (نوفمبر ١٩٦٦) دون النص على الآثار ، وقد احتفظ أمين شاكر بهذا المنصب فى وزارة عبد الناصر السابعة (يونيو ١٩٦٧).

وفى وزارة عبد الناصر الثامنة (مارس ١٩٦٨) عُين الدكتور محمد حافظ غانم وزيراً للسياحة.

وفى يوليو ١٩٦٩ عُين الدكتور محمد حافظ غانم وزيراً للتربية والتعليم عقب استقالة الدكتور محمد حلمى مراد ثم عُين السفير محمد عوض القونى وزيراً للسياحة (خلفاً له) فى سبتمبر ١٩٦٩، وقد احتفظ القونى بهذا المنصب فى وزارة الدكتور فوزى الأولى (أكتوبر ١٩٧٠) وخلفه الدكتور أحمد السيد درويش فى وزارتى الدكتور فوزى الثانية (نوفمبر ١٩٧٠) والثالثة (مايو ١٩٧١).

وفى وزارة الدكتور فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) أصبح الدكتور أحمد السيد درويش وزيراً للصحة وخلفه فى السياحة المهندس إبراهيم نجيب، وفى وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) تولى الدكتور محمد زكى هاشم هذا المنصب.

وفى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) أسندت وزارة السياحة إلى السفير إسماعيل فهمى الذى سرعان ما تولى وزارة الخارجية فى أكتوبر ١٩٧٣.

وفى وزارة الرئيس السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) عاد المهندس إبراهيم نجيب ليتولى منصب وزير السياحة ومعها الطيران المدنى، واحتفظ بالوزارتين فى وزارة الدكتور عبدالعزيز حجازى (سبتمبر ١٩٧٤)، لكن بعد شهر واحد (٢٥ أكتوبر ١٩٧٤) حدث تعديل وزارى محدود أصبح فيه إبراهيم نجيب وزيراً للسياحة فقط دون

الطيران المدنى، واستمر إبراهيم نجيب وزيراً للسياحة فى حكومة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) ثم عاد وضم إليها الطيران المدنى فى وزارتى ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) والثالثة (نوفمبر ١٩٧٦)، ولكنه ترك الوزارة فى فبراير ١٩٧٧ فى التعديل الوزارى المحدود الذى أعقب أحداث ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ وخلفه المهندس محب رمزى استينو وزيراً للسياحة والطيران المدنى.

وقد احتفظ محب رمزى استينو بهذا المنصب فى وزارتى ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) والخامسة(مايو ١٩٧٨) أيضاً.

وفى وزارتى الدكتور مصطفى خليل (أكتوبر ١٩٧٨ ويونيو ١٩٧٩) تولى هذا المنصب الدكتور محمود أمين عبد الحافظ (وزير الإسكان الأسبق).

أما فى وزارة الرئيس السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) فقد تولى هاتين الوزارتين على جمال الناظر الذى كان وزيراً للدولة للتعاون الاقتصادى فى وزارتى مصطفى خليل، وقد احتفظ الناظر بهذا المنصب فى وزارة الرئيس حسنى مبارك الأولى (أكتوبر ١٩٨١).

وفى وزارة الدكتور فؤاد محيى الدين الأولى أسندت الوزارتان إلى عادل طاهر (يناير ١٩٨٢ ـ أغسطس ١٩٨٢).

وفى وزارة الدكتورفؤاد محيى الدين الثانية أسندت الوزارتان

إلى توفيق عبده إسماعيل الذى تولى بعد ذلك وزارة شئون مجلسى الشعب والشورى فى الوزارة التالية (كمال حسن على: يوليو ١٩٨٤) بينما أسندت الوزارتان فى وزارة كمال حسن على إلى الدكتور وجيه شندى (وزير الاستثمار والتعاون الدولى فى الوزارة السابقة).

وفى وزارة الدكتور على لطفى (أكتوبر ١٩٨٥) أسندت الوزارتان إلى وزير جديد هو فؤاد سلطان الذى احتفظ بالوزارتين فى وزارتى عاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦ وأكتوبر ١٩٨٧).

فلما شكل الدكتور عاطف صدقى وزارته الثالثة فى أكتوبر ١٩٩٣ أسندت وزارة السياحة إلى الدكتور ممدوح البلتاجى الذى أصبح أول وزير للسياحة من دون الطيران المدنى منذ عهد إبراهيم نجيب حين تولى السياحة فقط (أكتوبر ١٩٧٤ - مارس ١٩٧٦) بينما ضم الطيران المدنى لأول مرة إلى وزير النقل والمواصلات والنقل البحرى (سليمان متولى) الذى أصبح مسمى منصبه وزير النقل والمواصلات والطيران المدنى، وقد واكب هذا أن تبعت شركة مصر للطيران إلى رئيس الوزراء مباشرة، وقد بقى الدكتور البلتاجى وزيراً للسياحة فى وزارة الدكتور الجنزورى (يناير ١٩٩٦) ووزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩).

السياحة والآثار :

كان هذا هو الاسم الأول للوزارة حينما تولاها الدكتور عبدالقادر حاتم فى وزارة على صبرى الثانية ثم الدكتور عزيز ياسين فى وزارة زكريا محيى الدين .

أما عند تشكيل وزارة المهندس صدقى سليمان فقد أصبح عزيز يس وزيراً للإسكان والسياحة والمرافق ، وبعد شهرين عُين وزير جديد للسياحة هو أمين شاكر ، وهكذا اختفى عطف «الآثار» على السياحة منذ تشكيل وزارة صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) .

الشئون الاجتماعية :

نشأت هذه الوزارة فى أغسطس ١٩٣٩ عند تشكيل على ماهر باشا لوزارته الثانية ، وكان ترتيبها الخامس عشر فى الأقدمية بين كل الوزارات ، وكان عبد السلام الشاذلى باشا هو أول وزير لها ، وقد تبعت لهذه الوزارة الجديدة يومها كيانات متعددة كانت تابعة لوزارات المعارف ، والداخلية ، والصحة ، والمالية ، والمواصلات ، والأوقاف ، والتجارة ، والصناعة .

وينبئنا تتبع تاريخ إسناد هذه الوزارة إلى الوزراء المختلفين المتعاقبين عليها أنها كانت دوماً بمثابة مرحلة فى تاريخهم الوزارى ، فلم يحدث أن اختص بها وزراء معينون أو محددون بالاسم ، وإنما

كان يتولاها مَنْ سبق لهم تولى مناصب وزارية أخرى، أو يتولى مَنْ يتولونها وزارات أخرى بعدها، وفيما قبل الثورة فإن اربعة فقط من وزراء الشئون الاجتماعية هم الذين لم يتولوا غيرها من الوزارات الأخرى، وهؤلاء على وجه التحديد هم: الدكتور أحمد حسين وقد تولاها فى الفترة الأولى من عمر وزارة النحاس باشا السابعة فقط، ومحمود حسن باشا (الثانى) فى وزارة على ماهر الثالثة ، والدكتور أحمد زكى الذى تولاها طيلة وزارة حسين سرى الخامسة والأخيرة، وقبلهم جلال فهيم الذى تولاها فى الفترة الأخيرة من وزارة النقراشى، واحتفظ بها فى وزارة إبراهيم عبدالهادى، وفيما عدا هؤلاء فإن الذين تولوا الشئون الاجتماعية تولوا وزارات أخرى قبلها أو بعدها أو معها كما سنرى.

كان عبد السلام الشاذلى باشا - كما ذكرنا - أول وزير للشئون الاجتماعية، وقد تولاها عند تشكيل وزارة على ماهر الثانية (١٨ أغسطس ١٩٣٩) وحتى ٢٠ ديسمبر ١٩٣٩، حيث أسندت هذه الوزارة (حتى نهاية عهد وزارة على ماهر فى يونيو ١٩٤٠) إلى عبد الرحمن عزام، الذى كان يتولى وزارة الأوقاف منذ بداية عهد وزارة على ماهر الثانية، ومن الجدير بالذكر أن هذين الوزيرين لم يشتركا فى وزارة أخرى غير هذه الوزارة التى تولى كل منهما فيها وزارتين، وقد حدث هذا بالتبادل بينهما فحسب.

وفى وزارة حسن صبرى (يونيو ١٩٤٠ - نوفمبر ١٩٤٠) أسندت إلى محمد حافظ رمضان باشا زعيم الحزب الوطنى الذى شارك فى

الائتلاف المكون لهذه الوزارة، وكان حافظ رمضان قد اشترك فى وزارة محمد محمود باشا الثانية كوزير دولة، ثم عمل بعد ذلك وزيراً للعدل فى وزارات أحمد ماهر والنقراشى.

وفى وزارة حسين سرى باشا الأولى تولاها محمد عبد الجليل سمرة حتى قبل نهاية الوزارة بأسابيع، فخلفه إبراهيم الدسوقى أباظة فى ٢٦ يوليو ١٩٤١، وكان هذا أول عهد كليهما بالوزارة.

ولما شكلت الوزارة التالية وهى وزارة حسين سرى باشا الثانية فى ٣١ يوليو ١٩٤١ احتفظ إبراهيم الدسوقى أباظة بمنصبه حتى نهاية عهد هذه الوزارة فى فبراير ١٩٤٢.

وشكل النحاس باشا وزارته فى فبراير ١٩٤٢ دون إشارة إلى هذه الوزارة، ثم أسندت هذه الوزارة إلى عبد الفتاح الطويل بالنيابة فى أول أبريل ١٩٤٢، ثم عين عبد الحميد عبد الحق وزيراً لها ليكون بمثابة أول وزير وفدى يعين للشئون الاجتماعية فى ١٤ مايو ١٩٤٢، أى قبل تشكيل وزارة النحاس التالية (الوزارة السادسة) باثنى عشر يوما.

وقد احتفظ عبد الحميد عبد الحق بهذه الوزارة عند تشكيل وزارة النحاس السادسة فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ وحتى ٢ يونيو ١٩٤٣، حيث أسندت هذه الوزارة عندئذ إلى فؤاد سراج الدين لأكثر من عام حتى انتهى عهد وزارة الوفد السادسة فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤.

ولما شكل أحمد ماهر وزارته الأولى فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ أسندت إلى الدكتور محمد حسين هيكل زعيم الأحرار الدستوريين طيلة عهد هذه الوزارة، وقد تولاها بالإضافة إلى وزارة المعارف التى كان يتولاها بصورة تقليدية (٦ مرات) بعد أن بدأ عهده بالمناصب الوزارية كوزير للدولة فى وزارة محمد محمود باشا الثانية.

فلما شكل أحمد ماهر وزارته الثانية فى ١٥ يناير ١٩٤٥ أسندت هذه الوزارة إلى عبد المجيد بدر بك الذى احتفظ بها فى وزارة النقراشى الأولى التى شكلت فى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ حتى نهاية عهد هذه الوزارة.

وقد خلفه محمد عبد الجليل أبو سمرة عند تشكيل وزارة إسماعيل صدقى باشا وزارته الثالثة فى ١٦ فبراير ١٩٤٦ (وكان قد تولى هذه الوزارة فى بداية وزارة حسين سرى باشا الأولى).

ولم يبق أبو سمرة إلا إلى سبتمبر ١٩٤٦ حيث حدث تعديل وزارى فى وزارة إسماعيل صدقى انضم بمقتضاه حزب السعديين إلى الوزارة، وبذلك عاد عبد المجيد بدر ليتولى هذه الوزارة لأقل من شهرين منذ ١١ سبتمبر ١٩٤٨ وحتى ٩ ديسمبر ١٩٤٨ على حين أصبح محمد عبدالجليل أبوسمرة وزيراً للدولة.

فلما شكل النقراشى وزارته الثانية فى ديسمبر ١٩٤٦ عين محمود حسن باشا وزيراً للشئون الاجتماعية.

وقد استمر محمود حسن باشا في هذا المنصب حتى ١٩ نوفمبر ١٩٤٧ حيث خلفه جلال فهيم باشا الذى بقى إلى نهاية عهد هذه الوزارة (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨)، واستمر في الوزارة التالية وهى وزارة إبراهيم عبدالهادى الأولى التى تشكلت عقب اغتيال النقراشى، وقد بقى أيضاً إلى نهاية عهد هذه الوزارة فى يوليو ١٩٤٩، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، ومن بين وزراء ما قبل الثورة فإن جلال فهيم وحده هو الذى لم يتول من المناصب الوزارية غير وزارة الشئون الاجتماعية، لكنه تولاها فى أكثر من وزارة، أما الدكتور أحمد زكى فهو الوحيد الذى تولاها فى وزارة واحدة كاملة، وأما الدكتور أحمد حسين فقد تولاها لأقل من وزارة كاملة، وفيما عدا هؤلاء الثلاثة فإن أحداً من وزراء ما قبل الثورة لم ينفرد بتولى الشئون الاجتماعية دون أن يسبقها أو يتبعها بأى وزارة أخرى.

وفى وزارة حسين سرى باشا الثالثة (٢٥ يوليو ١٩٤٩) تولى على أيوب هذه الوزارة حتى نهاية عهد الوزارة، وخلفه محمد عبدالخالق حسونة باشا فى وزارة حسين سرى باشا الرابعة (٣ نوفمبر ١٩٤٩)، وحتى نهاية عهد هذه الوزارة.

فلما تشكلت وزارة الوفد الأخيرة (١٢ يناير ١٩٥٠) أسندت إلى الدكتور أحمد حسين، وبقى فيها حتى أول أغسطس ١٩٥١، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية كما أسفلنا، ثم أسندت إلى عبد الفتاح حسن باشا فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥١ وحتى

نهاية عهد هذ الوزارة .

وفى وزارة على ماهر الثالثة (٢٧ يناير ١٩٥٢ ـ أول مارس ١٩٥٢) تولاها محمود حسن باشا وهو شخص آخر غير محمود حسن باشا الذى تولاها فى بداية عهد وزارة النقراشى الثانية .

أما فى وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا الأولى (٢ مارس ١٩٥٢ ـ ٢ يوليو ١٩٥٢) فقد أسندت إلى راضى يوسف أبو راضى الذى تولى وزارة الصحة أيضا فى نفس الوزارة .

وفى وزارة حسين سرى باشا الخامسة (٢ يوليو ١٩٥٢) أسندت هذه الوزارة إلى الدكتور أحمد زكى ، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية كما أسلفنا ، وهو الوحيد الذى اقتصر توليه للمناصب الوزارية فيما قبل الثورة ـ كما ذكرنا ـ على تولى هذه الوزارة لوزارة كاملة .

وفى وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا الثانية (٢٢ يوليو ١٩٥٢) عاد راضى يوسف أبو راضى لتوليها وكان قد تولاها فى وزارة الهلالى الأولى ، لكنه لم يتول الصحة معها هذه المرة .

وفى وزارة على ماهر الرابعة (٢٤ يوليو ١٩٥٢) استوزر لها محمد زهير جرانة بك ، وهو بذلك أول وزراء الشئون الاجتماعية فى عهد الثورة .

حتى إذا ما شكل الرئيس نجيب وزارته الأولى أسندت إلى

الأستاذ محمد فؤاد جلال (٨ سبتمبر ١٩٥٢) ليكون ثانى وزير لها فى عهد الثورة .

وفى ٩ ديسمبر ١٩٥٢ عُين الأستاذ محمد فؤاد جلال وزيراً للإرشاد القومى ، وخلفه فى الشئون الاجتماعية الوزير الجديد الدكتور عباس مصطفى عمار ليكون وزيرها الثالث .

وقد احتفظ الدكتور عباس عمار بهذا المنصب فى وزارة الرئيس محمد نجيب الثانية (١٨ يونيو ١٩٥٣) حتى إذا استقال الأستاذ إسماعيل القبانى فى يناير ١٩٥٤ تولى الدكتور عباس عمار وزارة المعارف ، وأسندت الشئون الاجتماعية إلى الوزير الجديد [فى ذلك اليوم] الصاغ كمال الدين حسين الذى احتفظ بهذه الوزارة أيضاً فى وزارات : عبد الناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) ونجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤) وعبد الناصر الثانية (أبريل ١٩٥٤) وحتى أغسطس ١٩٥٤ حيث أجرى تعديل وزارى فتولى كمال الدين حسين وزارة المعارف وخلفه فى وزارة الشئون خامس وزير لها فى عهد الثورة وهو حسين الشافعى الذى كان وزيراً للحربية ولكنه أصبح بمثابة وزير الشئون الاجتماعية التقليدى فى عهد عبد الناصر .

ومن الجدير بالذكر أن كمال الدين حسين يمثل رئيس الوزراء الوحيد (سواء بعد الثورة أو قبلها) الذى بدأ مناصبه الوزارية بتولى وزارة الشئون الاجتماعية .

وقد احتفظ حسين الشافعى بوزارة الشئون حتى شكل عبد

الناصر وزارته الثالثة فى يونيو ١٩٥٦ فأصبح وزيراً للشئون الاجتماعية والعمل، وقد أضيفت إليه فى نوفمبر ١٩٥٧ أعباء وزير الدولة للتخطيط.

وفى وزارة الوحدة الأولى (مارس ١٩٥٨) عُين حسين الشافعى أيضاً وزيراً للشئون الاجتماعية والعمل.

وفى وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) عُين حسين الشافعى كوزير مركزى للشئون الاجتماعية والعمل، وعُين معه محمد محمد توفيق عبدالفتاح وزيراً تنفيذياً للشئون الاجتماعية والعمل بالإقليم المصرى، وظل الوضع كذلك فى وزارة الوحدة الثالثة.

وفى رابع وزارات الوحدة (أغسطس ١٩٦١) كان للشئون الاجتماعية وزير واحد على مستوى القطرين المصرى والسورى وهو ثابت العريش (سورى) فلما استقال الوزراء السوريون عقب حدوث الانفصال انتدب كمال الدين رفعت لتولى وزارة الشئون الاجتماعية.

وفى وزارة عبدالناصر (أكتوبر ١٩٦١) عُين حسين الشافعى نائباً لرئيس الجمهورية ووزيراً للأوقاف والشئون الاجتماعية.

أما فى وزارة على صبرى الأولى فقد عُينت الدكتورة حكمت أبوزيد وزيرة للشئون الاجتماعية لتكون بذلك أول وزيرة مصرية على الإطلاق، وقد احتفظت بذات المنصب فى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤)، ثم عُين المهندس أحمد عبده الشرباصى

نائباً لرئيس الوزراء للأوقاف وللشئون الاجتماعية وشئون الأزهر فى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥)، وعُين الدكتور أحمد خليفة كنائب وزير فى الوزارتين.

وفى وزارة صدقى سليمان أصبح الدكتور أحمد خليفة وزيراً للوزارتين بمفرده.

وفى وزارة عبد الناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) عُين حسين الشافعى نائباً للرئيس ووزيراً للأوقاف والشئون الاجتماعية.

وفى وزارة عبد الناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) عُين ضياء الدين داود ليكون عاشر مَنْ تولى هذه الوزارة فى عهد الثورة، ولكنه لم يلبث أن انتخب عضواً فى اللجنة التنفيذية العليا وخلفه حافظ بدوى (أكتوبر ١٩٦٨).

وهكذا فإنه بهؤلاء الثلاثة: أحمد خليفة، وضياء الدين داود، وحافظ بدوى تكتمل سلسلة ثلاثة وزراء سياسيين استطاعوا الوصول إلى منصب الوزارة من خلال نشاطهم البرلمانى فى مجلس الأمة، ومن الجدير بالذكر أن هذه الآلية المنطقية فى الوصول إلى المقاعد الوزارية فى عهد الرئيس عبدالناصر تكاد تقتصر على هؤلاء الثلاثة فقط، و ربما تضم معهم على استحياء وزير الدولة فتحى الشرقاوى.

وفى مايو ١٩٧١ انتخب حافظ بدوى رئيساً لمجلس الشعب وخلفه الدكتور محمد فتح الله الخطيب فى هذا المنصب.

وفى سبتمبر ١٩٧١ شكل الدكتور محمود فوزى وزارته الرابعة وعُين الدكتور محمد فتح الله الخطيب مستشاراً لرئيس الجمهورية (فوزيراً اتحادياً فى ديسمبر ١٩٧١) بينما أسندت الشئون الاجتماعية على سبيل النيابة إلى الدكتور أحمد السيد درويش وزير الصحة.

وفى نوفمبر ١٩٧١ عُينت الدكتورة عائشة راتب وزيرة للشئون الاجتماعية.

واحتفظت الدكتورة عائشة راتب بهذا المنصب فى وزارات الدكتور فوزى الرابعة والدكتور عزيز صدقى والرئيس السادات الأولى والثانية والدكتور عبدالعزيز حجازى وممدوح سالم الثلاث الأول وحتى التعديل الوزارى الذى أجرى لوزارة ممدوح سالم الثالثة فى فبراير ١٩٧٧ حيث خلفتها الدكتورة آمال عثمان التى احتفظت به حتى يوليو ١٩٩٧ محققة بذلك الرقم القياسى فى البقاء فى نفس الوزارة فى التاريخ المصرى الحديث والمعاصر كله وقد خلفتها السيدة مرفت تلاوى فى التعديل الوزارى الذى أجرى لوزارة الدكتور كمال الجنزورى فى يوليو ١٩٩٧.

ثم اختيرت الدكتورة أمينة الجندى كوزيرة للتأمينات والشئون الاجتماعية فى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩).

الشئون البلدية :

انفصلت هذه الوزارة عن الشئون القروية مرتين :

☐ المرة الأولى لثلاثة أسابيع وتولاها محمد على رشدى بك فى وزارة على ماهر باشا الثالثة (٦ فبراير - ١ مارس ١٩٥٢).

☐ المرة الثانية فى نهاية وزارة على ماهر باشا الرابعة وهى أول وزارة فى عهد الثورة لمدة يوم واحد فقط فى ٦ سبتمبر ١٩٥٢ ، وقد عُين وزيراً لها الدكتور نور الدين طراف الذى عُين وزيراً للصحة بعد يومين فى وزارة الرئيس نجيب الأولى (٨ سبتمبر ١٩٥٢) وعادت الشئون البلدية لتنضم إلى الشئون القروية .

الشئون البلدية والقروية :

ظهر اسم هذه الوزارة لأول مرة فى يناير ١٩٥٠ حين تولى الوفد الحكم للمرة الأخيرة ، وقد أسندت هذه الوزارة إلى إبراهيم باشا فرج عند تشكيل الوزارة وقبل صدور مرسوم بإنشاء الوزارة نفسها بحوالى شهر (إذ لم يصدر مرسوم إنشاء هذه الوزارة إلا فى فبراير ١٩٥٠)، وقد كانت الكيانات التى ضمت لها تابعة لوزارات الصحة والأشغال والداخلية والزراعة .

وعند تشكيل وزارة على ماهر باشا (٢٧ يناير ١٩٥٢) ظهرت هذه الوزارة فى قرار التشكيل الوزارى أيضاً وتولاها أستاذ طب الأطفال الدكتور إبراهيم شوقى لمدة عشرة أيام (٢٣ يناير - ٧ فبراير ١٩٥٢) بالإضافة إلى وزارة الصحة التى تولاها طيلة عهد هذه الوزارة (٢٧ يناير - ١ مارس ١٩٥٢)، كما كان قد تولاها من قبل

فى وزارة حسين سرى باشا الرابعة (نوفمبر ١٩٤٩ - يناير ١٩٥٠).

ثم كانت هذه الوزارة أول وزارة فى النظام الوزارى المصرى تتعرض للتقسيم إلى وزارتين (للمرة الأولى) وهو ما حدث فى أثناء وزارة على ماهر فى ٧ فبراير ١٩٥٢، أى بعد عشرة أيام من تشكيل الوزارة، وفى ذلك اليوم ترك إبراهيم شوقى هذه الوزارة مكتفياً بوزارة الصحة بينما عين وزيران جديدان: محمد على رشدى بك للشئون البلدية، ومحمد زهير جرانة بك للشئون القروية، واستمر كلاهما فى منصبه حتى نهاية وزارة على ماهر فى أول مارس ١٩٥٢.

فلما خلفه أحمد نجيب الهلالى باشا فى مارس ١٩٥٢ ألغى التقسيم وأعاد ضم الوزارتين فى وزارة واحدة بنفس الاسم الذى ظهرت به فى وزارة الوفد، وأسندت هذه الوزارة إلى طه السباعى باشا (٢ مارس ١٩٥٢ - ٢ يوليو ١٩٥٢)، وخلفه فى هذه الوزارة محمد على راتب باشا فى وزارة حسين سرى الخامسة (٢ يوليو ١٩٥٢ - ٢٢ يوليو ١٩٥٢) فى وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا الثانية وزارة اليوم الواحد (٢٢ يوليو ١٩٥٢)، فلما شكل على ماهر وزارته الرابعة التى هى أولى وزارات الثورة كان عبد العزيز عبد الله سالم أول وزير للشئون البلدية والقروية فى عهد الثورة فى وزارة على ماهر الرابعة، وكان واحداً من ثلاثة وزراء جدد (الآخران هما فؤاد شيرين باشا ومحمد كامل نبيه باشا)، لكنه استقال من هذه الوزارة قبل نهاية الوزارة بيومين فى ٦ سبتمبر

١٩٥٢ ، وأسندت الشئون القروية (دون البلدية) إلى مريت غالى باشا الذى تولاها لأقل من يومين، وترك الوزارة نهائيا، بينما أسندت الشئون البلدية (دون القروية) إلى الدكتور نور الدين طراف الذى تولاها لأقل من يومين هو الآخر، لكنه تولى وزارة الصحة (بعدها بيوم) فى وزارة الرئيس محمد نجيب الأولى.

هكذا فإنه فى اليوم الأخير لوزارة على ماهر باشا الرابعة وهى أولى وزارات عهد الثورة (٦ سبتمبر ١٩٥٢) تم تقسيم هذه الوزارة مرة أخرى إلى وزارتين للشئون البلدية والقروية على نحو ما فعل هو نفسه بعد عشرة أيام من تشكيل وزارته الثالثة.

ومن الطريف أن على ماهر باشا طبق نفس الآلية مرتين، وأن خليفتيه فى المرتين ألغيا فكرته ذلك أن هذا التقسيم لم يستمر واندمجت الوزارتان فى وزارة واحدة فى وزارة الرئيس نجيب الأولى (٨ سبتمبر ١٩٥٢).

وقد أسندت وزارة الشئون البلدية والقروية فى وزارة الرئيس محمد نجيب الأولى إلى الوزير الجديد يومها عبد العزيز على، لكنه لم يلبث أن استقال ضمن أربعة وزراء جدد استقالوا بعد ثلاثة شهور فقط من تشكيل الوزارة فى ٩ ديسمبر ١٩٥٢، وأسندت هذه الوزارة إلى الوزير الجديد (يومها) الدكتور وليم سليم حنا.

وقد احتفظ وليم سليم حنا بهذه الوزارة فى وزارات الرئيس نجيب الثانية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ وعبد الناصر الأولى (٢٥ فبراير

١٩٥٤) ونجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤)، لكنه استقال هو الآخر، وخلفه خامس وزير لها فى عهد الثورة وهو عبداللطيف البغدادى (بدءا من وزارة عبد الناصر الثانية فى أبريل ١٩٥٤) وكان البغدادى قد تولى منصب وزير الحربية قبل ذلك.

وقد احتفظ عبد اللطيف البغدادى بهذه الوزارة فى وزارة جمال عبد الناصر الثالثة (يونيو ١٩٥٦) وأصبح أشهر وزراء هذه الوزارة وأطولهم عهداً بها وأكثرهم إنجازاً فيها، لكنه تركها عندما انتخب رئيساً لمجلس الأمة الأول فى عهد الثورة (١٩٥٧) وندب الدكتور مصطفى خليل وزير المواصلات لتولى أعمال هذه الوزارة فى أغسطس (١٩٥٧).

وفى وزارة الوحدة الأولى (مارس ١٩٥٨) أسندت هذه الوزارة إلى محمد أبو نصير (على حين أسندت فى الإقليم السورى إلى أحمد عبد الكريم).

وقد احتفظ محمد أبو نصير بهذه الوزارة فى ثانى وزارات الوحدة فيما سمى بالمجلس التنفيذى للإقليم المصرى، وكذلك فى ثالث وزارات الوحدة (سبتمبر ١٩٦٠).

ولكن إنشاء وزارة الإسكان والمرافق (مع تشكيل رابع وزارات الوحدة فى أغسطس ١٩٦١) أنهى عهد هذه الوزارة إذ حلت محلها الوزارة الجديدة، واختفى بهذا مسمى الشئون القروية والبلدية منذ ذلك الحين وحتى الآن.

الشئون القروية :

انفصلت الشئون القروية عن الشئون البلدية مرتين :

□ المرة الأولى يوما وتولاها الدكتور زهير جرانة (٧ فبراير - ١ مارس ١٩٥٢) **فى وزارة على ماهر باشا الثالثة.**

□ المرة الثانية لمدة يوم واحد فى ٦ سبتمبر ١٩٥٢ حيث عين مريت غالى وزيرا لها ، لكنه لم يستمر فى وزارة الرئيس محمد نجيب الأولى التى شكلت فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ .

الشباب :

[= الدولة للشباب والرياضة]

كان أول نص على هذه الوزارة فى حكومة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) وقد عُين محمد طلعت خيرى كوزير دولة للشباب (سبتمبر ١٩٦٢).

وفى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) أصبح مسمى منصبه وزير الشباب ، ثم عاد وزيراً للدولة للشباب فى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) فوزيراً للشباب فى وزارتى صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦)وعبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) وخلفه الدكتور محمد صفى الدين أبو العز فى وزارات عبدالناصر الأخيرة (مارس ١٩٦٨) وفوزى الأولى والثانية (أكتوبر ١٩٧٠ ونوفمبر ١٩٧٠) فالدكتور مصطفى كمال طلبة فى وزارة فوزى

الثالثة (مايو ١٩٧١).

ثم لم يرد نص على هذا المنصب فى وزارة الدكتور فوزى الرابعة بعد إعلان الدستور الدائم، والإعلان عن إنشاء مجلس أعلى للشباب والرياضة، وقد صدر قرار جمهورى بتكليف وزير التربية و التعليم الدكتور محمد حافظ غانم بتصريف أمور وزارة الشباب الملغاة.

ثم عُين الدكتور أحمد كمال أبو المجد كوزير دولة للشباب فى سبتمبر ١٩٧٢، واحتفظ بهذا المنصب فى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣)، وفى أكتوبر ١٩٧٣ عُين معه الدكتور عبدالحميد حسن كنائب لوزير الدولة للشباب.

وفى وزارة السادات الثانية (إبريل ١٩٧٤) أصبح الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزيراً للإعلام وبقى عبدالحميد حسن نائباً لوزير الشباب واحتفظ بذات المنصب عند تشكيل حكومة الدكتور حجازى فى سبتمبر ١٩٧٤.

ولكنه ترك الوزارة بعدها بشهر (لأن محامياً كسب قضية رفعها ضد الحكومة لإخراجه من الوزارة لعدم الدستورية فلم يكن قد وصل إلى سن الوزراء)، وعُين رئيساً للمجلس الأعلى للشباب والرياضة.

وقد عاد مسمى الشباب إلى الظهور فى التشكيلات الوزارية عندما أسندت إلى محمد حامد محمود فى وزارات ممدوح سالم

الثلاث الأخر (نوفمبر ١٩٧٦ ـ أكتوبر ١٩٧٨).

وفى أثناء وزارة مصطفى خليل الأولى أسندت أعباء هذه الوزارة إلى المهندس سليمان متولى سليمان بعد تشكيل الوزارة بأسبوعين (١٩ أكتوبر ١٩٧٨).

وفى أثناء وزارة مصطفى خليل الأولى عُين عبدالحميد حسن كوزير دولة للشباب فى فبراير ١٩٧٩ واحتفظ بذات المنصب فى وزارة مصطفى خليل الثانية (يونيو ١٩٧٩) فقط وكان هذا آخر ذكر للشباب فى تشكيل الوزارات، حتى عاد المنصب للظهور عند تشكيل وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩)، وقد ظهر كمنصب وزير لا كوزير دولة وظهر كوزير للشباب دون نص على الرياضة وأسند إلى الدكتور علىّ الدين هلال.

الصحة العمومية (= الصحة):

أنشئت هذه الوزارة فى أبريل ١٩٣٦ فى عهد وزارة على ماهر باشا الأولى فى نهاية عهد الملك فؤاد، وتحتل الترتيب الثالث عشر بين الوزارات المصرية من حيث الأقدمية، وكان الدكتور محمد شاهين باشا أول وزير لها، وكانت الكيانات التى تأسست منها هذه الوزارة تابعة فيما قبل لوزارتين فقط هما وزارتا الداخلية والأشغال.

فلما شكل النحاس وزارته الثالثة فى مايو ١٩٣٦ احتفظ بوزارة الصحة بالإضافة إلى رئاسة الوزارة، ولما أعاد النحاس تشكيل الوزارة (وزارته الرابعة فى أغسطس ١٩٣٧) اختير عبدالفتاح باشا عند تشكيل وزارة محمد محمود الثانية، ثم أحمد كامل باشا فى ٢٧ أبريل ١٩٣٨ عند تشكيل وزارة محمد محمود الثالثة، ثم حامد محمود فى ٢٤ يونيو ١٩٣٨ عند تشكيل وزارة محمد محمود الرابعة.

كما أن محمد محمود فى وزاراته الثلاث المتتالية استوزر ثلاثة وزراء للصحة كانوا هم وزرائها الرابع والخامس والسادس، بيد أن حامد محمود وزير الصحة فى وزارة محمد محمود الرابعة احتفظ بمنصبه عندما شغل على ماهر باشا وزارته الثانية فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩.

فلما شكل حسن صبرى باشا وزارته الأولى والأخيرة فى ٢٧ يونيو ١٩٤٠ اختير الدكتور على باشا إبراهيم وزيراً للصحة.

وبهذا فإن على باشا لم يكن أول وزير للصحة كما يُتوقع، لكنه كان السابع بين وزراء الصحة.

وقد احتفظ على باشا إبراهيم بمنصبه فى وزارة حسين سرى باشا الأولى التى خلفت وزارة حسن صبرى فى ١٥ نوفمبر ١٩٤٠.

و قد عاد سلفه حامد محمود ليكون وزيراً للصحة (للمرة

الثالثة) فى وزارة حسين سرى باشا الثانية عند تشكيلها فى ٣١ يوليو ١٩٤١.

وبهذا عمل حامد محمود وزيراً للصحة مع ثلاثة رؤساء وزارة هم: محمد محمود باشا، وعلى ماهر باشا، وحسين سرى باشا.

فلما شكل النحاس وزارته الخامسة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ عاد عبدالفتاح الطويل ليكون وزيراً للصحة للمرة الثانية على نحو ما كان قد سبق له أن تولاها فى وزارة النحاس الرابعة (١٩٣٧) منذ أكثر من أربع سنوات.

وهكذا ظل على إبراهيم بمثابة أحدث وزراء الصحة لأن مَنْ تلوه كانوا قد سبقوه.

وكان ثامن وزراء الصحة هو الدكتور عبدالواحد الوكيل بك، وقد أسندت إليه فى ١٤ مايو ١٩٤٢ قبيل نهاية عهد وزارة النحاس الخامسة.

وقد احتفظ بهذه الوزارة عند تشكيل النحاس لوزارته السادسة (٢٦ مايو ١٩٤٢) وحتى شكل أحمد ماهر وزارته الأولى فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ فتولاها إبراهيم عبدالهادى، الذى احتفظ بها أيضاً فى وزارة أحمد ماهر الثانية (١٥ يناير ١٩٤٥) وفى وزارة النقراشى الأولى (٢٤ فبراير ١٩٤٥).

فلما شكل إسماعيل باشا صدقى وزارته الثالثة والأخيرة فى ١٧

فبراير ١٩٤٦ اختير الدكتور سليمان عزمى ليكون وزيراً للصحة (وهو بمثابة ثامن الوزراء)، وقد بقى طيلة وزارة إسماعيل صدقى حتى شكل النقراشى وزارته الثانية فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ فخلفه الدكتور نجيب إسكندر، واحتفظ نجيب إسكندر بمنصبه طيلة هذه الوزارة وعند تشكيل وزارة إبراهيم عبدالهادى فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨، وحتى شكل حسين سرى باشا وزارته الثالثة فى ٢٥ يوليو ١٩٤٩ فتولاها على سبيل النيابة طيلة عهد هذه الوزارة. فكأنه عمل وزيراً للصحة مع ثلاثة رؤساء وزارة هم: النقراشى وإبراهيم عبدالهادى وحسين سرى.

ولما شكل سرى باشا وزارته الرابعة فى ٣ نوفمبر ١٩٤٩ أسندت هذه الوزارة إلى عاشر وزير يتولاها وهو عميد الطب الدكتور إبراهيم شوقى بك، وقد ظل وزيراً لها حتى خلفه عبداللطيف محمود بك فى وزارة الوفد الأخيرة (١٢ يناير ١٩٥٠)، لكنه لم يلبث إلا إلى ١١ نوفمبر ١٩٥٠ حيث خلفه عبدالجواد حسين حتى نهاية عهد وزارة الوفد الأخيرة.

وفى وزارة على ماهر باشا (٢٧ يناير ١٩٥٢) عاد الدكتور إبراهيم شوقى ليتولى هذه الوزارة للمرةالثانية والأخيرة، (وكان قد تولاها من قبل فى عهد وزارة حسين سرى باشا الرابعة.

وخلفه راضى أبو سيف راضى فى وزارة أحمد نجيب الهلالى الأولى (٢ مارس ١٩٥٢).

ثم الدكتور محمود صلاح الدين بك فى وزارة سرى باشا الخامسة (٢ يوليو ١٩٥٢).

ثم الدكتور سيد شكرى فى وزارة نجيب الهلالى الثانية (٢٢ يوليو ١٩٥٢).

وعاد الدكتور إبراهيم شوقى ليتولى هذه الوزارة للمرة الثالثة فى وزارة على ماهر باشا الرابعة (٢٤ يوليو ١٩٥٢).

وبهذا كان الدكتور إبراهيم شوقى (باشا) بمثابة أول وزير للصحة فى عهد الثورة ، وإن لم يكن هذا أول عهده بالمنصب الوزارى.

حتى إذا ما شكل الرئيس نجيب وزارته الأولى فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ تولى هذا المنصب الدكتور نور الدين طراف (الذى كان قد دخل الوزارة السابقة فى آخر أيامها وزيراً للشئون البلدية).

وقد بقى الدكتور نور الدين طراف وزيراً للصحة طيلة الوزارات التالية كلها حتى قامت الوحدة فعين وزيراً للصحة بالإقليم المصرى فى الوزارة الأولى (مارس ١٩٥٨) ولكنه ترأس المجلس التنفيذى للإقليم المصرى فى وزارة الوحدة الثانية، وبالتالى ترك الوزارة ليتولاها فى مصر الدكتور محمد محمود نصار (أكتوبر ١٩٥٨) وليكون بهذا ثالث وزير للصحة فى عهد الثورة.

فلما شُكلت حكومة الوحدة الثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) ترك الدكتور نور الدين طراف رئاسة المجلس التنفيذى وتولى منصب

وزير الصحة المركزى خلفاً لبشير العظمة ، وبقى الدكتور محمد محمود نصار وزيراً تنفيذياً فى مصر ، ولما شكل الرئيس عبد الناصر وزارة الوحدة الرابعة فى أغسطس ١٩٦١ وعُدل عن نظام الوزير المركزى والوزيرين التنفيذيين أصبح الدكتور نور الدين طراف وزيراً للصحة بينما خرج الدكتور نصار من الوزارة .

لكن الدكتور طراف لم يلبث أن ترك الوزارة هو الآخر عندما شكلها الرئيس عبد الناصر فى أكتوبر ١٩٦١ وخلفه الدكتور محمد النبوى المهندس ليكون رابع وزير للصحة فى عهد الثورة ، وقد بقى الدكتور محمد النبوى المهندس فى منصبه باستمرار حتى توفى فى أغسطس ١٩٦٨ وقد عُين وكيل الوزارة الدكتور محمد عبد الوهاب شكرى خلفاً له فى التعديل الذى أجرى لوزارة الرئيس عبد الناصر الأخيرة (نوفمبر ١٩٦٨) عقب انتخابات اللجنة التنفيذية العليا ، ولكنه لم يلبث أن استقال ، فعُين الدكتور عبده سلام وزيراً للصحة (فبراير ١٩٦٩) .

وقد احتفظ الدكتور عبده سلام بمنصبه فى وزارات الدكتور محمود فوزى الثلاث الأولى ، أى حتى سبتمبر ١٩٧١ حتى خلفه الدكتور أحمد السيد درويش فى وزارة الدكتور فوزى الرابعة ، وكان قد دخل الوزارة منذ وزارة الدكتور فوزى الثانية كوزير للسياحة .

وفى وزارة الدكتور عزيز صدقى عُين الدكتور محمود محفوظ

وزيراً للصحة واحتفظ بهذا المنصب فى وزارتى الرئيس السادات الأولى والثانية، أى أنه بقى وزيراً للصحة منذ يناير ١٩٧٢ وحتى سبتمبر ١٩٧٤ حيث خلفه الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين فى وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى (وكان قد دخل الوزارة كوزير دولة للتنظيمات السياسية منذ مارس ١٩٧٣).

وبقى الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين وزيراً للصحة فى وزارتى ممدوح سالم الأولى والثانية، وفى وزارة ممدوح سالم الثالثة أصبح وزيراً لشئون مجلس الشعب، وخلفه الدكتور إبراهيم بدران، الذى بقى حتى شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته (أكتوبر ١٩٧٨) فخلفه الدكتور ممدوح جبر، الذى بقى وزيراً للصحة (أكتوبر ١٩٧٨ - يناير ١٩٨٢) فى وزارتى الدكتور مصطفى خليل ووزارة الرئيس السادات الأخيرة ووزارة الرئيس مبارك الأولى، ثم خلفه الدكتور محمد صبرى زكى فى وزارتى الدكتور فؤاد محيى الدين ووزارة كمال حسن على (يناير ١٩٨٢ - أكتوبر ١٩٨٥)، ثم الدكتور حلمى الحديدى فى وزارة الدكتور على لطفى (سبتمبر ١٩٨٥ - نوفمبر ١٩٨٦)، فالدكتور محمد راغب دويدار فى وزارتى عاطف صدقى الأولى والثانية (نوفمبر ١٩٨٦ أكتوبر ١٩٩٣)، ثم الدكتور على عبد الفتاح فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣)، فالدكتور إسماعيل سلام فى وزارة الجنزورى الأولى (يناير ١٩٩٦)، وقد ضمت إليه وزارة السكان التى كانت قد أنشئت فى الوزارة السابقة وتولاها الدكتور ماهر

مهران، وأصبح مسمى منصب الدكتور سلام وزير الصحة والسكان. وقد احتفظ الدكتور إسماعيل سلام بمنصبه فى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩).

الصحة والسكان : [انظر : الصحة]

الصناعات الثقيلة :

وجدت هذه الوزارة مرة واحدة فقط فى حكومة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) وتولاها المهندس سمير حلمى، وعند تشكيل الوزارة التالية (وزارة زكريا محيى الدين) ظهر من قرار التشكيل الوزارى العدول عن الفكرة وعادت «الصناعة» لتكون وزارة واحدة متحدة.

الصناعات الخفيفة :

حين فصلت الصناعة فى وزارة على صبرى الثانية إلى وزارتين للصناعة الثقيلة والصناعة الخفيفة، بقيت الصناعات الخفيفة مع عزيز صدقى حتى خلفه فيها أمين حلمى كامل فى أثناء هذه الوزارة (يونيو ١٩٦٤) على حين كانت الصناعات الثقيلة منذ بداية تشكيل الوزارة يتولاها المهندس سمير حلمى إبراهيم. فلما شكلت الوزارة التالية وهى وزارة زكريا محيى الدين عادت هاتان الوزاراتان الجديدتان إلى الضم، واستقر الحال على هذا منذ ذلك الوقت.

الصناعة :

كانت الصناعة جزءاً من وزارة التجارة والصناعة حتى شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الثالثة فى يونيو ١٩٥٦ وعُين وزير مستقل للصناعة هو الدكتور عزيز صدقى ، وأنشئت وزارة للصناعة كانت بمثابة ثانى وزارة كبيرة تنشئها الثورة بعد الإرشاد القومى ، وإن كانت وزارة الدولة للإصلاح الزراعى تشاركها هذا الترتيب وربما سبقتها فى الوجود الفعلى ككيان قائم بذاته .

وقد احتفظ الدكتور عزيز صدقى بمنصب وزير الصناعة للإقليم المصرى فى وزارة الوحدة الأولى (مارس ١٩٥٨)، لكنه فى وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) عُين وزيراً مركزياً للصناعة وخلفه فى مصر فتحى رزق حتى أقيل من منصبه فى أبريل ١٩٥٩ وأسندت مهام الوزير التنفيذى للصناعة فى مصر إلى عزيز صدقى نفسه ، واستمر كذلك فى وزارة الوحدة الثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) وفى وزارات الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) وعبد الناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) وعلى صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢).

فلما شكل على صبرى وزارته الثانية (مارس ١٩٦٤) أصبح عزيز صدقى واحداً من نواب رئيس الوزراء الأحد عشر ، وقد عُين نائباً لرئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية ووزيراً للتعدين والبترول ووزيراً للصناعة الخفيفة ومشرفاً على وزارتى الصناعة الثقيلة والقوى الكهربية ، وبهذا تم تقسيم وزارة الصناعة نفسها إلى

وزارتين تولى عزيز صدقى إحداهما وهى الصناعة الخفيفة، وتولى الأخرى وهى الصناعة الثقيلة المهندس سمير حلمى إبراهيم، وفى أثناء هذه الوزارة (يونيو ١٩٦٤) عُين السيد أمين حلمى كامل وزيراً للصناعات الخفيفة.

لكن عزيز صدقى ترك الوزارة فى أغسطس ١٩٦٥ مستقيلاً قبل تشكيل زكريا محيى الدين لها بأكثر من شهر، وليكون بذلك قد استمر فى الحكم طوال الفترة من ١٩٥٦ وحتى ١٩٦٥، أى تسع سنوات وشهور، وقد خلفه فى هذا القطاع زميله الذى دخل الوزارة معه فى نفس اليوم وهو الدكتور مصطفى خليل الذى عُين نائباً لرئيس الوزراء للصناعة و الثروة المعدنية والكهرباء ووزيراً لها، ولكنه خرج هو الآخر من الحكومة عند تشكيل المهندس محمد صدقى سليمان لها، وخلفه فى الصناعة المهندس أحمد توفيق البكرى.

فلما شكل الرئيس عبد الناصر وزارته التاسعة فى أعقاب النكسة (يونيو ١٩٦٧) عين المهندس محمد صدقى سليمان رئيس الوزارة السابقة نائباً للرئيس ووزيراً للصناعة والكهرباء والسد العالى، على حين تولى المهندس الآخر وهو المهندس محمود يونس وزارات: النقل والبترول و الثروة المعدنية والإسكان والمرافق، وهكذا تم تقسيم الوزارات الهندسية بين هذين الرجلين بهذه الطريقة التى لم تتكرر أبداً بعد هذا.

ثم عين المهندس أحمد توفيق البكرى الذى كان قد دخل هذه الوزارة كوزير دولة وزيراً للصناعة فى تاريخ لم أعثر عليه حتى الآن، فلما حدثت اضطرابات العمال فى مصانع المحلة (التى حكى عنها أمين هويدى فى كتابه عن عبد الناصر) خرج أحمد توفيق البكرى من منصبه وأعيد تعيين الدكتور عزيز صدقى وزيراً للصناعة فى أكتوبر ١٩٦٧، وقد ضم عزيز صدقى إلى وزارة الصناعة وزارتى البترول والثروة المعدنية، وكان يتولاهما المهندس محمود يونس.

احتفظ عزيز صدقى بهذا المنصب (وزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية) فى وزارة الرئيس عبدالناصر الأخيرة (مارس ١٩٦٨) وفى وزارات الدكتور محمود فوزى الأربع حتى يناير ١٩٧٢ حتى شكل هو نفسه الوزارة فأسندها إلى الدكتور يحيى الملا (يناير ١٩٧٢ - مارس ١٩٧٣). وبهذا يمكن القول بأن عزيز صدقى ظل وزيراً للصناعة منذ ١٩٥٦ وحتى رأس الوزارة فى ١٩٧٢ باستثناء فترة سنتين من أغسطس ١٩٦٥ وحتى أكتوبر ١٩٦٧ فقط.

وفى وزارتى الرئيس السادات الأولى والثانية (مارس ١٩٧٣ - سبتمبر ١٩٧٤) أسندت الصناعة إلى المهندس إبراهيم سالم محمدين.

ثم خلفه المهندس محمود على حسن فى وزارة الدكتور عبد

العزيز حجازى (سبتمبر ١٩٧٤ - أبريل ١٩٧٥).

فالمهندس عيسى شاهين فى وزارات ممدوح سالم الثلاث الأول (أبريل ١٩٧٥ - ١٩٧٧).

فالمهندس أحمد عز الدين هلال وزير البترول الذى جمع بين الصناعة والبترول والثروة المعدنية فى وزارتى ممدوح سالم الأخيرتين.

فالمهندس إبراهيم عبد الرحمن عطا الله فى وزارتى الدكتور مصطفى خليل (أكتوبر ١٩٧٨ - مايو ١٩٨٠).

فالمهندس محمد طه زكى فى وزارة الرئيس السادات الأخيرة ووزارة مبارك الأولى (مايو ١٩٨٠ - يناير ١٩٨٢).

فالمهندس فؤاد أبو زغلة فى وزارتى الدكتور فؤاد محيى الدين الأولى والثانية (يناير ١٩٨٢ ، وأغسطس ١٩٨٢) حيث خلفه الدكتور محمد السيد الغرورى فى تعديل وزارى محدود فى مارس ١٩٨٣.

فالمهندس محمد عبد الوهاب فى وزارة كمال حسن على (يوليو ١٩٨٤)، وقد احتفظ محمد عبد الوهاب بالمنصب فى وزارتى الدكتور على لطفى وعاطف صدقى الأوليين حتى خلفه الدكتور إبراهيم فوزى عبد الواحد فى وزارة عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣)، ثم المهندس سليمان رضا فى وزارة الدكتور كمال

الجنزورى (يناير ١٩٩٦)، ثم الدكتور مصطفى محمد الرفاعى فى وزارة الدكتور عبيد (أكتوبر ١٩٩٩)، وقد أصبح مسمى المنصب لأول مرة: الصناعة والتنمية التكنولوجية.

الصناعة والبترول والتعدين :

هذا هو النص الذى ارتبط بتولى أحمد عز الدين هلال هذه الوزارات الثلاث فى وزاراتى ممدوح سالم الرابعة والخامسة كما أسلفنا.

الصناعة والبترول والثروة المعدنية :

هذا هو المسمى الذى ظهر فى التشكيلات الوزارية مرتبطا باسم الدكتور عزيز صدقى فى أثناء وزارة عبدالناصر التاسعة ثم العاشرة ثم وزارات الدكتور محمود فوزى الأربع وحتى أصبح عزيز صدقى نفسه رئيساً للوزارة فى يناير ١٩٧٢.

الصناعة والتعدين :

هذا هو المسمى الذى ظهرت به الوزارة فى التشكيل الوزارى بدءا من وزارة السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) وحتى شكلت وزارة

ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) فعاد النص على الثروة المعدنية بدلاً من التعدين (وكانت هذه الوزارة ترتبط بالصناعة على حين كان أحمد عز الدين هلال يستقل بالبترول وتنفرد به).

الصناعة والثروة المعدنية :

هذا هو النص الذى ظهر منذ وزارة ممدوح سالم الثانية بديلاً عن «الصناعة والتعدين» الذى كان مستخدماً فى الوزاة السابقة مباشرة، وقد تولى عيسى شاهين الصناعة والثروة المعدنية فى وزارتى ممدوح سالم الثانية والثالثة حتى خلفه أحمد عز الدين هلال وزير البترول ليجمع الوزارات الثلاث.

وفى وزارتى مصطفى خليل عاد إبراهيم عطا الله إلى استخدام نفس المسمى «وزيراً للصناعة والثروة المعدنية» هو وخلفاؤه: محمد طه زكى، وفؤاد أبو زغلة، ومحمد عبدالوهاب، وإبراهيم فوزى.

الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء :

اجتمع هذا النص مع وزير المواصلات التقليدى الدكتور مصطفى خليل، حيث أصبح فى وزارة زكريا محيى الدين وزيراً للصناعة والثروة المعدنية خلفاً لعزيز صدقى، وكان قد تولى هذا المنصب بالإضافة إلى منصبه فى نهاية وزارة على صبرى الثانية،

وكان الرجلان اللذان دخلا الوزارة فى نفس اليوم قد وصلا إلى منصب نائب رئيس الوزراء فى نفس اليوم عند تشكيل وزارة على صبرى الثانية .

فلما شكلت وزارة زكريا محيى الدين دخل المهندس محمود يونس الوزارة لأول مرة ليتولى وزارة المواصلات بالإضافة إلى منصبه كنائب لرئيس الوزراء للنقل والمواصلات ، وبقى محمود عبدالسلام كوزير للنقل كما كان فى الوزارة السابقة ، على حين تجرد المهندس محمود رياض من وزارة المواصلات .

وهكذا فإن محمود يونس خلف مصطفى خليل فى منصب نائب رئيس الوزراء للنقل والمواصلات ، على حين أنه خلف محمود رياض فى منصب وزير المواصلات ، وبقى محمود عبدالسلام وزيراً للنقل ، أما مصطفى خليل نفسه فخلف عزيز صدقى فى منصب نائب رئيس الوزراء ، وخلف سمير حلمى فى الصناعات الثقيلة ، وخلف أمين حلمى فى الصناعات الخفيفة وخلف عزت سلامة فى الكهرباء!! على حين لم يرد ذكر البترول . . وهذا من أطرف ما يمكن!!

الصناعة والكهرباء والسد العالى :

اجتمعت هذه الوزارات الثلاث مع المهندس صدقى سليمان عند

تشكيل وزارة عبدالناصر التاسعة عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، لكن بعد فترة قصيرة لا أدرى مداها عهد إلى وزير الدولة أحمد توفيق البكرى بتولى وزارة الصناعة ، ولم يلبث فيها إلا إلى أكتوبر ١٩٦٧ حيث أعيد تعيين الدكتور عزيز صدقى وزيراً للصناعة والبترول والثروة المعدنية .

الطاقة :

بدأ ورود لفظ الطاقة فى التشكيلات الوزارية منذ الوزارة الثانية لممدوح سالم (مارس ١٩٧٦)، وقد جاءت مقترنة دائماً بالكهرباء التى كانت يتولاها المهندس أحمد سلطان إسماعيل منذ مايو ١٩٧١ ، وقد استمر نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للكهرباء والطاقة ، ثم عاد ذكر الطاقة مرتبطة بالكهرباء منذ الوزارة الأولى للدكتور فؤاد محيى الدين (يناير ١٩٨٢) مقترنة أيضاً بالكهرباء التى كان يتولاها المهندس محمد ماهر أباظة منذ مايو ١٩٨٠ .

الطاقة الذرية :

ورد النص على الطاقة الذرية من باب توسيع العبارة ليس إلا حين عُين الدكتور محمد عبد المعبود الجبيلى وزيراً للبحث العلمى والطاقة الذرية فى وزارات ممدوح سالم الثلاث الأول (أبريل ١٩٧٥ ، ومارس ١٩٧٦ ، ونوفمبر ١٩٧٦) .

الطيران المدنى :

كان المهندس أحمد نوح أول وزير دولة للطيران المدنى، وقد عُهد إليه بهذه الوزارة فى يناير ١٩٧١ فى أثناء وزارة الدكتور فوزى الثانية فى أول عهد الرئيس السادات، وقد احتفظ بمنصب وزير الدولة لشئون الطيران المدنى (ونلاحظ تغيير المسمى بإضافة شئون) فى وزارتى محمود فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١) والرابعة (سبتمبر ١٩٧١).

وفى وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) أصبح مسمى منصبه وزير الطيران المدنى (هل يعنى هذا أن الوزارة قد أسست) واحتفظ أحمد نوح بهذا المنصب فى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣).

وفى وزارة الرئيس السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) عُين المهندس إبراهيم نجيب وزيراً للسياحة والطيران المدنى ليجمع بذلك بين الوزارتين لأول مرة (وكان إبراهيم نجيب قد تولى السياحة فقط فى وزارة محمود فوزى الرابعة ما بين سبتمبر ١٩٧١ ويناير ١٩٧٢)، وقد عُين فى نفس الوزارة محمد أحمد السيسى كنائب لوزير السياحة والطيران المدنى (أبريل ١٩٧٤).

وفى وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) صدر التشكيل الوزارى على النحو الذى كان به فى الوزارة السابقة (أبريل ١٩٧٤)، ولكن بعد شهر واحد (٢٥ أكتوبر ١٩٧٤) أجرى

تعديل وزارى، أصبح فيه إبراهيم نجيب وزيراً للسياحة (فقط) بينما أصبح السيسى نائب وزير للطيران المدنى (فقط).

وقد استمر إبراهيم نجيب وزيراً للسياحة فى وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) بينما عُين محمد حمدى أبوزيد وزيراً للطيران المدنى فى هذه الوزارة ليكون ثانى وزير تنفرد به هذه الوزارة.

وفى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) عاد إبراهيم نجيب ليجمع بين الوزارتين، ودون أن يكون معه نائب وزير، وقد احتفظ إبراهيم نجبيب بالوزارتين عند تشكيل حكومة ممدوح سالم الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) وخلفه محب رمزى استينو فى تعديل محدود فى فبراير ١٩٧٧ كوزير للسياحة والطيران المدنى.

وظلت الطيران المدنى مرتبطة بوزارة السياحة منذ جمع بينهما المهندس إبراهيم نجيب للمرة الثانية فى مارس ١٩٧٦.

وتوالى على وزارتى السياحة والطيران المدنى بعد إبراهيم نجيب كل من: المهندس محب رمزى استينو حتى ١٩٧٨ والدكتور محمود أمين عبد الحافظ (أكتوبر ١٩٧٨ - يناير ١٩٨٠) أى فى وزارتى الدكتور مصطفى خليل، وعلى جمال الناظر (مايو ١٩٨٠ - يناير ١٩٨٢) فى وزارة الرئيس السادات الأخيرة ووزارة الرئيس محمد حسنى مبارك الأولى، وعادل طاهر (يناير ١٩٨٢ - أغسطس ١٩٨٢) فى وزارة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الأولى،

وتوفيق عبده إسماعيل (أغسطس ١٩٨٢ - يوليو ١٩٨٤) فى وزارة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الثانية، والدكتور وجيه شندى (يوليو ١٩٨٤ - أكتوبر ١٩٨٥) فى وزارة كمال حسن على، وفؤاد سلطان (أكتوبر ١٩٨٥ - أكتوبر ١٩٩٣) فى وزارات: الدكتور على لطفى والدكتور عاطف صدقى الأولى والثانية.

وفى أكتوبر ١٩٩٣ ضمت وزارة الطيران المدنى إلى وزير النقل والمواصلات المهندس سليمان متولى عند تشكيل وزارة عاطف صدقى الثالثة، وقد تحول الطيران المدنى إلى قطاع من قطاعات وزارة النقل، فلما شكل الدكتور الجنزورى وزارته فى يناير ١٩٩٦ لم يرد لفظ الطيران المدنى فى قرار التشكيل.

واستمر الوضع كذلك فى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩)، وقد أعلن أن وزير النقل الجديد الدكتور إبراهيم الدميرى سيتولى النقل فى كافة قطاعاته: البرى والبحرى والجوى.

العدل: [يشمل أيضاً: الحقانية]

يعود العهد بهذه الوزارة إلى بداية النظام الوزارى فى مصر ١٨٧٨ وكان اسمها وزارة الحقانية، وفى يناير ١٩٣٩ تم تغيير اسمها إلى العدل وذلك فى أثناء وزارة محمد محمود باشا.

وتشبه هذه الوزارة فيما قبل الثورة (وفيما بعدها بصفة أكثر تحديداً) وزارة الحربية فى استئثارها بعدد كبير من الوزراء الذين لم يتولوا غيرها من الوزارات، ومن هؤلاء أربعة تولوها أكثر من مرة لكنهم لم يتولوا غيرها من الوزارات، وسبعة لم يتولوها إلا مرة واحدة فى وزارة واحدة ولم يتولوا غيرها من الوزارات، ومع هذا فإنها تحظى بعدد من الوزراء المخضرمين الذين تعاقبوا على أكثر من وزارة، بل وتولوا رئاسة الوزارة نفسها. ومن بين رؤساء الوزارات فإن أربعة فقط هم الذين بدأوا مناصبهم الوزارية بوزارة الحقانية (قارن هذا بستة بدأوا مناصبهم الوزارية بوزارة المعارف)، وهؤلاء الأربعة هم: حسين رشدى باشا الذى تولى الرئاسة أربع مرات متوالية، وعبدالخالق ثروت باشا الذى تولى الرئاسة مرتين، وعبدالفتاح يحيى باشا الذى تولى الرئاسة مرة واحدة، وقبل هؤلاء حسين فخرى باشا الذى تولى الرئاسة مرة واحدة لمدة ثلاثة أيام.

ويمكن لنا أن نضيف إليهم نوبار باشا نفسه أول رئيس للوزارة، فقد بدأ مناصبه بتولى الرئاسة مع الحقانية فى نفس الوقت.

وقد كان أول من تولى هذه الوزارة كما ذكرنا هو رئيس الوزراء نوبار باشا بنفسه فى وزارته الأولى.

وفى أثناء وزارة توفيق باشا الأولى أسندت مؤقتاً إلى مصطفى رياض باشا.

فى وزارة شريف باشا تولاها ذو الفقار باشا .

وفى وزارة شريف الثانية تولاها مراد حلمى باشا ، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية ، وهو أحد الوزراء الثمانية الذين لم يتولوا من الوزارات إلا وزارة العدل فى وزارة واحدة وهم : مراد حلمى ، ومصطفى فتحى ، وأحمد موسى ، وأمين أنيس ، ومصطفى الشوربجى ، وسيد مصطفى ، وعلى بدوى .

وفى وزارة توفيق باشا الثانية عاد ذو الفقار باشا إلى توليها للمرة الثانية .

أما فى وزارة رياض باشا الأولى فقد تولاها حسين فخرى باشا (سبتمبر ١٨٧٩ - سبتمبر ١٨٨١) ، وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية ، وسنجده يتولاها ثلاث مرات أخرى قبل أن يتولى رئاسة الوزارة بنفسه ، ثم لا يتولاها بعد ذلك فى أى تشكيل ، وإن تولاها على سبيل النيابة ، لكنه يجمع بين الرئاسة والداخلية لثلاثة أيام هى عمر وزارته الأولى ، ثم يجمع بين الأشغال العمومية والمعارف العمومية فى وزارتين أخريين .

وفى وزارة شريف باشا الثالثة (سبتمبر ١٨٨١ - فبراير ١٨٨٢) يتولاها محمد قدرى باشا ، ويكون هذا أول عهده بالمناصب الوزارية شأن سلفه حسين فخرى باشا ، لكنه لا يتولى هذه الوزارة إلا فى وزارة واحدة ، ومن الطريف أنه هو الآخر يتولى وزارة المعارف العمومية بعد ذلك ولكن فى وزارة واحدة فقط .

وفى وزارة محمود سامى باشا البارودى (فبراير ١٨٨٢ - يونيو ١٨٨٢) يتولاها مصطفى فهمى باشا، الذى كان قد بدأ مناصبه الوزارية بوزارة الأشغال، ويجمع مصطفى فهمى باشا بين الخارجية والحقانية طيلة عهد هذه الوزارة، وهو جمع طريف ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى يحدث فيها فقد جمع نوبار باشا الوزارتين معاً مع رئاسته لأول وزارة.

وفى وزارة إسماعيل راغب (يونيو ١٨٨٢ - أغسطس ١٨٨٢) يتولاها على إبراهيم باشا.

وفى وزارة شريف باشا الرابعة (أغسطس ١٨٨٢ - يناير ١٨٨٤) يعود حسين فخرى باشا إلى توليها، وكان قد تولاها فى وزارة شريف باشا الثالثة من قبل.

وفى وزارة نوبار باشا الثانية (يناير ١٨٨٤ - يونيو ١٨٨٨) يجمع نوبار باشا بين الرئاسة وبين هذه الوزارة ووزارة الخارجية على نحو ما فعل من قبل فى وزارته الأولى.

ويعود حسين فخرى باشا لتولى هذه الوزارة للمرة الثالثة فى وزارة مصطفى رياض الثانية (يونيو ١٨٨٨ - مايو ١٨٩١)، ويحتفظ بها عند تشكيل وزارة مصطفى فهمى باشا الأولى (مايو ١٨٩١) وحتى ديسمبر ١٨٩١ فقط، حيث تسند إلى الوزير الجديد إبراهيم فؤاد باشا حتى نهاية عهد هذه الوزارة.

ويحتفظ إبراهيم فؤاد باشا بهذه الوزارة طيلة وزارة مصطفى فهمى الثانية (يناير ١٨٩٢ - يناير ١٨٩٣).

ويخلفه أحمد مظلوم باشا فى وزارة حسين فخرى باشا التى استمرت ثلاثة أيام (١٥ يناير - ١٨ يناير ١٨٩٣).

ويحتفظ أحمد مظلوم باشا بهذه الوزارة فى وزارة رياض باشا الثالثة (يناير ١٨٩٣ - أبريل ١٨٩٤).

ثم يعود إبراهيم فؤاد باشا لتولى هذه الوزارة فى وزارة نوبار باشا الثالثة (١٦ أبريل ١٨٩٤ - ١٢ نوفمبر ١٨٩٥).

ويحتفظ بها أيضا فى وزارة مصطفى فهمى الثالثة (١٢ نوفمبر ١٨٩٥ - نوفمبر ١٩٠٨) التى هى أطول وزارات مصر عمراً، ويحقق إبراهيم فؤاد باشا بهذا الرقم القياسى فى البقاء فى هذه الوزارة، وهو أحد أربعة وزراء تولوا وزارة العدل قبل الثورة أكثر من مرة ولم يتولوا غيرها من المناصب الوزارية، وهؤلاء الأربعة هم : إبراهيم فؤاد باشا، وأحمد ذو الفقار باشا، ومحمد صبرى أبو علم باشا، ومحمد كامل مرسى باشا.

وفى وزارة بطرس غالى يتولى هذه الوزارة وزير جديد يصبح بعد فترة قصيرة رئيساً للوزراء، وهو حسين رشدى باشا. ويحتفظ رشدى باشا بهذه الوزارة طيلة هذه الوزارة (نوفمبر ١٩٠٨ - فبراير ١٩١٠). ومن الطريف أنه يبدأ سلسلة (تستمر ١١ عاماً) من وزراء

العدل الذين يتولون رئاسة الوزارة عاجلاً أو آجلاً إن لم يكن قد تولوها بالفعل من قبل أو فى ذات الوقت على نحو ما سنرى.

وفى وزارة محمد سعيد باشا الأولى (فبراير ١٩١٠ - أبريل ١٩١٢) يتعاقب على هذه الوزارة كل من: سعد زغلول باشا (٢٣ فبراير ١٩١٠ - أبريل ١٩١٢)، ثم حسين رشدى باشا مؤقتاً (أول أبريل ١٩١٢ - ١٥ أبريل ١٩١٢)، ثم هو نفسه (١٥ أبريل ١٩١٢ - ١٥ أبريل ١٩١٤).

ويشكل رشدى باشا وزارته الأولى فيسند هذه الوزارة إلى الوزير الجديد عبد الخالق ثروت باشا، ويحتفظ ثروت باشا بهذا المنصب طيلة وزارات رشدى باشا الأربع المتوالية (٥ أبريل ١٩١٤ - ٢٢ أبريل ١٩١٩).

ثم يتولى أحمد ذو الفقار باشا هذه الوزارة طيلة ثلاث وزارات متوالية هى وزارات: محمد سعيد باشا الثانية، ويوسف وهبة باشا ومحمد توفيق نسيم باشا الأولى، أى منذ مايو ١٩١٩ وحتى ١٦ مارس ١٩٢١، وهو أحد أربعة وزراء تولوا وزارة العدل أكثر من مرة ولم يتولوا غيرها من المناصب الوزارية، وهؤلاء الأربعة هم: إبراهيم فؤاد باشا، وأحمد ذو الفقار باشا، ومحمد صبرى أبو علم باشا، ومحمد كامل مرسى باشا.

وحين يؤلف عدلى يكن باشا وزارته الأولى فى ١٧ مارس ١٩٢١ يتولاها عبد الفتاح يحيى باشا حتى نهاية عهد هذه الوزارة،

وهذا هو أول عهده بالمناصب الوزارية، وهو أحد رؤساء الوزارات الأربعة الذين بدأوا مناصبهم الوزارية بوزارة العدل.

أما فى وزارة ثروت باشا الأولى (مارس ١٩٢٢ - نوفمبر ١٩٢٢) [وهى أولى وزارات عهد الملكية] فتسند هذه الوزارة إلى مصطفى فتحى باشا، ويكون هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو أحد الوزراء الثمانية لم يتولوا من الوزارات إلا وزارة العدل فى وزارة واحدة وهم: مراد حلمى باشا، ومصطفى فتحى باشا، وأحمد موسى باشا، وأمين أنيس باشا، ومصطفى الشوربجى باشا، وسيد مصطفى باشا، وعلى بدوى بك.

ويعود أحمد ذو الفقار باشا ليتولى هذه الوزارة للمرتين الرابعة والخامسة فى وزارتى محمد توفيق نسيم باشا الثانية ويحيى إبراهيم باشا، وكان قد تولى هذه الوزارة فى عهد وزارات: محمد سعيد باشا ويوسف وهبة وتوفيق نسيم الأولى، فكأنه تولى هذه الوزارة حتى الآن ٥ مرات مع ٤ رؤساء وزارة، وليست هذه هى المرة الأخيرة.

ويشكل سعد زغلول وزارته فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ فيسند وزارة العدل إلى محمد نجيب الغرابلى (أفندى)، ولم يكن قد حصل على الباشوية ولا على البكوية، ويستمر فيها شهرين، ثم يتولاها (الرئيس السابق) محمد سعيد باشا طيلة الفترة الأطول من وزارة سعد باشا زغلول على حين يتولى الغرابلى باشا وزارة الأوقاف.

قد كان محمد سعيد باشا من رؤساء الوزارة السابقين، لكنه قبل العمل وزيراً فى وزارة سعد باشا زغلول، وقد بدأ بأن تولى المعارف العمومية فى الوقت الذى تولى فيه الغرابلى الحقانية، ثم خلف الغرابلى فى الحقانية حين أسندت الأوقاف إلى الغرابلى، وبقى محمد سعيد محتفظاً بالمعارف مع الحقانية مؤقتاً حتى قبل نهاية الوزارة بشهر حيث خلفه فى المعارف أحمد ماهر باشا.

ومن الطريف أن محمد سعيد باشا لم يشترك إلا فى أربع وزارات: الوزارة الأولى التى استوزر فيها وهى وزارة بطرس غالى باشا، ثم الوزارتان اللتان رأسهما، ثم وزارة سعد التى تولى فيها المعارف والحقانية (كما أسلفنا) والزراعة مؤقتاً فى الأسبوع الأخير، كما كان بمثابة رئيس الوزارة بالنيابة فى غياب سعد باشا زغلول بسبب المرض، وقد ظل فى الوزارة إلى نهاية عهدها.

وفى الوزارات الثلاث الأول التى اشترك فيها محمد سعيد كان يتولى الداخلية حتى مع رئاسة الوزارة، ولهذا فإن أول عهده بالحقانية (وكذلك بالمعارف) لم يكن إلا فى وزارة سعد باشا زغلول.

وعند تشكيل وزارة زيور الأولى يتولى أحمد محمد خشبة هذه الوزارة مؤقتا لمدة ٣ أيام (٢٤ نوفمبر - ٢٦ نوفمبر ١٩٢٤)، ثم يتولاها أحمد موسى باشا طيلة الفترة الباقية من عهد هذه الوزارة، أى طيلة عمر الوزارة إلا يومين (نوفمبر ١٩٢٤ - مارس ١٩٢٥)، ويكون هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو أحد الوزراء

الثمانية الذين لم يتولوا من الوزارات إلا وزارة العدل فى وزارة واحدة وهم: مراد حلمى باشا، ومصطفى فتحى باشا، وأحمد موسى باشا، وأمين أنيس باشا، ومصطفى الشوربجى باشا، وسيد مصطفى باشا، وعلى بدوى بك.

وفى وزارة زيور الثانية تعاقب على هذه الوزارة ثلاثة وزراء:

الأول هو عبد العزيز فهمى باشا من بداية الوزارة فى ١٣ مارس ١٩٢٥ حتى ٥ سبتمبر ١٩٢٥، وكان أول وزر يقال من منصبه، وذلك بسبب عدم اتخاذه الإجراءات المطلوبة من أجل عقاب على عبدالرازق على نشر كتابه «الإسلام وأصول الحكم».

والثانى هو على ماهر باشا لمدة أسبوع من ٥ سبتمبر إلى ١٢ سبتمبر ١٩٢٥.

والثالث هو أحمد ذو الفقار باشا من ١٢ سبتمبر ١٩٢٥ حتى نهاية عهد هذه الوزارة، وعلى حين كان هذا أول عهد الأولين [عبدالعزيز فهمى، وعلى ماهر] بالوزارة فإن الثالث كان قد تولاها ٥ مرات.

ثم تولى أحمد زكى أبو السعود باشا هذه الوزارة فى وزارتين متتاليتين هما وزارة عدلى يكن باشا الثانية (يونيو ١٩٢٦ - أبريل ١٩٢٧)، وثروت باشا الثانية (أبريل ١٩٢٧ - مارس ١٩٢٨).

ثم تولى أحمد محمد خشبة باشا هذه الوزارة فى وزارتين

متتاليتين هما : وزارة النحاس باشا الأولى (مارس ١٩٢٨ - يونيو ١٩٢٨)، ومحمد محمود الأولى (يونيو ١٩٢٨ - أكتوبر ١٩٢٩).

وقد يبدو من العجيب أن يتولى خشبة باشا الوزارة فى هاتين الوزارتين معاً، ولكن الحقيقة أنه شارك مع محمد محمود باشا فى تصديع الائتلاف الوزارى الذى قامت عليه وزارة النحاس، وهكذا كان لابد من وجوده فى الوزارة الجديدة، وقد شاركهما فى هذا جعفر ولى باشا و إبراهيم فهمى كريم .

ثم تولاها حسين درويش باشا فى وزارة عدلى باشا الثالثة (أكتوبر ١٩٢٩ - يناير ١٩٣٠).

وعاد محمد نجيب الغرابلى باشا ليتولى هذه الوزارة طيلة وزارة النحاس باشا الثانية (يناير - يونيو ١٩٣٠)، وكان قد تولاها فى وزارة سعد زغلول باشا، لكنه لم يتولها فى وزارة النحاس باشا الأولى التى كانت وزارة ائتلافية وإنما تولى عند ذاك وزارة الأوقاف.

وفى وزارة إسماعيل صدقى باشا الأولى تعاقب على هذه الوزارة وزيران (من رؤساء الوزراء اللاحقين) هما : عبد الفتاح يحيى باشا لمدة ثلاثة أسابيع فى بداية عهد الوزارة (٢٠ يونيو ١٩٣٠ - ١٢ يوليو ١٩٣٠)، ثم على ماهر باشا طيلة الفترة الباقية من عمر الوزارة.

ومن الجدير بالذكر أنهما توليا رئاسة الوزارة بعد هذا بنفس الترتيب.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن على ماهر كان هكذا بمثابة الوزير الاحتياطى لهذه الوزارة، فهو قد حل محل عبدالعزيز فهمى فى وزارة زيور، وها هو يحل محل عبد الفتاح يحيى باشا فى هذه الوزارة.

ثم تولى أحمد على باشا هذه الوزارة قرابة عامين فى وزارتين متتاليتين هما: وزارة إسماعيل صدقى باشا الثانية (يناير ١٩٣٣ - سبتمبر ١٩٣٣)، ووزارة عبد الفتاح يحيى باشا (سبتمبر ١٩٣٣ - نوفمبر ١٩٣٤).

ثم يتولى أمين أنيس باشا هذه الوزارة فى وزارة محمد توفيق نسيم الثالثة (نوفمبر ١٩٣٤ - يناير ١٩٣٦)، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو أحد الوزراء الثمانية فيما قبل الثورة الذين لم يتولوا من الوزارات إلا وزارة العدل فى وزارة واحدة.

وعاد أحمد على باشا ليتولى هذه الوزارة لثالث مرة فى وزارة على ماهر باشا الأولى (يناير ١٩٣٦ - مايو ١٩٣٦)، وكان قد عمل وزيراً لها من قبل مع رئيسين آخرين هما عبد الفتاح يحيى، وتوفيق نسيم باشا، وهو بهذا نموذج لوزراء الأقلية الذين عملوا وزراء لنفس الوزارة ولكن مع ثلاثة رؤساء وزارة. وتولى محمود غالب باشا هذه الوزارة فى وزارة النحاس الثالثة (مايو ١٩٣٦ - يوليو

١٩٣٧) . وخلفه محمد صبرى أبو علم فى وزارة النحاس الرابعة (أغسطس ١٩٣٧ - ديسمبر ١٩٣٧)، وكان هذا أول عهد محمد صبرى أبو علم باشا بهذه الوزارة، وسيتولاها مرات أخرى فى وزارات النحاس. ثم عاد أحمد محمد خشبة ليتولى هذه الوزارة لثالث ورابع وخامس مرة فى ثلاث وزارات متتالية هى وزارات: محمد محمود باشا الثانية، والثالثة، والرابعة وهى الوزارات التى استمرت عشرين شهراً منذ ديسمبر ١٩٣٧ وحتى أغسطس ١٩٣٩.

وهكذا فإن خشبة باشا يمثل وزير العدل الوحيد فى وزارات محمد محمود باشا الأربع، وليس فى وزارات محمد محمود الأربع مَنْ احتفظ بنفس المنصب فيها جميعاً إلا خشبة باشا، وفى وزارة محمد محمود باشا الرابعة صدر المرسوم الخاص بتغيير اسم الوزارة من الحقانية الى العدل، بهذا فان خشبة باشا هو آخر وزير للحقانية، وأول وزير للعدل.

وفى وزارة على ماهر الثانية (أغسطس ١٩٣٩ - يونيو ١٩٤٠) أسندت هذه الوزارة إلى مصطفى محمود الشوربجى، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو أحد الوزراء الثمانية الذين لم يتولوا من الوزارات إلا وزارة العدل فى وزارة واحدة.

ثم تولى محمد حلمى عيسى هذه الوزارة فى وزارتين متتاليتين هما: وزارة حسن صبرى الأولى (يونيو ١٩٤٠ - نوفمبر ١٩٤٠)،

ووزارة حسين سرى باشا الأولى (نوفمبر ١٩٤٠ - يوليو ١٩٤١)، وكان هذا هو كل عهد محمد حلمى عيسى بهذه الوزارة، وهو الذى تولى وزارات أخرى كثيرة.

وفى وزارة حسين سرى باشا الثانية (يوليو ١٩٤١ - فبراير ١٩٤٢) التى اشترك فيها السعديون تولى هذه الوزارة محمود غالب باشا، وقد كان غالب باشا وزيراً للعدل للمرة الأولى على عهد وزارة النحاس باشا الثالثة، لكنه خرج مع أحمد ماهر والنقراشى من الوفد، وها هو يتولى نفس الوزارة الآن باعتباره من زعماء السعديين.

وفى وزارتى النحاس الخامسة والسادسة (فبراير ١٩٤٢ - أكتوبر ١٩٤٤) تولى محمد صبرى أبو علم باشا هذه الوزارة باتصال، وهو أحد أربعة وزراء تولوا وزارة العدل أكثر من مرة ولم يتولوا غيرها من المناصب الوزارية، وهؤلاء الأربعة هم: إبراهيم فؤاد باشا، وأحمد ذو الفقار باشا، ومحمد صبرى أبو علم باشا، ومحمد كامل مرسى باشا.

ثم خلفه محمد حافظ رمضان باشا زعيم الحزب الوطنى فى ثلاث وزارات متتالية هى: وزارتا أحمد ماهر الأولى والثانية والنقراشى الأولى، أى أنه تولى هذه الوزارة منذ أكتوبر ١٩٤٤ وحتى ديسمبر ١٩٤٥، حيث ترك الوزارة وتولاها إبراهيم عبد الهادى باشا بالنيابة دون أن يتولاها بالأصالة.

وفى وزارة إسماعيل صدقى باشا الثالثة تعاقب على هذه الوزارة كل من :

الدكتور محمد كامل مرسى باشا من ١٧ فبراير ١٩٤٦ وحتى ١١ سبتمبر ١٩٤٦

ثم محمود حسن باشا من ١١ سبتمبر حتى نهاية الوزارة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٦ ، ويبدو لى أن هذا التغيير كان مرتبطاً بتولى الدكتور محمد كامل مرسى باشا رئاسة مجلس الدولة عند إنشائه .

وعاد أحمد محمد خشبة باشا ليتولى هذه الوزارة لسادس مرة فى حياته فى بداية وزارة النقراشى لقرابة عام (٩ ديسمبر ١٩٤٦ - ١٩ نوفمبر ١٩٤٧)، وخلفه فى المدة الباقية من هذه الوزارة وهى أكثر من عام أحمد موسى بدر باشا (١٩ نوفمبر ١٩٤٧ - ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨).

وقد احتفظ أحمد موسى بدر باشا بهذه الوزارة طيلة وزارة إبراهيم عبدالهادى باشا (٢٨ ديسمب ١٩٤٨ - ٢٥ يوليو ١٩٤٩)

وعاد أحمد باشا خشبة ليتولى هذه الوزارة لسابع وآخر مرة فى حياته فى بداية وزارة سرى باشا الثالثة (٢٦ يوليو ١٩٤٩ - ١٦ أغسطس ١٩٤٩)، وليخلفه أحمد على علوبة فى الفترة الباقية من عمر هذه الوزارة (١٦ أغسطس ١٩٤٩ - ٣ نوفمبر ١٩٤٩).

أما فى وزارة حسين سرى باشا الرابعة (نوفمبر ١٩٤٩ - يناير

١٩٥٠) فقد تولى سيد مصطفى باشا هذه الوزارة لأول وآخر مرة فى حياته، وهو أحد الوزراء الثمانية الذين لم يتولوا من الوزارات إلا وزارة العدل فى وزارة واحدة.

أما فى وزارة النحاس السابعة فقد تعاقب على هذه الوزارة وزيران هما:

عبد الفتاح الطويل باشا (١٢ يناير ١٩٥٠ - ٢٤ سبتمبر ١٩٥١)

ومحمد محمد الوكيل باشا (٢٤ ديسمبر ١٩٥١ - ٢٧ يناير ١٩٥٢).

وكان هذا أول عهد كل منهما بهذه الوزارة، وإن كانا قد توليا وزارات أخرى قبل هذا.

وفى وزارة على ماهر باشا الثالثة تولى محمد على نمازى باشا هذه الوزارة (يناير ١٩٥٢ - مارس ١٩٥٢).

وفى وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا الأولى عاد الدكتور محمد كامل مرسى باشا ليتولى هذه الوزارة (مارس ١٩٥٢ - يوليو ١٩٥٢) وكان قد تولاها للمرة الأولى فى وزارة إسماعيل صدقى باشا الثالثة، وهو أحد أربعة وزراء تولوا وزارة العدل أكثر من مرة ولم يتولوا غيرها من المناصب الوزارية، وهؤلاء الأربعة هم: إبراهيم فؤاد باشا، وأحمد ذو الفقار باشا، ومحمد صبرى أبو علم باشا، ومحمد كامل مرسى باشا.

وفى وزارة حسين سرى باشا الخامسة أسندت هذه الوزارة إلى على بدوى بك، وهو أحد الوزراء الثمانية الذين لم يتولوا من الوزارات إلا وزارة العدل فى وزارة واحدة.

وفى وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا الثالثة يعود الدكتور محمد كامل مرسى ليتولى هذا المنصب للمرة الثالثة يوما واحدا أو يومين (٢٢ يوليو).

وفى وزارة على ماهر الأخيرة وهى أولى وزارات عهد الثورة يسند هذا المنصب إلى محمد على رشدى بك (٢٤ يوليو - ٧ سبتمبر ١٩٥٢)، وكان قد تولى وزارات أخرى من قبل.

وبذا فقد كان محمد على رشدى بك هو أول وزير للعدل فى عهد الثورة.

وحين شكل الرئيس محمد نجيب وزارته الأولى أسندت هذه الوزارة إلى الوزير الجديد أحمد حسنى، الذى ظل وزيراً لها باستمرار لفترة طويلة جداً، وفى وزارة الوحدة الأولى كان وزيراً للعدل، فلما تشكلت وزارة الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) آثر (أو فضل له) أن يعمل وزيراً للعدل بالإقليم المصرى، وبذا كان أقدم الوزراء التنفيذيين وأولهم فى الترتيب بعد الدكتور نور الدين طراف رئيس المجلس التنفيذى للإقليم المصرى، وقد ظل أحمد حسنى كذلك فى حكومة الوحدة الثالثة، وإن كان قد أصبح تحت رئاسة مَنْ هو أحدث منه فى الوزارة وهو كمال الدين حسين، وقد

احتفظ أحمد حسنى بالمنصب الوزارى فى وزارة الوحدة الرابعة كوزير دولة (أغسطس ١٩٦١) لكن كان فى هذه الوزارة الموحدة وزير واحد للعدل هو نهاد القاسم وهو سورى، فلما حدث الانفصال وقدم استقالته ندب زكريا محيى الدين ليتولى وزارة العدل.

ثم عُين الأستاذ فتحى الشرقاوى وزيراً للعدل فى حكومة الرئيس عبد الناصر الثامنة التى شكلها عقب الانفصال (أكتوبر ١٩٦١) ليكون بذلك ثالث وزير مصرى للعدل فى عهد الثورة.

وقد بقى فى هذا المنصب حتى خلفه المستشار بدوى إبراهيم حمودة فى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤)، ثم المستشار محمد عصام الدين حسونة فى وزارات: زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) وصدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) وعبد الناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧).

وكان محمد أبو نصير هو سادس وزير للعدل فى عهد الثورة (فى حكومة عبد الناصر الأخيرة (مارس ١٩٦٨)، وقد تولى هذه الوزارة بعد توليه مسئولية عدد من الوزارات الأخرى، ولكنه لم يلبث أن استقال فى ٣١ أغسطس ١٩٦٩ قبيُل حدوث ما سمى بمذبحة القضاء وعُين المستشار مصطفى كامل إسماعيل وزيراً للعدل فى اليوم التالى ١ سبتمبر ١٩٦٩.

وقد بقى المستشار مصطفى كامل إسماعيل فى منصبه حتى شكل

الدكتور محمود فوزى وزارته الثانية فى نوفمبر ١٩٧٠ فخلفه المستشار حسن فهمى البدوى، الذى ظل محتفظاً بمنصبه حتى وزارة الدكتور فوزى الرابعة فى سبتمبر ١٩٧١ حيث خلفه المستشار محمد محمد سلامة، الذى احتفظ بمنصبه فى وزارة الدكتور عزيز صدقى أيضا.

وفى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) عُين المستشار محمد فخرى عبد النبى المحافظ السابق ومستشار رئيس الجمهورية وزيراً للعدل، وفى وزارة الرئيس السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) خلفه الدكتور مصطفى أبوزيد فهمى ليكون أول وآخر أستاذ جامعى يتولى وزارة العدل فى عهد الثورة، وقد احتفظ بمنصبه فى وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى أيضاً، لكنه ترك الوزارة فى وزارة ممدوح سالم الأولى وخلفه المستشار عادل يونس الذى بقى فى هذا المنصب حتى تُوفى فى أثناء وزارة ممدوح سالم الثانية وخلفه المستشار أحمد سميح طلعت، الذى بقى فى منصبه حتى شُكلت وزارة ممدوح سالم الخامسة فى مايو ١٩٧٨ فخلفه المستشار أحمد ممدوح عطية.

وفى أكتوبر ١٩٧٨ خلفه المستشار أحمد على موسى فى وزارة الدكتور مصطفى خليل الأولى، وفى يوليو ١٩٧٩ خلفه المستشار أنور أبو سحلى فى وزارة الدكتور مصطفى خليل الثانية، ووزارة الرئيس السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠) وحتى مايو ١٩٨١ فقط حيث عُين المستشار أحمد سمير سامى وزيراً للعدل وبقى فى هذا

المنصب حتى شكل الدكتور احمد فؤاد محيى الدين وزارته الثانية فى أغسطس ١٩٨٢ وأعيد تعيين المستشار أحمد ممدوح عطية كوزير للعدل، واحتفظ بهذا المنصب حتى خلفه المستشار فاروق سيف النصر فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثانية (أكتوبر ١٩٨٧) والثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) والجنزورى (يناير ١٩٩٦)، وعاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩).

وهكذا نرى بوضوح كيف تقلب على وزارة العدل فى سنوات الرئيس السادات عشرة وزراء، ويقال إن هذه أكثر الوزارات التى حظيت بأكبر عدد من التغيير فى عهد الرئيس السادات، وقد يضرب بها المثل فى ذلك، مع أنه لم يكن هناك مبرر واضح من الظروف الفجائية التى قد تكون وراء هذا القدر الكبير من التغيير (فيما عدا حالة واحدة حين توفى السيد المستشار عادل يونس).

لكن الأمر المؤكد تماما أن هذا التغيير لم يكن أبداً بسبب ظروف سياسية أو اتجاهات وقتية أرادت السلطة التنفيذية تمريرها من خلال هذا التغيير، وحتى الحالة الوحيدة التى يمكن لبعض الناس أن يتحدثوا فيها بشىء من اللغو، وهى حالة تعيين المستشار أحمد سمير سامى بدلاً من المستشار أنور أبو سحلى فى أعقاب فوز المرشحين المعارضين للحكومة فى انتخابات نادى القضاة (أو الذين دفعت بهم الظروف إلى الوقوف فى الناحية التى يمكن إطلاق هذا الوصف عليها) حتى هذه العملية لا تُدين الحكومة فى كثير ولا قليل، فقد كان المستشار أنور أبو سحلى مؤيداً كل التأييد للقائمة

التى كانت تضم المستشار أحمد سمير سامى (أى أن الاستبدال لم يكن للتخلص من معارض).

والشاهد أن أعداء السادات لا يجدون غضاضة فى أن يقولوا إن هذا التغيير كان إذلالا لأبى سحلى، وتحدياً للقضاة باختيار المستشار الذى حصل على أقل الأصوات وزيراً، وبالإضافة إلى هذا كان محررو جريدة الأهالى فى ذلك الوقت يحبون أن يقولوا أن أبا سحلى لم يدخل الوزارة إلا بعد قرارات المصادرة المتتالية التى أصدرها ضد جريدتهم وهى فى المطبعة، مما كبدهم خسائر مضاعفة.. ويسمون أبا سحلى بالانتماء إلى الإمبراطورية العثمانية!! لصداقته بعثمان وعمله مستشاراً فى شركاته بعض الوقت.

ومما هو جدير بالإشارة إليه ذلك التكريم الذى صادفه وزراء العدل عندما أصبحوا وزراء عدل سابقين، فالمستشار ممدوح عطية رشح رئيساً للمحكمة الدستورية العليا التى صدر قرار تشكيلها مع خروجه من الوزارة، وتولاها.. ثم جاء بعد ذلك وزيراً للعدل فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك، والمستشار أحمد على موسى عُين مدعياً عاماً اشتراكياً، وكان له مقعد بارز فى مجلس الشعب، وتولى رئاسة اللجنة التشريعية، ثم أصبح وكيلاً للمجلس فى عهد الرئيس محمد حسنى مبارك، والمستشار أحمد سميح طلعت اختير عضواً فى مجلس الشورى، كما منح المستشاران فخرى عبدالنبى و أحمد على موسى الأوسمة الرفيعة عند خروجهم من الوزارة.

العمـل :

كان النص على «العمل» في التشكيلات الوزارية قد بدأ منذ شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الثالثة فى يونيو ١٩٥٦، وفيها أصبح حسين الشافعي وزير الشئون الاجتماعية فى الحكومة السابقة وزيراً للشئون الاجتماعية والعمل، وقد احتفظ بهذا المنصب فى وزارتى الوحدة الثانية والثالثة (على المستوى المركزى) بينما عُين محمد محمد توفيق عبد الفتاح وزيراً تنفيذياً للشئون الاجتماعية والعمل بالإقليم المصرى فى وزارتى الوحدة الثانية (أكتوبر ١٩٥٨) والثالثة (سبتمبر ١٩٦٠).

ثم استحدثت هذه الوزارة كوزارة مستقلة ضمن ٦ وزارات أخرى فى وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) وتولاها لأول مرة كمال الدين رفعت، واحتفظ بها فى وزارة عبدالناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١).

ثم أسندت هذه الوزارة إلى أحد القيادات العمالية وهو السيد محمد عبد اللطيف سلامة (وشهرته: أنور سلامة) طيلة الوزارات التالية، أى فى وزارات: على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) والثانية (مارس ١٩٦٤) وزكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) وصدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦).

أما فى وزارة الرئيس جمال عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) فقد أسندت مرة ثانية إلى كمال رفعت الذى احتفظ بها أيضاً فى

وزارة عبد الناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) ووزارة الدكتور محمود فوزى الأولى (أكتوبر ١٩٧٠).

فلما شكل الدكتور فوزى وزارته الثانية فى نوفمبر ١٩٧٠ عهد بها إلى السيد عبد اللطيف بلطية الذى احتفظ بها حتى نهاية وزارات الدكتور فوزى فى يناير ١٩٧٢ .

وخلفه صلاح الدين غريب فى وزارات : الدكتور عزيز صدقى والرئيس السادات والدكتور حجازى.

ثم عاد عبد اللطيف بلطية ليتولى هذه الوزارة طيلة وزارات ممدوح سالم الثلاث الأولى (أبريل ١٩٧٥ - أكتوبر ١٩٧٧).

وخلفه سعد محمد أحمد فى وزارة ممدوح سالم الرابعة وحتى نهاية وزارة على لطفى (أكتوبر ١٩٧٧ - نوفمبر ١٩٨٦) أى طيلة تسع سنوات، وبهذا حقق الرقم القياسى للبقاء فى هذه الوزارة حتى الآن.

وقد خلفه عاصم عبد الحق فى وزارتى الدكتور عاطف صدقى الأولى والثانية (نوفمبر ١٩٨٦ - أكتوبر ١٩٩٣)، ثم أحمد العماوى فى وزارة الدكتور عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) وزارة الدكتور الجنزورى الأولى (يناير ١٩٩٦) ووزارة الدكتور عاطف عبيد (اكتوبر ١٩٩٩)

هذا وقد تغير اسم الوزارة من العمل إلى القوى العاملة فى سبتمبر ١٩٧١ فى حكومة الدكتور فوزى الرابعة، ثم أصبح اسمها القوى العاملة والتدريب فى حكومة ممدوح سالم الأولى وقد عاد عبداللطيف بلطية لتوليها، ثم القوى العاملة والتدريب المهنى فى حكومة ممدوح سالم الرابعة وقد تولاها سعد محمد أحمد، ثم القوى العاملة والتدريب منذ بداية عهد الرئيس مبارك ثم القوى العاملة والتشغيل فى حكومة عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) وقد تولاها أحمد العماوى، ثم أضيفت إليها شئون الهجرة فى حكومة الجنزورى واختفت كلمة التشغيل (يناير ١٩٩٦).

القوى العاملة : انظر : وزارة العمل.

القوى العاملة والتدريب : انظر : وزارة العمل.

القوى العاملة والتشغيل : انظر : وزارة العمل.

القوى العاملة والهجرة : انظر : وزارة العمل.

القوى الكهربائية : انظر : وزارة الكهرباء.

الكهرباء :

ورد مسمى وزارة القوى الكهربائية للمرة الأولى فى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤)، وقد كان وضعها أنها إحدى

الوزارات الثلاث التى يشرف عليها عزيز صدقى نائب رئيس الوزراء، وقد أسندت إلى الوزير الجديد الدكتور محمد عزت سلامة، وفى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) عُين الدكتور مصطفى خليل نائباً لرئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء ووزيراً لها.

وفى وزارة المهندس محمد صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) أصبح المهندس محمود يونس نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للكهرباء والبترول والتعدين (بعدما كان يتولى قطاع النقل فى حكومة زكريا محيى الدين).

وفى وزارة عبد الناصر السابعة (يونيو ١٩٦٧) أسندت الكهرباء إلى المهندس محمد صدقى سليمان رئيس الوزراء السابق والذى كان الوزير التقليدى للسد العالى، وأصبح فى هذه الوزارة وزيراً للصناعة والكهرباء والسد العالى (وهو بهذا رابع وزير للكهرباء بعد محمد عزت سلامة ومصطفى خليل ومحمود يونس)، وقد استمر المهندس صدقى سليمان وزيراً للكهرباء والسد العالى حتى نهاية هذه الوزارة (بينما ترك الصناعة)، واحتفظ بذات المنصب فى وزارة الرئيس عبد الناصر الأخيرة (مارس ١٩٦٨) والدكتور فوزى الأولى (أكتوبر ١٩٧٠)، وقد خلفه المهندس حلمى السعيد فى وزارة الدكتور فوزى الثانية (نوفمبر ١٩٧٠)، فالمهندس أحمد سلطان فى وزارة فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١).

وظل أحمد سلطان يحتفظ بهذه الوزارة لفترة طويلة جداً (كانت قياسية حتى ذلك الوقت) وقد أصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للكهرباء والطاقة منذ وزارة ممدوح سالم الثانية فى مارس ١٩٧٦ ، وحتى شكل الدكتور مصطفى خليل وزارته الأولى فى أكتوبر ١٩٧٨ ، فخلفه المهندس مصطفى كمال صبرى واحتفظ بالمنصب فى وزارة مصطفى خليل الثانية (يونيو ١٩٧٩) .

وفى مايو ١٩٨٠ اختير المهندس ماهر أباظة ليكون وزيراً للكهرباء فى وزارة السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠)، واحتفظ المهندس ماهر أباظة بهذا المنصب منذ ذلك وحتى أكتوبر ١٩٩٩ ، محطماً بذلك الرقم القياسى الذى كان المهندس أحمد سلطان قد حققه من قبل. فلما شكل الدكتور عاطف عبيد وزارته فى أكتوبر ١٩٩٩ عين الدكتور على فهمى الصعيدى وزيراً للكهرباء والطاقة .

الكهرباء والبترول والتعدين :

كان هذا هو مسمى منصب المهندس محمود يونس فى وزارة صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦ - يونيو ١٩٦٧) .

الكهرباء والسد العالى :

أصبح هذا مسمى منصب المهندس محمد صدقى سليمان بعد تخليه عن الصناعة فى أثناء وزارة عبدالناصر التاسعة ، وقد احتفظ

بهذا المنصب فى وزارة عبدالناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) ووزارة الدكتور فوزى الأولى فقط (أكتوبر ١٩٧٠) حيث ترك الوزارة عند تشكيل الدكتور محمود فوزى لوزارته الثانية (نوفمبر ١٩٧٠).

الكهرباء والطاقة :

أطلق هذا المسمى على منصب أحمد سلطان منذ وزارة ممدوح سالم الثانية حيث أصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للكهرباء والطاقة، واستمر هذا الوضع بقية وزارات ممدوح سالم، وفى وزارتى مصطفى خليل والسادات الثالثة عاد الاسم إلى «الكهرباء» فقط، ثم أطلق الاسم باستمرار على وزارة الكهرباء منذ وزارة الرئيس مبارك الأولى (أكتوبر ١٩٨١) وحتى الآن، كما ورد على نحو ما أطلق من قبل فى مسمى منصب المهندس أحمد سلطان فى الوزارات الأربع الأخيرة من وزارات ممدوح سالم دون أن يعنى اختلاف التسمية شيئاً ذا قيمة بيروقراطية.

المالية :

هذه الوزارة هى إحدى الوزارات الثمانى التى بدأ بها نظامنا الوزارى فى ١٨٧٨. وللأسف الشديد كان وزير المالية المصرى فى أول عهد الوزارة أجنبياً طبقاً لنظام المراقبة الثنائى الذى فرضته علينا

بريطانيا وفرنسا، وقد تولى ريفرس ويلسون هذا المنصب بعد تشكيل أولى النظارات المصرية بأكثر من ثلاثة أسابيع فى ٢١ سبتمبر ١٨٧٨ فى وزارة نوبار باشا الأولى، وإن كان نوبار باشا فى ديباجة خطابه بتشكيل الوزارة قد أشار إلى أنه سيقوم بإدارة هذه المصلحة الهامة، وقد احتفظ ريفرس ويلسون بهذا المنصب فى وزارة الأمير محمد توفيق الأولى (١٠ مارس ١٨٧٩)، وخلفه إسماعيل راغب باشا فى وزارتى شريف باشا الأولى (١٧ أبريل ١٨٧٩) والثانية (٥ يوليو ١٨٧٩)، وبهذا فإن إسماعيل اغب هو أول مصرى يتولى وزارة المالية، وإن لم يكن أول وزير مالية مصرى، وقد وصل إسماعيل راغب إلى رئاسة الوزارة فى ١٨٨٢، وهو واحد من خمسة رؤساء وزارات فى التاريخ المصرى بدأوا مناصبهم الوزارية بتولى وزارة المالية، بل هو أولهم، أما الآخرون فهم: بطرس غالى باشا، وحسن صبرى باشا، والدكتوران عبدالعزيز حجازى وعلى لطفى.

ثم كان على حيدر باشا ثانى مصرى يتولى وزارة المالية، وذلك فى وزارة الخديو محمد توفيق الثانية.

فلما شكل مصطفى رياض باشا وزارته الأولى (٢١ سبتمبر ١٨٧٩) احتفظ بهذا المنصب لنفسه طوال فترة الوزارة ونص قرار التشكيل على أن ذلك (مؤقتاً)، وهو أول من جمع بين هذا المنصب وبين رئاسة الوزارة طيلة وزارته، وإن كان نوبار قد تعهد بإدارة المالية بنفسه إلى حين عُين لها وزيرها الإنجليزى.

ولما شكل شريف باشا وزارته الثالثة (١٤ سبتمبر ١٨٨١) عاد على حيدر باشا ليتولى هذا المنصب، ونلاحظ أن على حيدر باشا لم يتول من الوزارات غير وزارة المالية، وإن كان قد تولاها فى ثلاث وزارات.

وفى وزارة البارودى تولى على صادق باشا هذا المنصب (فبراير ١٨٨١ - يونيو ١٨٨٢)، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية.

ولما شكل إسماعيل باشا راغب وزارته الأولى فى يونيو ١٨٨٢ تولى عبدالرحمن رشدى بك وزارة المالية (وكان راغب باشا نفسه كما أسلفنا وزيراً للمالية فى وزارتى شريف باشا الأولى والثانية).

وعاد على حيدر ليتولى هذه الوزارة للمرة الثالثة والأخيرة فى وزارة شريف باشا الرابعة [وكان قد تولى هذا المنصب من قبل فى وزارتى الخديو توفيق الأولى، وشريف الثالثة).

ثم تولى مصطفى فهمى باشا هذا المنصب فى وزارة نوبار باشا الثانية (١٠ يناير ١٨٨٤)، وكان هذا أول عهده بوزارة المالية، وإن كان قد تولى قبل هذا وزارات الأشغال والخارجية والحقانية، وتولى بعد هذا الداخلية والحربية ورئاسة الوزارة كذلك، ولم يبق مصطفى فهمى فى وزارة المالية حتى نهاية عهد وزارة نوبار باشا الثانية، وإنما تركها فى ١٠ مارس ١٨٨٧ ليتولى وزارة الداخلية لأول مرة أيضاً فى تاريخه (وإن كان قد تولاها فيما بعد مع رئاسة

الوزارة)، على حين خلفه محمد زكى باشا وزيراً للمالية حتى نهاية عهد وزارة نوبار باشا الثانية فى ٩ يونيو ١٨٨٨ (وكان محمد زكى باشا قد تولى قبل هذا وزارات الأشغال والأوقاف والمعارف ثم تولى الأشغال والمعارف بعد هذا).

وطيلة وزارة مصطفى رياض الثانية (٩ يونيو ١٨٨٨ - ١٢ مايو ١٨٩١) احتفظ رئيس الوزراء بوزارة المالية لنفسه على نحو ما فعل فى وزارته الأولى.

ثم عاد عبد الرحمن رشدى ليتولى هذه الوزارة للمرة الثانية عند تشكيل وزارة مصطفى فهمى الأولى، وكان قد تولاها من قبل فى وزارة إسماعيل راغب باشا (١٨٨٢)، وفى هذه المرة الثانية فإنه لبث فى وزارة المالية طيلة وزارتين متتاليتين هما وزارة مصطفى فهمى باشا الأولى (وهى آخر وزارات عهد الخديو توفيق: مايو ١٨٩١ - يناير ١٨٩٢)، ووزارة مصطفى فهمى باشا الثانية (وهى أولى وزارات عهد الخديو عباس حلمى الثانى (يناير ١٨٩٢ - يناير ١٨٩٣)، ثم خلفه بطرس غالى باشا فى وزارتين أخريين هما وزارة حسين فخرى باشا الأولى قصيرة العمر ذات الأيام الثلاثة (يناير ١٨٩٣) ووزارة مصطفى رياض باشا الثالثة (يناير ١٨٩٣ - أبريل ١٨٩٤).

وجاء بعد هذا أحمد مظلوم باشا الذى تولى هذه الوزارة فى وزارتين متواليتين لكنه حقق الرقم القياسى فى طول البقاء فى هذه

الوزارة حتى الآن، فقد تولاها فى وزارة نوبار باشا الثالثة (١٥ أبريل ١٨٩٤ - ١٢ نوفمبر ١٨٩٥)، ثم فى وزارة مصطفى فهمى باشا الثالثة التى هى أطول وزارات مصر عمراً (١٢ نوفمبر ١٨٩٥ - ١١ نوفمبر ١٩٠٨)، وكان أحمد مظلوم باشا قد تولى وزارة الحقانية فى الوزارتين السابقتين (حسين فخرى الأولى ومصطفى رياض الثالثة).

وطيلة وزارة بطرس غالى باشا الأولى تولى أحمد حشمت باشا هذا المنصب (نوفمبر ١٩٠٨ - فبراير ١٩١٠)، وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية، وقد تولى فيما بعد وزارات المعارف والأوقاف والخارجية ثم انتهى بالمالية كما بدأ بها.

وفى الوزارة التالية وهى وزارة محمد سعيد باشا (٢٣ فبراير ١٩١٠ - ١٥ أبريل ١٩١٤) تعاقب على هذه الوزارة ثلاثة وزراء كانت المالية هى أول ما تولوه من الوزارات، وقد كان أول هؤلاء هو يوسف سابا باشا الذى تولاها من ٢٣ فبراير ١٩١٠ حتى ١٥ أبريل ١٩١٢، وكان هذا هو أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، ثم كان ثانيهما هو أحمد حلمى باشا الذى بقى وزيرا للمالية من ١٥ أبريل ١٩١٢ حتى ٢٠ نوفمبر ١٩١٣، وكانت هذه الوزارة أول ما تولاه (هو أيضاً) من الوزارات وقد تولى بعدها المعارف والزراعة.

ثم كان ثالثهما سعيد ذو الفقار باشا فى ٢٠ نوفمبر ١٩١٣ وحتى

٥ أبريل ١٩١٤، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية على الإطلاق.

وبعد هؤلاء الوزراء الأربعة الذين بدأوا مناصبهم الوزارية بوزارة المالية، جاء يوسف وهبة ليتولى هذا المنصب طيلة ٦ سنوات متواصلة فى ٦ وزارات متعاقبة هى وزارات:

رشدى باشا الأولى	(أبريل ١٩١٤ - ديسمبر ١٩١٤)
رشدى باشا الثانية	(ديسمبر ١٩١٤ - أكتوبر ١٩١٧)
رشدى باشا الثالثة	(أكتوبر ١٩١٧ - أبريل ١٩١٩)
رشدى باشا الرابعة	(أبريل ١٩١٩ - أبريل ١٩١٩)
محمد سعيد الثانية	(مايو ١٩١٩ - نوفمبر ١٩١٩)
وزارته هو نفسه	(نوفمبر ١٩١٩ - مايو ١٩٢٠)

وهكذا ختم يوسف وهبة حياته الوزارية بالجمع بين وزارة المالية ورئاسة الوزارة نفسها على نحو ما فعل الدكتور عبد العزيز حجازى فيما بعد بأكثر من خمسين عاماً، وكان يوسف وهبة قد بدأ حياته الوزارية بتولى وزارة الخارجية قرابة عامين هى فترة وزارة محمد سعيد باشا الأولى، وهكذا ينفرد يوسف وهبة بأنه تولى مناصبه الوزارية والرئاسية باتصال مستمر منذ أبريل ١٩١٢ وحتى تولى رئاسة الوزارة فى نوفمبر ١٩١٩ وتركها نهائياً فى مايو ١٩٢٠

وهو رئيس للوزراء ، ولا يشبهه فى هذاالا بعض رؤساء الوزارات فى عهد الثورة (وهم حتى الآن : الدكتور عبدالعزيز حجازى، وممدوح سالم ،وكمال حسن على، وعاطف صدقى، و كمال الجنزورى ، وعاطف عبيد).

وفى الوزارة التالية وهى وزارة محمد توفيق نسيم باشا الأولى (مايو ١٩٢٠) تولى هذه الوزارة محمود فخرى باشا، وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية، وقد بقى حتى نهاية عهد الوزارة فى ١٦ مارس ١٩٢١ (وتولى الخارجية بعد ذلك فى وزارة نسيم باشا الثانية).

ثم تولى إسماعيل باشا صدقى هذه الوزارة فى عهد عدلى يكن باشا (مارس ١٩٢١ ـ ديسمبر ١٩٢١)، وكان هذا أول عهده بهذه الوزارة، وإن كان قد تولى وزارات أخرى قبلها.

ونبدأ فى عهد الملكية : فى وزارة عبد الخالق ثروت باشا الأولى (مارس ١٩٢٢ ـ نوفمبر ١٩٢٢) تولى إسماعيل صدقى باشا هذه الوزارة للمرة الثانية، وبهذا فإنه تولى هذ الوزارة فى وزارتى عدلى وثروت. وفى وزارة محمد توفيق نسيم باشا الثانية (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ ـ ٩ فبراير ١٩٢٣) تولى هذه الوزارة يوسف سليمان باشا، وكان قد تولى قبلها وزارة الزراعة.

وفى وزارة يحيى باشا إبراهيم تعاقب على هذه الوزارة وزيران، فتولاها محمد محب باشا من ١٥ مارس ١٩٢٣ حتى أغسطس

١٩١٢ ، ثم أحمد حشمت باشا من ٦ أغسطس حتى ٢٧ يناير ١٩٢٤ .

وفى وزارة سعد زغلول باشا أسندت هذه الوزارة إلى اثنين هما رئيس الوزراء السابق (واللاحق) محمد توفيق نسيم باشا (٢٨ يناير - ١٩ نوفمبر ١٩٢٤)، أى أنه تولاها طيلة وزارة سعد زغلول فيما عدا الأيام الخمسة الأخيرة، وفى هذه الأيام الخمسة الأخيرة من وزارة سعد زغلول باشا (١٩ نوفمبر - ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤) تولاها الوزير الجديد على الشمسى باشا .

ومن الجدير بالذكر أن توفيق نسيم باشا لم يتول وزارة المالية إلا فى هذه الوزارة، وقد تولاها ما بين رئاستين جمع فيهما الداخلية إلى الرئاسة، ويبدو أن هذا كان نتيجة تقدير متبادل بينه وبين سعد باشا زغلول، ولم يكن توفيق نسيم بمثابة رئيس الوزراء الوحيد الذى قبل العمل وزيراً تحت رئاسة سعد زغلول، وإنما قبل هذا أيضاً رئيس الوزراء السابق محمد سعيد باشا . أما على الشمسى باشا فقد كان هذا أول عهده بالوزارة .

وفى وزارة زيور الأولى (نوفمبر ١٩٢٤ - مارس ١٩٢٥) تولى يوسف قطاوى باشا هذه الوزارة، وقد كان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية شأن سلفه على الشمسى .

وفى وزارة زيور الثانية (١٣ مارس ١٩٢٥ - ٧ يونيو ١٩٢٦) تولى هذه الوزارة يحيى باشا إبراهيم وكان رئيساً للوزراء من قبل،

فكأنه نهج مع أحمد زيور باشا نهج محمد توفيق نسيم باشا فى وزارة سعد زغلول، وقد كان هذا أيضاً أول عهد يحيى إبراهيم وآخره بوزارة المالية.

وفى وزارة عدلى يكن باشا الثانية (٧ يونيو ١٩٢٦ - أبريل ١٩٢٧) تولى هذه الوزارة مرقص حنا باشا، وكانت هذه هى المرة الوحيدة التى تولى فيها المالية، وقد تولى قبلها الأشغال فى وزارة سعد باشا زغلول، وتولى بعدها الخارجية فى وزارة ثروت الثانية.

ثم تولى محمد محمود باشا هذه الوزارة فى وزارتين ائتلافيتين متعاقبتين هما وزارة ثروت باشا الثانية (٢٥ أبريل ١٩٢٧ - ١٦ مارس ١٩٢٨)، ووزارة النحاس باشا الأولى (١٦ مارس ١٩٢٨ - ٢٥ يونيو ١٩٢٨)، ثم أصبح محمد محمود نفسه رئيساً للوزارة فى ٢٥ يونيو ١٩٢٨ صاعداً للرئاسة من وزارة المالية، وقد تولى على ماهر باشا وزارة المالية فى وزارته (٢٥ يونيو ١٩٢٨ - ٨ أكتوبر ١٩٢٤)، وهذا من ألطف ما يمكن فى تصوير علاقة هؤلاء الرؤساء الأربعة ببعضهم: أن محمد محمود كان وزيراً للمالية مع ثروت باشا ومع النحاس باشا، وأن على ماهر كان وزير المالية مع محمد محمود، وسنرى بقية هذه الصورة بعد قليل.

وفى الوزارة التالية وهى وزارة عدلى يكن الثالثة (١٣ أكتوبر ١٩٢٩ - ١ يناير ١٩٣٠) تولى وزارة المالية مصطفى ماهر باشا، وكان قد تولى المعارف من قبل فى وزارة ثروت الأولى.

فلما شكل النحاس باشا وزارته الثانية فى يناير ١٩٣٠ تولى مكرم عبيد وزارة المالية، وكانت هذه ثانى وزارة يتولاها، إذ كان قد تولى وزارة المواصلات فى وزارة النحاس الأولى.

ولما شكل صدقى باشا وزارتيه الأولى والثانية احتفظ بالمالية (والداخلية أيضاً) لنفسه طيلة الوزارتين (يونيو ١٩٣٠ - سبتمبر ١٩٣٣).

وفى وزارة عبدالفتاح يحيى باشا (سبتمبر ١٩٣٣ - نوفمبر ١٩٣٤) تولى هذه الوزارة حسن صبرى باشا وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية.

ثم تولى أحمد عبد الوهاب باشا هذه الوزارة فى وزارتين متتاليتين هما:

وزارة محمد توفيق نسيم الثالثة (نوفمبر ١٩٣٤ - يناير ١٩٣٦)

ووزارة على ماهر الأولى (يناير ١٩٣٦ - مايو ١٩٣٦)

وقد اقتصرت مناصبه الوزارية على تولى هذه الوزارة فى هاتين الوزارتين فحسب.

ثم تولى مكرم عبيد هذه الوزارة لثانى وثالث مرة طيلة وزاراتى النحاس باشا الثالثة والرابعة (مايو ١٩٣٦ - يوليو ١٩٣٧)، (أغسطس ١٩٣٧ - ديسمبر ١٩٣٧).

فلما شكل محمد محمود باشا وزارتيه الثانية والثالثة (ديسمبر ١٩٣٧) و(أبريل ١٩٣٨)، تولى إسماعيل صدقى باشا وزارة المالية فى هاتين الوزارتين مع أنه كان قد تولى رئاسة الوزارة قبل هذا، وتعد هاتان المرتان خامس وسادس مرة يتولى فيها إسماعيل صدقى المالية فقد تولاها فى وزارتى عدلى الأولى وثروت الأولى (وهما متعاقبتان)، وفى وزارتيه الأولى والثانية (وهما متعاقبتان كذلك)، وتولاهما فى وزارتى محمد محمود الثانية والثالثة (وهما متعاقبتان أيضاً)، وسيتولاها للمرة السابعة فى بداية وزارته الثالثة (١٩٤٦).

بيد أن إسماعيل صدقى لا يستمر كوزير للمالية إلى نهاية وزارة محمد محمود الثالثة، وإنما يتركها فى ١٨ مايو ١٩٣٨ ويخلفه فيها محمد محمود باشا نفسه، وقد سبق لمحمد محمود باشا نفسه أن تولى وزارة المالية فى وزارتى ثروت والنحاس الأولى.

أما فى وزارة محمد محمود الرابعة (٢٤ يونيو ١٩٣٨ ـ ١٨ أغسطس ١٩٣٩) فإن أحمد ماهر باشا يتولى وزارة المالية لأول مرة (وكان قد بدأ يتولى المناصب الوزارية منذ وزارات سعد زغلول باشا)، وهكذا فإن محمد محمود فى وزاراته الثانية والثالثة والرابعة (وهى وزارات متعاقبة) لا يستوزر للمالية إلا رؤساء وزراء سابقين (صدقى باشا) أو حاليين (هو نفسه) أو لاحقين (أحمد ماهر باشا)، وهذا من أطرف ما يمكن.

وفى وزارة على ماهر باشا الثانية (أغسطس ١٩٣٩ ـ ٢٧ يونيو

١٩٤٠) يتولى حسين سرى باشا وزارة المالية ليكتمل بهذا ما أشرنا إليه من علاقة رؤساء الوزراء ببعضهم من خلال المالية .

□ محمد محمود كان وزيراً للمالية فى وزارتى ثروت باشا والنحاس باشا .

□ على ماهر كان وزيراً للمالية فى وزارة محمد محمود باشا .

□ حسين سرى باشا كان وزيراً للمالية فى وزارة على ماهر .

والدورة الثانية :

□ صدقى باشا كان وزيراً للمالية فى وزارتى عدلى وثروت .

□ صدقى باشا وعلى ماهر باشا وأحمد ماهر باشا كانوا وزراء للمالية فى وزارات محمد محمود باشا .

والدورة الثالثة :

□ كان حسن صبرى باشا وزيراً للمالية فى وزارة عبدالفتاح باشا يحيى .

□ والنقراشى باشا كان وزيراً للمالية فى وزارة حسن صبرى (كما سيأتى) .

□ إبراهيم عبدالهادى باشا كان وزيراً للمالية فى وزارة النقراشى (كما سيأتى) .

ونعود إلى وزارة المالية :

فى وزارة حسن صبرى يتولى عبد الحميد سليمان باشا وزارة المالية حتى ٢ سبتمبر ١٩٤٠ ، فيتولاها النقراشى باشا ثلاثة أسابيع حتى ٢١ سبتمبر ١٩٤٠ حيث يخرج السعديون من الوزارة ويعود بعدها عبد الحميد سليمان باشا لتولى الوزارة حتى وفاة حسن صبرى باشا .

وفى وزارة حسين سرى الأولى يتولى حسن صادق باشا وزارة المالية عشرين يوماً (١٥ نوفمبر ١٩٤٠ - ٥ ديسمبر ١٩٤١)، ثم يخلفه عبد الحميد بدوى باشا إلى نهاية عهد هذه الوزارة (٣١ يوليو ١٩٤١) ويحتفظ بها عند تشكيل الوزارة التالية (٣١ يوليو ١٩٤١ وحتى ١٣ يناير ١٩٤٢)، حيث يتولاها رئيس الوزراء حسين سرى بنفسه إلى نهاية عهد الوزارة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ويعود مكرم عبيد ليتولى هذه الوزارة فى وزارة النحاس الخامسة (فبراير ١٩٤٢ - ٢٦ مايو ١٩٤٢)، لكنه يتركها فى الوزارة السادسة ويخلفه كامل صدقى باشا لعام وأسبوع (٢٦ مايو ١٩٤٢ حتى ٢ يونيو ١٩٤٣) فيخلفه أمين عثمان باشا (٢ يونيو ١٩٤٣ - ٨ أكتوبر ١٩٤٤).

وهكذا يبرز إلى الوجود وفديان جديدان كوزيرين للمالية . . ومن الطريف أن أولهما كامل صدقى باشا كان قد تولى وزارة التجارة والصناعة فى وزارة النحاس الخامسة ولم يتول بعد المالية

شيئاً آخر، أما الثانى أمين عثمان ضحية الاغتيال التاريخى فقد اقتصرت كل مشاركاته الوزارية على هذه الفترة كوزير للمالية فى وزارة النحاس السادسة، وهو على الرغم من شهرته وتداول اسمه فى التاريخ السياسى، واحد من أربعة فقط قبل الثورة عمل كل منهم كوزير للمالية فترة من وزارة ولم يصلوا إلى العمل كوزراء للمالية طيلة وزارة كاملة، أما الثلاثة الآخرون فهم: يوسف سابا، وسعيد ذو الفقار باشا وقد كانا وزيرين من وزراء ثلاثة تولوا المالية على التعاقب فى وزارة محمد سعيد باشا، أما الرابع فهو عبدالرحمن البيلى الذى سيأتى ذكره فى فقرة تالية.

ويعود مكرم عبيد ليتولى هذه الوزارة لخامس وسادس وسابع مرة وذلك فى ثلاث وزارات متالية مع رئيسين للوزراء هما زعيما الحزب السعدى وزارات:

أحمد ماهر الأولى والثانية (أكتوبر ١٩٤٥، يناير ١٩٤٥)

النقراشى الأولى (فبراير ١٩٤٥ - فبراير ١٩٤٦)

وبذلك يصبح شأن مكرم عبيد قريباً من شأن إسماعيل صدقى الذى عمل وزيراً للمالية مع ثلاثة رؤساء هم: عدلى وثروت ومحمد محمود، لكن صدقى يتميز عن مكرم عبيد بأنه تولى رئاسة الوزارة وبأنه جمع أيضاً المالية مع رئاسته للوزارة.

ثم يعود إسماعيل صدقى باشا ليتولى هذه الوزارة للمرة السابعة

جامعاً بينها وبين الرئاسة فى فبراير ١٩٤٦، ومع أنه يبقى فى رئاسة الوزارة حتى ديسمبر ١٩٤٦ إلا أنه يترك المالية فى ٣٠ يونيو ١٩٤٦ ليتولاها عبد الرحمن البيلى حتى ديسمبر ١٩٤٦، وهذه هى أول وآخر مرة يشترك فيها عبد الرحمن البيلى فى وزارة.

وفى وزارة النقراشى باشا الثانية يتعاقب على هذه الوزارة ثلاثة وزراء هم:

إبراهيم عبد الهادى باشا (٩ ديسمبر ١٩٤٦ - ١٨ فبراير ١٩٤٧)

وعبدالحميد بدر باشا (١٨ فبراير ١٩٤٧ - ١٩ نوفمبر ١٩٤٧)

ثم النقراشى باشا نفسه (١٩ نوفمبر ١٩٤٧ - ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨)

أى أنه تولاها بنفسه أكثر من نصف مدة الوزارة.

فى وزارة إبراهيم عبد الهادى يتعاقب على المالية وزيران، الأول هو إبراهيم عبد الهادى نفسه لفترة قصيرة (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ - ١٥ يناير ١٩٤٩)، ثم حسين فهمى بك (١٥ يناير ١٩٤١ - ٢٥ يوليو ١٩٤٩)، ويحتفظ حسين فهمى بك بهذه الوزارة فى الوزارة التالية وهى وزارة حسين سرى باشا الثالثة (يوليو ١٩٤٩ - نوفمبر ١٩٤٩)، وكانت وزارة ائتلافية، وهذه هى كل مشاركات حسين فهمى فى المناصب الوزارية، وهو واحد من خمسة قبل الثورة لم يتولوا من الوزارات إلا المالية فى أكثر من وزارة، أما الأربعة الآخرون فهم: ويلسون، وعلى حيدر باشا، وأحمد عبدالوهاب،

ومحمد زكى عبدالمتعال الذى سيأتى ذكره فى فقرة تالية .

وطيلة وزارة حسين سرى باشا الرابعة (نوفمبر ١٩٤٩ - يناير ١٩٥٠) يتولى عبد الشافى عبد المتعال هذه الوزارة ، ويكون هذا لأول وآخر مرة فى حياته ، ويمثل عبدالشافى عبدالمتعال واحداً من وزيرين للمالية قبل الثورة توليا وزارة المالية فقط ، واقتصر توليهما لها على وزارة كاملة ، أما الآخر فهو على صادق باشا الذى تولى المالية فى وزارة محمود سامى البارودى فى عهد الخديو توفيق .

وفى وزارة الوفد الأخيرة يتعاقب على هذه الوزارة كل من :

محمد زكى عبدالمتعال باشا (١٢ يناير ١٩٥٠ - ١١ نوفمبر ١٩٥٠)

ثم فؤاد سراج الدين باشا (١١ نوفمبر ١٩٥٠ - ٢٧ يناير ١٩٥٢)

وبالموازاة لذلك يتعاقب على وزارة الاقتصاد الوطنى التى كانت قد أنشئت فى بداية عهد هذه الوزارة محمد الوكيل ، وحامد زكى .

وبهذا فإن أول عهد فؤاد سراج الدين كوزير للمالية يعود إلى ١١ نوفمبر ١٩٥٠ فى الوزارة الأخيرة للوفد ، وليس إلى أى من الوزارات الوفدية السابقة .

أما فى وزارة على ماهر باشا الثالثة فيتولى محمد زكى عبدالمتعال وزارة المالية (٢٦ يناير ١٩٥٢ - ١ مارس ١٩٥٢) ويحتفظ بها أيضاً فى وزارة نجيب الهلالى باشا الأولى (٢ مارس

١٩٥٢ - ٢ يوليو ١٩٥٢) . ويعود أيضاً إليها للمرة الرابعة فى وزارة نجيب الهلالى باشا الثانية (٢٢ يوليو ١٩٥٢)، وهذا من أعجب العجب فى شخصية هذا الرجل الذى لم يجد حرجاً أن يقبل العمل فى هذه الوزارات الأربع التى جاءت على أنقاض بعضها ومع هؤلاء الرؤساء الثلاثة وفى هذه الفترة الزمنية القصيرة .

وفى وزارة حسين سرى باشا الخامسة (يوليو ١٩٥٢) يتولى نجيب إبراهيم باشا وزارة المالية والاقتصاد ويجمع بينها وبين الأشغال العمومية ، وقد كان وزيرا للأشغال من قبل .

ثم كان عبد الجليل العمرى أول وزير للمالية والاقتصاد فى عهد الثورة فى وزارة على ماهر باشا الرابعة ، وكان قد تولى الوزارة لأول مرة فى عهد وزارة على ماهر باشا الثالثة كوزير للتموين والتجارة والصناعة ، وإن كانت المذكرات السياسية والكتابات التاريخية تشير إلى أنه عرض عليه المنصب منذ وزارة الوفد الأخيرة وفى الوزارة التالية ، ويبدو أن تحفظه هو الذى كان يلجئ رؤساء الوزارات ومساعديهم إلى زكى عبدالمتعال ! !

وقد احتفظ عبد الجليل العمرى بهذه الوزارة فى وزارتى الرئيس محمد نجيب الأولى (٩ سبتمبر ١٩٥٢) والثانية (١٨ يونيو ١٩٥٣) وكان قد أصبح فى موقع متقدم بين الوزراء جميعا .

فلما شكل الرئيس جمال عبد الناصر وزارته الثانية (فبراير ١٩٥٤) عُين العمرى نائباً لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية ،

وعُين الدكتور على الجريتلى وزيراً للمالية والاقتصاد.

وبعد أزمة مارس ١٩٥٤ عاد الدكتور العمرى وزيراً للمالية والاقتصاد، وعُين الدكتور الجريتلى وزيراً للدولة للشئون المالية والاقتصادية.

ولكن الأمر لم يلبث إلا قليلاً حتى آثر كل من عبدالجليل العمرى وعلى الجريتلى الاستقالة عقب أزمة مارس ١٩٥٤ وشكل الرئيس عبد الناصر وزارته الثانية فى أبريل ١٩٥٤ فأسندت هذه الوزارة إلى عبد الحميد الشريف الذى لم يلبث أن استقال، وعُين الدكتور عبد المنعم القيسونى وزيراً للمالية والاقتصاد فى ٣١ أغسطس ١٩٥٤، وكان قد عُين نائباً لوزير المالية والاقتصاد فى نفس اليوم الذى عُين فيه عبد الحميد الشريف وزيراً للمالية والاقتصاد (أبريل ١٩٥٤).

وفى وزارة عبد الناصر الثالثة عُين الدكتور عبد المنعم القيسونى وزيراً للمالية (دون النص على الاقتصاد)، وفى هذه الوزارة عُين وزير دولة للتخطيط لأول مرة وكان هو السيد عبد اللطيف البغدادى، فلما انتخب رئيساً للبرلمان أضيفت أعمال هذه الوزارة (أغسطس ١٩٥٧) إلى الدكتور القيسونى وحتى نوفمبر ١٩٥٧ حيث تولاها السيد حسين الشافعى.

وفى وزارة الوحدة الأولى (مارس ١٩٥٨) كان الدكتور عبدالمنعم القيسونى واحداً من الذين عُينوا كوزراء تنفيذيين للإقليم

المصرى ، وقد عُين كوزير للاقتصاد والتجارة وعُين الوزير الجديد حسن عباس زكى وزيراً للخزانة ، وكانت هذه أول مرة يرد فيها اسم الخزانة فى تشكيل وزارى ، كما كانت أول مرة فى عهد الثورة يتم فيها الجمع بين الاقتصاد والتجارة والفصل بين المالية والاقتصاد (فقد كانت العادة أن التجارة مع الصناعة ، والاقتصاد مع المالية! وقد حدث مرة واحدة قبل الثورة أن أسست وزارة للاقتصاد الوطنى ولكنها ألغيت ، انظر وزارة الاقتصاد) .

وفى وزارة الوحدة الثانية أصبح عبد المنعم القيسونى وزيراً مركزياً للاقتصاد ، بينما أصبح حسن عباس زكى وزيراً تنفيذياً للاقتصاد فى الإقليم المصرى ، وعُين وزير جديد للخزانة فى الإقليم المصرى هو حسن صلاح الدين (ولم يرد ذكر التجارة) وبقى الوضع كذلك فى وزارة الوحدة الثالثة (سبتمبر ١٩٦٠) .

أما فى وزارة الوحدة الرابعة (أغسطس ١٩٦١) فقد أصبح كل من الدكتور القيسونى وحسن عباس زكى وزيرين للاقتصاد والخزانة ضمن ثلاثة وزراء كان ثالثهم سورياً ، وفى وزارة الرئيس عبد الناصر الثامنة (وهى الوزارة التى شكلت عقب الانفصال : أكتوبر ١٩٦١) عُين عبد اللطيف البغدادى نائباً لرئيس الجمهورية للإنتاج ووزيراً للخزانة والتخطيط ، بينما عُين الدكتور عبد المنعم القيسونى وزيراً للاقتصاد ، كما عُين المهندس أحمد على فرج وزيراً للدولة للتخطيط ، ولكن فى ٢٦ مارس ١٩٦٢ عُين أحمد زندو نائباً لوزير الخزانة .

وفى وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) عُين الدكتور القيسونى وزيراً للخزانة والتخطيط، بينما عُين أحمد زندو وزيراً للاقتصاد، وعُين الدكتور محمد لبيب شقير نائباً لوزير التخطيط.

وفى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) عُين الدكتور القيسونى نائباً لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية، ووزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية ومشرفاً على وزارة الخزانة، وقد عُين الدكتور نزيه أحمد ضيف وزيراً للخزانة، بينما عُين الدكتور محمد لبيب شقير وزيراً للدولة للتخطيط، وفى أثناء هذه الوزارة (أغسطس ١٩٦٣) عُين الدكتور لبيب شقير وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية بما يعنى أنه جمع بين المنصبين الجديد والقديم.

أما فى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) فقد عُين الدكتور عبد المنعم القيسونى نائباً لرئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية، وتولى الدكتور محمد لبيب شقير منصب وزير الاقتصاد والتجارة الخارجيةوالتخطيط، واحتفظ الدكتور نزيه أحمد ضيف بوزارة الخزانة.

وقد ترك الدكتور القيسونى الوزارة عند تشكيلها برئاسة صدقى سليمان فى سبتمبر ١٩٦٦ بعد أن استمر فى الوزارة ١٢ عاما، ولم يكن هناك مَنْ لا يزال يتفوق عليه فى هذا الاستمرار إلا الدكتور محمود فوزى الذى استمر فى هذه الوزارة أيضاً، وقد عاد إلى هذه الوزارة حسن عباس زكى ليكون بمثابة أقدم الوزراء (بعد نواب رئيس الوزراء)، وقد عُين وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية بينما

احتفظ الدكتور محمد لبيب شقير بوزارة التخطيط ، واحتفظ الدكتور نزيه ضيف بوزارة الخزانة .

وفى وزارة الرئيس عبد الناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) عاد الدكتور عبد المنعم القيسونى إلى دخول الوزارة وعُين وزيراً للتخطيط ، وبقى حسن عباس زكى وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية ، والدكتور نزيه ضيف وزيراً للخزانة ، بينما تولى الدكتور محمد لبيب شقير وزارة التعليم العالى .

هكذا احتفظ الدكتور نزيه ضيف بوزارة الخزانة أربع سنوات منذ مارس ١٩٦٤ وحتى مارس ١٩٦٨ ، وسنرى أن خلفه الدكتور حجازى سيحتفظ بها ست سنوات (مارس ١٩٦٨ - أبريل ١٩٧٤).

وفى وزارة الرئيس عبد الناصر العاشرة (مارس ١٩٦٨) ترك الدكتور القيسونى الوزارة للمرة الثانية (لاحظ أنه سيعود مرة أخرى فى ١٩٧٦ فى وزارة ممدوح سالم) وبقى حسن عباس زكى وزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية ، وعُين وزيران جديدان هما الدكتور السيد جاب الله السيد وزيراً للتخطيط ، والدكتور عبد العزيز حجازى وزيراً للخزانة لأول مرة .

وقد ظل الدكتور حجازى محتفظاً بوزارة المالية طيلة الفترة من مارس ١٩٦٨ وحتى أبريل ١٩٧٤ حين شكل الرئيس السادات وزارته الثانية ، وعُين حجازى نائباً أول لرئيس الوزراء واختير محمد عبد الفتاح إبراهيم وزيراً للمالية ، واحتفظ محمد عبد

الفتاح ابراهيم بمنصبه فى وزارة الدكتور حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) لكنه ترك المالية وتولى التأمينات فى نوفمبر ١٩٧٤ بعد وفاة الدكتور حسن الشريف وزير التأمينات، على حين خلفه فى المالية الدكتور محمد حمدى النشار فى الفترة الباقية من وزارة الدكتور حجازى ثم الدكتور أحمد أحمد أبو إسماعيل فى وزارتى ممدوح سالم الأوليين (أبريل ١٩٧٥ - نوفمبر ١٩٧٦)، ثم صلاح حامد فى وزارات ممدوح سالم الثلاث الأخيرة (نوفمبر ١٩٧٦ - أكتوبر ١٩٧٨). وفى هذه الفترة عمل الدكتور القيسونى كنائب لرئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية (نوفمبر ١٩٧٦ - مايو ١٩٧٨)، وفى وزارتى الدكتور مصطفى خليل (أكتوبر ١٩٧٨ - مايو ١٩٨٠) تولى الدكتور على لطفى وزارة المالية، وفى وزارة الرئيس السادات الثالثة ووزارة مبارك الأولى (مايو ١٩٨٠ - يناير ١٩٨٢) تولى الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد منصب نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ووزارات المالية والاقتصاد والتخطيط، كما عُين الدكتور فؤاد كمال حسين وزيراً للدولة للمالية (يناير ١٩٨١ - يناير ١٩٨٢). ثم عاد صلاح حامد ليتولى هذه الوزارة طيلة وزارات: الدكتور احمد فؤاد محيى الدين الأولى والثانية وكمال حسن على وعلى لطفى (يناير ١٩٨٢ - نوفمبر ١٩٨٦)، وخلفه الدكتور محمد أحمد الرزاز فى وزارات الدكتور عاطف صدقى الثلاث (نوفمبر ١٩٨٦ - يناير ١٩٩٦)، ثم الدكتور محيى الدين الغريب فى وزارة الدكتور كمال الجنزورى الأولى (يناير ١٩٩٦)، ثم الدكتور مدحت حسانين فى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩).

المالية والاقتصاد : [انظر : المالية]

المالية والاقتصاد الوطنى : [انظر : المالية]

المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية :

ظهر هذا المسمى فى منصب الدكتور عبد العزيز حجازى فى وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) حين جمع هذه الوزارات مع توليه منصب نائب رئيس الوزراء .

المتابعة : انظر : الدولة للمتابعة والرقابة .

المتابعة والرقابة : انظر : الدولة للمتابعة والرقابة .

المجتمعات الجديدة : انظر التعمير والإسكان.

المجتمعات الزراعية والصناعية : انظر : الدولة للمجتمعات الزراعية والصناعية .

المجتمعات العمرانية الجديدة : انظر : الإسكان، التعمير .

المرافق : انظر الإسكان والمرافق العامة .

المرافق العامة : انظر الإسكان والمرافق العامة .

المعارف العمومية :

هذه الوزارة واحدة من الوزارات الثماني التى بدأ بها النظام الوزارى المصرى فى ١٨٧٨ ، وقد كان على باشا مبارك أول وزرائها .

وإذا نظرنا فى الوزارات التى بدأ بها رؤساء الوزراء قبل الثورة مناصبهم الوزارية (وهم ٢٩ رئيساً للوزراء) لوجدنا أن ستة من هؤلاء قد بدأوا مناصبهم الوزارية بتولى وزارة المعارف ، وهو عدد كبير لم تصل إليه أية وزارة أخرى ، فرؤساء الوزارة الذين بدأوا بالعدل أربعة فقط ، والذين بدأوا بالمالية ثلاثة ، و الذين بدأوا بالمواصلات ثلاثة ، والذين بدأوا بالأشغال اثنان ، والذين بدأوا بالداخلية اثنان ، والذين بدأوا بالخارجية اثنان ، والذين بدأوا بالأوقاف اثنان ، أما الذى بدأ بالدولة لشئون البرلمان فواحد فقط ، وهناك ثلاثة بدأوا بالرئاسة مباشرة .

وهناك حقيقة أخرى مهة وهى أن سبعة «آخرين» من رؤساء الوزارات فيما قبل الثورة قد مروا بوزارة المعارف فى أثناء رحلتهم مع المناصب الوزارية .

وهؤلاء هم : مصطفى رياض باشا ، وحسين فخرى باشا ، وعدلى يكن باشا ، وحسين رشدى باشا ، وأحمد زيور باشا ، ومحمد سعيد باشا ، ومحمود فهمى النقراشى باشا ، أى أنه من بين ٢٩ رئيس وزراء فيما قبل الثورة فإن ١٣ تولوا المعارف إما فى بداية

عهدهم بالمناصب الوزارية أو فى أثناء رحلتهم معها .

أما فى عهد الثورة فإنه باستثناء كمال الدين حسين الذى تولاها بعد توليه وزارة الشئون فإن أحداً من رؤساء الوزراء العشرين لم يتول هذا المنصب ولم يمر به!

أما رؤساء الوزراء الستة الذين بدأوا مناصبهم الوزارية بهذه الوزارة فهم محمود سامى البارودى باشا ، وسعد زغلول باشا ، ويحيى إبراهيم باشا ، وأحمد ماهر باشا ، وعلى ماهر باشا ، وأحمد نجيب الهلالى باشا .

وعلى باشا مبارك هو أول وزراء المعارف فى مصر الحديثة على الإطلاق كما ذكرنا ، وقد تولاها مرات متعددة ، بدأت بالوزارتين الأوليين فى التاريخ الحديث ، وزارة نوبار باشا الأولى (٢٨ أغسطس ١٨٧٨ - فبراير ١٨٧٩) ، ووزارة الأمير محمد توفيق الأولى (مارس ١٨٧٩ - أبريل ١٨٧٩) ، وقد جمع مع المعارف الأوقاف فى هاتين الوزارتين كما تولى الأشغال العمومية بالنيابة .

وخلفه محمد ثابت باشا فى وزارة شريف باشا الأولى (٧ أبريل ١٨٧٩ - ٥ يوليو ١٨٧٩) ، وقد جمع مع المعارف الأوقاف فى هاتين الوزارتين كما تولى الأشغال العمومية بالنيابة .

ثم محمود سامى البارودى باشا فى وزارة شريف باشا الثانية (٥ يوليو ١٨٧٩ - ١٩ أغسطس ١٨٧٩) ، وقد جمع هو الثالث (على

التوالى) بين المعارف والأوقاف. وهكذا كان من حظ وزارة المعارف أن يكون ثالث وزير يتولى أمرها هو شاعر الإحياء العربى العظيم لمدة شهر ونصف شهر، مع أنه لم يشتهر بتوليه هذ الوزارة، كما أنه وصل إلى رئاسة الوزارة، وكان وزير المعارف فى وزارته هو عبدالله فكرى كما سيأتى.

ثم تولى هذه الوزارة على إبراهيم باشا فى وزارتين متعاقبتين هما: وزارة الخديو توفيق الثانية (أغسطس ١٨٧٩ - سبتمبر ١٨٧٩)، ووزارة رياض باشا الأولى (سبتمبر ١٨٧٩ - سبتمبر ١٨٨١)، وكان على إبراهيم باشا أول وزير لا يجمع بين وزارة المعارف وبين وزارة الأوقاف. ومن الطريف أن البارودى تولى وزارة الأوقاف فى هاتين الوزارتين اللتين انفرد فيهما على إبراهيم بالمعارف.

ثم تولى محمد زكى باشا وزارة المعارف فى وزارة شريف باشا الثالثة (سبتمبر ١٨٨١ - فبراير ١٨٨٢) جامعاً بينها وبين الأوقاف.

ثم تولى عبد الله فكرى باشا وزارة المعارف فى وزارة محمود سامى البارودى باشا (فبراير ١٨٨٢ - يونيو ١٨٨٢). ومن الجدير بالذكر أن عبدالله فكرى باشا لم يتول من المناصب الوزارية غير وزارة المعارف فى وزارة واحدة هى هذه الوزارة، وشأنه فى هذا شأن ثلاثة وزراء آخرين من وزراء ما قبل الثورة هم: خلفه سليمان أباظة فى الوزارة التالية وزارة راغب باشا، وطه حسين باشا فى

وزارة الوفد الأخيرة، ومحمد سامى مازن فى وزارة حسين سرى الخامسة والأخيرة (يوليو ١٩٥٢).

ثم أسندت وزارة المعارف إلى سليمان أباظة باشا فى وزارة إسماعيل راغب باشا (يونيو ١٨٨٢ ـ أغسطس ١٨٨٢).

ثم أسندت وزارة المعارف إلى أحمد خيرى باشا عند تشكيل وزارة شريف باشا الرابعة (أغسطس ١٨٨٢ ـ مايو ١٨٨٣)، وقد خلفه فى أثناء هذه الوزارة وحتى نهايتها محمد قدرى باشا (٢٤ مايو ١٨٨٣ ـ ١٠ يناير ١٨٨٤).

وفى ١٠ يناير ١٨٨٤ عاد نوبار باشا ليرأس الوزارة بعد ٥ سنوات من وزارته الأولى، وفى هذه الوزارة عُين محمود الفلكى باشا وزيراً للمعارف (١٠ يناير ١٩٨٤)، وإن كان عبد الرحمن رشدى قد تولى هذه الوزارة مؤقتاً من ٢٠ يوليو ١٨٨٥.

وهكذا فإن نوبار باشا يحتفظ بالفضل فى استوزار الوزيرين صاحبى المكانة الأعظم بين وزراء المعارف فى هذا العهد، وهما على باشا مبارك ومحمود الفلكى باشا، ومن الطريف أن الشارع الذى يقع فيه مبنى الوزارة يحمل اسم شارع الفلكى، على حين يتصدر قصر الوزارة تمثال على باشا مبارك.

وفى الوزارة التالية وهى وزارة مصطفى رياض باشا (٩ يونيو ١٨٨٨ ـ مايو ١٨٩١) تولى على مبارك باشا هذه الوزارة لثالث مرة

(بعدما تولاها من قبل فى وزارتى نوبار باشا الأولى، ومحمد توفيق الأولى)، وفيما بين هاتين الدورتين فإن على مبارك كان قد تولى وزارة الأشغال مرتين، مرة فى وزارة رياض الأولى، ومرة أخرى فى وزارة شريف الرابعة.

وبهذا فإن على مبارك باشا العظيم تولى ثلاث وزارات فقط (المعارف والأوقاف والأشغال) فى خمس وزارات مع أربعة رؤساء وزارة هم: نوبار، والخديو توفيق حين كان أميرا، ورياض، وشريف، وبذا فإنه تعاون مع رؤساء الوزارة الثلاثة البارزين فى هذه الحقبة الزمنية، وإن كان لم يتكرر هذا التعاون بالصورة المعهودة فى أقرانه الذين يتكرر وجودهم بأكثر منه.

ثم تولى محمد زكى باشا هذه الوزارة فى أربع وزارات متعاقبة هى وزارات مصطفى فهمى باشا الأولى (مايو ١٨٩١ - يناير ١٨٩٢) [وهى آخر وزارات عهد توفيق] ووزارة مصطفى فهمى باشا الثانية (يناير ١٨٩٢ - يناير ١٨٩٣) [وهى أولى وزارات عهد عباس حلمى] ووزارة حسين فخرى باشا الأولى (يناير ١٨٩٣) وهى الوزارة التى استمرت ثلاثة أيام فقط، ووزارة مصطفى رياض باشا الثالثة (يناير ١٨٩٣)، وقد بقى فيها حتى يناير ١٨٩٣ فقط، حيث خلفه رئيس الوزراء نفسه (رياض باشا) حتى نهاية عهد هذه الوزارة، وكانت هذه أول مرة يتولى فيها رئيس الوزراء نفسه منصب وزير المعارف.

وكان محمد زكى باشا قد تولى وزارة المعارف للمرة الأولى فى وزارة شريف باشا الثالثة (فبراير ١٨٨٢) جامعاً بينها وبين وزارة الأوقاف، ثم تولى الأوقاف بمفردها فى وزارة شريف الرابعة، ثم تولى المعارف أربع مرات جامعاً بينها وبين الأشغال العمومية فى كل هذه الوزارات الأربع. ومن الجدير بالذكر أنه كان قد بدأ مناصبه الوزارية بوزارة الأشغال العمومية فى وزارة شريف باشا الأولى فى نهاية عهد الخديو إسماعيل (أبريل ١٨٧٩ - يونيو ١٨٧١)، وبذلك فإنه بدأ بالأشغال بمفردها وانتهى بالأشغال بمفردها وتولى مع هذا أربع وزارات هى: المالية والأشغال والمعارف والأوقاف، وذلك فى تسع وزارات مع أربعة رؤساء وزراء هم: شريف (فى وزاراته الأولى والثالثة والرابعة)، ونوبار (فى وزارته الثانية)، ورياض فى وزارتيه الثانية والثالثة، ومصطفى فهمى (فى وزارتيه الأولى والثانية)، وحسين فخرى، ولك أن تقارنه إذن بعلى باشا مبارك الذى تولى ثلاث وزارات فى خمس وزارات.

وفى أبريل ١٨٩٤ شكَّل نوبار باشا وزارته الثالثة (أبريل ١٨٩٤ - نوفمبر ١٨٩٥) [ومن الطريف أنه شكَّل وزارته الأولى التى هى أولى وزارات مصر الحديثة فى عهد الخديو إسماعيل فكان وزير المعارف فيها هو على باشا مبارك، وشكل وزارته الثانية فى عهد الخديو توفيق فكان وزير المعارف فيها هو محمود باشا الفلكى، وها هو يشكل وزارته الثالثة والأخيرة فى عهد الحفيد الخديو عباس

حلمى بعدما شكل الوزارة فى عهد الأب توفيق والجد إسماعيل].
وفى هذه الوزارة الثالثة والأخيرة لنوبار عمل حسين فخرى باشا كوزير للمعارف وهو الذى كان قد عمل رئيسا للوزراء من قبل، وقد احتفظ حسين فخرى بوزارة المعارف عند تشكيل الوزارة التالية وهى وزارة مصطفى فهمى باشا الثالثة (١٢ نوفمبر ١٨٩٥ - ١١ نوفمبر ١٩٠٨)، وهى أطول وزارات مصر عمرا حتى الآن، إذ بقيت فى الحكم حوالى ١٣ عاما كاملة، وقد بقى حسين فخرى وزيراً للمعارف فى هذه الوزارة طيلة أحد عشر عاما إلا أياما قليلة (١٢ نوفمبر ١٨٩٥ - ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦) حيث خلفه سعد زغلول باشا حتى نهاية عهد هذه الوزارة [أى لأقل من عامين] (٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ - ١١ نوفمبر ١٩٠٨)، وكانت هذه أول مرة يصبح فيها سعد زغلول وزيراً فكأنه كعلى مبارك بدأ بالمعارف، وقد تبعهما فى ذلك أحمد طلعت، ويحيى إبراهيم، وأحمد ماهر، وأحمد لطفى السيد، ومحمد توفيق رفعت، وأحمد زكى أبو السعود، وأحمد خشبة، وعلى ماهر، وبهى الدين بركات باشا، وأحمد نجيب الهلالى باشا، ومحمد على علوبة، وعلى زكى العرابى.

ولما شكَّل بطرس غالى وزارته الأولى فى ١٢ نوفمبر ١٩٠٨ احتفظ سعد زغلول بوزارة المعارف حتى نهاية عهد هذه الوزارة (٢١ فبراير ١٩١٠).

أما فى وزارة محمد سعيد باشا الأولى (فبراير ١٩١٠ - أبريل ١٩١٤) فقد تعاقب على المعارف وزيران هما أحمد حشمت باشا

(فبراير ١٩١٠ ـ نوفمبر ١٩١٣)، ثم أحمد حلمى باشا (نوفمبر ١٩١٣ ـ أبريل ١٩١٤)، ومن الطريف أن هذين الوزيرين بالذات (أحمد حشمت وأحمد حلمى) كانا قد توليا وزارة المالية قبل المعارف .

وقد احتفظ أحمد حلمى باشا بوزارة المعارف عند تشكيل حسين رشدى باشا لوزارته الأولى فى أبريل ١٩١٤ وحتى نهاية عهد هذه الوزارة فى ديسمبر ١٩١٤ .

فلما شكّل حسين رشدى باشا وزارته الثانية (وهى الوزارة الوحيدة فى عهد السلطان حسين كامل) أسندت وزارة المعارف إلى عدلى باشا يكن الذى احتفظ بهذه الوزارة أيضا فى وزارة رشدى الثالثة (التى هى أولى وزارات عهد السلطان فؤاد)، وكان عدلى قد عمل فى وزارة رشدى باشا الأولى وزيراً للخارجية ، وفى وزارة رشدى الرابعة يترك عدلى المعارف ليتولى الخارجية ، وهكذا يصبح عدلى باشا يكن بمثابة الوزير الوحيد الذى تولى المعارف فيما بين الخارجية والداخلية ، كما يصبح عدلى يكن مناظراً لسعد زغلول فى أنه مرّ بوزارة المعارف فى تاريخه السياسى ، وقد مكث عدلى يكن باشا وزيراً للمعارف ما بين ديسمبر ١٩١٤ وأبريل ١٩١٩ .

ولكن مَنْ هو الوزير الذى خلف عدلى يكن فى وزارة المعارف فى وزارة رشدى الرابعة؟ إنه هو رئيس الوزراء نفسه رشدى باشا ، وقد تولى هذه الوزارة مؤقتاً طيلة وزارته الرابعة التى لم تستمر إلا

١٣ يوماً (١٨ أبريل - ٢٢ أبريل ١٩١٩)، وهكذا كان رشدى باشا ثانى رئيس للوزراء يحتفظ بالمعارف مع الرئاسة بعد مصطفى رياض باشا (فى ١٨٩٣).

وفى وزارة محمد سعيد باشا الثانية تعاقب على هذه الوزارة وزيران هما: أحمد زيور باشا (٢١ مايو ١٩١٩ - ٢ يونيو ١٩١٩)، ثم أحمد طلعت باشا (٢ يونيو ١٩١٩ - ٢٠ نوفمبر ١٩١٩)، وكان هذا أول وآخر عهده بالوزارة، ولم يتول أحمد طلعت باشا الوزارة غير هذه الفترة، وهو واحد من اثنين من وزراء ما قبل الثورة اقتصر توليهما للمناصب الوزارية على تولى وزارة المعارف لأقل من وزارة واحدة، أما الثانى فهو مراد سيد أحمد باشا فى وزارة صدقى باشا الأولى، أما زيور باشا فكان قبلها وزيراً للأوقاف وتولى بعدها وزارات أخرى حتى عمل رئيسا للوزراء، وهكذا فإن زيور باشا شأنه شأن رشدى وعدلى يكن ومحمد سعيد وحسين فخرى ومصطفى رياض والنقراشى من رؤساء الوزارة الذين عملوا كوزراء للمعارف، هذا فضلاً عن رؤساء الوزارة الستة الذين بدأوا بالمعارف وهم: البارودى، وسعد زغلول، ويحيى إبراهيم، وأحمد ماهر، وعلى ماهر، وأحمد نجيب الهلالى.

وفى وزارة يوسف وهبة باشا الأولى (نوفمبر ١٩١٩ - مايو ١٩٢٠) تولى هذه الوزارة يحيى إبراهيم باشا، وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية، وقد وصل بعد هذا إلى رئاسة الوزارة.

وفى وزارة محمد توفيق نسيم باشا الأولى (مايو ١٩٢٠ - مارس ١٩٢١) تولى هذه الوزارة محمد توفيق رفعت باشا، وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية.

وفى وزارة عدلى يكن باشا الأولى (مارس ١٩٢١ - ديسمبر ١٩٢١) تولى جعفر ولى باشا هذه الوزارة، وقد كان وزيراً للأوقاف قبلها.

ونأتى إلى عهد الملك فؤاد كملك، وكان أول وزراء المعارف هو مصطفى ماهر باشا، الذى تولاها طيلة وزارة عبد الخالق ثروت باشا الأولى (مارس ١٩٢٢ - نوفمبر ١٩٢٢)، وتلاه يحيى إبراهيم فى وزارة محمد توفيق نسيم باشا الثانية (نوفمبر ١٩٢٢ - فبراير ١٩٢٢)، وهذه هى المرة الثانية التى يتولى فيها يحيى إبراهيم المعارف، وكان قد تولاها من قبل فى وزارة يوسف وهبة باشا.

وقد أصبح يحيى إبراهيم فى الوزارة التالية رئيساً للوزراء حيث شكّل وزارته الأولى (مارس ١٩٢٣)، وقد تولى وزارة المعارف فيها محمد توفيق رفعت الذى كان قد خلف يحيى إبراهيم فيها من قبل عند تشكيل وزارة محمد توفيق نسيم باشا الأولى، لكنه فى هذه الوزارة بقى إلى ٦ أغسطس ١٩٢٣ فقط، وخلفه محمد محب باشا مدة يومين (٦ أغسطس ١٩٢٣ - ٨ أغسطس ١٩٢٣)، ثم عادت الوزارة إلى محمد توفيق رفعت باشا مؤقتاً لمدة أربعة أيام (٨ أغسطس ١٩٢٣ - ١٢ أغسطس ١٩٢٣)، ثم عُين لها وزير جديد

هو أحمد زكى أبو السعود باشا، الذى تولاها من ١٢ أغسطس ١٩٢٣ وحتى نهاية عهد هذه الوزارة فى ٢٧ يناير ١٩٢٤، وكان هذا أول عهد أحمد زكى أبو السعود بالمناصب الوزارية.

وهكذا نرى أنه فى وزارة واحدة هى وزارة يحيى إبراهيم باشا تعاقب على هذه الوزارة أربعة هم: محمد توفيق رفعت، ومحمد محب، ومحمد توفيق رفعت، ثم أحمد زكى أبو السعود باشا.

ومن الطريف أن رئيس الوزارة نفسه كان وزيراً للمعارف، ويبدو أن هذه ظاهرة فى الوزارات التى يرأسها رئيس بدأ حياته بتولى ذات الوزارة.

وعند تشكيل وزارة سعد زغلول (٢٨ يناير ١٩٢٤) تولى هذه الوزارة محمد سعيد باشا رئيس الوزراء السابق، ولم تكن هذه هى المرة الأولى التى يقبل فيها رئيس وزراء سابق العمل كوزير للمعارف، فقد عمل حسين فخرى باشا كوزير للمعارف فى وزارتى نوبار باشا ومصطفى فهمى باشا.

وقد بقى محمد سعيد باشا حتى ٣١ مارس ١٩٢٤ حيث أُسندت إليه وزارة الحقانية واحتفظ بالمعارف مؤقتاً حتى ٢٥ أكتوبر ١٩٢٤، حيث عُين أحمد ماهر وزيراً للمعارف حتى نهاية عهد هذه الوزارة، أى لمدة شهر (٢٥ أكتوبر ١٩٢٤ - ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤)، وكان هذا أول عهد أحمد ماهر باشا بالوزارة، وقد وصل فيما بعد إلى رئاسة الوزارة، وهو بهذا واحد من ستة رؤساء

وزارة بدأوا بالمعارف .

وفى الوزارة التالية وهى وزارة زيور الأولى ، اختير أحمد محمد خشبة وزيراً للمعارف ، وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية ، لكنه لم يلبث إلا أسبوعاً واحداً (٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ - ١ ديسمبر ١٩٢٤)، وخلفه محمد توفيق رفعت حتى نهاية عهد هذه الوزارة (١ ديسمبر ١٩٢٤ - ١٣ مارس ١٩٢٥)، وكان محمد توفيق رفعت قد عمل من قبل وزيراً للمعارف فى وزارتى محمد توفيق نسيم ويحيى إبراهيم .

وفى وزارة أحمد زيور باشا الثانية (١٣ مارس ١٩٢٥ - ٧ يونيو ١٩٢٦) تولى على ماهر وزارة المعارف ليكون هذا أول عهده بالمناصب الوزارية شأنه فى ذلك شأن شقيقه الذى تولاها منذ أقل من خمسة شهور ، وقد تولى على ماهر مناصب وزارية أخرى ووصل أيضاً إلى رئاسة الوزارة .

وفى وزارة عدلى يكن باشا الثانية (٧ يونيو ١٩٢٦ - ٢١ أبريل ١٩٢٧) تولى هذه الوزارة على الشمسى الذى كان قد تولى وزارة المالية فى الأسبوع الأخير من وزارة سعد زغلول .

وقد احتفظ على الشمسى بهذه الوزارة فى الوزارتين التاليتين وهما : وزارة عبدالخالق ثروت الثانية (٢٥ أبريل ١٩٢٧ - ١٦ مارس ١٩٢٨) وفى وزارة مصطفى النحاس باشا الأولى (١٦ مارس ١٩٢٨ - ٢٥ يونيو ١٩٢٨)، أى أن على الشمسى باشا عمل

وزيراً للمعارف منذ يونيو ١٩٢٦ وحتى يونيو ١٩٢٨ مع ثلاثة رؤساء وزارة هم الأقطاب الثلاثة : عدلى باشا، وثروت باشا، والنحاس باشا، وكان من الذين أخرجهم من الوزارة تصديع محمد محمود باشا للائتلاف الوزارى القائم برئاسة النحاس.

أما فى وزارة محمد محمود باشا الأولى (٢٥ يونيو ١٩٢٨ - ٢ أكتوبر ١٩٢٩) فقد تولى هذه الوزارة أحمد لطفى السيد باشا، وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية، شأنه فى هذا شأن الرؤساء الستة وعلى مبارك، وأحمد طلعت، ومحمد توفيق رفعت، وأحمد خشبة، ومحمد بهى الدين بركات.

وفى وزارة عدلى يكن باشا الثالثة (أكتوبر ١٩٢٩ - يناير ١٩٣٠) تولى هذه الوزارة حافظ حسن باشا، وكان قد تولى من قبل وزارتى الأشغال والأوقاف.

وفى وزارة النحاس باشا الثانية (يناير ١٩٣٠ - يونيو ١٩٣٠) تولى محمد بهى الدين بركات باشا هذه الوزارة، وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية.

وعند تشكيل وزارة صدقى باشا الأولى عُين على ماهر باشا وزيراً للمعارف، لكنه لم يلبث إلا ثلاثة أسابيع (٢٠ يونيو ١٩٣٠ - ١٢ يوليو ١٩٣٠) تولى بعدها وزارة الحقانية، على حين خلفه فى المعارف مراد سيد أحمد بك الذى بقى لأقل من عام (١٢ يوليو ١٩٣٠ - ١٠ يونيو ١٩٣١)، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب

الوزارية، شأنه فى ذلك شأن أحمد طلعت باشا (وهذان الوزيران من وزراء ما قبل الثورة هما الوحيدان اللذان لم يتوليا إلا وزارة المعارف لأقل من وزارة وفيما بعد الثورة).

وعُين محمد حلمى عيسى باشا ليكون ثالث وزير للمعارف فى وزارة إسماعيل صدقى باشا الأولى (وكان قد تولى من قبل وزارات: المواصلات والداخلية والأوقاف)، وقد استمر وزيراً للمعارف حتى نهاية عهد هذه الوزارة فى ٤ يناير ١٩٣٣، كما احتفظ بها فى الوزارتين التاليتين وهما:

وزارة إسماعيل صدقى الثانية (يناير ١٩٣٣ - سبتمبر ١٩٣٣)

ووزارة عبدالفتاح يحيى باشا (٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ - ١٤ نوفمبر ١٩٣٤).

أما فى وزارة محمد توفيق نسيم باشا الثالثة (نوفمبر ١٩٣٤ - يناير ١٩٣٦) فقد شغل هذا المنصب أحمد نجيب الهلالى باشا، وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية، وقد شغل بعد هذا عدة وزارات حتى أصبح رئيسا للوزراء، كما أنه فى أثناء هذه الوزارة نفسها أصبح أول وزير للتجارة والصناعة جامعاً إياها مع وزارة المعارف.

وفى وزارة على ماهر باشا الأولى (٣٠ يناير ١٩٣٦ - ٩ مايو ١٩٣٦) اختير محمد على علوبة باشا وزيراً للمعارف.

أما فى وزارة النحاس باشا الثالثة (مايو ١٩٣٦ - يوليو ١٩٣٧) فقد تولى هذا المنصب على زكى العرابى، وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية.

وفى وزارة النحاس باشا الرابعة (أغسطس ١٩٣٩ - ديسمبر ١٩٣٧) أسند هذا المنصب إلى وزيرين كان أولهما هو عبدالسلام فهمى جمعة باشا الذى كان قد تولى التجارة والصناعة من قبل فى وزارة النحاس الثالثة، واحتفظ بها فى هذه الوزارة حتى نهايتها، لكنه احتفظ بالمعارف حتى ١٧ نوفمبر ١٩٣٧.

أما ثانيهما فهو أحمد نجيب الهلالى باشا الذى تولى هذه الوزارة فى الأيام الأربعين الأخيرة من وزارة النحاس الرابعة، وكان قد سبق له أن تولى المعارف فى وزارة محمد توفيق نسيم باشا الثالثة، ومن باب الطرافة فقد جمع معها التجارة والصناعة، وها هو يعود ليخلف فيها مَنْ كان قد جمعها مع التجارة والصناعة!!

وفى وزارة محمد محمود باشا الثانية (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ - ٢٧ أبريل ١٩٣٨) يعود محمد بهى الدين بركات ليتولى وزارة المعارف للمرة الثانية، وكان قد تولاها من قبل فى وزارة النحاس باشا الثانية(!!)

وفى وزارة محمد محمود باشا الثالثة (٢٧ أبريل ١٩٣٨ - ٢٤ يونيو ١٩٣٨) يتولى هذه الوزارة الدكتور محمد حسين هيكل باشا، الذى كان قد دخل الوزارة السابقة كوزير دولة، وهكذا فإنه

لا يصبح من سلسلة الوزراء الذين بدأوا المناصب الوزارية بوزارة المعارف، لكنه مع هذا يتميز بأنه تولى هذه الوزارة ست مرات على نحو ما سنرى.

وفى وزارة محمد محمود باشا الرابعة (يونيو ١٩٣٨ - أغسطس ١٩٣٩) يحتفظ الدكتور هيكل باشا بوزارة المعارف.

وفى وزارة على ماهر باشا الثانية (أغسطس ١٩٣٩ - يونيو ١٩٤٠) يتولاها محمود فهمى النقراشى باشا، وقد تولى من قبلها عددا من الوزارات، وكان شأنه فى هذا شأن رؤساء الوزراء الذين مروا بالمعارف كعدلى يكن باشا وزيور باشا ورشدى باشا وحسين فخرى باشا ومصطفى رياض باشا ومحمد سعيد باشا.

وفى وزارة حسن صبرى باشا (يونيو ١٩٤٠ - نوفمبر ١٩٤٠) يعود الدكتور محمد حسين هيكل باشا لتولى هذه الوزارة للمرة الثالثة، ويحتفظ بها للمرة الرابعة فى وزارة حسين سرى باشا الأولى (نوفمبر ١٩٤٠ - يوليو ١٩٤١).

كما يحتفظ بها للمرة الخامسة فى وزارة حسين سرى باشا الثانية (يوليو ١٩٤١ - فبراير ١٩٤٢).

ويشكل النحاس وزارتيه الخامسة (فبراير ١٩٤٢) والسادسة (مايو ١٩٤٢) ويحتفظ أحمد نجيب الهلالى باشا بوزارة المعارف طيلة عهد هاتين الوزارتين، وتكون هاتان المرتان بالنسبة له الثالثة

والرابعة بعدما تولى هذه الوزارة مع كل من محمد توفيق نسيم، والنحاس باشا من قبل.

ويشكل أحمد ماهر وزارته الأولى فى أكتوبر ١٩٤٤ فيعود الدكتور محمد حسين هيكل باشا ليتولى هذه الوزارة طيلة هذه الوزارة لتكون هذه سادس (وآخر) مرة يتولى فيها المعارف، وآخر عهده بتولى المناصب الوزارية [وكان قد جمع فى هذه الوزارة الشئون الاجتماعية مع المعارف].

ويشكل أحمد ماهر وزارته الثانية فى يناير ١٩٤٥ فيتولى الدكتور عبدالرزاق السنهورى وزارة المعارف، ويكون هذا أول عهده بالمناصب الوزارية، ويحتفظ الدكتور السنهورى بهذه الوزارة فى وزارة النقراشى باشا الأولى (فبراير ١٩٤٦ - ديسمبر ١٩٤٦).

وفى وزارة صدقى الثانية (فبراير ١٩٤٦ - ديسمبر ١٩٤٦) يتولى محمد حسن العشماوى باشا وزارة المعارف، ويكون هذا أول عهده بالمناصب الوزارية، وقد كان وكيلاً لوزارة المعارف قبلها، وقد تولى هذه الوزارة مرة أخرى فيما بعد، وقد اقتصر توليه للمناصب الوزارية على هاتين المرتين فى وزارة المعارف، شأنه فى هذا شأن محمد بهى الدين بركات باشا، ومحمد رفعت باشا.

وطيلة عهد وزارة النقراشى باشا الثانية يتولى الدكتور السنهورى هذه الوزارة للمرة الثالثة (٩ ديسمبر ١٩٤٦ - ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨)، ويحتفظ السنهورى باشا بهذا المنصب للمرة الرابعة والأخيرة فى

الوزارة التالية، وهى وزارة إبراهيم عبدالهادى (٢٨ ديسمبر ١٩٤٨)، لكنه يترك المناصب الوزارية نهائيا فى ٢٧ فبراير ١٩٤٩ ويخلفه فيه على أيوب، الذى كان قد تولى وزارة الدولة فى وزارة حسن صبرى الوحيدة، ويبقى على أيوب إلى نهاية عهد وزارة إبراهيم عبدالهادى.

ويخلفه فى وزارة حسين سرى باشا الثالثة وهى وزارة ائتلافية (يوليو ١٩٤٩ - نوفمبر ١٩٤٩) أحمد مرسى بدر بك، الذى كان قد تولى وزارة العدل فى حكومات السعديين، ويكون هذا آخر عهده بالمناصب الوزارية، إذ لم يشارك السعديين بعد هذه الوزارة فى الحكم.

وفى وزارة حسين سرى باشا الرابعة (نوفمبر ١٩٤٩ - يناير ١٩٥٠) يعود محمد حسن العشماوى لتولى هذه الوزارة للمرة الثانية والأخيرة، وكان قد تولاها من قبل فى وزارة صدقى باشا الثالثة.

ويشكل النحاس باشا وزارته السابعة (وزارة الوفد الأخيرة) فى يناير ١٩٥٠ فيتولى طه حسين هذه الوزارة لأول وآخر مرة (يناير ١٩٥٠ - يناير ١٩٥٢)، ويصبح شأنه شأن ثلاثة آخرين اقتصر توليهم للمناصب الوزارية قبل الثورة على هذه الوزارة طيلة وزارة واحدة، والآخرون هم: عبدالله فكرى باشا فى وزارة البارودى، وسليمان أباظة فى وزارة راغب باشا، ومحمد سامى مازن فى

وزارة سرى الخامسة .

وفى وزارة على ماهر باشا (يناير ١٩٥٢ - مارس ١٩٥٢) يتولى محمد عبد الخالق حسونة باشا هذه الوزارة ، وكان قد تولى وزارة الشئون الاجتماعية من قبل .

وفى وزارة الهلالى باشا الأولى يتولى هذه الوزارة محمد رفعت باشا (مارس ١٩٥٢ - يوليو ١٩٥٢) للمرة الأولى ، ويكون هذا أول عهده بالمناصب الوزارية ، وسيتولى المعارف مرة أخرى فى وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا الثانية (٢٢ يوليو ١٩٥٢)، ويصبح وضعه شبيهاً بالعشماوى باشا الذى تولى المعارف فقط ولكنه تولاها مرتين ، ويعرف محمد رفعت باشا بالمؤرخ محمد رفعت تمييزاً له عن سلفه فى وزارة المعارف محمد توفيق رفعت باشا ، ومن الطريف أن كليهما تولى وزارة المعارف ، وأن كليهما أيضاً وصل إلى عضوية مجمع اللغة العربية ، ولكن محمد توفيق رفعت باشا كان أول رئيس لهذا المجمع .

وفى وزارة حسين سرى باشا الخامسة والأخيرة (يوليو ١٩٥٢) يتولى محمد سامى مازن بك هذه الوزارة ، ويكون هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية ، شأنه فى هذا شأن طه حسين وعبدالله فكرى وسليمان أباظة .

ويعود محمد رفعت باشا ليعين وزيراً للمعارف فى وزارة نجيب الهلالى الثانية ليوم واحد (٢٢ يوليو ١٩٥٢) .

ثم كان سعد اللبان أول وزير للمعارف العمومية فى عهد الثورة فى وزارة على ماهر باشا الرابعة (يوليو ١٩٥٢ ـ سبتمبر ١٩٥٢).

فلما شكل الرئيس نجيب وزارته الأولى فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢ اختار الأستاذ إسماعيل القبانى وزيراً للمعارف العمومية خلفاً له، واحتفظ الأستاذ القبانى بهذا المنصب فى وزارة الرئيس نجيب الثانية حتى ٣ يناير ١٩٥٤ حيث قدم استقالته (ولهذه الاستقالة أهمية خاصة وقصة مشوهة فى التاريخ المعاصر سوف نناقشها فى موضع آخر بإذن الله) وأسندت المعارف إلى وزير الشئون الاجتماعية الدكتور عباس عمار، الذى احتفظ بمنصبه الجديد فى وزارة الرئيس عبد الناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) وفى وزارة الرئيس نجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤).

فلما شكل الرئيس عبد الناصر وزارته الثانية (أبريل ١٩٥٤) أسندت وزارة المعارف العمومية إلى الدكتور محمد عوض محمد، وبهذا فإن الدكتور عباس عمار لم يتول وزارة المعارف إلا حوالى مائة يوم فيما بين ٤ يناير ١٩٥٤ و١٧ أبريل ١٩٥٤، على الرغم من أنه تولى هذا المنصب فى ٣ وزارات متعاقبة!! ولم يلبث الدكتور محمد عوض محمد فى منصب وزير المعارف طويلاً وقدم استقالته فى ٣١ أغسطس ١٩٥٤ وخلفه فى هذا المنصب كمال الدين حسين وزير الشئون الاجتماعية.. وهكذا قدر لكمال الدين حسين أن يخلف عباس عمار فى وزارة الشئون، ثم أن يخلف خلفه محمد عوض فى المعارف، كما قدر لكل من إسماعيل

القبانى ومحمد عوض محمد أن يخلفهما فى المعارف وزيرا الشئون الاجتماعية (عباس عمار وكمال الدين حسين) .

المنظمات الشعبية :

ورد هذا فى وزارة السادات الأولى وحيث تولاها الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين .

الموارد المائية والرى :

هذا هو الاسم الجديد الذى أطلق على وزارة الأشغال العامة عقب تشكيل وزارة الدكتور عاطف عبيد فى ١٩٩٩ .

المواصلات :

كانت هذه الوزارة بمثابة الوزارة الحادية عشرة فى تاريخ الوزارات، وهى ثانى وزارة كبيرة يتم إنشاؤها بعد الوزارات الثمانى التى بدأ بها النظام الوزارى فى ١٨٧٨ ، ثم وزارة شئون الأقاليم السودانية التى سرعان ما ألغيت ثم وزارة الزراعة (١٩١٣) ثم المواصلات (١٩١٩) .

وعلى مدى تاريخنا الحديث والمعاصر بدأ أربعة من رؤساء الوزارات مسئولياتهم الوزارية بتولى هذه الوزارة وهم : مصطفى النحاس باشا ، ومحمد محمود باشا ، ومحمود فهمى النقراشى باشا ، والدكتور مصطفى خليل .

تولى أحمد زيور باشا هذه الوزارة عند إنشائها لأول مرة فى أثناء وزارة محمد سعيد باشا الثانية (٢ يونيو ١٩١٩).

واحتفظ أحمد زيور باشا بهذه الوزارة فى ثلاث وزارات: وزارة يوسف وهبة باشا الأولى (٢٠ نوفمبر ١٩١٩) ومحمد توفيق نسيم باشا الأولى (٢١ مايو ١٩٢٠) وعدلى يكن باشا الأولى (مارس ١٩٢١). وكل هذه الوزارات كانت من وزارات عهد السلطان أحمد فؤاد. وهكذا فإن زيور باشا وهو رئيس وزراء لاحق قد عمل وزيراً للمواصلات تحت رئاسة أربعة رؤساء وزراء هم: محمد سعيد باشا، ويوسف وهبة، وتوفيق نسيم باشا، وعدلى يكن باشا.

فلما بدأ عهد الملكية وشكل عبد الخالق ثروت وزارته الأولى فى ١ مارس ١٩٢٢ أسندت هذه الوزارة إلى واصف سميكة باشا.

وفى الوزارة التالية وهى وزارة محمد توفيق نسيم الثانية (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ - ٩ فبراير ١٩٢٣) أسندت هذه الوزارة إلى سمى رئيس الوزراء: محمد توفيق رفعت باشا.

أما عند تشكيل وزارة يحيى إبراهيم (مارس ١٩٢٣ - يناير ١٩٢٤) فقد عاد أحمد زيور باشا لتولى هذه الوزارة، وبهذا عمل زيور باشا وزيراً للمواصلات لخامس مرة وتحت رئاسة خمسة رؤساء وزارة مختلفين.

وقد بقى زيور باشا وزيراً للمواصلات حتى سبتمبر ١٩٢٣ فقط حيث خلفه محمود شكرى باشا حتى نهاية عهد هذه الوزارة، وكان هذا أول وآخر عهد محمود شكرى باشا بالمناصب الوزارية، وهو واحد من ثلاثة اقتصر توليهم للمناصب الوزارية على وزارة المواصلات لأقل من وزارة كاملة، الآخران هما محمد رشاد مهنا ومحمود محمد محمود فى وزارة علي ماهر الرابعة.

وطيلة وزارة سعد زغلول باشا الأولى (٢٨ يناير ١٩٢٤ - نوفمبر ١٩٢٤) تولى مصطفى النحاس باشا هذه الوزارة.

وفى وزارة أحمد زيور باشا الأولى (نوفمبر ١٩٢٤ - مارس ١٩٢٥) وهو الذى كان قد أصبح بمثابة وزير تقليدى للمواصلات، تولاها نخلة جورجى المطيعى.

وفى وزارة أحمد زيور باشا الثانية (مارس ١٩٢٥ - يونيو ١٩٢٦) تعاقب عليها أربعة وزراء هم:

يوسف قطاوى باشا حتى مايو ١٩٢٥،

ثم محمد حلمى عيسى من مايو ١٩٢٥ وحتى ١٢ سبتمبر ١٩٢٥،

ثم محمد توفيق رفعت باشا [للمرة الثانية فى تاريخه] من ١٢ سبتمبر ١٩٢٥ وحتى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٥،

ثم محمد حلمى عيسى [للمرة الثانية فى نفس الوزارة] من ٣٠

نوفمبر ١٩٢٥ وحتى ٧ يونيو ١٩٢٦ .

وهكذا فإن زيور الذى عمل وزيراً للمواصلات مع خمسة رؤساء وزراء مختلفين ، بدل فى المسئولية عن هذه الوزارة ٥ مرات طيلة وزارتين . ويشبه هذا الوضع ما حدث لوزارة المعارف فى وزارة يحيى إبراهيم باشا .

ولما شكل عدلى يكن وزارته الثانية [وكانت ائتلافية] فى ٧ يونيو ١٩٢٦ أسندت هذه الوزارة إلى محمد محمود باشا ، وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية ، وكان شأنه فى هذا شأن مصطفى النحاس باشا ويشبههما فى هذا كل من النقراشى باشا ، ومصطفى خليل ، وهؤلاء الأربعة من رؤساء الوزارة بدأوا مناصبهم الوزارية بوزارة المواصلات .

ولما شكل عبد الخالق ثروت باشا وزارته الثانية فى ٢٥ أبريل ١٩٢٧ أسندت هذه الوزارة إلى أحمد خشبة .

ولما شكل النحاس باشا وزارته الأولى فى ١٦ مارس ١٩٢٨ أسندت هذه الوزارة إلى مكرم عبيد باشا ، وهذا كان أول عهد مكرم بالمناصب الوزارية أن يكون وزيراً للمواصلات فى وزارة النحاس باشا الأولى ، على نحو ما كان النحاس وزيراً للمواصلات فى وزارة سعد باشا الأولى ، وسيكون هذا شأن النقراشى باشا حين يبدأ مناصبه الوزارية بالمواصلات فى وزارة النحاس باشا الثانية .

وحين شكل محمد محمود باشا وزارته الأولى في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ أسندت المواصلات إلى عبد الحميد سليمان باشا .

ولما شكل عدلي يكن وزارته الثالثة في ٣ أكتوبر ١٩٢٩ أسندت هذه الوزارة إلى عبد الرحيم صبري باشا .

ولما شكل النحاس وزارته الثانية في أول يناير ١٩٣٠ أسندت هذه الوزارة إلى محمود فهمي النقراشي باشا .

ولما شكل صدقي وزارته الأولى في ١٩ يونيو ١٩٣٠ أسندت إلى هذه الوزارة توفيق دوس باشا .

ولما شكل صدقي وزارته الثانية في ٤ يناير ١٩٣٣ أسندت هذه الوزارة إلى إبراهيم فهمي كريم باشا .

وقد احتفظ إبراهيم فهمي كريم بهذه الوزارة طيلة وزارة عبدالفتاح يحيى باشا (سبتمبر ١٩٣٣ - نوفمبر ١٩٣٤)، وحتى شكل محمد توفيق نسيم وزارته الثالثة في نوفمبر ١٩٣٤ فخلفه عبدالمجيد عمر .

فلما شكل على ماهر وزارته الأولى في ٣٠ يناير ١٩٣٦ تولى حسن صبري باشا هذه الوزارة .

ولما شكل النحاس وزارته الثالثة في ٣٠ يناير ١٩٣٦ تولاها محمود فهمي النقراشي باشا .

ولما شكل النحاس وزارته الرابعة فى أغسطس ١٩٣٧ [وهى أول وزارة فى عهد الملك فاروق] تولاها على زكى العرابى الذى كان قد تولى المعارف من قبل فى وزارة النحاس الثالثة .

هكذا كانت الأمور تمضى مع هذه الوزارة يتولاها فى كل وزارة وزير (جديد فى الغالب) من بداية الوزارة لنهايتها، وقد استمر هذا الوضع فى الوزارات التالية فى عهد الملك فاروق .

ففى وزارة محمد محمود الثانية (ديسمبر ١٩٣٧ - أبريل ١٩٣٨) تولاها حسن صبرى باشا الذى كان قد تولاها من قبل فى وزارة على ماهر باشا .

وفى وزارة محمد محمود الثانية (أبريل ١٩٣٨ - يونيو ١٩٣٨) تولاها محمد حلمى عيسى باشا الذى كان قد تولاها من قبل مرتين فى أثناء وزارة أحمد زيور الثانية .

وفى وزارة محمد محمود الرابعة (يونيو ١٩٣٨ - أغسطس ١٩٣٩) تولاها محمود غالب باشا .

وقد احتفظ محمود غالب باشا بهذه الوزارة فى الوزارتين التاليتين : وزارة على ماهر الثانية (أغسطس ١٩٣٩ - يونيو ١٩٤٠) و وزارة حسن صبرى باشا (يونيو ١٩٤٠ - ٢١ سبتمبر ١٩٤٠) حيث خلفه فيها حسين سرى باشا فى أثناء هذه الوزارة فى ٢١ سبتمبر ١٩٤٠ .

ومن الطريف أن هذا كان أول عهد حسين سرى بهذه الوزارة، وقبل أن يقضى شهرين فيها كان رئيس الوزراء قد توفى وخلفه هو كرئيس للوزراء فى نوفمبر ١٩٤٠ حتى يوليو ١٩٤١.

وقد تولى وزارة المواصلات فى وزارته الأولى عبد المجيد إبراهيم صالح، أما فى وزارته الثانية (يوليو ١٩٤١ - فبراير ١٩٤٢) فقد تولى هذا المنصب أحمد محمد خشبة باشا للمرة الثانية (وكان قد تولاه للمرة الأولى فى وزارة ثروت الثانية فى أبريل ١٩٢٧).

وفى وزارة النحاس الخامسة (فبراير ١٩٤٢ - مايو ١٩٤٢) أسند هذا المنصب إلى على زكى العرابى باشا للمرة الثانية، وكان قد تولاه للمرة الأولى فى وزارة النحاس الرابعة (أغسطس ١٩٣٧).

وقد لبث على زكى العرابى باشا فى هذا المنصب حتى ١٤ مايو فقط، أى مائة يوم فقط، حيث خلفه فيه عبد الفتاح الطويل فى ١٤ مايو ١٩٤٢، ويبدو لى - والله أعلم - أن العرابى قد ترك هذا المنصب فى هذا الوقت ليتولى رئاسة مجلس الشيوخ.

واحتفظ عبد الفتاح الطويل بهذا المنصب فى وزارة النحاس باشا السادسة (٢٦ مايو ١٩٤٢)، كما احتفظ بهذه الوزارة طيلة وزارة النحاس باشا السادسة (أى حتى ٨ أكتوبر ١٩٤٤) حين شكل أحمد ماهر وزارته الأولى فخلفه إبراهيم الدسوقى أباظة الذى احتفظ بهذا المنصب طيلة ثلاث وزارات.

وقد استمر إبراهيم الدسوقى أباظة فى وزارة أحمد ماهر الثانية (١٥ يناير ١٩٤٥) ووزارة النقراشى الأولى (فبراير ١٩٤٥).

فلما شكل إسماعيل صدقى باشا وزارته الثالثة (فبراير ١٩٤٦) خلفه حفنى محمود باشا، ولما عاد النقراشى باشا إلى تولى رئاسة الوزارة وشكل وزارته الثانية عاد إبراهيم الدسوقى أباظة باشا لتولى المواصلات وبقى حتى نهاية عهد هذه الوزارة باغتيال النقراشى (ديسمبر ١٩٤٨).

وقد خلفه رياض عبد العزيز سيف النصر (عند تشكيل وزارة إبراهيم عبد الهادى ديسمبر ١٩٤٨) وحتى ٢٧ فبراير ١٩٤٩ فقط حيث عاد إبراهيم الدسوقى أباظة باشا ليتولى هذه الوزارة لخامس مرة، وقد بقى حتى نهاية عهد إبراهيم باشا عبدالهادى، وخلفه فى وزارة حسين سرى باشا الثالثة (وكانت وزارة ائتلافية) القطب الوفدى الكبير فؤاد سراج الدين طيلة عهد هذه الوزارة (يوليو ١٩٤٩ - نوفمبر ١٩٤٩).

أما فى وزارة حسين سرى باشا الرابعة (نوفمبر ١٩٤٩ - يناير ١٩٥٠) فقد تولى هذه الوزارة محمد على نمازى باشا.

وفى وزارة الوفد الأخيرة عاد على زكى العرابى باشا ليتولى هذه الوزارة للمرة الثالثة (وكان قد تولاها فى وزارات النحاس باشا الخامسة وفى بداية وزارة النحاس باشا السادسة)، لكنه لم يلبث إلا

إلى ٩ يوليو ١٩٥٠ (يبدو أنه انتخب رئيساً للشيوخ) حيث خلفه محمد محمد الوكيل، ولم يلبث هو الآخر إلا إلى ٢٤ سبتمبر ١٩٥١ حيث خلفه عبد الفتاح الطويل إلى نهاية عهد هذه الوزارة، وهذه هى ثانى مرة يتولى فيها هذه الوزارة، فقد تولاها من قبل فى وزارة الوفد السادسة خلفاً لعلى زكى العرابى.

وعند تشكيل وزارة على ماهر باشا الثالثة أُسندت هذه الوزارة إلى حامد سليمان باشا لمدة عشرة أيام (٢٧ يناير ١٩٥٢ - ٧ فبراير ١٩٥٢)، ثم إلى صليب سامى باشا حتى نهاية عهد هذه الوزارة (٧ فبراير - ١ مارس ١٩٥٢).

وفى وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا الأولى أُسندت إلى طراف على باشا (٢ مارس - ٢ يوليو ١٩٥٢).

وفى وزارة حسين سرى باشا الخامسة (يوليو ١٩٥٢) أُسندت إلى سيد عبدالواحد بك، وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وهو الوزير الوحيد فى تاريخ هذه الوزارة قبل الثورة الذى لم يتول غيرها من المناصب وتولاها فى وزارة واحدة.

وفى وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا الثانية أُسندت مرة ثانية إلى طراف على باشا الذى تولاها فى وزارة الهلالى الأولى، وهو الوزير الوحيد فى تاريخ هذه الوزارة قبل الثورة الذى لم يتول غيرها من الوزارات، وإن كان قد تولاها فى أكثر من وزارة.

أما فى وزارة على ماهر باشا الأخيرة فقد أُسندت إلى محمد زهير جرانة بك لمدة أسبوع على سبيل النيابة حتى ٣٠ يوليو ١٩٥٢ .

ثم كانت لهذه الوزارة قصة طريفة فى أول عهد الثورة ، فقد تكرر أن تشكلت الوزارة بدون وزير تنفرد به ، وإن عُين لها وزير لا يستمر إلا يوماً أو يومين ، وقد تعاقب عليها من تركها من قبل ، وقد كان الدكتور محمد زهير جرانة هو أول وزير لها فى عهد الثورة ، وقد تولاها مع الشئون الاجتماعية فى حكومة على ماهر باشا الرابعة (٢٤ يوليو ١٩٥٢) .

وبعد الثورة بأسبوع (أى فى ٣٠ يوليو ١٩٥٢ بالضبط) صدر مرسوم وقعه أعضاء مجلس الوزراء جميعاً (فيما عدا وزيراً لم يكن قد تسلم مهام منصبه بعد) بتعيين القائمقام أركان حرب محمد رشاد مهنا وزيراً للمواصلات!! وكان هذا كما ذُكر مراراً إجراءً شكلياً ليكون وزيراً فيصبح مؤهلاً لعضوية مجلس الوصاية على الملك فؤاد الثانى ، وقد حدث هذا بالفعل فى ٢ أغسطس ١٩٥٢ وصدر قرار بندب الدكتور محمد زهير جرانة وزير الشئون الاجتماعية لتولى أعمال وزارة المواصلات (مرة ثانية) خلفاً له .

وفى ٦ سبتمبر وقبل استقالة وزارة على ماهر بيومين عُين السيد محمود محمد محمود وزيراً للمواصلات فتولى هذا المنصب لمدة يوم واحد فقط ، ومن عجائب الأقدار أن وزارة المواصلات كانت

أولى المناصب الوزارية التى تولاها محمد محمود باشا على نحو ما ذكرنا من قبل، لكن ها هو محمود محمد محمود يتولى وزارة المواصلات يوماً واحداً فقط فى نهاية وزارة على ماهر باشا الرابعة لتكون أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية.

وقد خلفه حسين أبوزيد فى وزارة الرئيس نجيب الأولى فى ٨ سبتمبر ١٩٥٢، لكنه استقال عند تشكيل وزارة نجيب الثانية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣، وشكلت الوزارة بدون وزير للمواصلات أيضا وندب لتولى أعمالها الدكتور وليم سليم حنا وزير الشئون البلدية والقروية، وبقى الوضع كذلك حتى ٦ أكتوبر ١٩٥٣ حيث عُين لها الوزير الجديد (يومها) جمال سالم.

وفى وزارة عبد الناصر الأولى (فبراير ١٩٥٤) أصبح جمال سالم نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للمواصلات، وفى وزارة الرئيس نجيب الثالثة (مارس ١٩٥٤) عاد وزيراً للمواصلات فقط، وكذلك فى وزارة عبد الناصر الثانية (أبريل ١٩٥٤).

وعندما أجرى تعديل وزارى فى ٣١ أغسطس ١٩٥٤ عاد جمال سالم ليكون نائباً لرئيس الوزراء فحسب، وعُين وزير الدولة فتحى رضوان وزيراً للمواصلات (وقد نوه بذلك فتحى رضوان فى كتابه ٧٢ شهراً مع عبد الناصر، وقد شمل التعديل أيضاً تعيين عبد الحكيم عامر وزيراً لأول مرة وقال إن عبد الناصر قال إن عبد الحكيم لابد أن يدخل مجلس الوزراء لأنه مخ وإن فتحى رضوان

لابد أن تسند إليه مسئولية وزارة محددة!!)، وقد بقى فتحى رضوان وزيراً للمواصلات حتى نوفمبر ١٩٥٥ حيث خلفه فى هذه الوزارة سلفه جمال سالم نفسه (وهكذا يمكننا أن نفهم عبارة فتحى رضوان التى قال فيها إن علاقته بالأخوين سالم كانت سيئة وزادها سوءاً أنه خلف كل منهما فى وزارة، وأن كلا منهما قد خلفه أيضاً، وقد لجأت إلى هذه المذكرات وإلى صاحبها عليه رحمة الله لأن المصادر التاريخية المتاحة يشوبها قدر من الاضطراب).

وفى وزارة عبد الناصر الثالثة (يونيو ١٩٥٦) عُين الوزير الجديد الدكتور مصطفى خليل وزيراً للمواصلات، وفى وزارات الوحدة الأربع كلها ظل مصطفى خليل وزيراً للمواصلات بالإقليم المصرى ولم يعمل أبداً كوزير مركزى، وظل أيضاً وزيراً للمواصلات فى وزارة عبد الناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١) ووزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢)، وكان من الطبيعى أن يصبح مصطفى خليل نائباً لرئيس الوزارة على صبرى الثانية (بحكم أقدميته)، وقد أصبح نائباً لرئيس الوزاراة للمواصلات والنقل ومشرفاً على الوزارتين، وقد عُين فى هذه الوزارة وزيران جديدان أحدهما للمواصلات وهو الدكتور محمود محمد رياض، وآخر للنقل هو المهندس محمود عبدالسلام، وبهذا أصبح محمود رياض ثانى وزير متخصص للمواصلات بعد مصطفى خليل (فقد صادف هذه الوزارة كما ذكرنا وزيران تولى كل منهما أمرها لمدة يوم أو يومين وهما القائمقام محمد رشاد مهنا ومحمود محمد محمود، ثم

وزيران من رجال السياسة وهما جمال سالم وفتحى رضوان)، وقد عُين لهذه الوزارة أيضاً نائب وزير هو المهندس عبدالملك سعد (الذى احتفظ بهذا المنصب فى وزارتى زكريا محيى الدين وصدقى سليمان أيضاً فعمل كما يتضح لنا من السرد مع ثلاثة وزراء متعاقبين فضلاً عن نائب رئيس الوزراء).

وهكذا فإنه فى أثناء وزارة على صبرى الثانية كان مجلس الوزراء يضم ثلاثة أعضاء مسئولين بطريقة أو أخرى عن هذه الوزارة، وزيرها السابق فى الوزارات السابقة، وقد أصبح فى هذه الوزارة بلا وزارة ومشرفاً على وزارتين، ووزيرها الجديد، ونائب وزير عضو فى مجلس الوزراء، وهذا من أعجب العجب.

وفى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) ترك الدكتور مصطفى خليل قطاع المواصلات والنقل وأصبح نائباً لرئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء ووزيراً لها، بينما عين المهندس محمود يونس نائباً لرئيس الوزراء للنقل والمواصلات ووزيراً للمواصلات (بينما بقى محمود عبدالسلام وزيراً للنقل).

وهكذا عادت المسئولية عن وزارة المواصلات خطوة إلى التركيز حيث أصبح المسئول عنها فى مجلس الوزراء وزير جديد بدأ مناصبه كنائب لرئيس الوزراء ووزير للمواصلات ومعه نائب وزير.

وفى وزارة المهندس محمد صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦)

ترك محمود يونس قطاع المواصلات ليخلف مصطفى خليل مرة أخرى ولكن فى قطاع الكهرباء والبترول والتعدين، بينما بقى المهندس محمود عبدالسلام وزيراً للنقل، وعين وزير جديد للمواصلات هو كمال هنرى أبادير، وكان عبدالملك سعد لا يزال كما ذكرنا نائباً لوزير المواصلات.

وهكذا ترك مصطفى خليل المسئولية الوزارية من سبتمبر ١٩٦٦، ولم يعد إليها إلا كرئيس للوزراء فى عهد الرئيس السادات (أكتوبر ١٩٧٨)، وهو كما ذكرنا من قبل واحد من أربعة رؤساء وزراء بدأوا مناصبهم الوزارية بتولى منصب وزير المواصلات، الثلاثة الآخرون هم: النحاس باشا، ومحمد محمود باشا، والنقراشى باشا.

وفى وزارة الرئيس عبد الناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) خرج نائب الوزير عبدالملك سعد من مجلس الوزراء وبقى كمال هنرى أبادير وزيراً للمواصلات، بينما أُسندت إلى المهندس محمود يونس وزارات النقل والبترول والثروة المعدنية والإسكان والمرافق، وبهذا جمع بين وزارات لم يُجمع بينها من قبل ولا من بعد إلا أن هذا الجمع لم يستمر إلا فترة قليلة ففى ٤ يوليو ١٩٦٧ عُين المهندس عزيز أحمد ياسين وزيراً للإسكان والمرافق كما أنه فى ١٦ أكتوبر ١٩٦٧ عُين الدكتور عزيز صدقى وزيراً للصناعة والبترول والثروة المعدنية، وبذا بقى محمود يونس وزيراً للنقل فقط.

واحتفظ كمال هنرى أبادير بوزارة المواصلات أيضاً فى وزارة عبد الناصر الأخيرة (مارس ١٩٦٨)و فى وزارتى الدكتور محمود فوزى الأولى والثانية، ولكنه فى وزارة الدكتور محمود فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١) لم يحتفظ بالمنصب لأكثر من يومين (بسبب ما يرويه المستشار عبد الحميد يونس من أنه كان قد استقال فى ١٥ مايو، ولكنه بعث بألاستقالة بالبريد المسجل) وخلفه فى ١٧ مايو المهندس عبد الملك سعد (الذى كان قد تولى منصب نائب وزير المواصلات فى الستينيات كما ذكرنا من قبل)

وقد احتفظ المهندس عبد الملك سعد بوزارة المواصلات فى وزارة الدكتور محمود فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١) وحتى شكل الدكتور عزيز صدقى وزارته فى يناير ١٩٧٢ فخلفه الدكتور محمود رياض الذى كان قد تولى الوزارة نفسها من قبل.

وقد بقى الدكتور محمود رياض وزيراً للمواصلات حتى أبريل ١٩٧٥ حين شكل ممدوح سالم وزارته الأولى، وقد كان الدكتور محمود رياض وزيراً للمواصلات منذ الستينيات، وهكذا كانت أقدميته تأتى فى ترتيب متقدم عن كل الوزراء، ولكنه لم ينل مع هذه الأقدمية درجة نائب رئيس وزراء .

(أما الوزراء الذين عملوا معه فى نفس القطاع فقد أصابهم كثير من التغيير على النحو الذى يطالعه القارئ فى وزارتى النقل والنقل البحرى، وقد توالى على زمالته فى وزارات هذا القطاع كل من

سليمان عبدالحى، ومحمود حمدى، وحسن حميدة، وأحمد محمد عفت، والحسينى عبداللطيف، وعبدالمعطى العربى).

هذا وقد خلف محمود رياض فى وزارة المواصلات فى وزارة ممدوح سالم الأولى الدكتور محمد كمال الدين حسنين (لوزارة واحدة)، ثم تولى اللواء مهندس عبد الفتاح عبد الله محمود النقل والمواصلات فى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦)، ثم جمع بين الوزارات الثلاث (المواصلات والنقل والنقل البحرى) فى وزارة ممدوح سالم الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) ليكون بذلك أول مَنْ جمع هذه الوزارات بعد انفصالها، وقد خلفه فى الوزارات الثلاث أيضاً أربعة هم: اللواء مهندس عبد الستار مجاهد عرفة فى وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧) فالدكتور نعيم أبو طالب فى وزارة ممدوح سالم الخامسة (مايو ١٩٧٨) فالمهندس على فهمى الداغستانى فى وزارتى الدكتور مصطفى خليل (أكتوبر ١٩٧٨ - مايو ١٩٨٠) فالمهندس سليمان متولى سليمان (منذ وزارة السادات الثالثة فى مايو ١٩٨٠ وحتى أكتوبر ١٩٩٩). وهكذا يمكن القول بأن هذا القطاع قد عاد للضم منذ وزارة ممدوح سالم الثانية فى مارس ١٩٧٦ ومنذ تولى أمره المهندس عبد الفتاح عبد الله محمود وخلفاؤه الأربعة، ومع هذا فإن ممدوح سالم نفسه قد استوزر أربعة وزراء للمواصلات.

ولما شكل الدكتور عاطف عبيد وزارته فى أكتوبر ١٩٩٩، اختفى مسمى المواصلات من قرار التشكيل الوزارى وعين وزير

جديد للاتصالات والمعلومات هو الدكتور أحمد نظيف، كما عين وزير جديد للنقل هو الدكتور إبراهيم الدميرى.

النافعة :

ورد هذا اللفظ فى الامر الصادر بتشكيل وزارة اسماعيل راغب باشا للدلالة على وزارة الاشغال وقد ضمت اليها الزراعة (ولم تكن لها نظارة مستقلة بعد) واسندت الى محمود باشا الفلكى.

النقـل :

ورد أول ذكر لهذه الوزارة فى حكومة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤)، وقد عُين الدكتور مصطفى خليل (وزير المواصلات فى الوزارة السابقة) نائباً لرئيس الوزراء للنقل والمواصلات ومشرفاً على الوزارتين، وعُين وزيران جديدان هما الدكتور محمود رياض للمواصلات والمهندس محمود عبد السلام للنقل، وبذا يمكن القول بأن المهندس محمود عبد السلام هو أول مَنْ تولى منصب وزير النقل.

وفى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) تولى الدكتور مصطفى خليل قطاع الصناعة، وخرج الدكتور محمود رياض من الوزارة بينما بقى المهندس محمود عبد السلام وزيرا للنقل، ودخل

الوزارة نائب رئيس وزراء لم يكن وزيراً من قبل هو المهندس محمود يونس الذى خلف مصطفى خليل فى منصب نائب رئيس الوزراء للنقل والمواصلات وتولى أيضاً منصب وزير المواصلات وعُين أيضاً نائب لوزير المواصلات هو المهندس عبد الملك سعد. وهكذا احتفظ هذا القطاع بثلاثة أعضاء فى مجلس الوزراء فى وزارة على صبرى الثانية ووزارة زكريا محيى الدين.

وقد استمر هذا الوضع أيضاً فى وزارة المهندس محمد صدقى سليمان (سبتمبر ١٩٦٦) ولكن حدث بعض التغيير فقد ترك محمود يونس قطاع النقل والمواصلات ليتولى وزارات الكهرباء والبترول والتعدين، ودخل الوزارة وزير جديد للمواصلات هو كمال هنرى أبادير وبقى معه نائب وزير المواصلات عبد الملك سعد، كما احتفظ المهندس محمود عبد السلام بمنصب وزير النقل. وهكذا يمكن القول بأن محمود عبد السلام احتفظ بمنصب وزير النقل منذ مارس ١٩٦٤ وحتى يونيو ١٩٦٧.

وفى وزارة عبد الناصر السابعة (يونيو ١٩٦٧) تولى محمود يونس وزارات النقل والبترول والثروة المعدنية والإسكان والمرافق، وهى كما نرى وزارات هندسية متقاربة ولكنها لم تجتمع فى يد وزير واحد إلا فى هذه المرة، وبذلك أصبح محمود يونس هو ثانى وزير للنقل.

وفى وزارة عبد الناصر الثامنة (مارس ١٩٦٨) عُين وزير جديد

للنقل هو المهندس على زين العابدين صالح الذى احتفظ بهذا المنصب فى وزارتى الدكتور فوزى الأوليين (أكتوبر ١٩٧٠، ونوفمبر ١٩٧٠) إلى أن كان واحداً من الوزراء الذين تركوا الوزارة عند تشكيل الدكتور محمود فوزى لوزارته الثالثة (مايو ١٩٧١).

وفى وزارة الدكتور محمود فوزى الثالثة (مايو ١٩٧١) عُين المهندس سليمان عبد الحى وزيراً للنقل واحتفظ بهذا المنصب فى وزارة الدكتور محمود فوزى الرابعة (سبتمبر ١٩٧١).

وفى وزارة الدكتور عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) أسند المنصب إلى وزير جديد هو الدكتور حسن حميدة.

وفى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) أسند المنصب إلى المهندس الحسينى عبداللطيف.

وفى وزارة السادات الثانية ضمت وزارة النقل إلى وزير المواصلات الدكتور محمود رياض، وكانت هذه أول مرة يتولى فيها وزارة النقل رغم أنه تولى المواصلات فى الستينيات والسبعينيات، واستمر الوضع كذلك فى وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى (سبتمبر ١٩٧٤).

أما فى وزارة ممدوح سالم الأولى (أبريل ١٩٧٥) فقد عُين الدكتور محمد كمال الدين حسنين وزيراً للمواصلات بينما عُين اللواء مهندس جمال الدين صدقى وزيراً للنقل واللواء محمود عبد

الرحمن فهمى للنقل البحرى.

وفى وزارة ممدوح سالم الثانية (مارس ١٩٧٦) انضمت وزارتا النقل والمواصلات تحت لواء المهندس عبد الفتاح عبد الله محمود.

وفى وزارة ممدوح سالم الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) انضمت وزارة النقل والمواصلات والنقل البحرى للمهندس عبد الفتاح عبد الله محمود، ومنذ ذلك الحين ظلت هذه الوزارة منضمة مع بعضها مع وزير واحد، وقد تعاقب عليها بعد عبد الفتاح عبد الله محمود كل من المهندس عبدالستار مجاهد عرفة (أكتوبر ١٩٧٧ - ١٩٧٨) والدكتور نعيم أبو طالب (مايو ١٩٧٨ - أكتوبر ١٩٧٨) وعلى فهمى الداغستانى (أكتوبر ١٩٧٨ - مايو ١٩٨٠) ثم سليمان متولى (منذ مايو ١٩٨٠ وحتى أكتوبر ١٩٩٩).

ولما شكل الدكتور عاطف عبيد وزارته فى أكتوبر ١٩٩٩ عين وزير جديد للنقل هو الدكتور إبراهيم محمد الدميرى، كما عين وزير جديد للاتصالات والمعلومات هو الدكتور أحمد نظيف، واختفى مسمى المواصلات من قرار تشكيل الوزارة، وأعلن أن وزير النقل سيختص بالنقل البرى والبحرى والجوى.

النقل البحرى :

أنشئت هذه الوزارة فى سبتمبر ١٩٧١ عقب إعلان الدستور

الدائم، وعند تشكيل وزارة الدكتور فوزى الرابعة (الوزارة ٩١) ومازلت أذكر أن الدولة أعلنت يومها أن مقر الوزارة الجديدة سيكون فى الإسكندرية كبداية اتجاه جديد لعدم تركيز الوزارات بالقاهرة وقد أُسندت إلى الفريق محمود حمدى الذى كان وكيلاً لوزارة النقل لشئون النقل البحرى، ولكنه توفى فى ديسمبر ١٩٧١ بأزمة قلبية وأُسندت الوزارة إلى المهندس سليمان عبد الحى وزير النقل، وفى وزارة عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) أسندت إلى وزير جديد هو الدكتور أحمد محمد عفت، بينما أُسندت وزارة النقل إلى الدكتور حسن حميدة، والمواصلات إلى الدكتور محمود رياض وزيرها الأسبق.

وفى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) أُسندت هذه الوزارة إلى اللواء عبد المعطى العربى، بينما أُسندت وزارتا المواصلات والنقل إلى وزيرين آخرين.

وفى وزارة الرئيس السادات الثانية (أبريل ١٩٧٤) احتفظ العربى بهذه الوزارة، بينما اجتمعت النقل والمواصلات للدكتور محمود رياض، وفى وزارة الدكتور حجازى الأولى ظل الوضع كما هو فى وزارة السادات الثانية.

أما فى وزارة ممدوح سالم الأولى فقد أُسندت هذه الوزارة إلى اللواء محمود عبد الرحمن فهمى قائد القوات البحرية الأسبق، وتولى وزيران جديدان أيضاً وزارتى النقل والمواصلات، وبذا فإن

ممدوح سالم استوزر ثلاثة وزراء جدد لهذا القطاع فى وزارته الأولى.

وفى وزارة ممدوح سالم الثانية بقى محمود عبد الرحمن فهمى وزيراً للنقل البحرى بينما اجتمعت النقل والمواصلات مع المهندس عبد الفتاح عبد الله محمود.

وفى وزارة ممدوح سالم الثالثة اجتمعت هذه الوزارات الثلاث للمهندس عبد الفتاح عبد الله محمود (وبذا يمكن تلخيص التطور التاريخى لوزارات هذا القطاع بقولنا إنه فى وزارة ممدوح سالم الأولى كان هناك ٣ وزراء أصبحوا اثنين فقط فى وزارته الثانية، ثم واحداً فقط منذ وزارته الثالثة فصاعداً وحتى الآن)، ومنذ ذلك الحين وقد استقر الوضع على اجتماع الوزارات الثلاث فى يد وزير واحد (عبد الفتاح عبد الله محمود فى وزارة ممدوح سالم الثالثة، ثم عبد الستار مجاهد عرفة فى وزارة ممدوح سالم الرابعة، ود. نعيم أبو طالب فى وزارة ممدوح سالم الخامسة، وعلى فهمى الداغستانى فى وزارتى مصطفى خليل، ثم سليمان متولى من بداية وزارة السادات الثالثة (مايو ١٩٨٠).

وكان اسم هذه الوزارة (النقل البحرى) موجوداً على الدوام فى التشكيلات الوزارية إلى أن شكلت وزارة عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) فاختفى هذا الاسم وأصبح مسمى منصب سليمان متولى وزير النقل والمواصلات والطيران المدنى، وفهم الناس

بسهولة أن النقل البحرى ستعود قطاعا فى وزارة النقل .

وفى وزارة الجنزورى الأولى (يناير ١٩٩٦) اختفى مسمى الطيران المدنى أيضاً وأصبح مسمى الوزارات الأربع القديمة فى التشكيل الجديد النقل والمواصلات فقط ، وتداولت الصحافة تصريح رئيس الوزراء الجديد أنه سيكون هناك ديوان واحد لهذه الوزارات .

وفى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩) عُين الدكتور الدميرى وزيراً للنقل وأعلن عن أنه سيتولى شئون النقل البرى والبحرى والجوى ، على حين انفصلت وزارة المواصلات لتكون ما سمى بوزارة الاتصالات والمعلومات التى تولاها الدكتور أحمد نظيف .

النقل والبترول والثروة المعدنية والإسكان والمرافق :

ورد هذا النص (باجتماع هذه الوزارة معا) مرة واحدة فى وزارة عبدالناصر التاسعة (يونيو ١٩٦٧) حين عُين محمود يونس وزيراً للنقل والبترول والثروة المعدنية والإسكان والمرافق ، وقد ترك الإسكان والمرافق بعد ثلاثة أسابيع من بدء الوزارة ، و كانت هذه المجموعة من الوزارات مجموعة وزارات هندسية رؤى تجميعها مع المهندس الذى يثق فيه الرئيس عبدالناصر .

النقل والمواصلات والطيران المدنى :

هذا هو المسمى الذى ورد فى وزارة عاطف صدقى الثالثة حين ضمت وزارة الطيران المدنى إلى الوزارات الثلاث التى كان يتولاها سليمان متولى، ومعنى هذا أن هذا المسمى يشمل ٤ وزارات، فالنقل البحرى موجودة ضمن النقل.

وفى الوزارة التالية (وزارة الجنزورى) أصبح مفهوماً أن النقل يشمل الطيران المدنى دون نص على هذا فى القرار الجمهورى الصادر بتشكيل الوزارة، وبهذا أصبح مسمى «النقل والمواصلات» يعنى أربع وزارات.

النقل والمواصلات والنقل البحرى :

هذا هو المسمى الذى أطلق على حالة اجتماع الوزارات الثلاث منذ وزارة ممدوح سالم الثالثة (نوفمبر ١٩٧٦) وحتى نهاية وزارة عاطف صدقى الثانية (أكتوبر ١٩٩٣)، وقد تولى هذه الوزارات الثلاث مجتمعة وبهذا النص فى قرار التشكيل الوزارى خمسة وزراء متعاقبون هم: عبدالفتاح عبدالله محمود، و عبدالستار مجاهد عرفة، ونعيم مصطفى أبو طالب، وعلى فهمى الداغستانى، وسليمان متولى سليمان على نحو ما بينا تحت عنوان «وزارة النقل».

الهجرة :

منذ وزارة حكومة فؤاد محيى الدين الأولى (يناير ١٩٨٢) تولى ألبرت برسوم منصب وزير الدولة للهجرة، واحتفظ به فى وزارة فؤاد محيى الدين الثانية (أغسطس ١٩٨٢) ووزارة كمال حسن على (يوليو ١٩٨٤)، وقد خلفه المهندس وليم نجيب سيفين فى وزارة على لطفى (أكتوبر ١٩٨٥)، ثم عدلى عبد الشهيد فى وزارة عاطف صدقى الأولى (نوفمبر ١٩٨٦)، ثم فؤاد إسكندر فى وزارة عاطف صدقى الثانية (أكتوبر ١٩٨٧)، ثم الدكتور بطرس غالى فى مايو ١٩٩١ وحتى انتخب سكرتيراً عاما للأمم المتحدة فلم يعين أحد خلفاً له، وأعلن أن وزارة الخارجية ستقوم بمهام وزارة الهجرة التى تقرر إلغاؤها، ولكن عند تشكيل وزارة الجنزورى (يناير ١٩٩٦) تضمن التشكيل تعيين أحمد العماوى وزير القوى العاملة والتشغيل فى الوزارة السابقة وزيراً للقوى العاملة والهجرة. وقد احتفظ العماوى بهذا المنصب فى وزارة الدكتور عاطف عبيد (أكتوبر ١٩٩٩).

الهجرة والمصريون (العاملون) فى الخارج : [انظر : الهجرة]

الوزير المقيم بمنطقة القناة :

فى أثناء وزارة الرئيس جمال عبد الناصر التاسعة التى شكلت عقب حرب ١٩٦٧ عُين نائب الرئيس على صبرى (وكان عضواً فى الوزارة) كوزير مقيم فى منطقة القناة (٣٠ سبتمبر ١٩٦٧)،

وكان هذا شبيهاً بما حدث من قبل حين عُين عبد اللطيف البغدادى وزيراً لشئون مدينة بورسعيد فى أثناء العدوان الثلاثى (أكتوبر ١٩٥٦).

فلما شكلت الوزارة التالية لم يظهر هذا المسمى فى التشكيل الوزارى ولم يشترك على صبرى نفسه فى الوزارة.

الوزير المقيم فى ليبيا :

فى ٣ أكتوبر ١٩٧٣ أى قبل حرب أكتوبر بثلاثة أيام عُين الدكتور محمد مراد غالب - وكان وزيراً للإعلام - وزيراً مقيما فى ليبيا على أن يحضر اجتماعات مجلس الوزراء فى القاهرة (بينما خلفه فى وزارة الإعلام رئيس الوزراء بالنيابة الدكتور محمد عبد القادر حاتم)، وفى ١٥ مارس ١٩٧٤ أسند هذا المنصب إلى الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين وزير الدولة للتنظيمات الشعبية والسياسية بالإضافة إلى منصبه.

الوقاية المدنية :

كان عبد القوى أحمد باشا أول وزير لهذه الوزارة الجديدة التى استحدثت مع تشكيل وزارة حسين سرى باشا الثانية (٣١ يوليو ١٩٤١)، وكان عبد القوى باشا قد تولى من قبل وزارة الأشغال

مرتين طيلة وزارتى على ماهر الأولى وحسين سرى الأولى، وعاد أيضاً لتولى وزارة الأشغال طيلة وزارة إسماعيل صدقى الثالثة.

فلما شكل النحاس وزارته الخامسة فى فبراير ١٩٤٢ أشار فى خطابه إلى الملك إلى أنه تحقيقاً لسياسة القصد فى المصروفات

«وتحقيقاً لسياسة القصد فى المصروفات، وتخفيفاً لأعباء الميزانية، ترى الوزارة أن تبدأ فى تنفيذ هذه السياسة فى نفس تكوينها، فتلغى الوزارات الثلاث المستجدة وهى وزارات: الشئون الاجتماعية، والوقاية، والتموين، على أن تحيل أعمالها من غير ما إنقاص فى مستواها إلى الوزارات الأخرى، فتحال شئون التموين على وزارة المالية، وتحال شئون الوقاية على وزارة الأشغال، كما تحال الشئون الاجتماعية على وزارة الصحة والجهات الأخرى ذات الاختصاص».

وعلى هذا كان من المفهوم أن عثمان محرم وزير الأشغال هو المسئول عن هذه الوزارة، ومع صدور قرار مجلس الوزراء بهذا المعنى فى أول أبريل ١٩٤٢، وقبل نهاية عهد هذه الوزارة (١٤ مايو ١٩٤٢) صدر مرسوم بتعديل تكليف الوزارة وعُين وزير جديد كان هو الأستاذ مصطفى نصرت وزيراً لها ضمن خمسة وزراء جدد فى ذلك اليوم.

وقد احتفظ مصطفى نصرت بهذا المنصب عند تشكيل وزارة النحاس باشا الثالثة (٢٦ مايو ١٩٤٢) وحتى يونيو ١٩٤٣، حيث

أصبح وزيراً للزراعة خلفاً لفؤاد سراج الدين الذى أصبح وزيراً للداخلية، على حين عين وزير جديد هو فهمى حنا ويصا عضو الشيوخ وزيراً للوقاية المدنية حتى نهاية عهد هذه الوزارة. وكان هذا أول وآخر عهده بالمناصب الوزارية، وفى أكتوبر ١٩٤٤ صدر مرسوم بإلغاء هذه الوزارة.

ولم يحدث أن ورد مسمى هذه الوزارة فى أثناء عهد الثورة، إذ كانت قد أنشئت فى ١٠ يوليو ١٩٤٣ وألغيت فى ٩ أكتوبر ١٩٤٤ وتحتل الترتيب السادس عشر بين الوزارات المصرية من حيث الأقدمية، وهى الوزارة الوحيدة التى وجدت فيما قبل الثورة ولم يوجد بعدها ما يناظرها!!

أمانة التنظيمات الشعبية والسياسية:

انظر: الدولة لأمانة التنظيمات الشعبية.

أمانة الحكم المحلى:

تعبير مناظر لوزارات الإدارة المحلية، والدولة لأمانة الحكم المحلى، الحكم المحلى.

أمانة الحكم المحلى والمنظمات الشعبية :

كان هذا هو المسمى الذى ظهر فى وزارة السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) ضمن مسمى نصب الدكتور فؤاد محيى الدين .

شئون الأزهر :

نشأت هذه الوزارة بمقتضى (حركة) قانون تطوير الأزهر (القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١) وكان أول وزير لها هو حسين الشافعى الذى صدر قرار جمهورى بإسناد مهامها إليه فى نوفمبر ١٩٦١ ، وذلك بعد تشكيل وزارة عبد الناصر الثامنة فى أكتوبر ١٩٦١ ، ثم تولاها الدكتور محمد البهى الذى عُين كوزير للأوقاف وشئون الأزهر فى وزارة على صبرى الأولى (سبتمبر ١٩٦٢) .

وفى وزارة على صبرى الثانية (مارس ١٩٦٤) عُين المهندس أحمد عبده الشرباصى نائباً لرئيس الوزراء للأوقاف وشئون الأزهر ، وقد احتفظ الشرباصى بمنصبه فى وزارة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥) وقد عين معه الدكتور احمد خليفة كنائب وزير للوزارتين .

وفى وزارة صدقى سليمان أصبح الدكتور أحمد خليفة وزيراً للأوقاف والشئون الاجتماعية ، بينما أُسندت شئون الأزهر بعد شهر من تشكيل الوزارة إلى السيد أمين هويدى وزير الدولة .

وفى وزارة عبد الناصر التاسعة عاد حسين الشافعى نائباً للرئيس ووزيراً للأوقاف والشئون الاجتماعية ، وبعد تشكيل الوزارة

بعشرين يوماً صدر قرار بأن يتولى مسئوليات واختصاصات وزير شئون الأزهر، وبقى كذلك فى وزارة عبد الناصر العاشرة إلى أن خلفه الدكتور عبد العزيز كامل فى أكتوبر ١٩٦٨ (وكان يشغل منصب نائب الوزير معه منذ مارس ١٩٦٨).

وفى ٦ نوفمبر ١٩٦٨ عهد إلى الدكتور عبد العزيز كامل بشئون الأزهر أيضاً، وقد احتفظ الدكتور عبد العزيز كامل بمنصب وزير الأوقاف وشئون الأزهر فى وزارات الدكتور محمود فوزى الأربع حتى خلفه الدكتور عبد الحليم محمود فى وزارة عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢) كوزير للأوقاف وشئون الأزهر.

وبدأ الشيخ عبد الحليم محمود حلقة من سلسلة من ستة من أصحاب الفضيلة من علماء الأزهر تولوا منصب وزير شئون الأزهر كانوا على التعاقب:

☐ عبد الحليم محمود (مع الأوقاف) فى وزارة عزيز صدقى (يناير ١٩٧٢).

☐ عبد العزيز عيسى (منفرداً بشئون الأزهر) فى وزارات السادات الأولى والثانية وحجازى (مارس ١٩٧٣ - أبريل ١٩٧٥).

☐ محمد السيد الذهبى (مع الأوقاف) فى وزارتى ممدوح سالم الأوليين (أبريل ١٩٧٥ - نوفمبر ١٩٧٦).

□ **محمد متولى الشعراوى (مع الأوقاف) فى وزارات ممدوح سالم الثلاث الأخيرة (نوفمبر ١٩٧٦ - أكتوبر ١٩٧٨).**

□ **محمد عبد الرحمن بيصار (مع الأوقاف) فى وزارة مصطفى خليل الأولى وحتى يناير ١٩٧٩ فقط حيث عُين الدكتور عبد المنعم** النمر وزيراً للأوقاف وأُسندت شئون الأزهر إلى وزير شئون مجلس الوزراء المهندس سليمان متولى حتى مايو ١٩٨٠ حيث شكل الرئيس السادات وزارته الأخيرة فأُسندت إلى الدكتور احمد فؤاد محيى الدين الذى احتفظ بها حتى وفاته فى يونيو ١٩٨٤، ثم ظلت شئون الأزهر على الدوام (وحتى الآن) من اختصاص رؤساء الوزارات المتعاقبين كمال حسن على والدكاترة: على لطفى وعاطف صدقى وكمال الجنزورى وعاطف عبيد.

شئون الاستثمار :

ورد النص على الاستثمار فى وزارة الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الأولى (يناير ١٩٨٢)، وقد تولاها محمد عبدالفتاح إبراهيم نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية وزير الاستثمار والتعاون الدولى. وعند تشكيل وزارة فؤاد محيى الدين الثانية أغسطس ١٩٨٢) خلفه الدكتور وجيه شندى كوزير للاستثمار والتعاون الدولى.

شئون الاستثمار والتعاون الدولى : انظر : شئون الاستثمار.

شئون الأسرة :

ورد هذا النص معطوفاً على السكان من باب توسيع العبارة فى وزارة عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) حين أسند هذا المنصب إلى الدكتور ماهر مهران واختفى النص على شئون الأسرة فى الوزارة التالية بينما عطفت السكان على الصحة التى ضمت إليها .

شئون البيئة :

ورد النص على شئون البيئة ابتداء من وزارة كمال حسن على حين كُلف بها وزير شئون مجلس الوزراء والدولة للتنمية الإدارية الدكتور عاطف عبيد ، وقد وردت فى التشكيلات الوزارية بدءا من ذلك الحين وحتى التعديل الذى أجرى لوزارة الدكتور الجنزورى (يوليو ١٩٩٧) حيث أسندت وزارة الدولة لشئون البيئة بمفردها إلى وزيرة جديدة هى السيدة نادية مكرم عبيد (انظر : الدولة لشئون البيئة) .

شئون السكان والاسرة : [انظر : وزارة الدولة لشئون السكان] .

شئون السودان : [انظر : وزارة الدولة لشئون السودان] .

شئون الطيران المدنى :

تعبير مناظر للدولة لشئون الطيران المدنى، انظر : الطيران المدنى.

شئون القصر :

فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ صدر قرار بندب أحمد حسنى وزير العدل لتولى أعمال وزارة القصر بالإضافة إلى عمله!! ولم يكن هناك قبل هذا التاريخ نص على وجود مثل هذه الوزارة، وقد انتهى عهدها بالطبع بإعلان الجمهورية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ ونشأت وزارة جديدة هى وزارة شئون رئاسة الجمهورية وتولاها أيضاً المستشار أحمد حسنى.

شئون تنظيم الهجرة والعلاقات العامة والمصريين بالخارج :

هذا هو الاسم الذى أعطى لمنصب ألبرت برسوم سلامة وزير الدولة فى وزارة الرئيس حسنى مبارك الأولى (١٤ أكتوبر ١٩٨١). وقد احتفظ بهذا المنصب وهذا المسمى فى وزارتى الدكتور أحمد فؤاد محيى الدين الأولى والثانية ووزارة كمال حسن على حتى خلفه وليم نجيب سيفين بمسمى آخر.

شئون رياسة الجمهورية :

تعبير مناظر للدولة لشئون رياسة الجمهورية، انظر : الدولة لرياسة الجمهورية.

شئون مجلس الوزراء والدولة للحكم المحلى :

هذا هو النص الذى سمى به منصب المهندس سليمان متولى فى وزاررتى الدكتور مصطفى خليل (أكتوبر ١٩٧٨ ـ مايو ١٩٨٠)، وإن كان قد ضم إليه مسئوليات وزارات أخرى كالإعلام وشئون الأزهر والشباب والتنظيمات الشعبية والسياسية والمتابعة والرقابة والتنمية الإدارية دون النص على اسمها فى منصبه الوزارى.

شئون مجلس الوزراء والمتابعة :

هذا هو مسمى المنصب الذى أسند إلى المستشار أحمد رضوان جمعة منصور فى وزارة عاطف صدقى الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣)، وكان قد عُين وزيراً للدولة برئاسة مجلس الوزاء فى ٣٠ يونيو ١٩٩٠.

شئون مجلس الوزراء وشئون السودان :

هذا هو مسمى المنصب الذى أسند إلى الدكتورحافظ غانم نائب رئيس الوزراء فى وزارة ممدوح سالم الرابعة (أكتوبر ١٩٧٧).

شئون مدينة بورسعيد :

فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٦ عُين عبد اللطيف البغدادى وزير الشئون البلدية والقروية ووزير الدولة للتخطيط وزيراً لشئون مدينة بورسعيد وذلك أثناء حرب ١٩٥٦.

قطاع الأعمال العام :

كان أول من تولى هذا المنصب هو الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء نفسه فى أثناء وزارته الثانية ، وما أزال حتى الآن أبحث عن القصاصة التى سجلت فيها تاريخ إسناد هذه الوزارة عقب نشأتها لأول مرة إلى رئيس الوزراء نفسه. وقد بقى الدكتور عاطف صدقى وزيراً لشئون قطاع الأعمال العام حتى شكل وزارته الثالثة (أكتوبر ١٩٩٣) فأسندت هذه الوزارة إلى الدكتور عاطف عبيد واحتفظ الدكتور عاطف عبيد بهذه الوزارة عند تشكيل وزارة الدكتور كمال الجنزورى الأولى (يناير ١٩٩٦). وفى التعديل الذى أجرى لهذه الحكومة (يوليو ١٩٩٧) اقتصر اختصاص الدكتور عاطف عبيد على هذه الوزارة بعد أن تولى وزيران آخران شئون البيئة ، والتنمية الإدارية . وبقى الوضع كذلك حتى أكتوبر ١٩٩٩ حين شكل الدكتور عاطف عبيد نفسه وزارته فأسندت هذه الوزارة إلى وزير جديد كان هو الدكتور مختار عبدالمنعم خطاب .

وزير بلا وزارة :

عين احمد مظلوم باشا ، و احمد زيور باشا كوزيرين بلا وزارة فى اثناء وزارة سعد باشا زغلول (١٩٢٤) .



الباب السادس

دراسات تحليلية
فى توزيعات المسئولية الوزارية



الفصل الأول

نموذج لبعثرة الاختصاصات

يمكن لنا أن نشير هنا إلى ما يمكن تسميته بالقدرة المصرية الفذة (فى وزارة على صبرى الثانية مارس ١٩٦٤) على بعثرة المسئوليات، وهو ما لا نجد له مثيلاً فى أية وزارة أخرى شكلت فى مصر منذ ١٨٧٨ وحتى الآن، ومنذ هذه الوزارة ظلت هذه القدرة تتنامى وتتقلص وتتكرر، وسنجد لهذه القدرة فى تشكيل هذه الوزارة عدة ظواهر مهمة :

١ ـ كان الدكتور نور الدين طراف بمثابة وزير الصحة التقليدى منذ بداية الثورة، فإذا به فى هذه الوزارة يعين نائباً لرئيس الوزراء ويشرف على وزارات العدل(!!) والعمل(!!) والشباب(!!). ومن الواضح جداً أن المسألة لم تكن أكثر من مجرد خلق منصب ملائم لأقدميته، وكان من الممكن إبقاؤه نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للصحة، أى وزيراً للصحة بدرجة نائب رئيس وزراء. . ولكن هذا بالقطع لم يكن وارداً ولا مقبولاً فى ظل الحديث عن توزيع العمل والمسئولية الوزارية إلى قطاعات واختصاصات وهياكل. . إلخ. أما الوزراء الذين كانوا يتبعون الدكتور طراف فكانوا هم : أنور سلامة (العمل)، والمستشار بدوى حمودة (العدل) وطلعت خيرى (الشباب).

٢ ـ كان المهندس أحمد عبده الشرباصى (ثانى نواب رئيس الوزراء) هو وزير الأشغال التقليدى منذ أن اختارته الثورة لهذا

المنصب فأصبح فى هذه الوزارة نائباً لرئيس الوزراء للأوقاف وشئون الأزهر ووزيراً للأوقاف. ويبدو أن المبرر وراء هذا الاختيار كان إجادته للغة العربية واعتراف كبار الأزهريين واللغويين والأدباء بذلك، بل وانتخابه عضواً فى مجمع اللغة العربية، وربما كان هناك مبرر آخر وهو أنه كان بمثابة الصديق الحميم لوزير الأوقاف التقليدى الشيخ أحمد حسن الباقورى الذى كان قد أُبعد عن منصبه منذ مدة(!!!).

٣ ـ كان ثالث نواب رئيس الوزراء هو كمال الدين رفعت، وقد عُين نائباً لرئيس الوزراء للشئون العلمية، وهى أول وآخر مرة حظيت فيها الشئون العلمية بهذا النص القانونى على أنها تستأهل نائباً لرئيس الوزراء، وفيما بعد وصل الدكتور مصطفى كمال حلمى إلى منصب نائب رئيس الوزراء ولكنه كان للخدمات.. وقد نص قرار التشكيل الوزارى على أن يشرف كمال الدين رفعت على وزارتى التعليم العالى (التى أسندت إلى الدكتور عبدالعزيز السيد) والبحث العلمى (التى أسندت إلى الدكتور أحمد رياض تركى)، ونلاحظ هنا أن التربية والتعليم وهى الوزارة الأم كانت تتبع قطاعاً آخر.

٤ ـ كان رابع نواب رئيس الوزراء وهو الدكتور محمود فوزى بمثابة وزير الخارجية التقليدى منذ أن اختارته الثورة، فأصبح فى هذه الوزارة نائباً لرئيس الوزراء للشئون الخارجية ويشرف على الخارجية (التى أسندت إلى محمود رياض لأول مرة) والعلاقات الثقافية الخارجية (التى أسندت إلى الدكتور حسين خلاف)، ولم يكن هناك بالطبع أى مبرر لفصل العلاقات الثقافية الخارجية عن

قطاع التعليم والثقافة، وقد ألغيت هذه الوزارة بأسرع ما أمكن.

٥ - كان الدكتور عزيز صدقى سابع نواب رئيس الوزراء بمثابة وزير الصناعة التقليدى منذ أنشئت الوزارة فى ١٩٥٦، فإذا بالوزارة تقسم إلى وزارتين: واحدة للصناعة الثقيلة أسندت إلى المهندس سمير حلمى إبراهيم، وأخرى للخفيفة أسندت إلى عزيز صدقى نفسه ثم إلى أمين حلمى كامل فى تعديل وزارى محدود، هذا فضلاً عن وزارة ثالثة للقوى الكهربائية، أسندت إلى الدكتور محمد عزت سلامة الذى كان أول وكيل لوزارة الصناعة نفسها، أما عزيز صدقى نفسه فقد تولى التعدين والبترول(!!!) بالإضافة إلى منصبه.

٦ - كان الدكتور مصطفى خليل وزير المواصلات التقليدى منذ ١٩٥٦ فإذا به يعين نائباً لرئيس الوزراء للمواصلات والنقل!! ويشرف على الوزارتين، ويحل محله وزيران هما الدكتور محمود رياض (للمواصلات)، والمهندس محمود عبدالسلام (للنقل)(!!) بالإضافة إلى وجوده هو نفسه كنائب لرئيس الوزراء يشرف على الوزارتين أو على الوزيرين!! وبالاضافة إلى هذا عين نائب وزير للمواصلات هو المهندس عبد الملك سعد وقد وصل فيما بعد إلى منصب الوزارة.

٧ - كان عباس رضوان قد شغل من قبل منصبين وزاريين مهمين، فقد عمل وزيراً للداخلية ووزيراً للإدارة المحلية، فإذا هو فى هذه الوزارة لا يتولى أياً من هاتين الوزارتين أو وزارة أخرى، وإنما يعين نائباً لرئيس الوزراء للإدارة المحلية والخدمات ويشرف

على التربية والتعليم (التى تولاها الأستاذ السيد يوسف)، والصحة (التى تولاها الدكتور محمد النبوى المهندس) والشئون الاجتماعية (التى تولتها الدكتورة حكمت أبوزيد) والإسكان والمرافق (التى تولاها محمد أبو نصير) وقد عين نائبا وزير فى هذا القطاع هما محمد على حافظ الذى عين نائبا لوزير التربية والتعليم، والمهندس ابراهيم نجيب ابراهيم الذى عين نائبا لوزير الاسكان والمرافق.

٨ - كان الدكتور محمد عبدالقادر حاتم قد تولى وزارة الثقافة والإرشاد القومى منذ الوزارة السابقة (سبتمبر ١٩٦٢) فإذا به فى هذه الوزارة يتولى الإشراف على الإعلام ووزارة السياحة والآثار من دون أن ينص على تعيين وزراء لهذه الوزارات. ويمكن اعتبار الدكتور حاتم كالدكتور كمال رمزى استينو استثناء من تفتيت وبعثرة المسئولية فى هذه الوزارات، ولكن مبدأ البعثرة سيحدث معه أيضاً فى الحكومة التالية (أكتوبر ١٩٦٥) حين يتولى الوزارات معه ثلاثة وزراء.

أما الاستثناءات من قاعدة بعثرة المسئوليات فهى شبيهة بالاستثناء، ولكنها لا تمثل الاستثناء الحقيقى:

١ - كان سادس نواب رئيس الوزراء وهو الدكتور كمال رمزى استينو بمثابة وزير التموين التقليدى منذ اختير لتولى هذه الوزارة فى ١٩٥٦، وفى هذه الوزارة عُين نائباً لرئيس الوزراء للتموين والتجارة الداخلية ووزيراً لها، ولكنه لم يلبث أن أبعد عن هذه الوزارة فى التشكيل التالى (وزارة زكريا محيى الدين)، وإن بقى

عضواً فى مجلس الوزراء بصفته نائباً لرئيس الوزراء لشئونها فحسب!!!

٢ - كان خامس نواب رئيس الوزراء وهو الدكتور عبدالمنعم القيسونى قد تولى منصب وزير المالية منذ أغسطس ١٩٥٤ (ومنصب نائب الوزير منذ أبريل ١٩٥٤) وكان بمثابة المستشار الاقتصادى للثورة بعد خروج عبد الجليل العمرى وعلى الجريتلى من الحكم بإرادتيهما، وفى هذه الوزارة عُين القيسونى نائباً لرئيس الوزراء للشئون الاقتصادية والمالية ووزيراً للاقتصاد والتجارة الخارجية (وكانت هذه أول مرة يُنص فيهاعلى مسمى التجارة الخارجية فى تشكيل الوزارة)، ويشرف على وزارة الخزانة وقد عُين لها الدكتور نزيه ضيف وزيراً، وبوسع القارئ أن يرى مدى التضارب الذى أوقعته الثورة بهذا القطاع من ضم الوزارات وفصلها إذا راجع فى الباب الخامس من هذا الكتاب كيف تعاقب الوزراء على وزارات المالية (الخزانة) والاقتصاد (والتجارة الخارجية) والتخطيط.. إلخ.

٣ - كان آخر نواب رئيس الوزراء وهو عبد المحسن أبو النور قد عُين محافظاً لبنى سويف فى سبتمبر ١٩٦٠ وقبل أن يكمل العام اختير وزيراً للإدارة المحلية (أغسطس ١٩٦١) وبعد ثلاثة شهور اختير وزيراً للإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى (أكتوبر ١٩٦١) وأصبح بمثابة البديل المفضل لسيد مرعى مع تعيين وزراء متخصصين للزراعة بمفردها وتوليه هو الوزارتين الجديدتين: الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى!! وفى هذه الوزارة تولى أبو النور منصب نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى، ومنصب

وزير الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى، وعُين كذلك مشرفاً على الرى وعلى الزراعة (وهو ما لم ينله سيد مرعى نفسه)، وقد عُين المهندس حسن زكى وزيراً للرى، كما عُين الدكتور شفيق على الخشن وزيراً للزراعة، ومن الملاحظ أن الأصل فى هذه الوزارات وهو الزراعة أو الرى أصبح تابعاً، وأن الفرع وهو الإصلاح الزراعى أو استصلاح الأراضى أصبح متبوعاً، هذا فضلاً عن تبعية أهل التخصص لأهل الثقة، وهو ما انتقده كثير من الناس سراً أو علناً فى وقتها أو بعده!!

الفصل الثانى

نماذج للتوسع فى عدد الوزراء والوزارات

النموذج الأول :

تعتبر وزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣) التى كان ينوب عنه فى رئاستها الدكتور محمد عبد القادر حاتم من أكبر وزارات عهد الثورة عدداً، وقد كان عددها عند تشكيلها ٣٧ عضواً، وقد بلغ عدد أعضائها فى ٢٧ أكتوبر ١٩٧٣ تسعة وثلاثين عضواً (رئيس، وأربعة نواب لرئيس الوزراء، وثلاثة وثلاثون وزيراً، ونائب وزير واحد)، وبذلك فإنها تساوت مع ما وصلت إليه وزارة على صبرى الثانية فى وقت من الأوقات. وفى نهاية أكتوبر ١٩٧٣ نقص عددها واحداً فقط بتعيين الدكتور محمد حسن الزيات مستشاراً للرئيس، وحلول وزير السياحة إسماعيل فهمى محله كوزير للخارجية، وفى مارس ١٩٧٤ نقص عددها مرة أخرى بخروج الدكتور محمد مراد غالب الوزير المقيم فى ليبيا (وقتها) ووزير الخارجية (الأسبق) والإعلام (السابق)، وقد كان لكل وزارة فى الدولة وزير فى هذه الوزارات (وربما أكثر) باستثناء واحد فقط حين جمع الدكتور عبد العزيز حجازى بين وزارات المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية، أما الدكتور حاتم (رئيس الوزراء بالنيابة) فكان نائباً لرئيس الوزراء للثقافة والإعلام ومعه للإعلام وزير هو الدكتور محمد مراد غالب، وللثقافة وزير آخر هو يوسف السباعى، وكان الدكتور عبد العزيز كامل نائباً لرئيس

الوزراء للشئون الدينية ووزيراً للأوقاف، على حين كان الشيخ عبدالعزيز عيسى وزيراً لشئون الأزهر (وهذه أول وآخر مرة وجد فيها وزيران متفرغان لهذا القطاع)، وكان الفريق أول أحمد إسماعيل على وزيراً للحربية على حين كان الفريق أحمد كامل البدرى وزيراً للإنتاج الحربى، وكان الدكتور محمود رياض وزيراً للمواصلات على حين كان الحسينى عبداللطيف وزيراً للنقل، وعبد المعطى العربى وزيراً للنقل البحرى، وأحمد نوح وزيراً للطيران المدنى (وهى الوزارات الأربع التى كان المهندس سليمان متولى يجمع بينها حتى اكتوبر ١٩٩٩)، أما السياحة التى كانت تضم مع الطيران المدنى فقد كان يتولاها إسماعيل فهمى بينما كان المهندس احمد نوح يتولى الطيران المدنى ، وكان هناك وزير للتخطيط هو الدكتور السيد جاب الله ومعه وزير دولة للتخطيط (هو الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله)، وكان هناك وزير للكهرباء هو أحمد سلطان، ووزير للبترول والثروة المعدنية هو أحمد عز الدين هلال، ووزير للصناعة هو إبراهيم سالم محمدين (فيما بعد ضم أحمد عز الدين هلال نفسه هذه الوزارات الثلاث)، وكانت هناك وزيرة للشئون الاجتماعية هى د. عائشة راتب، ووزير للتأمينات هو الدكتور حسن الشريف (فيما بعد ضمت الدكتورتان عائشة راتب وآمال عثمان والسيدة مرفت التلاوى والدكتورة أمينة الجندى الوزارتين)، وكان هناك وزير للتربية والتعليم هو على عبد الرازق، ووزير للتعليم العالى هو الدكتور محمد كامل ليلة (على حين لم يرد ذكر البحث العلمى فى تشكيل الوزارة، وكان هذا هو الحال منذ أنشئت أكاديمية البحث العلمى

وإلى أن عاد منصب وزير الدولة للبحث العلمى فى الوزارة التالية)، وكان قطاع الزراعة والرى موزعاً على عدد من الوزراء، فكان المهندس عزيز يوسف سعد وزيراً للرى، والدكتور عثمان عدلى بدران وزيراً لاستصلاح الأراضى، والدكتور محمد محب زكى وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعى، وكان هناك عددا من وزراء الدولة باختصاصات محددة، فكان الدكتور احمد فؤاد محيى الدين وزيراً للدولة لأمانة الحكم المحلى والتنظيمات الشعبية، وكان المهندس عبد الفتاح عبد الله محمود وزيراً للدولة لشئون مجلس الوزراء، وكان ألبرت برسوم سلامة وزيراً للدولة لشئون مجلس الشعب، كما كان الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزيراً للدولة للشباب وعُين معه فى أثناء الوزارة الدكتور عبد الحميد حسن كنائب لوزير الدولة للشباب.

وكان هناك وزراء مستقلون للوزارات الأخرى التى تعودت الاستقلال بوزراء دون الاندماج مع غيرها، فكان هناك: ممدوح سالم للداخلية، ومحمد حسن الزيات للخارجية، ومحمود محفوظ للصحة، وصلاح غريب للقوى العاملة، وفخرى عبد النبى للعدل، ومحمود عبد الحافظ للإسكان والتشييد (ثم عُين عثمان أحمد عثمان وزيراً للتعمير) وأحمد ثابت للتموين.

ومع هذا فقد صدر قرار جمهورى فى ٣ أكتوبر ١٩٧٣ بتسمية الدكتور مراد غالب وزير الإعلام كوزير مقيم بالجمهورية العربية الليبية، (وأن يتولى الدكتور حاتم وزارة الإعلام) فإذا جاز أن يعين يومها وزير جديد للإعلام فإن أقصى ما كان يمكن زيادته على هذه الوزارة هو خمسة وزراء (للاقتصاد، وللتجارة، وللإصلاح

الزراعى، وللإعلام والبحث العلمى)، وهو ما لم يحدث لحسن الحظ!! أو أن يزداد عدد الوزراء الذين يتولون الوزارة الواحدة فيكون هناك وزراء دولة للخارجية (كما هو الغالب فى عهد السادات) وهكذا.

النموذج الثانى :

هو وزارة الدكتور عبد العزيز حجازى (سبتمبر ١٩٧٤) التى ضمت ٣٨ عضواً عند تشكيلها وهو أكبر عدد تشكلت به وزارة حتى الآن.

وفى هذه الوزارة كان هناك وزير (أو أكثر) لكل وزارة، ولكن كان هناك عدد من الوزراء يجمعون بين أكثر من وزارة، فقد كان الدكتور محمود رياض يجمع بين وزارتى النقل والمواصلات (بينما كان هناك وزير متفرغ للنقل البحرى) وكان الدكتور إسماعيل غانم يجمع بين وزارتى التعليم العالى والبحث العلمى، وكان المهندس إبراهيم نجيب إبراهيم يجمع بين وزارتى السياحة والطيران المدنى، وكان المهندس عثمان أحمد عثمان يجمع بين وزارتى الإسكان والتعمير، وكان الدكتور محمود عبد الآخر يجمع بين الزراعة واستصلاح الأراضى، هذا فضلاً عن أن الدكتور عبد العزيز حجازى كان يتولى وزارة الاقتصاد بنفسه، وعلى هذا يمكن القول بأنه كان من الممكن زيادة أعضاء هذه الوزارة بخمسة وزراء متفرغين للنقل، والبحث العلمى، وللطيران المدنى، وللإسكان ولاستصلاح الأراضى. وبعد شهر من تشكيل هذه الوزارة حدثت

نصف خطوة فى هذا الطريق حين عدل تشكيل الوزارة بحيث يكون المهندس إبراهيم نجيب وزيراً للسياحة، وأن يكون محمد أحمد السيسى نائباً لوزير الطيران المدنى.

وعلى هذا يمكن القول إنه كان من الممكن فى منتصف السبعينيات الوصول بوزارة الدكتور عبد العزيز حجازى إلى حوالى ٤٤ عضواً وبوزارة الرئيس السادات الأولى (مارس ١٩٧٣ - أبريل ١٩٧٤) إلى حوالى ٤٣ عضواً (لم تكن وزارة الدولة للتعاون الاقتصادى قد أنشئت إلا فى وزارة الدكتور حجازى).

ملحق

قائمة الوزارات المصرية

عهد الخديو إسماعيل

١	نوبار باشا ١	٢٨ أغسطس	١٨٧٨
٢	محمد توفيق ١	١٠ مارس	١٨٧٩
٣	محمد شريف ١	٧ أبريل	١٨٧٩

عهد الخديو محمد توفيق

٤	محمد شريف ٢	٥ يوليو	١٨٧٩
٥	محمد توفيق ٢	١٨ أغسطس	١٨٧٩
٦	مصطفى رياض ١	٢١ سبتمبر	١٨٧٩

٧	محمد شريف ٣	١٤ سبتمبر	١٨٨١
٨	محمود سامى ١	٤ فبراير	١٨٨٢
٩	إسماعيل راغب ١	١٤ يونية	١٨٨٢
١٠	محمد شريف ٤	٢١ أغسطس	١٨٨٢
١١	نوبار باشا ٢	١٠ يناير	١٨٨٤
١٢	مصطفى رياض ٢	٩ يونية	١٨٨٨
١٣	مصطفى فهمى ١	١٤ مايو	١٨٩١

عهد الخديو عباس حلمى الثانى

١٤	مصطفى فهمى ٢	١٧ يناير	١٨٩٢
١٥	حسين فخرى ١	١٥ يناير	١٨٩٣
١٦	مصطفى رياض ٣	١٩ يناير	١٨٩٣
١٧	نوبار باشا ٣	١٥ أبريل	١٨٩٤
١٨	مصطفى فهمى ٣	١٢ نوفمبر	١٨٩٥
١٩	بطرس غالى ١	١٢ نوفمبر	١٩٠٨
٢٠	محمد سعيد ١	٢٣ فبراير	١٩١٠
٢١	حسين رشدى ١	٥ أبريل	١٩١٤

عهد السلطان حسين كامل

٢٢	وزارة حسين رشدى ٢	١٩ ديسمبر	١٩١٤

عهد السلطان أحمد فؤاد الأول

٢٣	حسين رشدى ٣	١٠ أكتوبر	١٩١٧
٢٤	حسين رشدى ٤	٩ أبريل	١٩١٩
٢٥	محمد سعيد ٢	٢٠ مايو	١٩١٩
٢٦	يوسف وهبة ١	٢٠ نوفمبر	١٩١٩
٢٧	محمد توفيق نسيم١	٢١ مايو	١٩٢٠
٢٨	عدلى يكن ١	١٦ مارس	١٩٢١

عهد الملك أحمد فؤاد الأول

٢٩	عبدالخالق ثروت ١	١ مارس	١٩٢٢
٣٠	محمد توفيق نسيم ٢	٣٠ نوفمبر	١٩٢٢
٣١	يحيى إبراهيم ١	١٥ مارس	١٩٢٣

٣٢	سعد زغلول ١	٢٨ يناير	١٩٢٤
٣٣	أحمد زيور ١	٢٤ نوفمبر	١٩٢٤
٣٤	أحمد زيور ٢	١٣ مارس	١٩٢٥
٣٥	عدلى يكن ٢	٧ يونية	١٩٢٦
٣٦	عبدالخالق ثروت ٢	٢٥ أبريل	١٩٢٧
٣٧	مصطفى النحاس ١	١٦ مارس	١٩٢٨
٣٨	محمد محمود ١	٢٥ يونية	١٩٢٨
٣٩	عدلى يكن ٣	٣ كتوبر	١٩٢٩
٤٠	مصطفى النحاس ٢	١ يناير	١٩٣٠
٤١	إسماعيل صدقى ١	١٩ يونية	١٩٣٠
٤٢	إسماعيل صدقى ٢	٤ يناير	١٩٣٣
٤٣	عبد الفتاح يحيى		
٤٤	محمد توفيق نسيم ٣	١٤ نوفمبر	١٩٣٤
٤٥	على ماهر باشا ١	٣٠ يناير	١٩٣٦

عهد مجلس الوصاية

٤٦	مصطفى النحاس ٣	٩ مايو	١٩٣٦

عهد الملك فاروق الأول

٤٧	مصطفى النحاس ٤	١ أغسطس	١٩٣٧
٤٨	محمد محمود ٢	٣٠ ديسمبر	١٩٣٧
٤٩	محمد محمود ٣	٢٧ أبريل	١٩٣٨
٥٠	محمد محمود ٤	٢٤ يونية	١٩٣٨
٥١	على ماهر ٢	١٨ أغسطس	١٩٣٩
٥٢	حسن صبرى ١	٢٧ يونية	١٩٤٠
٥٣	حسين سرى ١	١٥ نوفمبر	١٩٤٠
٥٤	حسين سرى ٢	٣١ يوليو	١٩٤١
٥٥	مصطفى النحاس ٥	٤ فبراير	١٩٤٢
٥٦	مصطفى النحاس ٦	٢٦ مايو	١٩٤٢
٥٧	أحمد ماهر ١	٨ أكتوبر	١٩٤٤
٥٨	أحمد ماهر ٢	١٥ يناير	١٩٤٥
٥٩	محمود فهمى ١	٢٤ فبراير	١٩٤٥
٦٠	إسماعيل صدقى ٣	١٦ فبراير	١٩٤٦
٦١	محمود فهمى ٢	٩ ديسمبر	١٩٤٦
٦٢	إبراهيم عبدالهادى ١	٢٨ ديسمبر	١٩٤٨

٦٣	حسين سرى ٣	٢٥	يوليو	١٩٤٩
٦٤	حسين سرى ٤	٣	نوفمبر	١٩٤٩
٦٥	مصطفى النحاس ٧	١٢	يناير	١٩٥٠
٦٦	على ماهر ٣	٢٧	يناير	١٩٥٢
٦٧	نجيب الهلالى ١	١	مارس	١٩٥٢
٦٨	حسين سرى ٥	٢	يوليو	١٩٥٢
٦٩	نجيب الهلالى ٢	٢٢	يوليو	١٩٥٢

عهد هيئة الوصاية المؤقتة

٧٠	على ماهر ٤	٢٤	يوليو	١٩٥٢
٧١	محمد نجيب ١	٨	سبتمبر	١٩٥٢

عهد الرئيس محمد نجيب ومجلس قيادة الثورة

٧٢	محمد نجيب ٢	١٨	يونيو	١٩٥٣
٧٣	عبد الناصر ١	٢٥	فبراير	١٩٥٤
٧٤	محمد نجيب ٣	٨	مارس	١٩٥٤
٧٥	عبد الناصر ٢	١٧	أبريل	١٩٥٤

عهد الرئيس جمال عبدالناصر (قبل الوحدة)

٧٦	عبد الناصر ٣	٢٩ يونيو	١٩٥٦

عهد الوحدة مع سوريا

٧٧	عبد الناصر ٤	٦ مارس	١٩٥٨
٧٨	عبد الناصر ٥ *	٧ أكتوبر	١٩٥٨
٧٩	عبد الناصر ٦ * *	٢٠ سبتمبر	١٩٦٠
٨٠	عبد الناصر ٧	١٦ أغسطس	١٩٦١

عهد الرئيس عبد الناصر (بعد الانفصال)

٨١	عبد الناصر ٨	١٨ أكتوبر	١٩٦١
٨٢	على صبرى ١	٢٩ سبتمبر	١٩٦٢
٨٣	على صبرى ٢	٢٥ مارس	١٩٦٤

---

* المجلس التنفيذى للاقليم المصرى برئاسة الدكتور نور الدين طراف

* * المجلس التنفيذى للاقليم المصرى برئاسة كمال الدين حسين

٨٤	زكريا محيى الدين	١	أكتوبر	١٩٦٥
٨٥	صدقى سليمان	١٠	سبتمبر	١٩٦٦
٨٦	عبد الناصر ٩	١٩	يونيو	١٩٦٧
٨٧	عبد الناصر ١٠	٢٠	مارس	١٩٦٨

عهد الرئيس محمد أنور السادات

٨٨	محمود فوزى ١	٢٠	أكتوبر	١٩٧٠
٨٩	محمود فوزى ٢	١٨	نوفمبر	١٩٧٠
٩٠	محمود فوزى ٣	١٤	مايو	١٩٧١
٩١	محمود فوزى ٤	١٩	سبتمبر	١٩٧١
٩٢	عزيز صدقى	١٧	يناير	١٩٧٢
٩٣	السادات ١	٢٧	مارس	١٩٧٣
٩٤	السادات ٢	٢٦	أبريل	١٩٧٤
٩٥	عبد العزيز حجازى	٢٦	سبتمبر	١٩٧٤
٩٦	ممدوح سالم ١	١٧	أبريل	١٩٧٥
٩٧	ممدوح سالم ٢	١٩	مارس	١٩٧٦
٩٨	ممدوح سالم ٣	٩	نوفمبر	١٩٧٦
٩٩	ممدوح سالم ٤	٢٦	أكتوبر	١٩٧٧

١٠٠	ممدوح سالم ٥	٩ مايو	١٩٧٨
١٠١	مصطفى خليل ١	٥ أكتوبر	١٩٧٨
١٠٢	مصطفى خليل ٢	١٩ يونيو	١٩٧٩
١٠٣	السادات ٣	١٤ مايو	١٩٨٠

عهد الرئيس محمد حسنى مبارك

١٠٤	مبارك ١	١٤ أكتوبر	١٩٨١
١٠٥	فؤاد محيى الدين ١	٣ يناير	١٩٨٢
١٠٦	فؤاد محيى الدين ٢	٣١ أغسطس	١٩٨٢
١٠٧	كمال حسن على	١٦ يوليو	١٩٨٤
١٠٨	على لطفى	٥ سبتمبر	١٩٨٥
١٠٩	عاطف صدقى ١	١١ نوفمبر	١٩٨٦
١١٠	عاطف صدقى ٢	١٣ أكتوبر	١٩٩٣
١١١	عاطف صدقى ٣	١٤ أكتوبر	١٩٩٦
١١٢	كمال الجنزورى	٤ يناير	١٩٩٦
١١٣	عاطف عبيد	٦ أكتوبر	١٩٩٩

كتب للمؤلف

فى التراجم

□ الدكتور محمد كامل حسين (الحائز على جائزة مجمع اللغة العربية)	١٩٧٨
□ مشرّفة بين الذرة والذروة (الحائز على جائزة الدولة التشجيعية)	١٩٨٠
□ الدكتور أحمد زكى	١٩٨٤
□ مايسترو العبور المشير أحمد اسماعيل	١٩٨٤
□ سماء العسكرية المصرية الشهيد عبد المنعم رياض	١٩٨٤
□ الدكتور على باشا إبراهيم	١٩٨٥
□ الدكتور سليمان عزمى باشا	١٩٨٦
□ الدكتور نجيب محفوظ باشا	١٩٨٦
□ توفيق الحكيم	١٩٨٨
□ اسماعيل صدقى باشا	١٩٩٨
□ سيد مرعى	١٩٩٩
□ يرحمهم الله	١٩٨٤
□ مصريون معاصرون	١٩٩٩

أعمال موسوعية

□ القاموس الطبى نوبل [بالاشتراك مع أ. د. محمد عبد اللطيف]	١٩٩٨
□ الببليوجرافيا القومية للطب المصرى (٨ أجزاء)	١٩٨٩
□ دليل الخبرات الطبية القومية وتاريخ التعليم الطبى الحديث	١٩٨٧
□ مجلة الثقافة [١٩٣٩ـ١٩٥٢]: تعريف وفهرسة وتوثيق	١٩٩٣

- ◻ التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة ١٩٨٦
- ◻ الوزراء (طبعتان) ١٩٩٥
- ◻ المحافظون ١٩٩٥
- ◻ البنيان الوزارى فى مصر [١٨٧٨ ـ ١٩٩٦] ١٩٩٦
- ◻ النخبة المصرية الحاكمة [١٩٥٢ ـ ٢٠٠٠] ٢٠٠٠

دراسات نقدية لكتب المذكرات

- ◻ فن كتابة التجربة الذاتية : مذكرات الهواة والمحترفين ١٩٩٧
- ◻ مذكرات وزراء الثورة ١٩٩٤
- ◻ مذكرات المرأة المصرية ١٩٩٥
- ◻ مذكرات الضباط الأحرار ١٩٩٦
- ◻ محاكمة ثورة يوليو : مذكرات رجال القانون والقضاء ١٩٩٩
- ◻ الأمن القومى لمصر : مذكرات قادة المخابرات والمباحث ١٩٩٩
- ◻ من أجل السلام : مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية ١٩٩٩
- ◻ الطريق إلى النكسة : مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧ ٢٠٠٠
- ◻ النصر الوحيد : مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٧٣ ٢٠٠٠
- ◻ فى أعقاب النكسة : مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧ - ١٩٧٢ ٢٠٠٠

دراسات سياسية

- ◻ مستقبل الجامعة المصرية ٢٠٠٠
- ◻ القاهرة تبحث عن مستقبلها ٢٠٠٠
- ◻ مستقبلنا فى مصر : دراسات فى الاعلام والبيئة والتنمية (طبعتان) ١٩٨٥

- الصحة والطب والعلاج فى مصر ١٩٨٧

دراسات

- كلمات القرآن التى لانستعملها (طبعتان) ١٩٨٤
- أدباء التنوير والتاريخ الإسلامى(طبعتان) ١٩٩٠
- من بين سطور حياتنا الأدبية ١٩٨٤

وجدانيات

- أوراق القلب [رسائل وجدانية] ١٩٩٤
- أوهام الحب [دراسة فى عواطف الأنثى] ١٩٩٩

من أدب الرحلات

- رحلات شاب مسلم(طبعتان) ١٩٨٩
- شمس الأصيل فى أمريكا . ١٩٩٤

المحتويات

رقم الايداع بدار الكتب ١٨٠٣١ / ٢٠٠٠
I.S.B.N 977 - 01 - 7071 - 2

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب